Wasit University Repository

Wasit University Repository

repository.uowasit.edu.iq

مواطن الاتفاق والاختلاف في الآراء النحوية واللغوية بين سيبويه (ت180ه) والزجاجي (ت340ه)

Points of Agreement and Disagreement in the Grammatical and Linguistic Views of Sibawayh (d. 180 AH) and Al-Zajjj (d. 340 AH))

البيضانيّ, وسناء سعدون كاظم

إشراف: أ.د أحمد جعفر داود الزبيديّ

جامعة واسط — 2026

https://repository.uowasit.edu.iq/handle/123456789/271

https://doi.org/10.31185/uowasit-114

حُمِّل هذا الملف من مستودع جامعة واسط

Downloaded from the Wasit University Repository — repository.uowasit.edu.iq

جمهـورية العــراق
وزارة التـعليم العـالي والبـحث العـلميّ
جامـعة واسـط / كليـّة التـربيّة للعلوم الإنسانيّة
قسـم اللّغـة العـربيّة

مواطن الاتفاق والاختلاف في الآراء النحوية واللغوية بين سيبويه (ت١٨٠هـ) والزجاجي (ت٣٤٠هـ)

رسالة تقدّمتْ بها الطّالبةُ

وسناء سعدون كاظم البيضانيّ

إلى مجلس كلّيّة التربيّة للعلوم الإنسانيّة بجامعة واسط وهي جزء من متطلَّبات نيل شهادة الماجستير في اللّغة العربيّة وآدابها / لغة

بإشراف

أ.د أحمد جعفر داود الزبيديّ

١٤٤٨هـ ٢٠٢٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ الَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَئَابٍ ﴾

(سورة الرعد: الآية٢٩)

صدق الله العليُّ العظيم

إقرار المُشرف

أشـهدُ أنَّ هـذه الرّسـالة الموسـومة بـ **(مـواطن الاتفـاق والاخـتلاف فـي الآراء النحويـة واللغويـة بـين سـيبويه (ت١٨٠هـ) والزجـاجي (ت٣٤٠هـ))**، المقدمـة مـن الطّالبـة **(وسـناء سـعدون كـاظم البيضـانيّ)** قـد جـرت بإشـرافي فـي قسـم اللغـة العربيـة -كلّيّـة التّربيـة للعلـوم الإنسـانيّة -جامعـة واسـط، وهـي جـزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللُّغة العربيّة وآدابها.

إمضاء المشرف

أ.د أحمد جعفر داود الزبيديّ

التّاريخ: ٤/ ٧/ ٢٠٢٦ م

بناءً على التّوصيات المتوافرة، أُرشّح هذه الرّسالة للمُناقشة.

أ.د نهلة عبدالله خلف
رئيس قسم اللغة العربية
الإمضاء

أ . د. نهلة عبدالله الوائليّ

رئيس قسم اللُّغة العربيّة

التّاريخ: ٤/ ٧/ ٢٠٢٦ م

إقرار لجنة المناقشة

نشهد أننا رئيس وأعضاء لجنة المناقشة قد اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ(مواطن الاتفاق والاختلاف في الآراء النحوية واللغوية بين سيبويه (ت ١٨٠هـ) والزجاجي (ت ٣٤٠هـ)) وقد ناقشنا الطالبة (وسناء سعدون كاظم) في محتوياتها، وفيما له علاقة بها، ونرى أنها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها/ لغة بتقدير (جيد جداً).

الإمضاء

أ.د. محمود حمود عراك

(رئيساً)

التاريخ: ٦/١٠/٢٠٢٦

الإمضاء

أ.م.د. رعد كريم حسن

(عضواً)

التاريخ: ٦/١٠/٢٠٢٦

الإمضاء

أ. د. أحمد جعفر داود

(عضواً - مشرفاً)

التاريخ: ٦/١٠/٢٠٢٦

الإمضاء

أ.م.د. ميكائيل مكي فيصل

(عضواً)

التاريخ: ٦/١٠/٢٠٢٦

صُدّقت من مجلس كلّية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة واسط

أ.د محمود حمود عراك

عميد كلّية التربية للعلوم الإنسانية

التاريخ: ١٧/١٠/٢٠٢٦

الإهداء

إلى أبي (رحمه الله) رحلتَ قبل أن ترى ثمرة السنين، فكان الغياب أقسى من أن يوصف، إلى روحكَ الطاهرة، أُهدي ثمرة سنواتٍ طويلةٍ من السعي، وأسأل الله أن يُبلِّغكَ من دعائي ما يعجز عنه حضوري.

إلى أُمّي يعجز الحرف عن وصف فضلكِ، وتقصر كلمات الامتنان عن بلوغ مقامكِ؛ فقد كنتِ الدعاء قبل الطريق، والنور الذي أضاء دربي، والسند الذي استندتُ إليه بعد الله. وما خُطَّت كلمةٌ في هذا العمل إلا وكان لدعواتكِ فيها نصيب، وما تحقق إنجازٌ إلا وكان لصبركِ وعطائكِ أثرٌ لا يُنسى. فإن وُفِّقتُ إلى خيرٍ أو بلغتُ غايةً، فأنتِ بعد الله سببُ ذلك، وإن حاز هذا العمل قبولاً فأنتِ أحقُّ الناس بأن يُهدى إليكِ.

إلى زوجي رفيق الدرب وشريك السعي، الذي شاركني مشقة الطريق قبل فرحة الوصول، وكان عوناً وسنداً في كل خطوةٍ نحو هذا الإنجاز. وفي كل صفحةٍ من هذا العمل أثرٌ من دعمك وصبرك، وفي كلّ نجاحٍ ثمرةٌ من عطائك ومساندتك التي لا تُنسى. فإليك أهدي هذا الجهد عرفاناً بجميلك، ووفاءً لمواقفك، وامتناناً لقلبٍ كان خيرَ رفيقٍ وسند.

إلى إخوتي وأخواتي كنتم الأكتاف التي أُسنِدُ إليها تعبي، والقلوب التي منحتني القوة إلى المضي قدماً، إليكم أهدي هذا العمل، محبةً ووفاءً واعتزازاً.

إلى أبناء أخي وابنتَي أُختي إلى براءتكم التي كانت تسرق مني التعب وتزرع في قلبي ابتسامةً كلما أثقلته هموم الدراسة. أهديكما هذه الصفحات علها تهمس لكما بأن الأحلام تستحق السعي.

الباحثة

وسناء سعدون كاظم

شُكْرٌ وعرفانٌ

قال الله سبحانه وتعالى: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [سورة إبراهيم:٧]

الحمد لله الذي بنعمته تتمُ الصالحات، وبفضله تُدرك الغايات، وله الحمد على ما أولى من توفيقٍ وإعانة وتسديد، فله سبحانه الحمد ملء السماوات والأرض وملء ما شاء من شيءٍ بعد، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ خير من علَّم و أرشد، وعلى آله وصحبه الميامين ومن سار على نهجه إلى يوم الدين.

وبعد...

أتقدَّم بخالص الشكر والتقدير، المقرون بأسمى معاني الامتنان والاحترام، إلى أستاذي المشرف الدكتور **(أحمد جعفر داود الزبيديّ)**، الذي أحاط هذه الرسالة بعلمه وتوجيهه ورعايته، وكان مثالاً للعالِم المخلص والأستاذ القدير، فله مني صادق الدعاء وجزيل الامتنان.

كما أتقدَّم بوافر الشكر وعظيم التقدير إلى السيدة رئيسة قسم اللغة العربية الأستاذة الدكتورة(نهلة عبد الله خلف الوائليّ)؛ لما أولَته من عنايةٍ واهتمام ودعمٍ للمسيرة العلمية، ولما لمستُه منها من إخلاصٍ في خدمة العلم وطلابه، وحرصٍ على الارتقاء بالبحث العلمي.

وأرفع أسمى آيات الشكر والاحترام إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الموقرين؛ لتكرمهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وما سيبدونه من ملاحظاتٍ علميةٍ قيّمةٍ تُسهم في تقويمها وإثرائها، فجزاهم الله خير الجزاء.

وأخيراً أقفُ مستذكرةً ما حفلت به هذه المسيرة من تعبٍ وصبرٍ، وما تطلَّبته من عزيمةٍ لم تلن أمام العقبات، حتى أذن الله لهذا العمل أن يكتمل، فله سبحانه الحمد أولاً وآخراً، وأسأله أن يُبارك هذا السعي ويجعله من الأعمال المقبولة.

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾[سورة البقرة:٣٢]

الباحثة

وسناء سعدون كاظم

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدّمة	١-٨
التمهيد: الزجاجي (حياته ومذهبه النحوي وآثاره)	٩-٢٦
الفصل الأوّل: الفصل الأوّل أصول الاستدلال عند الزجاجي	٢٧-٧١
المبحث الأوّل: السماع	٣١-٥٧
المبحث الثّاني: القياس	٥٨-٧١
الفصل الثاني: مواطن الاتفاق والاختلاف في المسائل الصوتية والصرفيّة	٧٢-١٨٩
المبحث الأوّل: المسائل الصوتية	٧٣-٩٥
أولاً: مخارج الحروف	٧٣-٨١
ثانياً: صفات الحروف	٨١-٨٦
ثالثاً: الإدغام	٨٧-٩٢
رابعاً: شواذ الإدغام	٩٢-٩٥
المبحث الثاني: المسائل الصرفيّة	٩٦-١٧٨
أولاً: الاشتقاق	٩٦-١١٤
ثانياً: المشتقات	١١٤-١١٩
ثالثاً: التصغير والنسب	١١٩-١٤٤
رابعًا: الجموع	١٤٤-١٧٨
الفصل الثالث: مواطن الاتفاق والاختلاف في المسائل النحوية	١٧٩-٢٩٤
المبحث الأوّل: المنصوبات والنعت	١٨١-٢٢٣
أولا: المنصوبات	١٨١-٢١٧
١-النداء	١٨١-١٩١
٢- الاستثناء	١٩١-٢١٣

٣- الحال	٢١٤-٢١٧
ثانيا: النعت	٢١٧-٢٢٣
المبحث الثاني: حروف المعاني	٢٢٤-٢٧٧
أولا: حروف الجر	٢٢٧-٢٤٧
ثانياً: حروف العطف	٢٤٧-٢٥٨
ثالثًا: اللامات	٢٥٨-٢٧٧
المبحث الثالث الأساليب النحوية(أسلوب النفي، أسلوب الاستفهام)	٢٧٨-٢٩٤
أولاً: أسلوب النفي	٢٧٨-٢٨٨
ثانياً: أسلوب الاستفهام	٢٨٨-٢٩٤
الفصل الرابع: مواطن الاتفاق والاختلاف في المسائل الدلالية	٢٩٥-٣٣٩
المبحث الأوّل: دلالة الألفاظ	٢٩٦-٣١٩
المبحث الثّاني: الاتساع الدلالي	٣٢٠-٣٣٩
الخاتمة	٣٤٠-٣٤٤
المصادر والمراجع	٣٤٥- ٣٧٦
ملخص الإنكليزي	A-B

المقدِّمة

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

المقدِّمة

الحمد لله ربِّ العالمين، حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله الطيبين وصحبه الغرِّ الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فالتراث النحوي العربي يمثل أساساً من الأسس العلمية التي قامت عليها علوم العربية، وقد عُني العلماء في بنائه وتقعيد أصوله ووضع قواعده التي حفظت العربية ووقَت نصوصها من اللحن والتحريف. وسيبويه(ت١٨٠هـ) من أهم أعلام هذا التراث وأكثرهم أثراً في الدرس النحوي؛ فقد شكّل كتابه (الكتاب) الأصل الذي انطلقت منه الدراسات النحويّة واللغويّة اللاحقة، وغدا مرجعاً أساسياً، إذ استند إليه النحويون واللغويون في استخلاص الأحكام النحوية ودراسة القضايا اللغوية المختلفة.

ومن العلماء الذين برزت صلتهم العلمية بسيبويه أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت٣٤٠هـ)، الذي نال منزلةً عاليةً بين علماء العربية، لِما امتاز به من سعةِ المعرفة وعمق التحليل وقوة البرهان. وقد تناول في مصنفاته المطبوعة جملة من القضايا الصوتية والصرفيّة والنحويّة والدلالية، وظهرت في آرائه مواطن وافق فيها سيبويه، ومواطن خالفه فيها، وأخرى توسع فيها في معالجة المسألة أو عرضها بصورة أكثر تفصيلاً. ومن ثُمَّ فإن دراسة مواطن الاتفاق والاختلاف في الآراء النحوية واللغوية بين سيبويه والزجاجي تُعد موضوعاً علمياً يستحق البحث والتقصّي والتحليل؛ للكشف عن طبيعة العلاقة العلمية بين العالمين، وبيان أوجه الاتفاق

والاختلاف في آرائهما، وتتبع مظاهر الإفادة والتوسّع في معالجة القضايا اللغويّة والنحويّة.

ولم يكن اختيار هذا الموضوع **(مواطن الاتفاق والاختلاف في الآراء النحوية واللغوية بين سيبويه(ت١٨٠هـ) والزجاجي(ت٣٤٠هـ))** عفويًّا و وليد المصادفة، بل جاء بناءً على توجيه أستاذي المشرف(أ.**د أحمد جعفر داود الزبيديّ)** الذي أرشدني إلى أهميته العلمية وما يحتويه من قيمة معرفية، وقد نما اهتمامي به لما يجمع بين عالمين من أعلام العربية، وهما سيبويه والزجاجي، ولما يتيحه من فرصة للكشف عن طبيعة آرائهما النحوية واللغوية، وبيان مواطن الاتفاق والاختلاف بينهما، والوقوف على منهج كل منهما في معالجة المسائل المختلفة، وما قد يظهر في بعض المواضع من توسع أو تفصيل في عرض المسألة، الأمر الذي يجعل هذا الموضوع جديراً بالدراسة والبحث والتحليل، مما يُغني الدراسات المتعلقة بتاريخ النحو العربي وتطوره.

وقد سعت هذه الرسالة إلى تحقيق جملة من الأهداف، من أبرزها:

تعقّب المسائل النحويّة واللغويّة التي تناولها سيبويه والزجاجي في مصنفاتهما، وبيان مواطن الاتفاق والاختلاف بين آرائهما، والكشف عن أوجه التوافق والمخالفة في معالجة القضايا الصوتية والصرفيّة والنحويّة والدلاليّة، وبيان ما انفرد به أحدهما أو توسّع فيه، فضلاً عن الوقوف على منهج الزجاجي في عرض آرائه وموازنتها بآراء سيبويه، والإسهام في دراسة تطور الفكر النحوي العربي وانتقال القضايا اللغوية وتطور معالجتها بين العلماء.

وقد اعتمدنا في الرسالة على المنهج الوصفي التحليلي المقارن، من خلال استنباط النصوص المتعلقة بموضوع البحث في مصنفات الزجاجي المطبوعة، والوقوف على ما ورد في كتاب سيبويه من مسائل مماثلة، ثُمَّ تحليلها ومقارنتها؛ لبيان مواطن الاتفاق والاختلاف، والكشف عن طبيعة معالجة كل منهما للمسائل النحويّة واللغويّة، وبيان ما يظهر فيها من توسّع أو مخالفة أو موافقة.

ولمّا كانت هذه الرسالة تُعنى ببيّان مواطن الاتفاق والاختلاف بين سيبويه والزجاجيّ، فقد استلزمت الرجوع إلى كتاب سيبويه (الكتاب)؛ للوقوف على الأصول التي اعتمد عليها في بناء آرائه النحويّة واللغويّة، واستقراء المسائل التي تناولها، ثُمَّ موازنتها بما أورده الزجاجي في مصنفاته؛ للكشف عن مواضع الاتفاق والاختلاف بينهما. ثُمَّ أُتبعت ببيّان المصادر التي اعتمد عليها الزجاجي في بناء آرائه؛ ليتيسَّر الوقوف على طبيعة آرائه، وبيّان ما وافق فيه شيخه وما انفرد به.

ومن مصنّفات الزجاجيّ التي اعتمدنا عليها في الرسالة هي(اشتقاق أسماء الله، وأخبار أبي القاسم الزجاجي، وأمالي الزجاجي، والإيضاح في علل النحو، وحروف المعاني، والجمل في النحو، واللامات، ومجالس العلماء).

وتطلبت طبيعة الرسالة أن تُقسم على تمهيد وأربعة فصول، سبقتها مقدمة وتعقبها خاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع.

أمّا التمهيد فقد خُصص للتعريف بالزجاجي وبيّان حياته ومذهبه النحوي وآثاره العلمية.

وأمّا الفصل الأول الموسوم: بـ(أصول الاستدلال عند الزجاجي). فقد عُني بدراسة أصول الاستدلال التي اعتمد عليها الزجاجي في آرائه النحوية واللغوية، واقتصر على أصلي السماع والقياس لمّا اتسما به من وفرة المادة ووضوح حضورهما في آرائه، في حين لم تُدرج بقية أصول الاستدلال، كالإجماع واستصحاب الحال؛ لمحدودية المادة المتعلقة بهما عند الزجاجي، مع بيان منهجه في الاحتجاج بهما، والكشف عن مواطن الاتفاق والاختلاف بينه وبين سيبويه في ذلك.

وأمّا الفصل الثاني، فجاء بعنوان (مواطن الاتفاق والاختلاف في المسائل الصوتية والصرفيّة)، واشتمل على أربعة مباحث؛ خُصِّص المبحث الأول للمسائل الصوتية، فتناول مخارج الحروف، وصفاتها، والإدغام، وشواذ الإدغام، واقتصر هذا المستوى على مبحث واحد؛ نظرًا لمحدودية مادته عند الزجاجي. وتناول المبحث الثاني الاشتقاق والمشتقات، وخُصِّص المبحث الثالث للتصغير والنّسب، أمّا المبحث الرابع فتناول الجموع.

وأمّا الفصل الثالث، فجاء بعنوان (مواطن الاتفاق والاختلاف في المسائل النحويّة)، واشتمل على ثلاثة مباحث؛ تناول المبحث الأول المنصوبات والنعت، وخُصِّص المبحث الثاني لحروف المعاني، أما المبحث الثالث فتناول الأساليب، واقتصر على دراسة أسلوبي النفي والاستفهام؛ لأنهما يمثلان أبرز المسائل الأسلوبية التي تيسّر جمع مادتها ودراستها، مع الكشف عن مواطن الاتفاق والاختلاف بين العالمين فيها.

وأمّا الفصل الرابع، فجاء بعنوان (مواطن الاتفاق والاختلاف في المسائل الدلاليّة)، واشتمل على مبحثين؛ خُصِّص المبحث الأول لدراسة دلالة الألفاظ، وتناول المبحث الثاني الاتساع الدلالي، مع بيان مواطن

الاتفاق والاختلاف في آرائهما المتعلقة بهاتين القضيتين، وما ظهر في معالجة كل منهما من توسّع أو مخالفة أو اتفاق.

وروعي في تقسيم الفصول والمباحث طبيعة المادة العلمية؛ فجاء عدد المباحث متفاوتًا تبعًا لغزارة المادة أو محدوديتها، وما استدعته من تفصيل أو إيجاز، بما يحقق وحدة الموضوع وسلامة البناء المنهجي للبحث.

ثم خُتمت الرسالة بخاتمة تضمنت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وأتبعت بقائمة المصادر والمراجع. وقد اعتمدتُ في هذه الرسالة طائفة من المصادر القديمة والحديثة.

أما الصعوبات التي واجهت الباحثة في أثناء إعداد هذه الرسالة، فلم تكن كثيرة، وإنما تمثلت أبرزها في صعوبة فهم نصوص سيبويه وتحليلها؛ إذ اقتضى التعامل معها التأنّي في قراءتها وتدبّرها وفهم مقاصدها، ثم موازنتها بنصوص الزجاجي؛ للوقوف على مواطن الاتفاق والاختلاف في آرائهما النحوية واللغوية.

ومن الصعوبات اعتماد بعض محققي كتب الزجاجيّ على طبقة بولاق في كتاب سيبويه في حين اعتمدتُ في هذه الرسالة على طبعة عبد السلام هارون، مما اقتضى المقارنة بين الطبعتين أثناء التوثيق والتحليل، وهذا تطلب جهداً إضافياً في تتبع الفروق بين النصوص، وقد اعتمدت الدراسة في النهاية على طبعة عبد السلام هارون لما تتسم به من دقةٍ وأمانةٍ في التحقيق.

وكذلك من الصعوبات التي لم تكن مرهقة على الباحثة، بل تحتاج إلى فهم وشرح هي تداخل القضايا بين المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، وفضلاً عن كثرة النصوص التي استلزمت مراجعة

المصادر والمراجع القديمة والحديثة، ومقابلة الآراء وتحليلها للوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية.

وهناك طائفة من الدراسات والبحوث تناولت الزجاجيّ ، ومنها: (الحِجاج في ترجيح الآراء النحويّة والصرفيّة (مجالس العلماء) للزجاجي نموذجاً، دانيال سامي خليل الرشدان) رسالة ماجستير، جامعة الإسراء كلية الآداب، الأردن، و(أصول النحو من منظور أبي القاسم الزجاجي قراءة وصفية في كتاب الإيضاح في علل النحو، راية سمارة و كنزة غراز و سلمى خلاف) بحث، معهد الآداب واللغات، قسم اللغة والأدب العربي، الجزائر، و(الزجاجي وجهوده النحوية، أحمد هويدا مكاوي خالد) رسالة ماجستير، جامعة القرآن الكريم والعلم الإسلامية، كلية الدراسات العليا، السودان، و (التَّحليل الصَّرفيّ عند أبي القاسم الزجاجي(ت٣٣٧هـ)، حوراء فاضل جداح) رسالة ماجستير، جامعة واسط، كلية الآداب، و (التوجيه النحوي في كتاب أبي القاسم الزجاجي(ت٣٣٧ه))، يحيى، علي أكرم قاسم) بحث.

ولم نقف على دراسة مستقلة تناولت مواطن الاتفاق والاختلاف في الآراء النحوية واللغوية بين سيبويه(ت١٨٠هـ) والزجاجي(ت٣٤٠هـ)) دراسة شاملة تجمع بين الجوانب الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، الأمر الذي يمنح هذه الدراسة خصوصيتها العلمية.

وفي ختام ما قدمت لا يسعني إلّا أن أتقدّم بخالص الشكر والتقدير وعظيم الامتنان والعرفان إلى أستاذي المشرف (الأستاذ الدكتور أحمد جعفر داود الزبيديّ)؛ لما أحاطني به من عناية علمية وتوجيهات سديدة ومتابعة مستمرة كان لها بالغ الأثر في إنجاز الرسالة وإتمامها.

وأتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى قسم اللغة العربية المتمثَّل برئيسة القسم الأستاذة الدّكتورة(نهلة عبد الله خلف الوائليّ)؛ لما قدمته من دعم

وتسهيلات أسهمت في إنجاز هذا العمل. وجميع أساتذتي في قسم اللغة العربية؛ لما قدموه لي من علمٍ وتوجيهٍ وإرشادٍ، وما بذلوه من جهود علمية أسهمت في بناء تكويني المعرفي وتنمية قدراتي البحثية، وكان لهم أثرٌ بالغٌ في مسيرتي الدراسية في مرحلتي البكالوريوس والماجستير.

وأتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الموقرة؛ لتفضلهم بقراءة هذه الرسالة وتقويمها وإثرائها بآرائهم العلمية القيمة، للبلوغ بها مستوى أعلى من الدقَّة والجودة.

وفي الختام، أحمدُ الله تعالى أن يكتب لهذا العمل القبول، وأن يجعله أثرًا علميًّا متواضعًا يُضاف إلى بناء الدراسات العربية، ويجد صداه عند أهل العلم والاختصاص ممن امتلكوا صفاء النظر ورهافة الفهم. وهو جهدٌ مهما بلغ، يظلّ محكومًا بحدود الإنسان ونقصه، أقدّمه بين يدي القارئ الكريم راجيةً منه الإنصاف والتجاوز عمّا فيه من خللٍ أو تقصير. فما كان من صوابٍ فيه فبتوفيق الله وفضله، وما كان من زللٍ أو تقصيرٍ فمني وحدي، استغفر الله منه وأتوب إليه، سائلة أن يجعله خطوةً خالصةً في طريق العلم وبذل الجهد الصادق.

وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ للهِ رَبِّ العالمينَ.

الباحثة

وسناء سعدون كاظم

التمهيد

الزجاجيّ

حياته

مذهبه النحويّ وآثاره

التمهيد

الزجاجي (حياته ومذهبه النحوي وآثاره)

اسمه وولادته:

هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي[١]، "يقف نسبه عند أبيه، فلا يذكر أحد شيئاً عنه بعد ذلك على كثرة الذين ترجموا له، ولعل لأصله الفارسي أثراً في ذلك، إذ لو كان عربياً لما ضاع عنا نسبه، نظراً لما عرف عن العرب من العناية بالأنساب، وعلى كلٍ فإن ضياع معالم النسب أمر نلاحظه عند كثير ممن لم يشهرهم نسبهم، أو ترفعهم أسرهم، وإنما سموا بأنفسهم وشهرتهم أعمالهم. والزجاجي واحد من هؤلاء، حتى إنه لم ينسب إلى أسرته، وإنما نسب إلى أستاذه إبراهيم بن السريّ الزجاج فعُرف به"[٢].

ولد الزجاجي بنهاوند(جنوبي همذان)، وقيل في الصيمرة، وهي في جنوبي همذان أيضاً، وقد نسبوه إلى نهاوند، وقد جمع القفطيّ(ت٦٢٤هـ) النسبتين معاً فقال: "نهاونديّ من أهل الصّيمرة أصله"[٣]. وقد ذكر ابن خلكان(ت٦٨١هـ)"هو النحوي البغدادي داراً ونشأة، النهاوندي أصلاً ومولداً"[٤]. وقد نسبوه إلى الصيمرة وذكر هذا النسب السيوطي(ت٩١١هـ) فقال: "أصله من صيمر"[٥].

---

(١) ينظر: الفهرست:١٠٧، وينظر: طبقات النحويين واللغويين:١١٩، وينظر: إنباه الرواة:٢:١٦٠.

(٢) الزجاجي حياته وأثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الإيضاح:٧.

(٣) إنباه الرواة:٢:١٦٠.

(٤) وفيات الأعيان:٣:١٣٦.

(٥) بغية الوعاة:٢:٧٧.

نشأته:

وقد تدلّ سيرة الزجاجي أنه كان محباً للعلم، يكثر من السعي والرحلة في سبيله، فقد غادر مكان ولادته إلى العراق، وقد استقر ببغداد ونشأ فيها. ثم بعد ذلك غادرها إلى الشام، وأقام مدة بحلب، وقد انتقل إلى دمشق، فدّرس فيها وأفاد. وقد كانت حياته حركة دائمة، وعلما متصلاً، فهو أينما يقم تلميذ متطلع مستفيد، أو معلم يجلس للدرس والإملاء، وهذه ما تؤيده صلته الشديدة المستمرة بشيوخه وتلاميذه(١). وقد كان ورعا تقيا، وقد قالوا في تأليفه كتاب الجمل: "وكتابه الجمل من الكتب المباركة لم يشتغل به أحد إلا وانتفع به، ويقال إنه صنفه بمكة، حرسها الله تعالى، وكان إذا فرغ من باب طاف أُسبوعاً ودعا الله تعالى، أن يغفر له وأن ينفع به قارئه"(٢).

ثقافته:

كانت ثقافته ثقافة عالم من علماء أواخر القرن الثالث وأوائل الرابع الهجري، وهو عصر ازدهار فكري كبير، عاصر فيه عدداً من كبار العلماء مثل الزجاج(ت٣١١هـ)، و الأخفش علي بن سليمان(ت٣١٥هـ)، وابن السراج(ت٣١٦هـ)، وابن دريد(ت٣٢١هـ)، وابن الأنباري(ت٣٢٨هـ)، وغيرهم، وكان من أبرزهم نشاطاً في التأليف، وقد انعكست سعة ثقافته في كثرة مؤلفاته وتنوعها، إذ جمع بين علوم النحو واللغة، وأحاط باختلاف المذاهب وتعدد الآراء(٣).

(١) ينظر: الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الإيضاح:٧.

(٢) وفيات الأعيان:٣:١٣٦.

(٣) ينظر: الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الإيضاح:١٢.

وفاته:

كانت وفاته في دمشق وعلى الأرجح سنة (٣٣٧هـ) وأقدم من ذكر هذا التاريخ ممن ترجموا للزجاجي هو أبو بكر الزبيدي(ت٣٧٩هـ)[١]. وقد ذكر ابن عساكر(ت٥٧١هـ) وفاته كانت سنة(٣٤٠هـ) فقال: "أخبرنا أبو محمد بن الأكفاني عبد العزيز بن أحمد قال: توفي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي النحوي بطبرية في شهر رمضان من سنة أربعين وثلاثمائة حدث عن جماعة وأسند حديثا كثيرا روى عنه أبو علي الحسن بن علي السقلي الدمشقي وأبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن سلمة بن شرام النحويان وحدثنا عنه أبو الحسن أحمد بن محمد بن سلامة الستيتي وغيره ورأيت كتابا عتيق مات أبو القاسم الزجاجي بالشام بطبرية في رجب من سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة قال ابن الأكفاني وهو خطأ "[٢]، وزعم القفطي(ت٦٢٤هـ) أن وفاته كانت سنة(٣٤٠هـ)[٣]،وقد تردد ابن الأثير(ت٦٣٠هـ) في وفاته[٤]، وقد رجح ابن خلكان وفاته كانت سنة(٣٣٧هـ) فقال: "وتوفي في رجب سنة سبع وثلاثين، وقيل تسع وثلاثين وثلثمائة، وقيل في شهر رمضان سنة أربعين، والأول الأصح"[٥]، وقد زعم ابن تغري بردي(ت٨٧٤هـ) أن وفاته كانت سنة(٣٣٩هـ)[٦]، ورجح ابن عماد الحنبلي(ت١٠٨٩هـ) أن وفاته كانت في سنة(٣٤٠هـ)[٧].

---

(١) ينظر: طبقات النحويين واللغويين:١١٠.

(٢) تاريخ دمشق:٣٤:٢٠٤.

(٣) ينظر: إنباه الرواة:٢:١٦٠.

(٤) ينظر: الكامل في تاريخ الأدب:٧:١٩٤.

(٥) وفيات الأعيان:٣:١٣٦.

(٦) ينظر: النجوم الزاهرة:٣:٣٠١,٣٠٢.

(٧) ينظر: شذرات الذهب:٤:٢٢٠.

شيوخه:

إن حب الزجاجي للعلم جعله يكثر الأخذ عن شيوخ العلم وأربابه، وقد بلغ الذين أخذ عنهم عشرين أستاذاً، ولعله أحب أن يجمع ما يستطيع من ثقافة عصره، فكلما نزل بلداً إلا لقي شيوخه وأخذ عنهم ولو كانوا ذوي آراء متعددة ومذاهب مختلفة، وكان أثر هذا الاختلاف والتعدد واضحا في ثقافته في طليعة أساتيذه من غير شك ذلك الأستاذ الذي لازمه حتى نسب إليه وعُرف به وهو أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ بن سهل الزجاج المتوفى سنة(٣١١هـ)، وقد عدّه الزجاجي في مقدمة الذين ذكرهم من شيوخه عندما تحدث عنهم[١]. فقال: "فمن العلماء الذين لقيتهم وقرأت عليهم، شيخنا أبو إسحاق بن السري الزَّجَّاج رحمه الله، وأبو جعفر محمد بن رستم الطبري، غلام أبي عثمان المازني(ت٢٤٩هـ)، وأبو الحسن بن كيسان، وأبو بكر بن الحسين بن العباس المعروف بابن شُقير، وأبو بكر محمد بن أحمد بن منصور المعروف بابن الخيّاط، وأبو بكر بن السرّاج، وأبو الحسن علي بن سليمان الأخفش. ومن علماء الكوفيين الذين أخذت عنهم أبو الحسن بن كيسان، وأبو بكر بن شُقير، وأبو بكر، لأن هؤلاء قدوة أعلام في علم الكوفيين، وكان أول اعتمادهم عليه، ثم درسوا علم البصريين بعد ذلك فجمعوا بين العلمين، وأبو بكر الأنباري، وأبو موسى المعروف بالحامض، وكان الأغلب عليه علم اللغة، إلا أنا قد أخذنا عنه حكايات يسيرة، وأبو الفضل الملقب بزبيل، وأبو محمد عبد الملك بن مالك الضرير، وغير هؤلاء ممن لم يشهر من الكوفيين. وإنما ذكرت لك أسماء من أخذت عنه وقرأت عليه، لتكون على ثقة مما أنقله إليك وأسنده إلى كل فريق منهم، وأكثر ما أذكره من احتجاجات

(١) ينظر: الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الإيضاح:٩,١٠.

الكوفيين إنما أعبر عنها بألفاظ البصريين"[١]. وقد ذكر أن الزجاجي أخذ عن علماء آخرين، ومنهم: أبو العباس أحمد بن عبيد الله بن عمار الثقفي المتوفى سنة(٣١٤هـ)، وأبو عبد الله محمد بن العباس اليزيدي المتوفى سنة(٣١٦هـ)، وأبو القاسم جعفر بن قدامة الكاتب المتوفى سنة(٣١٩هـ)، وأبو بكر محمد بن الحسن بن دريد المتوفى سنة(٣٢١هـ)، وأبو جعفر أحمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة المتوفى سنة(٣٢٢هـ)، وأبو عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة المعروف بنفطويه المتوفى سنة(٣٢٣هـ)، وأبو بكر محمد بن يحيى الصولي المتوفى سنة(٣٣٥هـ)[٢].

تلاميذه:

وأما تلاميذه: "فمنهم من أخذ عنه مباشرة، ومنهم من انتفع بكتبه، وقد كان يحب أن ينفع الله الناس بعمله فما يؤلف حتى يطهر أو يطوف أو يدعو. وكان ممن أخذ عنه محمد بن سابقة النحوي، وعبد الرحمن بن محمد بن أبي نصر، وعبد الرحمن ابن عمر بن نصر، وأحمد بن محمد بن سلامة أو(سلمة) الدمشقيّون، وأبو الحسن علي بن محمد بن إسماعيل بن محمد التميميّ الأنطاكيّ"[٣].

مذهبه النحوي:

أما مذهبه النحوي: "اختلف المترجمون في مذهب الزجاجي النحوي، كما اختلفوا في مذهب غيره، فقد نسبه الزبيدي[٤] إلى البصريين، ووضعه

(١) الإيضاح في علل النحو:٧٨,٧٧.

(٢) ينظر: الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الإيضاح:١٠.

(٣) المصدر نفسه:١١.

(٤) ينظر: طبقات النحويين واللغويين:١١٩.

في الطبقة العاشرة من طبقاتهم، بينما أخرجه ابن النديم(ت٣٨٠هـ)[١] منهم، وضمه إلى من خلطوا بين المذهبين، وتبعه القفطي في ذلك فقال: "وكانت طريقته في النحو متوسطة"[٢]. ولعل هذا الحكم هو أصدق الأحكام وأقربها إلى حقيقة مذهب الزجاجي، وقد بين الزجاجي مذهبه بنفسه حين قال وهو يتكلم على أل التعريف: "ونقول في هذا الفصل ما قاله المازني، قال: إذا قال العالم المتقدَّم قولاً، فسبيل من بعده أن يحكيه، وإنْ رأى فيه خللاً أبان عنه ودلَّ على الصَّواب، ويكون الناظر في ذلك مخيّراً في اعتقاد أيّ المذهبين بان له فيه الحق"[٣]. وهذا القول منه واضح، وصريح، أنه: لن يتعصب لمذهب من المذاهب، ولن يكون له رائد غير الحق، وهدف الوصول إلى الحقيقة أينما كانت، وستضح ذلك أيضا من خلال منهجه النحوي وآرائه المبثوثة في كتبه، وكتب غيره، والتي وافق في معظمها البصريين، وفي بعض منها الكوفيين، ونفذ إلى آراء جديدة في بعض أخر منها، ولكنه أيضاً أنه كان يميل إلى البصريين من غير تعصب لهم على الكوفيين، ذلك لأن الزجاجي لا يستطيع أن يتخلص من الاتجاه الذي كان يسير عليه أستاذه الزجاج وابن السراج، اللذان كان يميلان أيضاً إلى المذهب البصري"[٤].

فنراه يسلك نفسه مع البصريين، ويتحدث عنهم بقوله "أصحابنا"[٥]. وأحيانا يذكر الكوفيين عند حديثه عن أبواب النحو بقوله: "باب الفصل

(١) ينظر: الفهرست:١٠٧.
(٢) إنباه الرواة:٢:١٦٠.
(٣) اللامات:١٩.
(٤) المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي:٢١٤.
(٥) الإيضاح في علل النحو:٨٦.

ويسميه الكوفيون العماد"[١]. وكان مذهبه يتراوح بين البصريين والكوفيين، فنراه أحيانا يشذذ ما ورد عن العرب، وقد يخطئه ويغلطه كالبصريين، ويقبل بالنادر أحيانا، ويبالغ في احترام ما ورد عنهم كالكوفيين[٢].

فمن مظاهر الشذوذ عنده، ما جاء في الشعر من جمع بين (يا) النداء والميم المثقلة في (اللهم). وأنشد[٣]:

وما عليكِ أنّ تقولي كُلّما سَبحتِ أو هَلَلتِ يا اللهم ما

اردُدْ علينا شيخنا مُسَلَّما

فقال: "وربما جاء في شاذ في الشّعر"[٤].

وقد غَلّط ممن جمع بين الألف واللام والإضافة في قول الشاعر[٥]:

وبالقومِ الرَّسولُ اللهِ منهمْ لهم ذلَّ القبائلُ مِن مَعَدِّ

فقال: "ومثل هذا غلط وخطأ لا يُعبأُ به، وإنما حكيناه ليتجنَّب، ولئلا يتوهّم متوهّم أنه أصل يُعمل عليه، وأنَّا لم نعرفه، وأغفلناه"[٦].

ومن الآراء النادرة التي ذكرها هي مجيء (أمس) مبنية على الفتح، فقال: "ومن العرب من يبنيه على الفتح قال الشاعر[٧]:

لَقَدْ رَأيْتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالي خَمْسا"[٨]

---

(١) الجمل في النحو:١٤٢.

(٢) ينظر: المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي:٢١٥.

(٣) مجهول النسب، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:٢:٢٩٦.

(٤) اللامات:٨٦,٨٥.

(٥) مجهول النسب، شرح شواهد المغني:١:١٦١، والرواية فيه(لهم دانت رقاب بني معدّ).

(٦) اللامات:٣٦.

(٧) مجهول النسب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية:٢:١٦.

(٨) الجمل في النحو:٢٩٩.

وقد كان الزجاجي يجمع بين رأيين، فقد جوز رأي البصريين والكوفيين، في حديثه عن الفصل بين (كم) الخبرية وبين الاسم بالظرف أو بحرف الجر ومجروره، فقد ذهب الكوفيين إن هذا الاسم مخفوضاً، بينما ذهب البصريين إنه لا يجوز فيه إلا النصب(١).

أما الزجاجي فقد رجح النصب والخفض والرفع أيضاً، فقال: "فإن فصلت بين (كم) وما تعمل فيه، لم يجز فيه إلّا النصب في الخبر، كقولك: (إذا أخبرت): (كم يومَ الجمعةِ غُلاماً قد ملكت) وأما قول الشاعر(٢):

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٌ نَالَ العُلا وَكَريمٍ بُخلُهُ قَدْ وَضَعَهْ

فإنه يُروى بالنصب، والرفع، والخفض"(٣).

وكان في بعض الأحيان يلجأ إلى المفاضلة بين الآراء، إذا كانت جائزة عنده، ورأى أنها أقوى في القياس، ومثل هذا في حديثه عن اضافة اسم الفاعل من العدد إلى عدد آخر فقال: "فإذا اختلف اللفظان كان لك فيه وجهان:

أحدهما، وهو الأجود: أن تُجريه مجرى الأول، فتضيف الأول إلى الثاني، كقولك: (هذا رابعُ ثلاثةٍ، وخامسُ أربعةٍ)، و(هذه رابعةُ ثلاثٍ، وخامسةُ أربعٍ).

والآخر: أن تُنونه وتنصب ما بعده، فتقول: (هذا رابعٌ ثلاثةً، وخامسٌ أربعةً، وعاشرٌ تسعةً)، ومعناه: (هذا الذي يصير أربعةً خمسةً بنفسه، ويصير تسعةً عشرةً بنفسه"(٤). فقد رأى أن اضافة الأول إلى الثاني أجود، وإن لا يوجد مانع في تنوين الأول، ونصب الثاني.

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:١:٢٤٧.

(٢) البيت لأنس بن زنيم، ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣) الجمل في النحو:١٣٦.

(٤) المصدر نفسه:١٣١.

وكان أمينا في النقل حين ينسب الرأي يذكر أن هذا الرأي للبصريين أو للكوفيين، فقد كان يذكر البصريين بقوله: "(قال البصريون) أو (قال أهل البصرة)"[١] .والكوفيين بقوله: "قال الكوفيين أو أهل الكوفة"[٢].

وأحيانا يذهب مع رأي البصريين لا الكوفيين من ذلك حديثه عن عطف الأسماء إلا المضمر المخفوض، فقال: "واعلم أنّ الأسماء كلّها يُعطف عليها إلاّ المضمر المخفوض، فإنه لا يُعطف عليه إلاّ بإعادة الخافض. لو قلت: (مررتُ بهِ وزيدٍ)، و(دخلتُ إليكَ وعمرٍو)، لم يجز حتى تقول: (مررتُ بهِ وبزيدٍ)، و(دخلتُ إليكَ وإلى عمرٍو)، وكذلك ما أشبه"[٣]. فالبصريون لا يجوزن العطف إلا بإعادة الخافض، أما الكوفيون ذهبوا إلى أنه يجب العطف على الضمير المخفوض[٤]. فالزجاجي هنا تبنى رأي البصريين. ومثل هذا كثير في كتبه.

وأحياناً يتبنى رأي الكوفيين لا رأي البصريين، ومثل هذا في حديثه عن جواز تقديم خبر كان وأخواتها عليها، فقال: "ويجوز تقديم أخبار هذه الحروف عليها وتوسيطها، لأنها مُتصرفة. فتقول: (كانَ محمدٌ شاخصاً)، و(كانَ شاخصاً محمدٌ)، و(شاخصاً كان محمدٌ)، وما أشبه"[٥]. فالكوفيون يجوزون ذلك، أما البصريون فيمنعون[٦]، وفي بعض الأحيان ينفرد الزجاجي الزجاجي برأيه، ولا يتبع رأي أحد، ومن الأمثلة على انفراده برأيه من خلال حديثه عن (سوى) فهي عنده اسما بمعنى غير، فقال: "فأمّا (سِوى، وسُوى،

(١) ينظر: اشتقاق أسماء الله:٢٣٨، وينظر: مجالس العلماء:٩.
(٢) ينظر: اشتقاق أسماء الله:٢١٨,٢١٩.
(٣) الجمل في النحو:١٨.
(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:٢:٣٧٩.
(٥) الجمل في النحو:٤٢.
(٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:١:١٢٦.

وسَواء)، فإنها تخفض على كل حال، كقولك: (قامَ القومُ سِوى زيدٍ)"[١]. بينما ذهب البصريون إلى أنها لا تكون إلا ظرفا، وذهب الكوفيون إنها تكون اسما وتكون ظرفاً[٢]، وقد ينسب الآراء غلى أصحابها فقد نسب من البصريين إلى أبي عمرو[٣]، والخليل[٤]، ويونس[٥]، وسيبويه[٦]، ومن الكوفيين إلى الفراء الفراء والكسائي[٧].

وقد كان سيبويه هو أكثر النحويين ذكراً في كتبه، واختلفت الدوافع التي دفعت الزجاجي لذكره، فكان يذكره عندما يتبنى رأياً من آرائه، وأحياناً يذكره حين يعرض رأيه ضمن آراء متعددة في مسألة نحوية دون أن يتبنى رأيه، ويذكره أحياناً عندما يورد له رواية عن العرب، ويذكره حينما يورد رأياً معارضاً له، وقد يذكره مستعيناً بأحد أقواله لتأييد رأي ذهب إليه[٨].

أسلوبه:

أسلوب الزجاجي هو "أسلوب رصين، ومنطق محكم متين، ونفس طويل، يلج ميادين الجدل، بل يفتح على نفسه أبوابها، ويختلق لخصومه الحجج، ويتعلل لهم ليعود على الحجج بالنقض، وعلى العلل بالإبطال، صنيع علماء المنطق في إيراد أدلة خصومهم لهدمها وبناء آرائهم على أنقاضها، كما يمتاز بدقِّة العالم وأمانته؛ فهو لا ينسى إذا كان في صدد

(١) الجمل في النحو:٢٣٢، وينظر: حروف المعاني:١٠.
(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:١:٢٣٩.
(٣) ينظر: اشتقاق أسماء الله:٣٤٢.
(٤) ينظر: الجمل في النحو:١٥٤.
(٥) ينظر: اشتقاق أسماء الله:٢٦.
(٦) ينظر: حروف المعاني:٦٩.
(٧) ينظر: الجمل في النحو:١١٣.
(٨) ينظر: المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي:٢٤٤

الاستشهاد بلفظ أو بيت أن يعنى بالسنّد العناية اللازمة، وهو لا يذكر خبراً إلا يعزوه إلى مصدره ويذكر عمّن أخذه، ويزداد تقديرنا لهذه الصفة إذا علمنا أن جلّ مسائله التي ذكرها لم تكن مدّونة في الكتب، وإنما أخذها مشافهة عن شيوخه وأساتيذه(١).

قال في مقدمة الإيضاح: "ونضم إلى العلل بعد تقديمها، مسائل مجموعة منثورة من سائر الحدود، منها ما استخرجناها من كتب العلماء وبسطناه وهذّبنا ألفاظه وقربناه، ومنها ما تلقناه من علمائنا رضي الله عنهم تلقيناً ومشافهة مما لم يودعوه كتبهم ولا يوجد فيها البتة، ومنا مسائل جرت بين النحويين ممن سلف، في مجالس اجتمعوا فيها"(٢).

وقال في جوابه عن مسألة عرضت عليه: "وليست هذه المسألة مسطرة لأصحابنا في شيء من كتبهم. وهي مسطرة في كتب الكوفيين. ولكني سألت عنها أبا بكر ابن الخياط، وابن شقير فأجاباني كما ذكرت لك"(٣).

مؤلفاته:

للزجاجي مؤلفات متعددة في مختلف العلوم العربية ويمكننا تقسيمها إلى ثلاثة أقسام:

أولاً: المؤلفات المطبوعة:

١_ **كتاب الجمل:** وهو كتاب في النحو طبع في الجزائر سنة ١٩٢٦م، حققه الشيخ ابن أبي شنب، طبعته مؤسسة الرسالة ببيروت ودار الأمل سنة١٩٨٤م، بتحقيق الدكتور علي توفيق الحمد.

---

(١) الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الإيضاح:٢١.

(٢) الإيضاح في علل النحو:٣٨.

(٣) المصدر نفسه:٣.

يعد كتاب الجمل من أهم كتب الزجاجي، وهو كتاب في النحو، وقالوا فيه: "والكتاب مبارك ما اشتغل به أحد إلا انتفع، وصنف الجمل بمكة، حماها الله، وكان إذا فرغ من باب طاف به أسبوعاً، ودعا الله أن يغفر له، وأن ينفع به قارئاً؛ فلهذا انتفع به الطلبة"(١).

وقد ألفت كتب كثيرة في كتاب(الجمل)، فمنها الشروح، ومنها شروح الشواهد، ومنها في التعقيب عليه، أو التعليق، وأن شروحه بلغت في المغرب وحده مئة وعشرين شرحاً، وأن (الجمل) نسختان: كبرى وصغرى، وأكثر هذه الشروح كانت للكبرى. ومن شروح الصغرى(شرح ابن بابشاذ الذي شرح الجمل وألف كتاباً في الزيادة التي بين الصغرى والكبرى، وأن هذه الشروح لم يطبع منها شيئاً، وقد ضاع أكثرها، ولم نعرف منها إلا أكثر من ثمانية وثلاثين كتاباً(٢)، ونقتصر على ذكر أهمها:

أ_ شرح الجمل لأبي القاسم الحسين بن الوليد، المعروف بابن العريف المتوفى بطليطلة سنة(٣٩٠هـ).

ب_ عَون الجمل، وهو شرح لشواهد الجمل ألفه أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري المتوفى سنة(٤٤٩هـ).

ج_ شرح الجمل لطاهر بن أحمد بن باب شاذ المتوفى سنة(٤٥٤هـ).

د_ شرح أبيات الجمل لابن سيده، علي بن إسماعيل المتوفى سنة(٤٥٨هـ)(٣).

(١) إنباه الرواة:٢:١٦١، وينظر: كشف الظنون:٨:٤٢، وينظر: بغية الوعاة:٢:٧٧.

(٢) ينظر: الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الإيضاح:٢٦.

(٣) ينظر: المصدر نفسه:٢٦,٢٧.

هـ_ شرح الجمل لأبي الحجاج، يوسف بن سليمان، المعروف بالأعلم الشمنتري، المتوفى سنة(٤٧٦هـ).

و_ إصلاح الخلل الواقع في الجمل، لأبي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي المتوفى سنة(٥٢١هـ).

ز_ الحُلل في شرح أبيات الجمل، للبطليوسي أيضاً.

ح_ شرح الجمل لأبي الحسن علي بن محمد، المعروف بابن خروف الأندلسي، المتوفى سنة(٦٠٦هـ).

ط_ شرح الجمل لأبي الحسن علي بن محمد بن عصفور الإشبيلي، المتوفى سنة(٦٦٩هـ).

ي_ شرح الجمل لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الإشبيلي، المعروف بابن الضائع، المتوفى سنة(٦٨٠هـ).

ك_ شرح الجمل لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام النحوي، المتوفى سنة(٧٦٢هـ)[١].

٢_ كتاب الأمالي:

كتاب الأمالي هو مجموعة أخبار وقصص ينتقل فيها القارئ من تفسير آية من القرآن مثلا سورة الكهف إلى خبر وقع بين معاوية بن أبي سفيان، ومن شعر لابن أبي ربيعة وجميل بثينة، إلى رثاء بن أبي داود، وقد يتعرض لبعض المسائل النحوية ويورد أقوال النحويين فيها، ثم يذكر رأيه ويعلله.

ولكتاب الأمالي ثلاث نسخ، والنسخة الأخيرة الصغرى هي التي طبعت في مصر سنة ١٣٢٤م. بتحقيق أحمد بن الأمين السقطي، وصدرت له نسخة أخرى في القاهرة سنة١٩٦٣م، بتحقيق عبد السلام هارون[٢].

---

(١) ينظر: الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الإيضاح:٢٨,٢٧.

(٢) الإعلام:٢٩٩:٣، وينظر: بغية الوعاة:٧٧:٢، وينظر أمالي الزجاجي:٦٦,٢٣,١٩.

٣_ **كتاب الإيضاح في علل النحو:** حققه الدكتور مازن المبارك، وقد طبع في القاهرة سنة ١٩٥٩م، وقد نشرت دار النفائس في بيروت الطبعة الثانية سنة ١٩٧٣م، والطبعة الثالثة سنة ١٩٧٩م(١).

٤_ **كتاب شرح مقدمة أدب الكاتب:** وهو كتاب شرح الزجاجي فيه خطبة ابن قتيبة في كتابه (أدب الكاتب) عني فيه باللغة والنحو والصرف، حققه الدكتور عبد الفتاح سليم، وقد نشره معهد المخطوطات العربية بالقاهرة سنة ١٩٩٣م(٢).

٥_ **كتاب مختصر الزاهر:** وهو شرح لكتاب (الزاهر في معاني الكلام الذي يستعمله الناس) لأبي بكر محمد بن أبي محمد القاسم الأنباري المتوفى سنة(٣٢٨هـ)، وأختصره الزجاجي، طبه هذا الكتاب لأول مرة محققا على ثلاث نسخ خطية سنة ٢٠١٣م، وحققه الأستاذ تامر محمد أمين حسنين(٣).

٦_ **كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر:** حققه الأستاذ عز الدين التنوخي، ونشره مجمع اللغة العربية بدمشق سنة:١٩٦٢م(٤).

٧_ **كتاب مجالس العلماء:** وهو كتاب جمع فيه عدداً كبيراً من المناظرات والمُجادلات بين علماء اللغة والنحو، حققه عبد السلام محمد هارون، وقام بنشره وزارة الإرشاد والأنباء سنة ١٩٦٢م(٥).

٨_ **كتاب حروف المعاني:** ذكره بروكلمان في كتابه تاريخ الأدب العربي باسم (حروف المعاني)، وذكره ابن خير الإشبيلي في فهرسته بعنوان (معاني الحروف)، وقد حقق هذا الكتاب مرتين، فحققه أولاً الدكتور حسن شاذلي

---

(١) ينظر: الإعلام:٣:٢٩٩، وينظر: بغية الوعاة:٢:٧٧.

(٢) ورد هذا الكتاب بتسميتين ورد في إنباه الرواة:٢:١٦٠، باسم(شرح مقدمة أدب الكاتب)، وفي بغية الوعاة:٢:٧٧، وكشف الظنون:١:٤٨، والإعلام:٣:٢٩٩، باسم(شرح خطبة أدب الكاتب).

(٣) ينظر: تاريخ الأدب العربي، بروكلمان:٢:١٧٦.

(٤) ينظر: تاريخ الأدب العربي، عمر فروخ:٢:٤٤٦.

(٥) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

فرهود، ونشرته دار العلوم بالرياض سنة ١٩٨٢م، وحققه الدكتور علي توفيق الحمد ونشرته مؤسسة الرسالة ببيروت سنة ١٩٨٤م[١].

٩_ **كتاب اشتقاق أسماء الله:** هو كتاب شرح أسماء الله الحسنى وما يتعلق فيها من اللغات والمصادر والتأويل، طبع الكتاب بطبعتين الأولى سنة ١٩٧٤م، والثانية سنة ١٩٨٦م، بتحقيق عبد للحسين المبارك[٢].

١٠_ **كتاب أخبار أبي القاسم الزجاجي:** وهو كتاب تحدث فيه الزجاجي عن أساتذته في مسائل مختلفة من اللغة، حققه عبد الحسين المبارك، ونشرته دار الرشيد ببغداد سنة ١٩٨٠م[٣].

١١_ **كتاب اللامات:** تحدث فيه الزجاجي عن اللامات ومواقعها في كلام العرب، بتحقيق الدكتور مازن المبارك، ونشرته مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٩٦٩م[٤].

١٢_ كتاب الهجاء: لم نجد أحداً يشر إلى أنّ هذا الكتاب من مؤلفات الزجاجي، سوى بروكلمان، وقد أشار الزجاجي بنفسه إليه في الجمل، وقد طبع باسم (كتاب الخط)، وحققه الدكتور ترمي بن سهو بن نزال العتيبي، ونشرته دار صادر بيروت سنة ١٩٩٨م، وسنة ٢٠٠٩م[٥].

١٣_ **رسالة في بيان الأسئلة الواردة على البسملة وأجوبتها:** لم يذكر هذا الكتاب سوى بروكلمان[٦].

---

(١) ينظر: تاريخ الأدب العربي، بروكلمان:٢:١٧٥، باسم (حروف المعاني)، وينظر: فهرسة ابن خير الإشبيلي:٢٨٧، باسم (معاني الحروف).

(٢) ينظر: الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الإيضاح:٣٥.

(٣) ينظر: بغية الوعاة:٢:٧٧، وينظر: الإعلام:٣:٢٩٩.

(٤) ينظر: بغية الوعاة:٢:٧٧، وينظر: الإعلام:٣:٢٩٩.

(٥) ينظر: تاريخ الأدب العربي، بروكلمان:٢:١٧٦، وينظر: الجمل في النحو:٢٩٨، باب الأفعال المهموزة.

(٦) ينظر: تاريخ الأدب العربي، بروكلمان:٢:١٧٦.

ثانياً: المؤلفات المخطوطة:

١_ **المثال في شرح المقال:** فقد ذكره محقق كتاب حروف المعاني علي توفيق الحمد، وهو مخطوط بالرباط برقم ٣٢٣/د[١]، وذكره محقق كتاب مختصر الزاهر تامر محمد أمين بقوله: "وجدته في فهارس المصورات الميكروفيلمية الخاصة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة في فهرس النحو الذي أعده مركز البحث العلمي وإحياء التراث بالجامعة ص١٤٣ بعنوان(تقييد المثال في شرح المقال)"[٢].

ثالثاً: المؤلفات المفقودة:

١_ **الأذكار بالمسائل الفقهية:** وهو كتاب يضم مجموعة مسائل تتعلق بالفقه، ومنها ما له صلة بالفقه، وقد نقلها السيوطي في الأشباه والنظائر[٣].

٢_ **شرح رسالة سيبويه:** فقد ذكره الزجاجي في أكثر من موضع في كتابه الإيضاح في علل النحو[٤]، وقال الدكتور مازن المبارك: "وأما ما أراده الزجاجي من هذا الكتاب فهو فيما أعتقد شرح الصفحات الأولى من كتاب سيبويه، تلك التي بحث سيبويه فيها أموراً عامة قبل الدخول في أبواب النحو التي تبدأ في الصفحة الثالثة عشرة من الكتاب بباب الفاعل"[٥].

٣_ **شرح كتاب الألف واللام للمازني:** ذكره السيوطي وصاحب كشف الظنون[٦].

---

(١) ينظر: مقدمة حروف المعاني بهامش الصفحة١٦.

(٢) مختصر الزاهر:١١.

(٣) الأشباه والنظائر:٨:٢٢٨.

(٤) ينظر: الإيضاح في علل النحو:٤١,٤٥,٥٣.

(٥) الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الإيضاح:٣٩.

(٦) بغية الوعاة:٢:٧٧، وكشف الظنون:٥:٥٠٥.

٤_ **الكافي:** وهو كتاب في النحو، وأيضاً ذكره السيوطي[١].

٥_ **المجموع في معرفة أنواع الشعر وقوافيه:** ذكره ابن خير الإشبيلي[٢].

٦_ **المختـــرع فـــي القـــوافي:** نسـبه السـيوطي للزجـاجي وكـذلك ابـن النـديم واختصر اسمه القوافي، وذكره أيضاً صاحب كشف الظنون[٣].

٧_ **مسـائل متفرقـة أو مسـائل نحويـة:** وهـي مسـائل متفرقـة جمعهـا فـي كتـاب بعـث بـه إلـى أبـي بكـر الشـيباني، وهـي أحـدى عشـر مسـألة، ذكرهـا السـيوطي في الأشباه والنظائر[٤].

(١) بغية الوعاة:٢:٢٢.

(٢) فهرسة ابن خير الإشبيلي:٢٨١.

(٣) بغية الواعاة:٢:٧٧، الفهرست:١٠٧، كشف الظنون:٢:١٦٢٥، وينظر: الإعلام:٣:٢٩٩.

(٤) الأشباه والنظائر:٥:١١٣.

الفصل الأوّل

أصول الاستدلال عند الزجاجي

المبحث الأوّل

السماع.

المبحث الثاني

القياس.

الفصل الأوّل

أصول الاستدلال عند الزجاجي

أصول الاستدلال

فقد "اعتمد النحو العربي خلال مسيرته الطويلة التي شقّها لبناء قواعد اللغة العربية على جملة من الأصول كانت تمده بالمادة اللغوية التي تكون موضوعا للدراسة وكانت تقيم دعائم العربية وتقوي الأحكام التي يصدرها النحويون واللغويون اتجاه بعض أساليب التعبير ؛ ولذا كانت الأصول ركناً مهمًّا من أركان بناء علوم العربية ، ولاسيما علم النحو واعتنى النحويون عناية لافتة للنظر بهذه الأصول ؛ لأنهم أدركوا أنَّها تمثل قوام النحو العربي ، وأن في تحديدها وتأطيرها تحديدا لخط السير الذي يمكن أن يعتمده النحوي في بناء قواعده ، لذلك نجد أنَّ العناية بالأصول تعدت مرحلة تحديدها إلى مرحلة وضع مؤلَّفات خاصة بها، أخذت هذه المؤلَّفات على عاتقها مهمة التعريف بالأصول ووضع الشروط والضوابط لها. وهذا التقنين إنما اعتمد فيه مؤلّفو هذه الكتب على ما وجدوه من صورة الأصول في كتب النحو المتقدّمة ، حتى غدت هذه الصورة من المسلمات التي ينبغي أن يأخذ كل من يخوض غمار العربية بطرف منها"[١].

وأصول النحو: هي: "أدلَّةُ النَّحو الّتي تفرَّعت عنها فُروعه وفصوله، كما أن معنى أُصول الفقه أدلّةُ الفقه الّتي تفرّعت عنها جُملته وتفصيلهُ"[٢].

(١) كتاب سيبويه في الدراسات النحوية الحديثة في العراق:٧٤.(اطروحة دكتوراه).
(٢) لمع الأدلة في أصول النحو:٨٥.

وفائدتــهُ: "التّعويـل فـي إثبـات الحُكـم علـى الحُجّـة والتَّعليـل، والارتفـاع مـن حضـيض التّقليـد إلـى يفـاع الاطِّـلاع علـى الـدَّليل؛ فـإنَّ المُخلـد إلـى التّقليـد لا يعـرف وجـه الخطـأ مـن الصّـواب، ولا ينفـكُّ فـي أكثـر الأمـر عـن عـوارض الشّـكِّ والارتيـاب، وأنْ تلتـبس عليـه لوامـع السّـراب بمناهـل الشَّـراب، وهـذه حالـةٌ لا يرضـى بِهـا أُولـو الألبابِ"[1].

وحـده السـيوطي بقولـه: "علـم يبحـث فيـه أدلـة النحـو الإجماليـة، مـن حيـث هي أدلته، وكبقية الاستدلال بها، وحال المستدل.[2]"

واختلـف العلمـاء فـي أدلـة النحـو فهـي عنـد ابـن جنـي(ت٣٩٢هـ) ثلاثـة أدلة(السـماع، والإجمـاع، والقيـاس). ولـم يـذكر استصـحاب الحـال[3]. وعنـد ابـن الأنبـاري(ت٥٧٧هـ) ثلاثـة أدلـة أيضـاً ولكـن لـم يـذكر الإجمـاع، وذكـر استصـحاب الحـال، واطلـق علـى السـماع بالنقـل، فقـال: "اعلـم أن أقسـام أدلّـة النَّحـو ثلاثـة: نقـلٌ، وقيـاس، واستصـحاب حـالٍ"[4]، و"إن مـا وصـلنا مـن مؤلفـات وشـروح ومختصـرات تعـالج قضـايا النحـو العربـي وأصـوله، وتظهـر الخلافـات التـي دارت فيهـا، تجعلنـا نكشـف مسـيرة النحـاة العلميـة والعمليـة التـي أنشـأت صـرح هـذا التـراث النحـوي الضـخم، فبعـدما رسـت الفـروع علـى قواعـد ثابتـة نتيجـة الجهـد الاسـتقرائي الـذي قـام بـه النحـاة، وبعـدما صـنفت هـذه القواعـد فـي أبـواب دعـت الحاجـة إلـى وضـع أصـول لهـذه القواعـد بغيـة تثبيتهـا وإثبـات القواعـد النحويـة التـي وقـع الخـلاف فيهـا. ويعـدُّ ابـن جنّـي كمـا تشـير بعـض المصـادر أول مـن فكّـر فـي وضـع أصـول للنحـو العربـي بعـدما رأى أن علمـاء الفقـه وضـعوا للفقـه أصـولاً، كمـا أن علمـاء الكـلام وضـعوا

(١) لمع الأدلة في أصول النحو:٨٥.
(٢) الاقتراح في أصول النحو:٢٥.
(٣) ينظر: المصدر نفسه:٢٦.
(٤) لمع الأدلة في أصول النحو:٨٦.

للعقائد أصولاً، ويشير ابن جنّي في كتابه الخصائص أنه لم يتعرض لهذا العمل أحد من الذين سبقوه على مذهب أصول الكلام والفقه، وهذا اعتراف منه على أن أصول النحو عمل استمد منهجه واصطلاحاته، وقواعده من عمل الأصوليين وسار على نهجهم وطريقتهم في استنباط الأحكام وتقعيد القواعد، ولم يبلغ هذا العمل الذي قام به ابن جني حد العلم إلا مع أبي البركات الأنباري؛ حيث وضع لهذا العلم أسساً وقواعد ومنهجاً كسائر العلوم"[1].

وقد اعتمد علماء العربية أصول النحو في بناء القواعد وتقعيدها، واستندوا إليها في استنباط الأحكام النحوية وتقويم الاستعمال اللغوي، ويُعد سيبويه والزجاجي، وهما محور هذه الدراسة، من أبرز النحويين الذين وظّفوا هذه الأصول في معالجة المسائل النحويّة واللغويّة، وقد اقتصر الفصل على أصلي السماع والقياس؛ لأنهما الأساس و لمّا لهما من حضورٍ بارزٍ وكثرةٍ في المادة العلمية الواردة؛ لذلك اقتصرنا عليهما في هذا الفصل. أمّا الإجماع واستصحاب الحال، فلم يُفردا بالدراسة؛ لقلة المادة ولاقتصار الزجاجي على الإشارة إليهما في مواضع قليلة.

(١) الاستدلال وأثره في توجيه التفكير النحوي والبلاغي:١٩٩,٢٠٠.(بحث).

المبحث الأوّل

السماع

يُعدّ السماع أصل الاحتجاج في النحو العربي، فهو يقوم على ما سُمع من العرب الفصحاء من القرآن الكريم والحديث النبوي وكلام العرب شعراً ونثراً. وقد اعتمده النحويون أساسًا للحكم على صحة التراكيب وفصاحتها في القواعد النحوية.

مصادر السماع:

١_ القرآن الكريم.

٢_الحديث النبوي الشريف.

٣_ كلام العرب: الشعر والنثر[١].

وقبل عرض المسائل التي بنى الزجاجي أحكامه فيها على السماع، يجدر بنا عرض مصادر السماع عند سيبويه وأصول الاستدلال بها؛ تمهيداً لبيان مواطن الاتفاق والاختلاف في منهج الزجاجي.

اعتمد سيبويه السماع كثيراً في تقعيده للقواعد واستنباط الأحكام و: "يجري سيبويه(ت١٨٠هـ) في السماع على الأساس الذي وضعته مدرسته، كما رأينا عند ابن أبي إسحاق(ت١١٧هـ) وعيسى بن عمر(ت١٤٩هـ) والخليل(ت١٧٠هـ)، وهو النقل عن القراء وعلماء اللغة الموثقين والعرب الذين يوثق بفصاحتهم، واستن بمدرسته في قلة الاستشهاد بالحديث النبوي؛ لأنه رُوي بالمعنى لا باللفظ، ودخل في روايته كثيرون من الأعاجم الذين لا يؤمنون على اللحن"[٢].

---

(١) ينظر: أصول النحو العربي:٣٣,٤٦,٥٧.

(٢) المدارس النحوية، شوقي ضيف:٨٠.

وسنعرض بعضاً من مسائل السماع التي عرضها سيبويه في كتابه، مع تتبع الشواهد القرآنية، والقراءات، والأحاديث النبوية، وشواهد العرب (الشعر والنثر)، بما يبرز أهمية السماع وعدّهُ الأساس للاحتجاج به وبناء القاعدة النحوية.

١_ القرآن الكريم وقراءاته:

يعد القرآن الكريم المصدر الأساس و"لاشك في أن القرآن الكريم يمثل اللغة العربية في قمة فصاحتها وبيانها ، وأن نصوصه تعد الينبوع الاعظم الذي اغترف منه النحويون واللغويون مادتهم العظيمة ، فبات القرآن الكريم بنصوصه وقراءاته أول مصدر وأهم مصدر من مصادر الاستشهاد في النحو العربي ؛ ولأن النحو ولد في البصرة وترعرع، فقد كان البصريون أول من بنوا قواعدهم على أساس مستمد من لغة الفصاحة والبيان التي زخر بها القرآن الكريم، ومع ذلك نرى من الباحثين من يذهب الى أنَّ استشهاد البصريين بالقرآن الكريم كان خاضعا للقياس ، فيقول الدكتور عبد الجبار النايلة في ذلك استشهاد البصريين بالقرآن الكريم لا يختلف عن استشهادهم بسائر النصوص الأخرى ، فمع اعترافهم التام بأن القرآن مصدر مهم للشواهد الصحيحة الفصيحة ، ورغبتهم القوية في الاستشهاد بآياته البينات ، اعتزوا بأقيستهم وأصولهم وقدموها على كل نص ، وهذا الذي جعلهم لا يستشهدون بأية إلا إذا تأيدت بالسماع شعرا كان أو نثرا"(١).

ويعدّ القرآن الكريم المصدر الأول والاساس في الاستشهاد عند النحويين واللغويين، وقد ذكر الفراء ذلك بقوله: "والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر"(٢).

كان للقرآن الكريم وقراءاته المصدر المهم لسيبويه عندما وضع القواعد ودوَّن الأصول، ولا يوجد خلاف في النص القرآني لأن من لدن عزيز حكيم، بل

(١) كتاب سيبويه في الدراسات النحوية الحديثة في العراق:٧٦. (اطروحة دكتوراه).
(٢) معاني القرآن، الفراء:١:١٤.

كان الاختلاف في قراءاته. فعدَّ سيبويه القرآن الأساس الأول في الاستشهاد، فكان يضع عنوان الباب الذي يتحدث عنه، ثم يسوق له أمثلة يقيسها على القرآن، مستشهدا بالآيات القرآنية التي تخصّ الموضوع(١).

ومن أمثلة ذلك قوله: "(هذا باب ما لا يكون إلا على معنى ولكنَّ): فمن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾[هود:٤٣] أي ولكنّ من رحم"(٢).

فما بعد إلا في هذه الآية، منصوب على الاستثناء المنقطع. ومثال آخر على استشهاده في القرآن الكريم. قوله في: "(باب ما يكون فيه الاسم مبنيًّا على الفعل قُدِّمَ أو أُخِّرَ، وما يكون فيه الفعل مبنيّا على الاسم): ومثل ذلك قوله جلّ ثناؤه: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[فصلت:١٧]. وإنما حَسُن أن يُبنى الفعل على الاسم حيث كان مُعملا في المضمر وشغلته به، ولولا ذلك لم يحسن؛ لأنّك لم تشغله بشيء"(٣).

القراءات القرآنية:

القراءات نوعان:

١_ القراءات المتواترة: عرفها ابن الجزري بقوله: "كل قراءة وافقت العربية مطلقا، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديرا وتواتر نقلها، هذه القراءة المتواترة المقطوع بها"(٤).

٢_القراءات الشاذة: هي: "ما نقل قرآنا من غير تواتر واستفاضه متلقاه بالقبول من الأمة"(٥).

---

(١) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه:٢٩_٣٢.

(٢) الكتاب:١:٣٥٢.

(٣) المصدر نفسه:٢:٨٠,٨١.

(٤) المصدر نفسه:١٨.

(٥) المصدر نفسه:٢٠.

وقد ذكر ابن الجزري شروط القراءة الصحيحة فقال: "كُلُّ قِرَاءَةٍ وَافَقَتِ الْعَرَبِيَّةَ وَلَوْ بِوَجْهٍ، وَوَافَقَتْ أَحَدَ الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ وَلَوِ احْتِمَالًا وَصَحَّ سَنَدُهَا، فَهِيَ الْقِرَاءَةُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي لَا يَجُوزُ رَدُّهَا وَلَا يَحِلُّ إِنْكَارُهَا، بَلْ هِيَ مِنَ الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ وَوَجَبَ عَلَى النَّاسِ قَبُولُهَا، سَوَاءٌ كَانَتْ عَنِ الْأَئِمَّةِ السَّبْعَةِ، أَمْ عَنِ الْعَشَرَةِ، أَمْ عَنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمَقْبُولِينَ، وَمَتَى اخْتَلَّ رُكْنٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ أُطْلِقَ عَلَيْهَا ضَعِيفَةٌ أَوْ شَاذَّةٌ أَوْ بَاطِلَةٌ، سَوَاءٌ كَانَتْ عَنِ السَّبْعَةِ أَمْ عَمَّنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُمْ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ أَئِمَّةِ التَّحْقِيقِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ"(١).

يقول ابن الجزري عن سيبويه: "إنه أخذ القراءة عن أبي عمرو بن العلاء(ت١٥٤هـ)، ويظهر -إن صح ذلك- أنه لم يأخذها عنه مباشرة، إنما أخذها عن بعض تلاميذه، إذ نراه في الكتاب لا يذكر له مسألة إلا من طريق الرواية عن بعض هؤلاء التلاميذ، وخاصة يونس بن حبيب(ت١٨٢هـ)، مما يدل على أنه لم يلقه. ونظن ظنا أنه حمل قراءة الذكر الحكيم عن هارون بن موسى النحوي(ت١٧٠هـ) الذي يتردد ذكره في الكتاب مع بعض القراءات التي يرويها، وكذلك عن أستاذه الخليل وغيره من أئمة القراءات في البصرة لعصره مثل يعقوب بن إسحاق الحضرمي وهو أحد أئمة القراءات العشر"(٢).

وذكرت خديجة الحديثي(ت٢٠١٨م) موقف سيبويه من القراءات، فقالت: "فموقفه من القرّاء إذن لا يختلف عن موقفه من الشعراء أو ممّن نقل عنهم العبارات التي استشهد بها في الكتاب. فنص على اسم القارئ فيما ثبت عنده نسبة القراءة إليه، وممّن نصّ عليهم الأعرج(٣)، وعبد الله بن مسعود(٤). وعيسى

(١) النشر في القراءات العشر:١:٩.

(٢) المدارس النحوية، شوقي ضيف:٨١.

(٣) ينظر: الكتاب:٢:١٨٧ و٣:١٣٤ و٤:١٩٦.

(٤) ينظر:المصدر نفسه:٢:٨٣ و٣:١٤٣ و٤:٨٢.

بن عمر[١]، وعبد الله بن أبي إسحاق[٢]، والحسن[٣]، وأبّي بن كعب[٤]، وأبو عمرو بن العلاء[٥]، قارئ البصرة وأحد شيوخ مدرسة النحو فيها، وقد استشهد بقراءاته ونص على اسمه في مواضع متعددة من كتابه. وليس بدعًا أن ينص عليه، وهو الذي تلقى عنه شيوخه، وأولهم الخليل القراءة والعربية، وقد ولد سيبويه وأبو عمرو حي يرزق، فليس زمانه ولا مكانه ببعيدين عن زمان سيبويه، ومن أولى من أبي عمرو بأن ينص على اسمه من القرآء في الكتاب، وهو الذي روي عنه كثيراً من الشواهد والآراء في النحو واللغة والأصوات وغيرها من مادة الكتاب. وإن لم يثبت عنده اسم القارئ نصّ في بعضها على اسم البلد الذي قرأ أهله بهذه القراءة، مثل قراءة أهل المدينة[٦]،

أو قراءة أهل مكة[٧]،، أو قراءة أهل الحجاز[٨]، أو قراءة أهل الكوفة[٩]. الكوفة[٩]. ولا يفرق في نقله لهذه القراءات بين مدينة وأخرى، إنما يذكرها ويستشهد بها في الموضع الذي يريد، ولا يرجّح قراءة منها على أخرى"[١٠].

وذكرت خديجة الحديثة مواضع أخرى لم ينسب سيبويه القراءات فقالت: "أما في غير هذه المواضع فلم ينسب سيبويه القراءات، وإنما كان يكتفي بأن يقول:(سمعنا بعض العرب قرأها)، أو:(قراءة بعض القراء)، أو:(أن بعضهم قرأ)، أو:(قد قرأ بعضهم)، أو:(ألا ترى أنَّهم قرأوا)، أو:(قد قرأ ناس)، أو:(أناس)،

---

(١) ينظر: الكتاب:٣:١٤٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه:٣:٤٤.

(٣) ينظر: المصدر نفسه:١:١٧٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه:١:٩٥.

(٥) ينظر: المصدر نفسه:٢:٢١٠ و٢:٤٣ و٣:٥٤٩ و٤:٢٠٢ و٤:١٨٦ و٤:٣٣٨ و٤:٤٥٩.

(٦) ينظر: المصدر نفسه:٢:١٤٠ و٣:٥٠ و٣:١٢٣.

(٧) ينظر: المصدر نفسه:٤:١٩٦ و٤:٤٤٠ و٤:٤٤٤.

(٨) ينظر: المصدر نفسه:١:٥٩ و٣:٢٥.

(٩) ينظر: المصدر نفسه:٢:٣٩٩ و٣:٥٤ و٤:٤٧٧.

(١٠) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه:٥٣.

أو:(بلغنا أنّ بعضهم قرأ هذا الحرف)، أو:(وقد قُرئ)، أو:(أن ناسًا كثيرًا يقرءونها)، أو:(قد ينصبها بعضهم)، أو:(وقد بلغنا أن بعضهم قرأ)، أو:(وقد بلغنا أنّ بعض القراء قرأ)، أو:(قال بعضهم)، أو:(وقد قال الذين يخففون)، أو:(هذا كلّه عربي قد قُرئ به)، أو:(وزعموا أن أناسًا من العرب يقولون)، أو:(قد كسر قوم فقالوا)، أو:(وأحسن القراءتين)، أو:(من لا يُحصى من العرب)، وأما قول بعضهم في القراءة، أو:(وحدثني ... أن ناسًا يقولون)، أو:(حدثنا ... أن بعضهم قرأ)، أو:(والأخرى في القرآن في قوله)[1]، إلى غير ذلك من العبارات التي يقدم بها للقراءة. أما موقف سيبويه من القراءات فإنه يختلف باختلاف الموضع الذي يتحدث فيه، ففي بعضها يقيس على القراءة ويعتبرها الأصل كما فعل عند كلامه على إجراء صلة (مَنْ) وخبره إذا عيّنت اثنين كصلة (اللذين)، وإذا عيّنت جميعًا كصلة (اللذين) يقولون: وزعم الخليل أن بعضهم قرأ: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[الأحزاب:٣١][2]، فجعلت كصلة (التي) حين عنيت مؤنثاً، فإذا الحقت (التاء) في المؤنث أُلحقت (الواو) و(النون) في الجمع[3]، فقاس الجمع على المؤنثة"[4].

وفي بعض القراءات كان يوجّهها وفق ما يراه موافقًا للقياس في كلام العرب، ويعدّها من اللّغات الجيّدة. وإذا وردت قراءة تخالف رسم المصحف، حملها على اختلاف لغات العرب، ولم يطعن فيها أو يخطئها إذا خالفت القياس المشهور، بل كان يلتمس لها نظائر من كلام العرب أو شواهد تؤيدها، ويرى

(١) ينظر: الكتاب:١:٥١ و٥٨ و٨٢ و٩٦ و١٤٤ و١٤٨ و٢:٧٠ و٩١ و١٠٨ و١١٩ و١٣٨ و٣٨٢ و٣:٩٠ و٥١٩ و٥٤٥ و٤:١٥٣ و١٥٥ و١٨٩ و١٥٩ و٤٣٩ و٤٦٣ و٤٦٧.

(٢) حجة القراءات:٥٧٦.

(٣) ينظر: الكتاب:٢:٤١٥,٤١٦.

(٤) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه:٥٤.

أنها من المسموع الذي يُحتج به ولا يُقاس عليه. كما يعلل وقوع بعض القراءات المخالفة لرسم المصحف بأن القارئ قد يكون قرأ على لغة قبيلته لعدم علمه بالقراءة المشهورة في ذلك الموضع. واعتمد سيبويه في توجيه القراءات على ما ثبت لديه من سماع العرب، أو ما نقله الثقات من الرواة، وجعل ذلك أساسًا للقياس. وإذا تعددت القراءات في الآية الواحدة استشهد بها جميعًا في كثير من المواضع دون أن يفضل إحداها على الأخرى، وقد يرجح أحيانًا قراءة على أخرى فيصفها بأنَّها أجود، مع إقراره بعربية القراءة الأخرى وصحَتها. وربما اكتفى ببيان وجه كلّ قراءة، مؤكدًا أن لكل منها مخرجًا صحيحًا في العربية. وإذا جاءت القراءة على وجه غير مشهور أو قليل الاستعمال، سعى إلى تأويلها وتفسيرها بما يقربها من القياس أو الأكثر شيوعًا في كلام العرب، وقد يرجع في ذلك إلى آراء شيوخه لتخريجها وإبعادها عن الضعف أو الشذوذ. كما قد يستشهد ببعض القراءات الواردة في بعض المصاحف دون أن يحدد المصحف الذي وردت فيه، ثم يعزز الاحتجاج بها بما ثبت لديه من سماعها عن العرب(١).

ومن خلال الاطلاع على كتب الزجاجي يتبين وجود مواطن اتفاق واختلاف بينه وبين سيبويه في الاستدلال بالمصادر اللغوية، فقد اتفقا في جعل القرآن الكريم من مصادر السماع والاحتجاج اللغوي، والاستشهاد به في تقرير المسائل النحوية واللغوية، إلا أن منهج الزجاجي في الاستدلال بالقرآن الكريم لم يكن مطابقًا لمنهج سيبويه، إذ اختلفت طريقة توظيفه للشواهد القرآنية ووجوه الاستدلال بها تبعًا لمنهجه في عرض المسائل ومناقشتها. ومن ثمّ فإن ورود الشاهد القرآني عند الزجاجي لا يعني بالضرورة اتباعه منهج سيبويه، وإنما يكشف عن اتفاقهما في أصل الاحتجاج بالقرآن، مع اختلافهما في طريقة

(١) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه:٥٥_٥٩.

توظيفه والاستدلال به.، ومن الشواهد القرآنية التي استشهد بها الزجاجي في المسائل:

قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[النور:٣٥]، وقد فسر الزجاجي معنى الآية بقوله: "أي: يهتدي بنوره من في السموات ومن في الأرض، أي: بآياته وأعلامه الدالة عليه، والبراهين الواضحة النيرة، يهتدي أهل السموات والأرض إلى توحيده والإقرار بربوبيته وتنزيهه من الأنداد والأمثال عز وجل"(١). فالزجاجي استشهد بهذه الآية لبيان دلالة اللغة على المعنى، فقد يدلّ لفظ (النور) في الآية القرآنية على الهداية والمعرفة، فهنا الاستشهاد يبرز بقوة الاستعمال القرآني للفظ، فقد عزز القاعدة الدلالية وبيان معنى المفردات على المعنى المقصود.

ومن الآيات أيضا التي استشهد بها الزجاجي عدم جواز فتح (إنَّ) مع اللام فقال: "ولا يجوز فتح إنَّ مع (اللام)، لأن هذه (اللام) لام الابتداء، وإنّما كانت مقدرة قبل (إنَّ)، فاستقبح الجمع بين حرفين مؤكدين، ففرق بينهما، وجعلت (اللام) مع الخبر، قال الله عزَّ وجلّ: ﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ. وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ. إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ﴾[العاديات:٩,١١]"(٢)، ومن الشواهد القرآنية التي استشهد بها قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾الإنسان:١]، فقد استشهد الزجاجي بالنص لتوضيح أن صيغة الاستفهام (هل) هنا دلت على وقوع الحدث بالفعل، أي معناه (قد أتى)(٣).

(١) اشتقاق أسماء الله:٣١٤.

(٢) الجمل في النجو:٥٧.

(٣) ينظر: حروف المعاني:٢.

وكذلك استشهد بالقرآن في مسألة جواز حذف حرف النداء، فقال: " وقد يُنَادَى بِغَيْرِ حَرْفِ النِّداء ، قال الله عزّ وجلّ : ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾[يوسف:٢٩]"(١). فالأصل: يا يوسف، وكذلك استشهد الزجاجي بالقرآن الكريم في بيان معنى لام الاستحقاق، فقال: "لام الاستحقاق خافضة لما يتصل بها كما تخفض لام الملك ومعنياهما متقاربان إلا أنا فصلنا بينهما لأن من الأشياء ما تستحق ولا يقع عليها الملك، ولام الاستحقاق كقوله عز وجل: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[الفاتحة:١] و ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا﴾[الأعراف:٤٣]؛ وكقولك: المنة في هذا لزيد والفضل فيما تسديه إلي لزيد ألا ترى أن المنة والفضل ليس مما يملك وإن كان المملوك والمستحق حاصلين للمستحق والمالك، ولام الملك والاستحقاق جميعا من صلة فعل أو معناه لا بد من ذلك"(٢)، فهنا ذكر اللام في الآيات ليدلّ بهما على أنَّهما يفيدان معنى الاستحقاق، أي أن الحمد ثابت ومستحق لله تعالى، لا على معنى الملك.

ونلاحظ أحيانا الزجاجي يذكر أكثر من أية قرآنية للمسألة الواحدة، بما يدل على قوة الاستشهاد بالقرآن الكريم، من ذلك قوله في تقديم الفاعل على المفعول، ويجوز تقديم المفعول على الفاعل: "واعلم أن الوجه تقديم الفاعل على المفعول . وقد يجوز تقديم المفعول على الفاعل، كما ذكرت لك. وقد جاء في كتاب الله عزَّ وجلّ : ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾[البقرة:١٢٤] ، و﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا ﴾(الحج:٣٨) ،و ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْساً إِيمَانُهَا﴾[الأنعام:١٥٩] و ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[فاطر:٢٨]"(٣).

---

(١) الجمل في النحو:١٥٦.

(٢) اللامات:٥١.

(٣) الجمل في النحو:١١,١٠.

وفي بعض الأحيان يتبع النصّ القرآني ببيت شعريّ كما في قوله عن موضع اللام عين الفعل في حروف المعاني: " وأما كون اللام وسطا في موقع عين الفعل في حروف المعاني فقولهم: ألا وهي التي تقع افتتاحا لكلام، كقوله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾[هود:١٨] ، وكقول الشاعر وهو الشماخ[١]:

ألا ناديا أظعان ليلى تعرجِ فَقَد هِجنَ شَوقا لَيتَهُ لم يُهيَّجِ"[٢]

وقد لا يكتفي بالشاهد القرآني وحده فيتبع الآية القرآنية بشاهد من كلام العرب نثراً أو شعراً ومن ذلك استعماله لمثل من أمثال العرب معضداً به الآية القرآنية وذلك عند تناوله مجيء حرف الجر (إلى) مكان (مع)، فقال: "وقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾[آل عمران:٥٢]، أي مع الله. وتقول العرب: "الذّوْدُ إلى الذودِ إبِل"[٣]، أي مع الذود"[٤].

وعند تتبع منهج الزجاجيّ نجد أنَّه لا يلتزم طريقة واحدة في عرض الشواهد القرآنية، فنلاحظ في بعض الأحيان يذكر مثالاً توضيحياً أو بيتاً شعري ثم يتبعه بالآية القرآنية، وهذا لا يعني أنَّ الزجاجي يقدّم تلك الشواهد على القرآن الكريم في الاستشهاد، بل أسلوب تعليمي في بيان المسألة وشرحها. وفيما يأتي عرض أمثلة على ذلك: فقد ذكر مثال مصنوع في بيان بدل المعرفة من النكرة ثم استشهد بالقرآن الكريم، فقال: "وأما بدل المعرفة من النكرة ، فَقَوْلُكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُحَمَّدٍ)، وَمِثْلُهُ قَوْلُ اللهِ عَزَّ وجلّ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ . صِرَاطِ

(١) ديوانه:٥.

(٢) اللامات:١٠.

(٣) مجمع الأمثال:١:٢٧٧.

(٤) حروف المعاني:٦٥,٦٦.

اللهِ﴾ [الشورى:٥٢,٥٣]. فالثاني معرفة والأول نكرة ، وقد أَبْدَلَهُ مِنْه. وهذا وما أَشْبَهَهُ بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَيء وَهُمَا لِعَيْنٍ واحدة"(١)، وذكر أيضا مثالاً في قاعدة إضمار (لا) في القسم المنفي، فقد ذكر أن الفرق بين المنفي والموجب يظهر من خلال لزوم الموجب باللام والنون. فقال: "والعرب تضمر (لا) في القسم مع المنفي، لأن الفرق بينه وبين الموجب قد وقع بلزوم الموجب اللام والنون، كقولك: والله لأخرجنَّ، وقال الله عز وجل:﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[يوسف:٨٥] أي لا تفتأ تذكر يوسف"(٢).

وفي أحيان قليلة يضطرب منهج الزجاجي فيقدَّم رتبة الشاهد الشعري في كلام العرب على الشاهد القرآني ومن أمثلة ذلك ما اثبته لبيان معنى لغوي، إذ قال: "البديع: المبتدع الأشياء ابتداءً من غير أصل ولا أول، والبديء في المعنى مثل البديع ثم قد يستعمل البديع والبديء في معنى العجيب كما قال عبيد(٣):

إِنْ يَكُ حُولَ مِنْهَا أَهْلُهَا فَلا بَدِيءٌ وَلا عَجِيبُ

وقالوا في قوله عزّ وجلّ: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُلِ﴾[الأحقاف:٩]أي: ما كنت بدءًا منهم ولا أول"(٤).

وكذلك عند تناول نصب الاسم بعد الواو على تقدير فعل محذوف معطوف على فعل قبله قدم الشاهد الشعري على الشاهد القرآن الكريم، فقال: "فإن كانَ فِي صَدْرِي كَلامِكَ فِعْلٌ ، فَعَطَفْتَ عَلَيْهِ فِعْلًا آخَرَ ، كانَ النَّصْب

(١) الجمل في النحو:٢٤.
(٢) أمالي الزجاجي:٦٣,٦٤.
(٣) ديوان عبيد بن الأبرص:٢١.
(٤) اشتقاق أسماء الله:١١٣.

الْوَجْـه، كَقَوْلِـكَ: (قَـامَ زَيْـدٌ وَمُحَمَّـدًا أَكْرَمْتُـهُ)، والتقـدير: (قَـامَ زَيْـدٌ وَأَكْرَمْـتُ مُحَمَّـدًا أَكْرَمْتُهُ). وإنما اختير ذَلِكَ لاعتدال الكلام . قال الربيع بْنُ ضَبِع الفزاري[1]:

أَصْـــبَحْتُ لَا أَحْمِـــلُ السِّـــلَاحَ وَلَا أَمْلِـــكُ رَأْسَ الْبَعِيـــرِ إِنْ نَفَـــرَا

وَذَّنْـــبَ أَخْشَـــاهُ إِنْ مَـــرَرتُ بِـــهِ وَحْـــدِي ، وَأَخْشَـــى الرِّيَـــاحَ وَالْمَطَـــرَا

تقديره:(أَخْشَى أَخْشَاهُ) .قال اللهُ عَزَّ وجَلَ: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾[الإنسان:٣١]. تقديره: (وَيُعَذِّبُ الظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً)"[2].

القراءات القرآنية:

ومن خلال تتبع كتب الزجاجيّ نرى أنَّه لم يقتصر في استدلاله على القرآن الكريم، بل كان للقراءات القرآنية، أثر مهم في الاستشهاد عنده، لما تحمله من ثراء لغوي وتنوع معتبر في العربية، ومن هنا نلاحظ أن الزجاجي كان يعدّ القراءات القرآنية مصدرا أصيلا من مصادر السماع، ولم يلتزم طريقة واحدة في عرضه للقراءات القرآنية، فقد يذكر اسم القارئ، وأحيانا يقول (وقد قرأت القراء)، أو (وقرأ)، أو (وقرأ بعضهم)، أو (وقراءة من قرأ)، وبعض الأحيان يذكر (وفي بعض المصاحف)، أو يذكر الحالة الإعرابية مثلا(الرفع والنصب) دون ذكر القارئ أو القراءة، وسنتناول طائفة من القراءات القرآنية التي احتجَّ بها.

فقد ينسب الزجاجي القراءة إلى قارئها، من ذلك ما ورد في الاستثناء بـ(إلا) إذا كان قبلها غير الموجب، فيكون ما بعدها تابعا لما قبلها على البدل، أحيانا يجوز فيه النصب أو الرفع، فقال: "قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ

(١) البيتان في شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية:١:٤٨٥.

(٢) الجمل في النحو:٤٠.

﴿مِنْهُمْ﴾[النساء:٦٦][١]، فرفع على البدل من (الواو)، وقرأ بعض القراء، وهو ابن عامر بالنصب"[٢]، وكذلك نسب القراءة إلى قارئها باب أحكام اللامات في الإدغام، فقال: "وقد قرأ أبو عمرو بن العلاء: ﴿هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾[المطففين:٣٦][٣] بالإدغام"[٤]، وأحيانا ينسب القراءة إلى الرسول(صل الله عليه وأله وسلم)، وكذلك عند تناوله الأمر والنهي، فقال: "وإذا كان الأمر للمخاطب باللّام، كان مجزوماً بها، كقولك: (لِتخرجْ يا زيدُ)، و(لِتركبْ يا عمرُو)، وهي لغة جيدة. ورُوي أن رسول الله صلّى الله عليه وأله وسلم قرأ: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾[٥][يونس:٥٨]"[٦]، وأحيانا لا ينسب القراءة إلى قارئ معين، فيذكر القراءة فقط فيقول وقد قرأت القراء، مثلا ذلك في كلامه عن اسم لفظ الجلالة الله (المالك) وتفسيره فقال: "والله عزّ وجلّ قادر على الأشياء التي خلقها ويخلقها لا يمتنع عليه منها شيء وقد قرأت القراء: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ (مَلَكِ يَوْمِ الدّينِ)[٧](الفاتحة:٤)"[٨].

وأحياناً يقول وقرأ بعضهم، من أمثلة ذلك ما ورد في باب الفصل، فقال: "وقال تبارك وتعالى: ﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾[الزخرف:٧٦]وقرأ بعضهم:

(١) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة:١:٢٨٩.
(٢) الجمل في النحو:٢٣١.
(٣) الحجة للقراء السبعة:٦:٣٨٨.
(٤) اللامات:١٧٣.
(٥) الكنز في القراءات العشر:٥٠٣.
(٦) الجمل في النحو:٢٠٨.
(٧) الحجة في القراءات السبع:٢٥.
(٨) اشتقاق أسماء الله:٦١.

(وِلكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ)[1]، فمن رفع جعل (هم) ابتداء، و(الظالمون) خبره، والجملة خبر (كان)"[2]. وأحيانا يقول وقراءة من قرأ، ونجد ذلك في كلامه عن اللامات، فقال: "قول الله تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾[الكهف:٣٨]، على قراءة من قرأ بإثبات الألف، وأصله عند العلماء أجمعين على هذه القراءة: (لكن أنا هو الله ربّي)[3]، فألقيت الهمزة تخفيفاً، وأدغمت النون الأولى في الثانية"[4].

ونرى أحياناً أن الزجاجيّ يطلق أحكاماً في وصف بعض القراءات برديئة ومردودة وفي ذلك يحتكم إلى قواعد العربية وما يراه من مخالفة لأصولها. ومن أمثلة ذلك ما ورد عند تفسير اسم الجلالة الله (العزيز)، فقال: "والعزيز: الجليل الشريف، ومنه قولهم:(إذا عز أخوك فهن) وقولهم: (فلان يعتز بفلان): أي يتجالل به ويتشرف ويتكبر. وكذلك قوله عزّ وجلّ:﴿لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾[المنافقون:٨]: أي ليخرجن الجليل الشريف منها الذليل. وذكر صاحب العين أنه يؤثر عن بعض السلف أنه قرأ (ليخرجنَّ الأعزُّ منها الأذلَّ)[5]،أي ليخرجن الأعز منها ذليلاً. وهذه القراءة في مذاهب العربية رديئة مردودة لأن في الأذل الألف واللام فلا تكون حالاً لأنها معرفة والحال لا تكون إلا نكرة، وإنما القراءة التي عليها الجماعة:(لَيُخْرِجَنَّ الأعزُّ منها الأذلُّ) أي ليخرجن العزيز الذليل من المدينة، وهذا قول المنافقين للنبي صلى الله عليه وآله وسلم"[6].

---

(١) إعراب القراءات السبع وعللها:٢:٢٦٥.

(٢) الجمل في النحو:١٤٣.

(٣) السبعة في القراءات:٣٩١.

(٤) اللامات:١٧٧.

(٥) لطائف الإشارات لفنون القراءات:٨:٤٠٤

(٦) اشتقاق أسماء الله:٤١٢.

وأحيانا نراه يثبت القراءة ببيت شعري، وهذا في حديثه في باب الترخيم، فقال: "وكذلك كلّ اسم مرخم يُحذف آخره، ويترك ما قبل المحذوف على حركته. وتقول في ترخيم (مالكٍ): (يا مالِ أقبل). وقد قرأ بعض القراء: ﴿وَنَادَوْاْ يَا مَالِ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[الزخرف:٧٧][١]، ويقال: (يا حارِ أقبل). قال الشاعر، وهو حسان[٢]:

حَارِ بْنَ كَعْبٍ أَلَا أَحْلَامَ تَزْجُرُكُمْ عَنَّا وَأَنْتُمْ مِنَ الجُوفِ الجَمَاخِيرِ"[٣]

٢_ الحديث الشريف:

لم يحظَ الحديث النبوي الشريف بمكانة مهمة عند أوائل النحويين ولم يكن مصدراً معتمداً في بناء القواعد، فقد قدموا عليه القرآن الكريم وكلام العرب، وقد اقتصروا في الاستشهاد به على مواضع يسيرة لا تبلغ الاستشهاد، وهذا يفسِّر ما يحيط برواية الحديث من احتمالات النقل بالمعنى ووقوع اللحن، مما يضعف الاستشهاد بلفظه، وهذا الموقف تغير عند المتأخرين، فقد ظهر اتجاه يدعو إلى اجازة الاستشهاد به، في مقابل من منعه، وفريق توسط الاستشهاد به، تبعاً لدرجة الاطمئنان إلى ثبوت ألفاظه وصحتها[٤].

وعند سيبويه أيضاً لم يحظَ الحديث الشريف عنده مكانة مهمة في الاستشهاد به في المسائل النحوية واللغوية، انقسم العلماء المعاصرين إلى فريقين: فريق نفى استشهاده بالحديث، وفريق أيد استشهاده، فمحمد الطنطاوي أيدَّ استشهاده فقال: "عني سيبويه في كتابه بالشواهد لتثبيت الأحكام والإذعان بها من القرآن الكريم ونثر العرب والشعر، ولم يجنح إلى الاستدلال بالحديث الشريف شأن أسلافه ومعاصريه وذلك لانعدام الثقة في نقل الحديث بلفظه الوارد

(١) معلم التجويد:٩٨.

(٢) ديوانه:١٣٤.

(٣) الجمل في النحو:١٦٩.

(٤) ينظر: أصول النحو دراسة في فكر الأنباري:٢٣٥_٢٤٦.

عنه –صلى الله عليه وسلم– لتصريح العلماء بجواز الرواية بالمعنى، إذ لو وثقوا بلفظه لجرى مجرى القرآن الكريم في القواعد الكلية"[١].

ومن النافين أيضا خديجة الحديثي فذكرت أن سيبويه كان لا يذكر الحديث وينسبه للنبي (ﷺ)، وإنما كان يفسره بأمثلة من عنده جارية على كلام العرب[٢]. وقد ذكرت في كتاب آخر أنه استشهد بالحديث الشريف[٣]، وكذلك نفى شوقي ضيف عدم استشهاد سيبويه بالحديث الشريف[٤]، والفريق الذين أيدوا استشهاد سيبويه بالحديث الشريف هم د. عثمان فكي، والاستاذ محمد راتب النَّفَّاح في كتابه: (فهرس شواهد سيبويه) وكذلك أد. محمود فجَّال في كتابه: (ارتكاز الفكر النَّحويِّ على الحديث والأثر في كتاب سيبويه)[٥].

ومن خلال تتبعنا لآثار الزجاجي نلاحظ قلة احتجاجه بالحديث النبوي في النحو واللغة، ولعل ذلك بسبب التحفظ من روايته بالمعنى، وما ينشأ عن ذلك من تغير في الألفاظ ودخول اللحن، فلم يعتمد في بناء القواعد النحوية، بل اقتصر عليه في التفسير وبيان المعاني.

وقد تنوعت الصيغ في ايراده للحديث، فأحيانا يستعمل صيغة (حدثنا فلان عن فلان عن.. عن الرسول ﷺ)، وأحيانا يقول: (قول النبي)، وأحيانا يقول: (ذكر كذا عن الرسول)، وأحيانا (ومنه الحديث)، ليُثبت الكلام الذي يتحدث عنه، ونلاحظ أحيانا عبارة (رُوي عن النبي)، وهذا يدل على عدم الجزم بثبوت الرواية، وأحيانا يقول (وفي الحديث) أو (جاء في الحديث)، وهذه مرتبة

(١) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة:٧٠.

(٢) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه:٧١.

(٣) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث:٥٠.

(٤) المدارس النحوية، شوقي ضيف:٨٠.

(٥) ينظر: اشكاليَّة عدم احتجاج سيبويه بالحديث وعدم رفع ما أورده حديثا:١٩٦٥,١٩٦٦(بحث).

أدنى من حيث التوثيق، حيث يقصد بها التأييد أو التقوية، لا الاستشهاد، وأحيانا يذكر الحديث كمثال يقول: (كما قالوا)، من دون ذكر رواة الحديث أو قول الرسول ﷺ، وسنتناول بعض المسائل التي استشهد فيها بالحديث النبوي.

فقد تناول تفسير اسم الجلالة الله (الباطن) أورد حديثاً نبوياً مصرحاً فيه عن الحديث بقوله (قول النبي ﷺ) إذ قال: "ولو قال لوجه مصلى: (هذا بطانته)، ولما ولي الأرض منه: (هذا ظهارته) لكان بعيد من أن يقال: هذيت، وأحلت، وإنما أراد الله تبارك وتعالى أن يفهِّم عباده من حيث يفهمون، ويعرفُهُم فضل هذه الفرش، وأن ما ولي الأرض منها هو البطانة، كذلك، والظهارة أعلى وأشرف لأن العادة بذلك جرت عند الآدميين. ومنه قول النبي ﷺ: "لمناديل سعد بن معاذ في الجنة اخشن من هذه الحُلة)"[1]. فذكر المناديل دون غيرها لأنها أخشن من الثياب، وكذلك البطائِن أحسن من الظواهر"[2].

وفي مسألة أخرى قدَّم الحديث بعرض سلسلة الرواة إذ قال: "حدثنا أبو بكر محمد بن محمود الواسطيّ قال حدثنا محمد بن إسرائيل الجوهري قال حدثنا معاوية عن أبيه عن قتادة عن عبد الملك بن عمير عن بعض بني أبي المعلى: رجل من الأنصار عن أبيه عن جده قال: قال النبي ﷺ وهو على المنبر[3]: "أنّ قدمي على ترعة من ترع الحوض"[4].

وفي موضع أخر نقل حديثاً عن الرسول إذ قال: "وأما محمد بن يزيد فقال: حدثني غير واحد من أصحابنا قال: كان سيبويه مستمليا لحمَّاد بن سلمة، وكان حماد فصيحا، فإستملاه يوماً قول رسول الله ﷺ: "ليس من أصحابي أحدٌ إلاّ ولو

(١) صحيح البخاري:٣:٢٠٠، والرواية فيه(لَمَنَادِيلُ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ في الجنة أَفْضَلُ مِنْ هَذَا).
(٢) اشتقاق أسماء الله:٣٦٦,٣٦٧.
(٣) أخبار أبي القاسم الزجاجي:١٦٥.
(٤) النهاية في غريب الحديث:١:١٨٧، والرواية فيه(إِنَّ مِنْبري عَلى تُرعة من تُرع الجنة).

شئتُ لأَخذتُ عليه ليس أَبا الدرداء"[١]. فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء. فصاح حماد: لحنت يا سيبويه، ليس هذا حيث ذهبت، إنما هو استثناء. فقال سيبويه: لا جرم والله، لأطلبنَّ علما لا تُلحَّنني معه. فمضى ولزم مجلس الأخفش مع يعقوب الحضرميّ والخليل وسائر النحويين"[٢].

ونراه في بعض الأحيان يورد عبارة رُوي عن النبي، من ذلك ما ورد عن همز النبي وعدم همزه صل الله عليه وآله وسلم، فقال: "وقال هؤلاء: والدليل على صحة مذهبنا ما روي عن النبي صل الله عليه وآله وسلم أن رجلا قال له: (يا نبيء الله) فهمزه"[٣]. فقال له عليه السلام: "لست نبيء الله ولكني نبيُّ الله.[٤]"، وفي بعض الأحيان لا يذكر الحديث للنبي صل الله عليه وآله وسلم أو من رواه عنه بل يذكر فقط عبارة ومنه الحديث أو في الحديث. من ذلك كلامه عن المعرب والمبني فقال: "ومعنى الإعراب: هو البَيان. يُقال: (أعربَ الرَّجلُ) إذا أبانَ عن حاجته ومنه الحديث"[٥]: "البِكْرُ تُسْتأمَرُ، والثَّيِّبُ تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا"[٦].

وأما وروده لعبارة وفي الحديث، من ذلك كلامه عن معنى الصبر، فقال: "أخبرنا أبو عبد الله نفطويه، عن أحمد بن يحيى، عن ابن الأعرابي قال: الصبر: مصدر صبرت. والصبر: لغةٌ في الصبر لهذا المُرّ. والصبر: الحبس؛ يقال صبرت فلانا عن كذا وكذا، أي حبسته. وفي الحديث أن رجلا أمسك رجلا فقتله آخر، فقيل فقال: "اقتلوا القاتل، واصبر الصّابر"[٧]. أي احبسوه، والصبر: الاجتراء على الشيء"[٨].

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع:٢:٦٧، والرواية فيه(ما أحد من أصحابي)

(٢) مجالس العلماء:١١٨.

(٣) اشتقاق أسماء الله:٥٠٦.

(٤) البصائر والذخائر:٦:٦٦.

(٥) الجمل في النحو:٢٦١.

(٦) صحيح البخاري:٩:٢٥، والرواية فيه(لَا تُنْكَحُ البِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ، ولَا الثَّيِّبُ حتى تُسْتَأْمَرَ).

(٧) النهاية في غريب الحديث:٣:٨.

(٨) أمالي الزجاجي:٢٠.

وفي بعض الأحيان نراه يذكر الحديث كمثال من دون نسبة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أو من رواه عنه أو عبارة في الحديث، بل يذكر عبارة كما قالوا ثم يتبعها بالحديث دون نسبة، من ذلك ماورد في (الآن) فقد ذكر فيه قول الفراء وقول غيره، فقال: "وقال غيره: أصله (أوان)، حذفت الهمزة وغيرت واوه من قولهم: (آن لك أن تفعل كذا)، ثم أدخلت عليه الألف واللام منصوبة على مذهب (فَعَلَ)[1]، كما قالوا: "نهى رسول الله صل الله عليه وآله وسلم عن قيلٍ وقالٍ"[2].

٣_ كلام العرب:

كلام العرب هو "المصدر الثالث من مصادر المادة المنقولة عن العرب، ونقصد بكلام العرب، شعرهم ونثرهم، بما يشمله من قصيد ورجز، وما يشمله النثر من كلام العرب اليومي ولهجاتهم، وحكم وأمثال، ويبدو أن ترتيب النحويين لهذا المصدر وعدَّه المصدر الثالث من مصادر المادة لا يدل حقيقة على مكانة هذا المصدر في الاستشهاد، إذ يعد هذا المصدر المعتمد الأول في الاستشهاد النحوي وتلمس القواعد"[3]. وينقسم كلام العرب إلى قسمين:

أ_ الشعر:

وقد حَظِيَ الشعر بمكانة مهمة لدى اللّغويّين والنحويّين، وكان مصدراً مهماً من المصادر التي بنوا عليه قواعدهم، وقد ذكر أبو حيان التوحيدي قول لابن نباته يؤيد هذا الكلام فقال: "وقال ابن نباته: من فضل النّظم أنّ الشّواهد لا توجد إلّا فيه، والحجج لا تؤخذ إلّا منه، أعني أنّ العلماء والحكماء والفقهاء

(١) حروف المعاني:٧٢.

(٢) الحديث متعدد الروايات، ينظر: صحيح مسلم:٣:١٣٤١، وينظر: صحيح البخاري:٩:٩٥، وينظر: التعيين في شرح الأربعين:١:١١٣، وينظر: شرح رياض الصالحين:٦:٥٥٢.

(٣) أصول النحو دراسة في فكر الأنباري:٢٥٢.

والنحويّين واللّغويّين يقولون: (قال الشاعر)، و(هذا كثير في الشّعر)، و(الشّعر قد أتى به)، فعلى هذا الشاعر هو صاحب الحجّة، والشعر هو الحجّة"[١].

وأن منهج سيبويه في الاحتجاج بالشعر اقتصر على شعراء الطبقات الثلاث الأولى: الجاهليين، والمخضرمين، والإسلاميين، وكان آخر من احتج بشعره ابن هرمة، الذي عدَّه كثير من العلماء نهاية عصر الاحتجاج الشعري. أما شعر المحدثين أو المولَّدين فلم يجعله أساسًا لإقامة القواعد النحوية أو القياس اللغوي، وإن أورده في بعض المواضع فإنما يورده على سبيل التمثيل لا الاحتجاج. ويكشف ذلك عن عنايته البالغة بتحري صحَّة الشواهد، واعتماده على النصوص الموثوقة من القرآن الكريم، والكلام العربي الفصيح، والشعر الصحيح النسبة، مما يدل على دقَّة منهجه في توثيق المسموع واعتماده في بناء الأحكام النحوية[٢].

وعند النظر في آثار الزجاجي نجد عنايته الكبيرة بالشعر بوصفه مصدراً من مصادر الاستدلال النحويّ واللغويّ ومن أكثر مصادر السماع استعمالاً عند اللغويين قديماً ويتميز منهج الزجاجيّ بعدد طرائقه في عرض الشواهد الشعرية، فقد يذكر أحياناً اسم الشاعر، ومثل هذا ما ورد في كلامه عن حروف المعاني ومنها (أو) فقال: "وتكون صرفا بمعنى(إلّا أَنْ)، فتنصب الفعل المستقبل بعدها، كقولك: لألزمنّك أو تقضي حقي."قال امرؤ القيس[٣]:

فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا نُحَاوِلُ ملكاً أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذَرا"[٤]

(١) الإمتاع والمؤانسة:٢٥٢.

(٢) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه:٢٢٠.

(٣) ديوانه:٩٦.

(٤) حروف المعاني:٥١.

وفي بعض الأحيان لا يذكر اسم الشاعر، ويكتفي بقال الشاعر، ومثل هذا ماورد عن بيان اسم الجلالة الله (البصير) فقال: "البصير في اللغة على أضرب، البصير: العليم بالشيء الخبير به قولهم: فلان بصير بالطب. وبصير بالفقه، وبصير بملاقاة الرجال، وما أشبه ذلك مما لا تمانع بين أهل اللغة في استعماله. كما قال الشاعر[١]:

فأَنْ تسْألوني بالنّساءِ فأنَّني بصيرٌ بِأدْواءِ النّساء طبيب"[٢].

وقد يضطرب منهجه فيجعل رتبة الشاهد الشعري مقدماً على الشاهد القرآني ليثبت القاعدة وفي ذلك ما جاء في تفسير معنى العبادة إذ قال: "عبدت الرجل واعبدته: إذا استعبدته وأنزلته منزلة العبيد. قال الشاعر[٣]:

عَلَامَ يُعْبَدُني قَوْمي وَقدْ كَثُرَتْ فِيهِم أَباعِرُ ما شاؤُوا وعُبْدانُ

وقال موسى لفرعون: ﴿أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾[الشعراء:٢٢]"[٤].

وقد لا يكتفي بشاهد شعريّ في المسألة فيأتي بشاهد آخر من كلام العرب تعضيداً للشاهد الأول في المسألة ففي مسألة فتح لام الاستغاثة عضَّد الشّاهد الشعريّ بمثل من أمثال العرب فقال: وقال آخر[٥]:

يُبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ يَا لَلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ

وفي الخبر لمّا طعن العلجُ أبو العبد عمر بن الخطاب رحمه الله ورضي عنه صاح: "يَا لَهِ وَيَا لَلْمُسْلِمِينَ"[٦]، مُستغيثا بهما"[٧].

---

(١) وهو علقمة الفحل، ديوانه:٣٥.

(٢) اشتقاق أسماء الله:٩٩.

(٣) البيت منسوب للفرزدق في اللسان: مادة(عبد):٣:٢٧٥.

(٤) اشتقاق أسماء الله:٣٩.

(٥) مجهول النسب، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:٢:١٥٤.

(٦) الأول من فوائد أبي الحسين بن غانم:٣١.

(٧) الجمل في النحو:١٦٧.

وقد يكثر الاحتجاج بالشّاهد الشعريّ في المسألة الواحدة لإثبات القاعدة وهذا يدل على مكانة الشاهد الشعري عنده ومن أمثلة ذلك ما ورد في بيان معاني (بين) إذ قال: "وإذا كانت وصلاً كقولك: بَيْنُهُمْ حَسَنٌ، تريد وَصلُهم حَسَنٌ. قال مهلهل[١]:

كَأَنَّ رِمَاحَهُمْ أَشْطَانُ بِئْرٍ بَعِيدٌ بَيْنُ جَالَيْهَا جَرُورِ

وقال الأعشى[٢]:

وَإِنْ يَكُ قَوْمِي قَوْمَهُ يَكُ بَيْنُنَا قِتَالاً وَتِكْسَارَ القَنَا وَمَدَاعِصَا"[٣]

وفي بعض الأحيان يبدأ المسألة ببيت شعري، من ذلك ما ورد في عطف النعوت، فقال: "وإن شئت عطفت بعض النُّعوت على بعض. قال الشاعر[٤]:

لا يَبْعَدَنْ قَومِي الَّذِينَ هُمُ سُمُّ العُدَاةِ وآفَةُ الجُزْرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ

تقديره: (أعني النازلين، وهم الطَّيِّبون)"[٥].

وفي بعض المسائل يكتفي بذكر صدر البيت أو عجزه، ومثل ذلك ما ورد في باب اللام المزيدة في لعلَّ، فقال: "أجمع النحويون على أنَّ لَعلَّ عَلّ، وأنَّ اللام في أولهِ مزيدةٌ." واستدلوا على ذلك بقول الشاعر[٦]:

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا"[٧]

---

(١) ديوانه:٤٢.
(٢) ديوانه: ٣٦٩، والرواية فيه: فَإِنْ يَلْقَ قَومِي قَوْمَهُ تَرَ بَيْنَهُمْ قِتَالا وأَكْسَارَ القَنَا وَمَدَاعِصَا.
(٣) حروف المعاني:٢٨.
(٤) البيتان للخرنق بنت بدر، ديوانها:٤٣.
(٥) الجمل في النحو:١٥.
(٦) البيت لرؤبة بن العجاج، ديوانه:١٨١.
(٧) اللامات:١٤٦.

وقد يغفل الزجاجي نسبة الشاهد إلى قائله فينسبه إلى الكتاب الذي يأخذ عنه ومن ذلك ما نقله عن سيبويه، بما يدل على عنايته بتوثيق مصادر الشواهد، وهذا يمنح الشاهد قوة لاعتماده على إمام من أئمة النحو، فيرويه بعبارة أنشد سيبويه، ومثل هذا في بيان أصل اسم الجلالة الله (الوارث)، فقال: "ولكنَّ وَرِثَ يرثُ مما جاء على فَعِلَ يفعِل بكسر العين في الماضي والمستقبل والبا المطرد في ذلك أن ما جاء ماضيه على فَعِلَ بكسر العين فأنّ مستقبله يجيء أبداً على يفعَل بفتح العين نحو عَلِمَ يَعلَم، وفَهِم يَفهَم،...لا ينكسر ذلك البتة إلا في اثني عشر فعلا.... أنشد سيبويه[1]:

وكـــومٍ تَـــنْعِم الاضْـــيافَ عَيْنـــاً وتُصْـــبحُ فـــي مَبارِكِهـــا ثِقـــالاً"[2]

وفي مواضع أخرى يقول أنشدت الجماعة، ومثل ذلك ما ورد في باب اللام الداخلة في النداء بين المضاف والمضاف إليه، فقال: "ولم تفصل بين المضاف والمضاف إليه، وأنشدت الجماعة أيضا[3]:

قالـت بنـو عـامرٍ خـالوا بنـي أَسـدٍ يَـا بـؤس للجهـل ضَـرَّارا لأقـوامِ"[4]

ونلاحظ أيضا في منهج الزجاجي أنه لا يقتصر على الشاهد الشعري بوصفه وسيلة للاستشهاد فقط، بل بعض الأحيان يتعدى إلى تقويمه وتصنيف مرتبته، إذ يحكم على بعض الشواهد بالضرورة الشعرية إذ خالف القياس، فيورد عبارة هذا ضرورة في الشعر، ومن أمثلة ذلك ما ورد في باب ما يجوز تقديمه من المضمر على الظَّاهر وما لا يجوز. فقال: "وذلك قولك: (ضَرَبَ زَيْدٌ غُلامَه)، وأن شئت قدمته فقلت: (ضَرَبَ غلامَهُ زيدٌ)، و(غلامَهُ ضَرَبَ زيدٌ)،

(١) البيت للفرزدق، ديوانه:٤٢٢، وينظر: الكتاب:٤:٣٩.

(٢) اشتقاق أسماء الله:٢٩٨.

(٣) البيت للنابغة الذبياني، ديوانه:١٣٣

(٤) اللامات:١١٠,١١١.

لأنه قد اتَّصل بمنصوب فلذلك جاز تقديمه. فإن كان الفعل للغلام، فقلت: (ضربَ غُلامُهُ زَيداً) لم يجز تقديمه. وكذلك لو قلت: (غُلامُهُ ضربَ زيداً). لم يجز لاتّصال المكنيّ باسم مرفوع. وربما جاء مثل هذا شاذاً في ضرورة الشعر، وكان جائز، لأنّ الشعر موضع ضرورة. فأمّا في الكلام فلا يجوز. قال الشاعر[١]:

جَزَى رَبُّهُ عَنّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الكِلابِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فعَلْ"[٢]

وفي مواضع أخرى يورد عبارة (ومثل هذا جائز في الشعر)، وهذا يدل أن هذا الاستعمال يغلب وروده في الشعر أو يقلّ في النثر، ومثل هذا ما ورد في اللام الداخلة في النفي بين المضاف والمضاف إليه، فقال: "فتقول: لا يدين يوم الجمعة لك، لأنك قد فصلت بين المضاف والمضاف إليه بشيء سوى اللام وهو الظرف، ومثل هذا جائز في الشعر؛ لأنَّ العرب قد تفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الشعر. كما قال[٣]:

لمّا رأتْ ساتيدَما اسْتعبَرت للهِ درُّ اليومَ مَنْ لامَها"[٤].

ونلاحظ أيضا في منهجه في الاستشهاد بالشعر أنه يخضع الشاهد الشعري إلى الدراسة والتمحيص فقد يثبته من جهة الرواية عن العرب، ومن جهة أخرى يجعله خارجاً عن القياس، فلا يجعله أصلاً يبنى عليه ومن ذلك ما ورد في الخفض ب(لعلَّ) حرف جرٍّ شبيه بالزائد، إذ قال: "وللعرب فيها لُغتان، المجمع عليها منها هي التي تنصب الاسم وترفع الخبر، وقد رُوي أَن بعضهم يخفض بها وأنشدوا[٥]:

---

(١) البيت للنابغة الذبياني، ديوانه:١٦١.

(٢) الجمل في النحو:١١٨,١١٩.

(٣) البيت لعمرو بن قميئة، ديوانه:١٨٢.

(٤) اللامات:١١٨.

(٥) البيت لكعب بن سعد الغنوي، ديوانه:٣٥.

وَدَاعِ دَعـا هَـلْ مِـنْ مُجيـبِ إلـى النَّـدى فلـــم يَســـتجبْه عنـــدَ ذاك مُجيـــبْ
فقلـت ادعُ أُخَـرى، وأرفـع الصوتَ داعيًا لعـــلَّ أبـــي المِغْـــوارِ منـــكَ قريـــب

فخفـض بهـا كمـا تـرى، وهـذا شـعر قـديم، ومثـل هـذا يُـروى علـى شـذوذه ولا يُقاسُ عليه"(١).

ب_ النثر:

يعـد النثـر مـن مصـادر الاستشـهاد وتقعيـد القواعـد، وقـد قـال السـيوطي: "وأمـا كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم"(٢).

وقـد اعتمـد سـيبويه منثـور كـلام العـرب فـي الاحتجـاج بـه منهجًـا قائمًـا علـى التثبـت والتوثيـق؛ إذ اعتمـد علـى شـيوخه الثقـات، ونقـل عـن العـرب الفصـحاء الـذين تُحـتج بلغـاتهم، وحـرص علـى صـحة السـماع واتصـال الروايـة، فجـاء المنثـور الـذي استشـهد بـه مبنيًـا علـى أصـول علميّـة دقيقـة. وقـد أسـهم ذلـك فـي جعـل شـواهده مـن أوثـق الشـواهد اللغويـة، وأكسـب الأحكـام النحويـة واللغويـة التـي قررهـا قـوةً فـي الاسـتدلال والاحتجـاج، ممـا يـدل علـى عنايتـه البالغـة بصـحة المنقـول واعتمـاده أساسًا في بناء القواعد(٣).

ومـن خـلال اطلاعنـا علـى كتـب الزجـاجي كـان يستشـهد كثيـرا بكـلام العـرب وأمثـالهم، وقـد تنوعـت صـيغه فـي الاستشـهاد بـالنثر، فأحيانـا يستشـهد بـأقوال الصـحابة، ومثـل ذلـك مـا ورد فـي تفسـير لفـظ جبريـل، فقـال: "وقيـل فـي تفسـير جبريـل هـو جبـر مضـاف إلـى إيـل، وإيـل: هـو الله عـز وجـل وكأنـه قيـل: عبـد الله، وكـذلك (الال) هـو الله فـي بعـض اللغـات. ومنـه قـول أبـي بكـر الصـديق رضـوان الله

(١) اللامات:١٤٨,١٤٧.
(٢) الاقتراح في أصول النحو:٩٠.
(٣) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه:٢٠٧,٢٠٦.

عليه حين سمع كلام مسيلمة[١]: "إنَّ هذا كلامٌ ما خَرَجَ من إلّ فأين ذُهبَ بكم؟"[٢]، وأحيانا يستشهد بأمثال العرب لكونها من الكلام الشائع المستقر في الاستعمال، ومثل ذلك ما ورد في أفعال المقاربة (كاد) فقال: " وأما (كاد، وكرب، وجعل، وقارب)، وما أشبه ذلك، فالوجه أنْ تُستعمل بغير (أنْ)، فيقال: (كادَ زيدٌ يَقومُ)، و(كادَ عبدُ اللهِ يركبُ)، وهي لمقاربة ذات الفعل، ومن أمثال العرب: "كَادَ النَّعامُ يَطِيرُ"[٣]، و"كَادَ العَرُوسُ يَكُونُ أَمِيرا"[٤]. لقربهما من تلك الحال"[٥].

وفي بعض الأحيان يروي عن العرب على وجه العموم بعبارة(العرب تقول)، ومثل هذا في حديثه عن الحرف (عَنْ) عندما يأتي مكان الباء، فقال: "قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾[النجم:٣]، أي بالهوى. والعرب تقول: "رميتُ عن القوسِ"[٦]. أي: بالقوس"[٧].

وأحيانا يورد كلام العرب على وجه الإبهام مثل (في كلام بعضهم أو يقال أو قالوا أو قولهم)، ومثل هذا ما ورد في تفسير اسم الجلالة الله (الصادق)، فقال: "والصادق أيضا: الصادق في وعدهِ، الوافي به، يقال: وفى بعدهِ ووعده وأوفى به وفي كلام بعضهم[٨]: "ما أرى كاليوم قفا وافٍ"[٩]. وأحيانا يورد عبارة

(١) اشتقاق أسماء الله:٤١٨,٤١٩.
(٢) النهاية في غريب الحديث:١:٦١، والرواية فيه(إِنَّ هَذَا لَمْ يَخْرُجْ مِنْ إِلَّ).
(٣) مجمع الأمثال:٢:١٦٢.
(٤) المصدر نفسه:٢:١٥٨، والرواية فيه(كَادَ العَرُوسُ يَكُونُ مَلِكَاً)
(٥) الجمل في النحو:٢٠١,٢٠٢.
(٦) أدب الكاتب:٤٢٠.
(٧) حروف المعاني:٧٤.
(٨) اشتقاق أسماء الله:٢٩١.
(٩) مجمع الأمثال:٢:٣٨٤، والرواية فيه(لم أر كاليوم قَفَا وافٍ).

(وقولهم)، وقد استعملها في أن بعض الكلام فيه استعارة، إذ قال: "والاستعارة في كلام العرب مثيرة جدا كقولهم: "حرك خِشاش فلان فعضب"[١]. والخشاش: الخشبة التي تجعل في عظم أنف البعير"[٢].

وفي بعض الأحيان يستشهد بكلام العرب من دون أن ينسبه إليهم، فلا يصرح بعبارة (هذا كلام العرب أو قولهم أو قال بعضهم)، بل يكتفي به شاهدا ضمن سياق الكلام، اعتماداً على استقراره في الاستعمال، ومن ذلك ما ورد في تفسير لفظ (حيَّهل)، فقال: "حيَّهل: معناه إيتِ وأسرع، و"حيَّ على الصلاة"[٣]. أي: إيتوا إليها"[٤].

وأحيانا يفرق بين ما يعتمد فيه على القياس، وما يكتفى فيه بالسماع، إذ ورد بعض الشواهد التي هي خارجة عن القياس لكنها موجودة في كلام العرب قليلة لأنها مسموعة، ومثل هذا ما ورد في أفعال المقاربة إذ قال: "اعلم أن عسى وكاد وكرب وجعل وأخذ هي لمقاربة الفعل، فأما عسى فإنها تستعمل بأن وسائر أخواتها تستعمل بغير أن كقولك: عسى زيد أن يقوم، وعسى عمرو أن يركب، فموضع أن نصب، والتقدير: قارب زيد الانطلاق، فأن مع الفعل بتأويل المصدر كأنك قلت: عسى زيد القيام، ولو قلت زيد القيام لم يجز وإنّما يجوز إذا ذكرت أن، وإن كان المعنى معنى المصدر. والعلّة في امتناع ذلك أنّك إذا أنكرت أن مع الفعل فقد دلّلت على الاستقبال لا على المعنى، فلذلك لم يجز استعمال المصدر مع عسى ولا اسم الفاعل، إلا أنه قد جاء في مثل واحد للعرب"[٥]. وهو وهو قولهم: "عسى الغوير أبؤسا"[٦].

---

(١) متخير الألفاظ:١٢٢، والرواية فيه(حُرِّك خِشاشهُ فغضب).

(٢) اشتقاق أسماء الله:٢٤١.

(٣) مسند أحمد بن حنبل:٢٤:١٠٠.

(٤) حروف المعاني:٩١,٨١.

(٥) أخبار أبي القاسم الجاجي:١٢٩.

(٦) مجمع الأمثال:٢:١٧.

المبحث الثاني

القياس

يُعدّ القياس من أصول الاستدلال في النحو وعليه يعوّل في تقعيد القواعد وهو الأصل الثاني بعد السماع وقد مكّن هذا الأصل النحويين في أحكام قواعدهم وصار أصلاً ثابتاً في استنباط الأحكام وتوجيه الاستعمال اللغوي.

القياس:

هو "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"(١). أو هو "حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، أو هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، أو هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع"(٢).

وقد حده السيوطي بقوله: "إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب"(٣).

ولم يخرج المحدثون عن إطار ما ذكره النحويون الأوائل في القياس، فقد عرفه الدّكتور إبراهيم أنيس بقوله: "استنباط مجهول من معلوم، فإذا اشتق اللغوي صيغة من مادة من مواد اللغة على نسق صيغة مألوفة في مادة أخرى، سمّى عمله قياساً"(٤). وعرفه الدّكتور مهدي المخزومي هو: "حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يُسمع على ما سُمع، وحمل ما يجد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة، وحفظته و وعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عرفت، أو سمعت"(٥).

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو :٤٥.

(٢) المصدر نفسه:٩٣.

(٣) الاقتراح في أصول النحو:١٧٦.

(٤) من أسرار العربية:٩.

(٥) في النحو العربي نقد وتوجيه:٢٠.

أركان القياس:

قال ابن الأنباري: "ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل وفرع وعلة وحكم، وذلك مثل أن تركب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول: (اسم أسند الفعل إليه مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل)، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسم فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع"(١).

أقسام القياس:

قال ابن الأنباري: "اعلم أن القياس ينقسم إلى ثلاثة أقسام: قياس علة، وقياس شبه، وقياس طرد"(٢). يتبيّن أن أقسام القياس عند ابن الأنباري ثلاثة:

١- **قياس علّة:** وهو إلحاق الفرع بالأصل لاشتراكهما في العلة التي بني عليها الحكم في الأصل.

٢- **قياس شبه:** هو إلحاق الفرع بالأصل لوجود وجه شبه بينهما، دون أن يكون هذا الشبه هو العلة التي تعلق بها الحكم.

٣-**قياس طرد:** فهو اقتران الحكم بوصف معين مع عدم صلاحيته لأن يكون علّة للحكم(٣).

وقال السيوطي في الاقتراح: "القياس في العربية على أربعة أقسام: حمل فرع على أصل. حمل أصل على فرع. حمل نظير على نظير.حمل ضد على ضد. وينبغي أن يسمى الأول والثالث: قياس المساوي والثاني: قياس الأولى والرابع: قياس الأدون"(٤)، وذكر محمد الخضر حسين: أن القياس الأولى: هو أن تكون العلة في الفرع أقوى من أن تكون في الأصل. والقياس المساوي: وتكون

(١) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو:٩٣.

(٢) المصدر نفسه:١٠٥.

(٣) ينظر: المصدر نفسه:١٠٥_١١٠.

(٤) الاقتراح في أصول النحو:١٩٢.

العلة في الفرع والأصل على السواء. والقياس الأدون: ففيه تكون العلة في الفرع أضعف منها في الأصل[١].

ارتبط القياس بالنحو العربي منذ بداياته، فكان من الأصول التي أسهمت في بناء قواعده وتقعيد مسائله، ويشهد على ذلك ما أورده ابن سلام الجمحي(ت٢٣٣هـ) من روايات تكشف عناية النحاة الأوائل بالقياس واعتمادهم عليه في تأسيس الأحكام النحوية. فقال: "وكان أول من أسس العربيَّة وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي"[٢].

وقد استمر اهتمام علماء العربية بالقياس على النهج الذي أرساه أبو الأسود الدؤلي(ت٦٩هـ)، فكان ابن أبي إسحاق الحضرمي(ت١١٧هـ) من أوائل النحويين الذين عُنوا به، وقد أشار إليه ابن سلام مبيناً مكانته في النحو والقياس، إذ قال: "وكان أول من بعج النّحو ومدَّ القياس والعلل"[٣].

وقد واصل النحويون من بعد الرواد اعتمادَ القياس في بناء الأحكام النحوية وقد اشتهر شيوخ الخليل وسيبويه بالعناية بالقياس وجعله أساسًا في تقرير الأحكام النحوية، ومنهم عبد الله بن أبي إسحاق، ويونس بن حبيب، وعيسى بن عمر الذي عُرف بتوسعه في القياس، وأبو عمرو بن العلاء الذي غلب عليه الأخذ بالمطرد والتشدد في تطبيقه. ثم جاء الخليل بن أحمد، فبرز القياس في آرائه حتى أصبح حاضرًا في معظم المسائل التي تناولها سيبويه في كتابه، فلم تكد تخلو مسألة من أثر واضح لقياساته إلا في القليل النادر[٤].

(١) ينظر: القياس في اللغة العربية:٧٧.

(٢) طبقات فحول الشعراء:١:١٢.

(٣) المصدر نفسه:١:١٤.

(٤) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه:٢٤٨.

تتعدد الأساليب التي يعبر بها سيبويه عن القياس الذي يراه هو وشيوخه؛ فقد ينص على أنه قياس[١]، وقد يصف أحد الوجهين بأنه أقيس من غيره مع الحكم بجودة الوجه الآخر وعربيته[٢]، وقد يعبر عنه بعبارات أخرى، مثل قوله: (فعلى هذا فقس)[٣]، وربما لا يذكر القياس صراحة، وإنما يستعمل ألفاظًا يُفهم منها إرادته له. وتختلف هذه الألفاظ باختلاف الموضع؛ فقد يطلق عليه المطرد[٤]، أو المتلئبّ[٥]، أو الوجه[٦]، كما قد يستعمل عبارات أخرى تدل على القياس ويفهم منها ارادته القياس مثلا يقول: "وهو قول العرب والخليل"[٧]. وقد يعبر عن القياس بقوله: "على هذه الطريقة فأجر هذا النحو"[٨]. وتعد القواعد العامة التي يوردها في كتابه من مظاهر القياس أيضًا، لأنها تقوم على تعميم الأحكام[٩]. أما المقيس عليه فهو عنده كلام العرب الذين ثبتت فصاحتهم وصفاء لغتهم، ويقدَّم لغة قريش؛ لأنَّها أفصح اللغات عنده، ثم تليها لغة تميم، ثم لغات قيس وأسد وطيء، مع الاعتماد على ما كثر استعماله وشاع واطرد من كلام العرب الفصحاء[١٠].

ومن الشروط التي يعتمدها في المقيس عليه كثرة الاستعمال في لغة أفصح العرب، وقد نص على ذلك في مواضع متعددة من كتابه[١١]، أما ما كان

---

(١) ينظر: الكتاب:٤:٤٦٧.

(٢) ينظر: المصدر نفسه:٤:٣٩,٣٨.

(٣) ينظر: المصدر نفسه:٣:٤٢٦.

(٤) ينظر: المصدر نفسه:٤:٣٠٦.

(٥) ينظر: المصدر نفسه:٤:٤١٧.

(٦) ينظر: المصدر نفسه:٣:٤٦٩,٤٦٨.

(٧) المصدر نفسه:٣:٥٤٢.

(٨) المصدر نفسه:٤:٣٦٨.

(٩) ينظر: المصدر نفسه:٤:٨١.

(١٠) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه:٢٤٩_٢٥٣.

(١١) ينظر: الكتاب:١:٤٣٦.

قليلًا فإنه يعده من النوادر التي تحفظ ولا يقاس عليها، وإنما يكون القياس على الأكثر[١].وإذا ورد في كلام العرب وجهان، جعل الأكثر منهما قياسًا، وأجاز الوجه الآخر لثبوته عن العرب، وقد يصف الوجه الأكثر بأنَّه الجيّد[٢]، أو يكتفي يكتفي بوصفه بأنه كلام عامَّة الناس[٣]، كما يعتمد في القياس على كثرة النظائر[٤]. وإذا كانت العبارة تحتمل وجهين على لغتين فصيحتين، وكان أحدهما أقوى في القياس من الآخر، بين ذلك ورجّح الأقيس[٥]. وقد لا يصرح بالكثرة، وإنما يجعل القياس أو الأقيس هو الأصل في الاستعمال[٦]. أما الشاذ عنده فهو النادر والغريب[٧]، وأما المقيس فه عنده محمولاً على كلام العرب، لأن ما قيس على كلام العرب هو الصحيح، قال: في باب(الإضافة إلى الجمع): "وهذا قول الخليل وهو القياس على كلام العرب"[٨]. هذه هي العبارات التي تكثر في كتاب سيبويه وتدل على القياس، ويُفهم من سياقها اعتماده عليه في معالجة المسائل ويعود ذلك إلى أن القياس يمثل الاساس الذي أقام عليه قواعد النحو والصرف وغيرها، كما أنَّ تلك القواعد تُطبق على كلِّ ما يجري على نهجها ويطّرد في الاستعمال[٩].

---

(١) ينظر: الكتاب:٤:٨.

(٢) ينظر: المصدر نفسه:٢:٨٢ و٤:١٥٤.

(٣) ينظر: المصدر نفسه:٢:١٦٠.

(٤) ينظر: المصدر نفسه:٣:٢٦٧.

(٥) ينظر: المصدر نفسه:٤:٣٩,٣٨.

(٦) ينظر: المصدر نفسه:٣:٢٣٢.

(٧) ينظر: المصدر نفسه:٤:٢٧٣.

(٨) المصدر نفسه:٣:٣٧٨.

(٩) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه:٢٥٣_٢٦٧

أمّا قياس العلّة فقد يصرّح سيبويه في بعض المواضع بلفظ العلة أو بما في معناها، وفي بعض المواضع يشير إلى علّة قد ذكرها ولا يبيّنها في كلامه، وأحياناً يشير إلى المسألة وعلتها ثم بعد ذلك يشرح ويفسر(١).

ومن خلال اطلاعنا على كتب الزجاجيّ نلاحظ أنه قد نهج منهج الأولين في القياس، فهو يعتمد عليه في تقرير صحة القواعد، وقد صرح في كتابه الإيضاح في علل النحو أن النحو يقوم على القياس إذ قوله: "أن النحو علم قياسي ومسيار لأكثر العلوم لا يقبل إلا ببراهين وحجج"(٢).

وسنقف على طائفة من أقسام القياس التي تناولها الزجاجي عند تعرضه لطائفة من المسائل النحوية واللغوية.

١_ قياس العلّة:

عُني الزجاجي عناية فائقة بالعلّة، شأنه في ذلك شأن النحويين في القرن الرابع الهجري، إذ لم يتركوا مسألةً نحويةً، أو رأياً نحويًّا، إلا وحاولوا أن يجدوا له تعليلاً(٣)، ومن الأمثلة على قياس العلّة ما ذكره في كتاب اللامات من علة عدم عدم دخول (يا) النداء على المعرف بأل فقال: "واعلم أَنه جائز إدخال جميع العوامل على الاسم المُعرَّف بالألف واللاَّم من رافعٍ وناصبٍ وخافضٍ إلا حرف النداء، فإنه لا يجوزُ إدخاله عليه، لو قلت: يالرجلُ ويا لغلامُ، لم يجز. والعلَّة في امتناع الجمع بينهما هي أنَّ حرف النداء يُعرف المنادى بالإشارة والتَّخصيص، والألف واللام يُعرِّفانه بالعهد، فلم يجز الجمع بين تعريفين مختلفين"(٤).

ومن المسائل التي اعتمد فيها الزجاجي قياس العلة ما بناه من أحكام على علة جامعة، إذ لم يقتصر على تقرير الحكم، بل بين علته، ثم ألحق بها

---

(١) ينظر: الكتاب:٣:٩,١٠ و٤:١٣٨ و١٩٥:٤، وينظر الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه:٣٥٦_٣٦٠.

(٢) الإيضاح في علل النحو:٤١.

(٣) ينظر: المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي:٢٢٠.

(٤) اللامات:٣٢.

كل ما اشترك معها في تلك العلة، ومن ذلك قوله: "ومما لا يجوز نعته (أنْ) الخفيفة إذا كانت مع الفعل بتأويل المصدر، وكذلك المشددة المفتوحة، وإن كانت بتأويل اسم فلا يجوز نعتها، وكذلك (ما) إذا كانت مع الفعل بتأويل المصدر فنعتها غير جائز والعلة في ذلك أن (ما) مع الفعل الذي بعدها بتأويل اسم لأنها في ذاتها اسم فلذلك امتنعت من النعت. وكذلك (إنّ) و(أنّ) والعلة في ذلك كله واحدة"(١).

ونلاحظ عناية الزجاجيّ عناية كبيرة بالعللِ، فقد ألف كتاباً خاصاً بالعلل أطلق عليه: (الإيضاح في علل النحو) فقد قال في باب (القول في علل النحو): "أقول أولاً إن علل النحو ليست موجبة، وإنما هي مستنبطة اوضاعا ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها، ليس هذا من تلك الطريق"(٢)، ونلاحظ تقسيمه للعللِ على ثلاثة أضرب: "علل تعليميَّة، وعلل قياسية، وعلل جدليَّة نظرية"(٣). ونجد عنايته بالعلل التعليميَّة بقوله: "فأما التعليمية فهي التي يتوصِّل بها إلى تعلُّم كلام العرب، لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلَّ كلامها منها لفظاً، وإنما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره، مثال على ذلك إنا سمعنا قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل وما أشبه ذلك، وهذا كثير جداً وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم"(٤).

والعلّة القياسية عنده قوله: "فأما العلَّة القياسية فأن يقال لمن نصبت زيداً بأنَّ، في قوله إن زيداً قائم: ولمَ وجب انْ تنصب (إنَّ) الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقال: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدَّي إلى مفعول، فحُملت عليه فأعملت إعماله لَّما ضارعته، فالمنصوب بها مشبَّه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها

(١) اشتقاق أسماء الله:٤٥٨,٤٥٩.

(٢) الإيضاح في علل النحو:٦٤.

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٤) الإيضاح في علل النحو:٦٤.

مشبَّه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قُدِّم مفعوله على فاعله، نحو ضرب أخاك محمدٌ وما أشبه ذلك"(١).

ونراه يقول عن العلل الجدلية النظرية: "فكل ما يُعتل به في باب (إنَّ) بعد هذا. مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأيِّ الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية، أم المستقبلة، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية، أم المنقضية بلا مهلة؟ (وحين) شبهتموها بالأفعال لأيِّ شيء عدلتم بها إلى ما قُدِّم مفعوله على فاعله نحو ضرب زيداً عمرو"(٢). وذُكر أمثلة لهذا العلة من ذلك قوله: "اعلم أن أسبق الأفعال في التقدّم الفعل المستقبل. لأن الشيء لم يكن ثم كان، والعدم سابق للوجود، فهو في التقدم منتظر، ثم يصير في الحال(ثم) ماضيا فيخبر عنه بالمضيّ، فأسبق الأفعال في المرتبة المستقبل، ثم الحال، ثم الماضي"(٣).

٢-قياس الشبه:

نجد الزجاجيّ قد قاس على هذا النوع من القياس من ذلك ما ورد في إبدال الهاء في (مهيمن) من الهمزة، على إبدال الهاء في (هَرقت) من الهمزة، بقوله: "فكأن أصله (مؤيمن) فأبدلت الهمزة هاء لأن الهمزة والهاء لقرب مخرجيهما قد تبدل إحداهما من الأخرى. قالوا في (أرقت الماء) (هرقت الماء) و(ماء مهراق). يقال: (أرقتُ الماء) وهو الأصل، و(هرقته) و(أهرقته). وهو (ماءٌ مراق) بحذف الهمزة و(مهراق) بإسكان الهاء و(مهراق) بفتح الهاء تجعل مكان الهمزة وتفتح كما كانت مفتوحة"(٤).

فنلاحظ الزجاجيّ هنا قاس على إبدال الهمزة والهاء في (مهيمن) و(هرقت) للشبه الذي بينهما.

---

(١) الإيضاح في علل النحو:٦٤.

(٢) المصدر نفسه:٦٥.

(٣) المصدر نفسه:٨٥.

(٤) اشتقاق أسماء الله:٣٩٦,٣٩٧.

ومن الأمثلة أيضاً على هذا القياس عند الزجاجي ما ورد في الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر وهي: (إنَّ وأنَّ ولكنّ وكأنّ وليت ولعل)، فقال: "وإنما نصبت الاسم ورفعت الخبر لمضارعتها الفعل المتعدي، وذلك أنها تطلب اسمين كما يطلبهما الفعل المتعدي، ويتصل بها المضمر المنصوب كما يتَّصل بالفعل المتعدي، في قولك: (إنَّه وإنّك وإنّني)، كما تقول: (ضربكَ وضربهُ وضربَني)، وأواخرها مفتوحة كأواخر الفعل الماضي، ومعانيها معاني الأفعال من: التوكيد، والتشبيه، والترجّي، والتوقُّع، والتمنّي، والاستدراك، فلما ضارعت الأفعال هذه المضارعة عملت عملها، فنصبت ورفعت، فشبهت، من الأفعال بما قُدّم مفعوله على فاعله، إلا أنَّها غير متصرفة، ولا يجوز تقديم أخبارها على أسمائها ولا عليها"[1].

نلاحظ الزجاجيّ في هذا النص شبه بين الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر وبين الفعل، لمشابهته لها في طلب الاسمين، واتصال الضمائر وغيرها، فهذا قياس يقوم على المشابهة بينهما.

٣_ قياس الطرد:

وظف الزجاجيّ قياس الطرد في كتبه ومن ذلك ما ورد في باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل وهي : (فَعُولٌ، وفَعَّالٌ، ومِفعَالٌ، وفَعِلٌ، وفَعيلٌ)، فقال: "اعلم أن هذه الأمثلة تجري مجرى اسم الفاعل، فتعمل فيما بعدها عملهُ، ويتصرَّف ما تعمل فيه كما يتصرَّف ما يعمل فيه اسم الفاعل. وذلك قولك: (هذا ضروبٌ زيداً)، كما تقول: (هذا ضاربٌ زيداً)، وكذلك تقول: (هذا ضرابٌ زيداً)، و(ضربٌ زيداً)، و(مضرابٌ زيداً)، و(ضريبٌ زيداً)، كلُّ هذا جائز"[2].

يتبيّن من هذا النص توظيف الزجاجيّ لقياس الطرد، إذ لحق صيغ المبالغة باسم الفاعل في الحكم، فعملت عمله فنصبت المفعول به، واستند في

(١) الجمل في النحو:٥١,٥٢.

(٢) المصدر نفسه:٩٢.

ذلك إلى دلالتها على معنى الفعل، مما جعلها في حكم اسم الفاعل من حيث العمل، فقد اطرد الحكم فيها من دون تمييز.

ومن الأمثلة الأخرى على توظيف الزجاجيّ لقياس الطرد من ما ورد في حذف الواو من المضارع إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة، وكذلك بيانه ما كان مكسور العين في الماضي فالمطرد يجيء مفتوح العين، من ذلك قوله: "وأصل يرث: يَوْرِثُ فسقطت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة استثقالاً لذلك، ثم قال: نرث، وترث، وأرث فجعل سائر المضارع تابعا لما فيه الياء لئلا يختلف الباب، كما قيل: وزنَ يزن، ووعد يعد، وكذلك هذا الباب مضطرد على هذا غير منكسر، ولكنَّ وَرِثَ يرث مما جاء على فَعِلَ يفعِل بكسر العين في الماضي والمستقبل والباب المطرد في ذلك أن ما جاء ماضيه على فَعِلَ بكسر العين فأنّ مستقبله يجيء أبداً على يفعَل بفتح العين نحو عَلِمَ يَعلَم، وفَهِمَ يَفهَم، و... لا ينكسر ذلك البتة إلا في اثني عشر فعلاً، جاء الكسر في الماضي والمستقبل، أربعة منها في الصحيح وجاء فيها لغتان الكسر والفتح وهو حَسِبَ يحسِب، و... وثمانية في المعتّل جاءت مكسورة في الماضي والمستقبل وهي: وَمِقَ يَمِق، و... وقد قيل: ورى يرىَ وهو شاذ، فهذه الثمانية المبنية لم يجيء فيها غير الكسر في الماضي والمستقبل، وقد جاء حرفان آخران على فَعِلَ يفعِل إلا أنه اعترض فيها حرف من حروف الحلق فعدلا إلى (يَفعل)"[1]. نلاحظ من هذا النص أن الزجاجي بيّن أن الواو في المضارع قد تسقط إذا وقعت بين ياء وكسرة، كما وضح قاعدة مطردة في الفعل الماضي المكسور العين أن مضارعه يأتي بفتح العين غالباً. واستثنى من ذلك اثنا عشر فعلاً عينها في الماضي والمضارع، ومن بينها (وَرِثَ)

ومن الأمثلة الأخرى التي ذكرها في قياس المطرد عند معالجته لدخول اللام بين المضاف والمضاف إليه، فبيّن ما يترتّب على هذا الدخول من فكّ الإضافة، وإلغاء أثرها، وجعل الحكم جارياً على القياس المطرد، فقال: "اعلم أنَّ اللام إذا دخلت بين المضاف والمضاف إليه فصلته منه لفظاً، وعاقبت التنوين،

(١) اشتقاق أسماء الله:٢٩٨,٢٩٩.

وزالت الإضافة ولم يتعرّف المضاف بالمضاف إليه، ولم يتنكَّر به؛ لأنَّ اللّام قد حجزت بينهما، وذلك قولك: هذا غلامٌ لزيدٍ، وهذا ثوبٌ لزيدٍ، وهذا الغلامُ لرجلٍ، وهذا الثوبُ لصاحبٍ لنا. وهذا قياس مطَّردٌ فيها"(١).

وأحيانا يصرح بعبارة (يوجبه القياس)، فهنا القياس النحوي عنده يقتضي الحكم ويُلزمه، لأنه نتيجة للقاعدة والعلّة، ومثل ذلك في حديثه عن إضمار اللام مع بقاء الفعل على بنائه، فقال: "فلو كان تقديرُ: اذهب يا زيدُ، والركب: لِتذهبْ ولِتركبْ، كان سبيلهُ إذا أضمرت اللام أن يبقى الفعل على بنائه فيقال: تذهبْ يا زيدُ، وتركبْ ياعمرُو، وهذا لازم لهم لا زيادة عليه. ومن الدَّليل على صحَّته أن الشاعر قد يضطَّر إلى حذف اللّام من فعل المأمور المخاطب في لغة من يقول: يا زيدُ لتذهبْ، فيحذفها ويُضمرها ويترك الفعل على بنائه، وعلى ذلك قولُ الشاعر(٢):

مُحَمَّدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نَفْسٍ إذا ما خِفْتَ مِنْ أمرٍ تَبالا

فأضمر اللَّام وترك الفعل على بنائه كما يوجبه القياس(٣).

ونلاحظ أن الزجاجي في بعض المسائل قد يوجب القياس، لأن القياس يقتضي هذا الحكم ما دامت العلة متحقّقة، وبذلك يرتقي إلى تأسيس قاعدة يقاس عليها أكثر من مجرّد عرض مثال ويصرح بعبارة (يلزم في القياس)، ومثل هذا ما ورد في النسب إلى (حية)، فقد صرح بلزوم الحكم، وقد أجرى نسبة (حية) على نظائرها، فجاء توجيهه على القياس، فقال: "فأن نسبت إلى حية وقد سميت بها قلت أيضاً: (حيوي)، كذلك يلزم في القياس وهو كلام العرب، وتقدير ذلك أنك حذفت الهاء للنسب كما تحذفها من طلحة وفاطمة في قولك: (طلحيّ) و(فاطميّ) فبقيت ياء مشددة وهي ياءان وياء النسب كذلك ياءان فلا يمكن

(١) اللامات:٩٩.

(٢) البيت لأبي طالب، ينظر: شرح شذور الذهب:٢٧٥.

(٣) اللامات:٩٤.

الجمع بين أربع ياءات فذهبت بفعل إلى فعل فانقلبت الياء الآخرة ألفاً ثم قلبتها واواً لمجيء ياء النسب فلت: (حيويّ) كما ترى وإن الواو إذا نسبت إلى حياة قلت: (حيوي) فلم تحذف شيئاً ولن تغير لأن الواو إذا سكن ما قبلها جرت مجرى الحروف الصحاح وكذلك الياء"[1].

وأحيانا يصرح بعبارة (جاز في القياس)، فهذا يعني أن الحكم اللغوي مقبول في القياس وصحيح من جهة القاعدة العامة، لكنه ليس بالضرورة أن يكون هو الأشهر والأقوى في الاستعمال، ومثل هذا ما ورد في نعت (ما) و(من) فقد ذكر قولاً للفراء، فقال: "قال الفراء: من نعت (ما) و(من) فعلى القياس ولم يزد عليه ويجيزه أنه ليس من كلام العرب، قال: وإنما جاز في القياس لأنه إذا ادعى أنه معرفة لزمه أن ينعت قال: وأما (من) و(ما) فأنهما يؤكدان كقولك: (نظرت إلى ما عندك نفسه)، و(مررت بمن عندك نفسه) فتوكيدهما جائز عنده وعند غيره، ونعتهما جائز عند غيره، وقد أجازه هو أيضا قياسا"[2]، فالزجاجي هنا نقل رأي الفراء الذي يرى أن نعت (من) و(ما) جائز في القياس، وإن لم يثبت ذلك في كلام العرب، وقد وجه القياس على أساس أن من يجعل (من) و(ما) في معنى المعرفة فجاز نعتهما كما تنعت المعارف، ثم وضح أن (من) و(ما) قد يؤكدان في الاستعمال، فالتوكيد فيهما ثابت وجائز عند الفراء وغيره. وأما النعت فقد أجازه بعض النحويين أيضا على جهة القياس، من خلال إلحاقه بالتوكيد وبأحكام الأسماء المعرفة، وفي بعض الأحيان يصف الزجاجي بعض الاستعمالات بأنها شاذة خارجة عن القياس، فهذا يعني أن بعض الاستعمالات اللغوية قد جاءت عن العرب سماعا، لكن لا قاعدة قياسية مطردة، ولا يبنى عليها القياس، فهي مقبولة من جهة النقل، لكنها تخرج عن الحكم القياسي.

---

(١) اشتقاق أسماء الله:١٧٠,١٧١.

(٢) المصدر نفسه:٤٥٨.

ونجد هذا ما ورد في جمع المصادر فقال: "وقد استعملت العامة في كلامها جمع علم قياسا فقالوا: علم وعلوم، وقال أبو عُمَر الجرميّ: لم تجمع العرب العلم علوما. فقالت العرب العقول والاشغال والحلوم فجمعوا، ولم يجمعوا العلم علوما. والقول عندي فيما قال أبو عمرو السماع والقياس، كما قال وهو الصحيح: لكن وجه جمع العلم علوما في القياس هو أن يذهب به إلى المعلوم لا الفعل نفسه"(١).

وأحيانا يصرح بعبارة (شاذ جدا) أي أنه مقبول مسموع عن العرب لكنه شاذ في القياس، ومثل هذا ما ورد في عن مجيء الحال معرفة، وقد ذكر أن سيبويه والخليل أجازوا ذلك على أن مقدرة بنكرة، وهذا شاذ عنده، فقال: "إنّ سيبويه يذهب إلى أنّ هذه الأشياء جاءت بلفظ المعارف من الأحوال تقدّر تقدير النكرات بتأويلات قد ذكرها. والخليل يذهب إلى مثل ذلك إلا في قوله: (دَخَلوا الأولَ فالأولَ) فأنه ذكر أنّ العرب تكلمت به على إلغاء الألف واللام كأنَّهما لم يُذكرا. وهذا شاذ جداً"(٢).

وأحيانا يصرح بعبارة (خطأ قياسا)، ومثل ذلك ما ورد في استعمال (بعض) و(كل) معرفتين فأنه لا يجوز في القياس، وجائز في السماع مجازاً، فقال: "فكلّ بمنزلة كُلَّهم، وبعض بمنزلة بعضهم، فكما لا يقال (الكلّهم) و (البعضهم) كذلك لا يقال (الكلّ) و(البعض) يمنع ذلك القياس وأنه لم يجز في شيء من كلام العرب البتة، فإدخال الألف واللام عليهما خطأ قياساً كما ترى، وسماعا إلا مجازاً واتساعاً وصرفاً لهما عن هذا المعنى"(٣).

ونلاحظ في بعض الأحيان أن الزجاجي يذكر المسألة ويبين أنها لا يقاس عليها، أي أن هذا الاستعمال ورد سماعا، لكنه لا يوافق القياس، فيصرح

(١) اشتقاق اسم الله:٧٩,٨٠.

(٢) المصدر نفسه:٤١٣.

(٣) المصدر نفسه:٤٦٣.

بعبارة (يروى على شذوذه لا يقاس) ومثل ما ورد في اللام المزيدة في لعلَّ فقد يخفضوا بها، فقال: "وقد روي أن بعضهم يخفضُ بها وأنشدوا[١]:

فقلت ادعُ أُخَرى، وأرفع الصوتَ داعياً لعلَّ أبي المِغْوارِ منكَ قريب

فخفض بها كما ترى، وهذا شعر قديم، ومثل هذا يُروى على شذوذه ولا يُقاس عليه"[٢].

وأحيانا يصرح بأن هذا القاعدة مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها، ومثل ما ورد في اللام التي تكون موصلة لبعض الأفعال إلى مفعوليها، فقال: "أدخال هذه اللام بين المفعول والفعل، ليس بمقيس، وإنما هو مسموع في أفعال تُحفظ ولا يقاس عليها. ألا ترى أنه غير جائز أن يُقال: ضربتُ لزيدٍ، وأكرمتُ لعمرٍو. وأن تريد: ضربتُ زيداً، وأكرمتُ عمراً. ومهما ثبت به رواية صحيحة ألحق به"[٣].

(١) البيت لكعب بن سعد الغنوي، ديوانه:٣٥.

(٢) اللامات:١٤٧,١٤٨.

(٣) المصدر نفسه:١٦٢.

الفصل الثاني

مواطن الاتفاق والاختلاف في المسائل الصوتية والصرفيّة

المبحث الأوّل

المسائل الصوتية

المبحث الثاني

المسائل الصرفيّة

الفصل الثاني

مواطن الاتفاق والاختلاف في المسائل الصوتية والصرفيّة

المبحث الأوّل

المسائل الصوتية

وقد جُمعت المسائل الصوتية والصرفية في فصل واحد؛ لما بينهما من صلة وثيقة، إذ يُعدّ المستوى الصوتي أساسًا تقوم عليه كثير من القضايا الصرفية، وترتبط به بنية الكلمة وما يطرأ عليها من تغيرات. وقد اقتضت طبيعة المادة العلمية أن يُخصَّص المبحث الأول للمسائل الصوتية، واقتصر على مبحث واحد؛ لمحدودية مادته عند الزجاجي، في حين وُزِّعت المسائل الصرفية على ثلاثة مباحث؛ لغزارة مادتها وتعدد موضوعاتها.

يُعدّ علم الصوت من أبرز فروع اللغة العربية واللغات الأخرى، إذ يُعنى بدراسة الأصوات البشرية من حيث طرق إنتاجها، ونطقها، وخصائصها المادية والوظيفية. يهدف هذا العلم إلى فهم كيفية إصدار الحروف وتمييز الأصوات، وكشف التغيرات الصوتية التي قد تطرأ على الكلمات في سياق النطق أو الصرف أو التركيب.

وسنتطرق إلى طائفة من المسائل التي تناولها الزجاجي في الصوت مع بيان مواطن الاتفاق والاختلاف بينه وبيّن سيبويه.

أولاً: مخارج الحروف:

يُعَدّ الخليل بن أحمد الفراهيدي الرائدَ الأوّل في تأصيل الدرس الصوتي العربي، إذ انفرد بسبقٍ علميٍّ تمثّل في تصنيف الحروف وفق مخارجها وصفاتها، اعتمادًا على ملاحظة واعية لآلية النطق وأعضاء الكلام. وقد صاغ الخليل تصورًا كليًا لمخارج الأصوات، فأسند كل حرف

إلى موضع ابتدائه ومبدئه الصوتي، مستعينًا بألقاب اصطلاحية جامعة مثل الحلقية واللهوية وغيرها. ويُبرز النصّ الآتي معالم منهجه في إرجاع الأصوات إلى أصولها النطقية، وهو منهج ترك أثرًا واضحًا في تطوّر الدرس الصوتي عند اللاحقين، وفي مقدمتهم سيبويه الذي استند في تفصيله إلى هذا الأساس.

مخارج الأصوات عند الخليل

تناول الخليل بن أحمد الفراهيدي مخارج الأصوات في معجم العين إذ قال: "فالعين والحاء والخاء والغَيْن حَلْقيّة، لأن مبدأها من الحَلْق، والقاف والكاف لَهَوِيتانِ، لأنَّ مَبْدَأهُما من اللهَاة. والجيم والشِّين والضاد شَجْريّة لأن مَبْدَأها من شجْر الفم. أي مَفرج الفَمِ، والصاد والسين والزاء أسلية، لأنَّ مبدأها من أسلة اللّسان وهي مُستدَقّ طرف اللّسان. والطاء والتاء والدال نِطْعيَة، لأنّ مبدأها من نطع الغار الأعلى. والظاّء والذّال والثّاء لَثِويّة، لأنّ مَبْدَأها من اللِّثة. والرّاءُ واللاَّم والنُّون ذَلَقيّة، لأنّ مَبْدَأهَا من ذَلَق اللّسان وهو تحديدُ طَرَفي ذلق اللّسان. والفاء والباء والميم شَفَويّة، وقال مّرةً شَفَهيّة لأن مبدأها من الشَفَة. والياء والواو والألف والهمزة هوائية في حَيِّز واحد، لأنّها لا يتعلّق بها شيء، فُنسِبَ كل حرف إلى مَدْرَجَتِه ومَوْضِعُه الذي يَبْدَأ منه"(١).

أما سيبويه فخالف الخليل في عدد مخارج الأصوات، وفي تقسيم كل مخرج، فعند الخليل سبعة عشر مخرجاً، بينما جعلها سيبويه ستة عشر مخرجاً، ويظهر التباين بين الخليل وسيبويه في المنهج المتّبع، ومستوى التفصيل، وطريقة العرض. فقد انتهج الخليل أسلوبًا اصطلاحيًا إجماليًا، صنّف فيه الحروف ضمن مجموعات كالحلقية والشجرية والأسلية، مكتفيًا بالتسميات الجامعة دون الدخول في تفصيل تشريحي دقيق. في المقابل،

(١) العين:١:٥٨.

اعتمد سيبويه منهجًا تحليليًا وصفيًا، عمد فيه إلى ضبط مخارج الحروف ضبطًا دقيقًا، متتبعًا مواضعها النطقية على نحو متدرّج.

قام سيبويه بتفصيل مخارج الحلق فجعلها ثلاثة، وقسّم اللسان إلى مراتب متعددة تبعًا لاختلاف مواضع الاعتماد، بينما اقتصر الخليل على إرجاع كل حرف إلى مبدئه العام. ويتجلّى الاختلاف كذلك في ترتيب العرض؛ إذ نظّم سيبويه المخارج ترتيبًا تصاعديًا يبدأ من أقصى الحلق وينتهي بالشفتين، في حين اعتمد الخليل ترتيبًا قائمًا على الألقاب الصوتية، من دون التزام بالتدرّج التشريحي.

فقد جعل سيبويه مخارج الحروف ستة عشر مخرجاً فقال: "وللحروف العربية ستة عشر مخرجاً"(١). وقد تابع الزجاجي سيبويه في عدد مخارج الأصوات فقال: "ومخارج الحروف ستَّة عشر مخرجاً"(٢).

فقد جعل سيبويه للحلق ثلاثة مخارج، فقال: "فللحلق منها ثلاثةٌ. فأقصاها مخرجاً: الهمزة والهاء والألف. ومن وسط الحلق مخرج العين والحاء. وأدناها مخرجاً من الفم: الغين والخاء"(٣).

أما الزجاجي فقد اتفق مع سيبويه في الحروف الحلقية وفي ترتيبها داخل المخرج، وقسمه أيضاً إلى ثلاثة مخارج فقال: " فَمِنَ الْحَلْقِ ثَلَاثَةُ مَخَارِجِ ، فَأَقْصاهَا مَخْرَجُ الْهَمْزَةِ وَالْهَاءِ وَالْأَلِفِ. وَأَوْسَطُها مَخْرَجُ الْعَيْنِ وَالْحَاءِ. وَأَدْنَى حُروفِ الْحَلْقِ مِنَ الْفَمِ مَخْرِجُ الْغَيْنِ وَالْخَاءِ"(٤).

وقد جعل سيبويه المخارج التي تخرج من اللسان وفويق الثنايا وأطراف اللسان ومنتهى طرف اللسان والحَنَك إلى تسعة مخارج، فقال: "ومن

(١) الكتاب:٤:٤٣٣.

(٢) الجمل في النحو:٤١٠.

(٣) الكتاب:٤:٤٣٣.

(٤) الجمل في النحو:٤١٠.

أقصى اللسان وما فوقه من الحَنَك الأعلى مخرج القاف، ومن أسفل من وضع القاق من اللّسان قليلاً ومما يليه من الحَنَك الأعلى مخرج الكاف، ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحَنَك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء، ومن بين أوّل حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد، ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فويق الثّنايا مخرج النون. ومن مخرج النون غير أنّه أدخل في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللام مخرج الراء. وممّا بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء، والدال، والتاء. وممّا بين طرف اللسان وفويق الثنايا مخرج الزاي، والسين، والصاد. وممّا بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء، والذال، والثاء"(١).

وقد وافق الزجاجي سيبويه في مخارج الأصوات في اللسان، لكن أفرد للام مخرجاً مستقلاً، في حين سيبويه لم يفرد له مخرجاً مستقلاً، فتحدث عنه عند حديثه عن مخرج الراء، فقال الزجاجي: " وَمِنْ أَقْصَى اللِّسانِ ومَا يَلِيهِ مِنَ الْحَنَكِ : الْقَافُ ، وَأَسْفَلُ مِنْ ذَلِكَ قَلِيلاً: الْكَافُ . وَمِنْ وَسَطِ اللِّسَانِ بَيْنَهُ وَبَينَ وَسَطِ الْحَنَكِ: الْجِيمُ، وَالشَّينُ، وَالْيَاءُ وَمِنْ أَوَّلِ حَافَةِ اللِّسَانِ وَمَا يَلِيهَا مِنَ الْأَضْرَاسِ مَخْرَجُ الضَّادِ وَمِنْ أَوَّلِ حَافَةِ اللِّسَانِ أَدْنَاهَا إِلَى مُنْتَهَى طَرَفِهِ: مَخْرَجُ اللام . وَفَوْقَ ذَلِكَ فَوَيْقَ الثَّنايا: مَخْرَجُ النُّونِ . وَأَدْخَلُ مِنْ ذَلِكَ إِلَى ظَهْرِ اللِّسَانِ مُنْحَرِفاً: مَخْرَجُ الراء . وَمِنْ طَرَفِ اللِّسانِ وَأُصول الثَّنايا: مَخْرَجُ الطَّاءِ، وَالتَّاءِ، وَالدَّالِ. وَمِنْ بَيْنِ طَرَفِ اللَّسَانِ وَفُوَيْقِ الثَّنايا السُّفْلَى: مَخْرَجُ الزاي، وَالسِّينِ، وَالصَّادِ. وَمِمَّا بَيْنِ طَرَفِ اللِّسَانِ وَأَطْرَافِ الثَّنايا الْعُلْيَا: مَخْرَجُ

(١) الكتاب:٤:٤٣٣.

الظَّـاء، وَالـذَّالِ، وَالثَّـاء"[١]، وفـي الأصـوات الشـفوية جعـل سـيبويه لهـا مخـرجين، فقـال: "ومـن بـاطن الشّـفة السُّـفلى وأطـراف الثنايـا العُليـا مخـرج الفـاء، وممّـا بـين الشَّفتين مخرج الباء، والميم والوا"[٢].

وقـد اتفـق الزجـاجي مـع سـيبويه فـي الأصـوات التـي تخـرج مـن الشـفة فقـال: "وَمِـنْ بَـاطِنِ الشَّـفَةِ السُّـفْلَى وَأَطْـرَافِ الثَّنايـا الْعُلْيَـا: مَخْـرَجُ الْفَـاء. وَمِـنَ الشَّفَتَيْنِ: مَخْرَجُ الْبَاءِ، وَالمِيمِ، وَالْوَاوِ"[٣].

وجعـل سـيبويه النـون الخفيفـة مـن الخياشـيم، فقـال: "ومـن مخـرج الخياشيم مخرج النون الخفيفة"[٤].

واتفـق الزجـاجي مـع سـيبويه فـي مخـرج النـون الخفيفـة، فقـال: "ومـن الخياشيم: مخرج النون الخفيفة"[٥].

يتّضـح مـن خـلال المقارنـة أن الزجّـاجي حـافظ علـى ترتيـب سـيبويه فـي مخـارج الحـروف محافظـةً دقيقـة، فلـم يحـد عـن أصـل التقسـيم ولا عـن تسلسـل المخـارج، وإنمـا عمـد إلـى مزيـد مـن الإيضـاح والشـرح، ففصّـل بعـض المواضـع، ولا سـيما مخـرج الـلام، تفصـيلًا تعليميًـا يهـدف إلـى البيـان مـن دون أن ينطـوي علـى مخالفـة. وعلـى هـذا يُعـدّ نصّـه تفسـيرًا وتقريـرًا لمـا قـرّره سـيبويه، لا رأيًـا مستقلًا يخالفه.

واتفـق بعـض العلمـاء كـالمبرد(ت٢٨٥هـ) وابـن جنـي وابـن عصـفور(ت٦٦٩هـ) ورضـي الـدين الأسـتراباذي(ت٦٨٦هـ) مـع سـيبويه فـي عـدّ

---

(١) الجمل في النحو:٤١٠,٤١١.
(٢) الكتاب:٤:٤٣٣.
(٣) الجمل في النحو:٤١١.
(٤) الكتاب:٤:٤٣٤.
(٥) الجمل في النحو:٤١١.

مخـارج الأصـوات وهـي سـتة عشـر مخرجًـا، إلا أنهـم لـم يلتزمـوا ترتيبـه فـي جميـع المواضـع، فظهـر بيـنهم اخـتلاف فـي ترتيـب بعـض الحـروف داخـل المخـرج الواحـد، وهـو اخـتلاف يقتصـر علـى الترتيـب ولا يـؤثر فـي أصـل المخرج ولا في عدده(١).

وسيتضـح فيمـا يـأتي تقسـيم مخـارج الحـروف عنـد سـيبويه، مـع بيـان مـن وافقه من العلماء، وذلك في الجدول الآتي:

سيبويه	المبرد	الزجاجي	ابن جني	ابن عصفور	الرضي الأستراباذي
ء ه أ	ء أ ه	ء ه أ	ء أ ه	ء أ ه	ء ه أ
ع ح غ خ	ح ع خ غ	ع ح غ خ	ع ح غ خ	ع ح غ خ	ع ح غ خ
ق ك	ق ك	ق ك	ق ك	ق ك	ق ك
ج ش ي	ش ج	ج ش ي	ج ش ي	ج ش ي	ج ش ي
ض	ض	ض	ض	ض	ض
ل ن ر	ل ن ر	ل ن ر	ل ن ر	ل ن ر	ل ر ن
ط د ت	ط ت د	ط ت د	ط د ت	ط د ت	ط د ت
ز س ص	س ص ز	ز س ص	ص ز س	ص ز س	ص ز س
ظ ذ ث	ظ ث ذ	ظ ذ ث	ط ذ ث	ظ ث ذ	ظ ذ ث
ف	ف	ف	ف	ف	ف
ب م و	و ب م	ب م و	ب م و	ب م و	ب م و
النون الخفيفة	النون الخفيفة	النون الخفيفة	النون الخفيفة	النون الخفيفة	لم يذكر النون الخفيفة

(١) ينظر: المقتضب:١:٣٢٨_٣٣٠، وينظر: سر صناعة الإعراب:٥٤_٥٦، وينظر: الممتع في التصريف:٤٢٤,٤٢٥، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الأستراباذي:٣:٢٥٠

وقد اختلف ابن سينا(٤٢٨هـ) مع سيبويه في عدد مخارج الأصوات، ولم يعتمد منهج التقسيم إلى مجموعات كما صنع سيبويه، بل تناول الحروف مفردةً واحدًا واحدًا، مما يدلّ على نظرته إلى أن لكل حرف مخرجًا خاصًا وطريقة حدوث مستقلة تميّزه عن غيره، فبسط القول في بيان كيفية إنتاج كل صوت على حدة.

رتب ابن سينا مخارج الحروف على روايتين ففي الرواية الأولى جعل المخارج على النحو: "(ء، هـ، ع، ح، خ، ق، غ، ك، ج، ش، ض، س، ز، ط، ت، د، ث، ظ، ذ، ل، ر، ف، ب، م، ن، و، ي، أ.) وفي الرواية الثانية رتب المخارج على النحو: (ء، هـ، ع، ح، خ، غ، ق، ك، ج، ش، ض، س، ص، ز، ط، ت، د، ث، ظ، ط، ل، ج، ن، و، ي، ف، ب، م، أ.)[١].

ونلحظ أن ابن سينا اتفق في الروايتين مع سيبويه في بدئه بترتيب الحروف من أقصى الحلق، فابتدأ كلاهما بالهمزة؛ أي أن ابن سينا سار على الطريقة العربية المتبعة في ترتيب الأصوات من الداخل إلى الخارج، كما نلحظ ابن سينا لم يجعل الألف من الحروف الحلقية، أي أنه لم يضع الألف بجوار الهمزة كما فعل سيبويه بل جعلها آخر مخرج كما يختلف منهج ابن سينا عن منهج سيبويه من حيث المصطلح وطريقة التحليل؛ إذ استخدم سيبويه مصطلحي (المخرج) و(الموضع)، وركّز في عرضه لمخارج الحروف على بيان الأعضاء المشاركة في إخراج الصوت، في حين اعتمد ابن سينا مصطلحي (المخرج) و(المحبس)، واتجه في تناول عدد من الحروف إلى تفسير سبب حدوث الصوت، أكثر من الاقتصار على تحديد موضع خروجه[٢].

---

(١) ينظر: أسباب حدوث الحرف:٧٢_٨٤.

(٢) ينظر: الجهود الصوتية بين سيبويه وابن سينا من خلال مؤلفيها(الكتاب) و(أسباب حدوث الحرف)(سالة ماجستير):٣٢,٣٣.

وقد اختلف العلماء المحدثون في تقسيم مخارج الحروف فقسموا مخارج الحروف إلى عشرة أقسام عكس تقسيم القدامى فبدؤا من الشفتين إلى أقصى الحلق:

"١_ الأصوات الشفوية هي: ب م و.

٢_ الأصوات الأسنانية هي: ف.

٣_ الأسنانية اللثوية هي: د ض ت ط ز س ص.

٤_ اللثوية هي: ل ر ن.

٥_ الغارية هي: ش ج ي.

٦_ الطبقية هي: ك غ خ.

٨_ اللهوية هي: ق.

٩_ الحلقية هي: ع ح.

١٠_ الحنجرية هي: الهمزة والهاء"(١).

وخلاصة ذلك نلاحظ أن الزجاجي وافق سيبويه في الأساس الذي بنى عليه تقسيم مخارج الحروف، فأثبت أنها ستة عشر مخرجًا، وسار على ترتيبه في عرضها، فبدأ بمخارج الحلق، ثم مخارج اللسان، فالشفتين، وأخيرًا الخياشيم، متفقًا معه في تعيين الحروف التي تخرج من كل مخرج. ولم يخالفه إلا في إفراد اللام بمخرج مستقل، بينما أدرجها سيبويه مع الراء دون أن يجعل لها مخرجًا خاصًا. ويتبين من ذلك أن الزجاجيّ وافق سيبويه؛ إذ اعتمد تقسيمه للمخارج، واستقى منه ترتيبها ووصفها، حتى جاءت عباراته

(١) فقه اللغة، حاتم صالح الضامن:١٤٧، وينظر: المدخل إلى علم اللغة:٤٢_٥٦، وينظر: دروس في علم أصوات العربية:٢٢_٢٤، وينظر: علم الأصوات، كمال بشر:١٨٣_١٨٥، وينظر: في البحث الصوتي عند العرب:١٩,٢٠.

في كثير من المواضع قريبة من عبارات سيبويه، ولم يجاوزها إلا في هذا التفصيل الجزئي الذي لا يغيّر الأصول التي قررها سيبويه في هذا الباب.

ثانياً: صفات الحروف:

تُعَدّ صفاتُ الحروف من أدقّ مباحث الدرس الصوتي في اللغة العربية، لما تكشفه من خصائص نطقية تلازم الحرف عند خروجه، كالقوة والضعف، والجهر والهمس. ويؤدي الإلمام بهذه الصفات إلى سلامة الأداء وصحة النطق، ولا سيّما في قراءة القرآن الكريم وضبط تلاوته.

وقد عُني سيبويه عناية بالغة بصفات الحروف، وعدّها ركيزةً أساسية لفهم البنية الصوتية للغة العربية، إذ قرنها بمخارج الأصوات وقوانين النطق والاستعمال. وقد عالج هذه الصفات معالجةً وصفية دقيقة متقدمة لزمانه، أسهمت في تمهيد الطريق للدراسات الصوتية اللاحقة.

فصفات الحروف عنده:

١_ المجهورة: إذ قال: "فأمَّا المجهورة فالهمزة، والألف، والعين، والغين، والقاف، والجيم، واليـاء، والضاد، واللام، والنون، والراء، والطاء، والدال، والزاي، والظاء، والذال، والباء، والميم، والواو. فذلك تسعة عشر حرفا"(١).

وعرفها بقوله: "حرف أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النَّفس أن يجري معه حتَّى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت. فهذه حال المجهورة في الحلق والفم. إلا أنّ النون والميم قد يُعتمد لها في الفم والخياشيم فتصير فيهما غُنَّة. والدليل على ذلك أنّك لو أمسكت بأنفك ثم تكلَّمت بهما لرأيت ذلك قد أخلّ بهما"(٢).

---

(١) الكتاب:٤:٤٣٤.

(٢) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

٢_ المهموسة وهي عنده: "الهاء، والحاء، والخاء، والكاف، والشين، والسين، والتاء، والصاد، والثاء، والفاء. فذلك عشرةُ أحرف"(١).

وعرفها بقوله: "وأما المهموس فحرف أضعف الاعتماد في موضعه حتّى جرى النفس معه، وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فردّدت الحرف مع جري النفس. ولو أردت ذلك في المهجورة لم تقدر عليه. فإذا أردت إجراء الحروف فأنت ترفع صوتك إن شئت بحروف اللِّين والمدِّ، أو بما فيها منها. وإن شئت أخفيت"(٢).

٣_ الحروف الشديدة: فقد عرفها بأنها: "الحروف الشديدة، وهو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه وهو الهمزة، والقاف، والكاف، والجيم، والطاء، والتاء، والدال، والباء. وذلك أنك لو قلت ألحج ثم مددت صوتك لم يجر ذلك"(٣).

٤_ الرخوة: وهي: "الهاء، والحاء، والغين، والخاء، والشين، والصاد، والضاد، والزاي، والسين، والظاء، والثاء، والذال، والفاء. وذلك إذا قلت الطس وانقض، وأشباه ذلك أجريت فيه الصوت إن شئت. وأما العين فبين الرخوة والشديدة، تصل إلى الترديد فيها لشبهها بالحاء"(٤).

٥_ المنحرفة: وهو "حرفٌ شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت، ولم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة، وهو اللام. وإن شئت مددت فيها الصوت. وليس كالرخوة؛ لأن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه. وليس يخرج الصوت من موضع اللام ولكن من ناحيتي مستدقّ اللسان فويق ذلك.

---

(١) الكتاب:٤:٤٣٤.

(٢) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٣) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٤) المصدر نفسه:٤:٤٣٤,٤٣٥.

ومنها (حرفٌ شديد) يجري معه الصوت لأن ذلك الصوت غنةٌ من الأنف، فإنما تخرجه من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف، لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه الصوت. وهو النون، وكذلك الميم"[١].

٦_ المكرّر: وهو "حرفٌ شديد يجري فيه الصوت لتكريره وانحرافه إلى اللام، فتجافى للصوت كالرخوة، ولو لم يكرر لم يجر الصوت فيه. وهو الراء.

٧_ اللَّينة:، وهي الواو والياء، لأن مخرجهما يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرهما كقولك: وأي، والواو وإن شئت أجريت الصوت ومددت.

٨_ الهاوي: وهو حرفٌ اتسع لهواء الصوت مخرجه أشد من اتساع مخرج الياء والواو، لأنك قد تضم شفتيك في الواو وترفع في الياء لسانك قبل الحنك، وهي الألف.

وهذه الثلاثة أخفى الحروف لاتساع مخرجها. وأخفاهن وأوسعهن مخرجاً: الألف، ثم الياء، ثم الواو"[٢].

٩_المُطبقة: وهي: "الصاد، والضاد، والطاء، والظاء.

١٠_ المُنفتِحة: وهي: كلُّ ما سوى ذلك من الحروف (الحروف المُطبقة)؛ لأنّك لا تُطبق لشيء منهنّ لسانك، ترفعه إلى الحنك الأعلى.

وهذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في مواضعهن انطبق لسانك من مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك، فإذا وضعت لسانك فالصوت محصورٌ فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف.

وأما الدال والزاي ونحوهما فإنما ينحصر الصوت إذا وضعت لسانك في مواضعهن.

---

(١) الكتاب:٤:٤٣٥.

(٢) المصدر نفسه:٤:٤٣٥:٤٣٦.

فهذه الأربعة لها موضعان من اللسان، وقد بين ذلك بحصر الصوت. ولولا الإطباق لصارت الطاء دالا، والصاد سيناً، والظاء ذالاً، ولخرجت الضاد من الكلام، لأنه ليس شيءٌ من موضعها غيرها"(١).

أما صفة الاستعلاء فذكرها سيبويه في باب ما يمتنع من الإمالة من الألفات فقال: "فالحروف التي تمنعها الإمالة هذه السبعة: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والقاف، والخاء وإنما مُنعت هذه الحروف الإمالة، لأنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى"(٢).

وإما صفة الصفير لم يذكرها سيبويه في باب الصفات وإنما ذكرها في باب الإدغام في حروف طرف اللسان والثنايا فقال: "وأما الصاد والسين والزاي فلا تدغمهن في هذه الحروف التي أدغمت فيهن، لأنهن حروف الصفير. وهن أندى في السمع"(٣).

وقد تابع الزجاجي سيبويه في تقسيم الحروف إلى مجهورة ومهموسة من حيث العدد والتحديد، فجعل المجهورة تسعة عشر حرفًا والمهموسة عشرة، وهي بعينها الحروف التي ذكرها سيبويه. كما وافقه في إثبات حروف الإطباق والانفتاح، وفي عدّ حروف المدّ واللين والحرف المكرّر، ملتزمًا بالأصول التصنيفية التي قرّرها سيبويه، مع اتّسام معالجته بالإيجاز وقلة التفصيل.

فقال: " الحروف الْمَهْمُوسَةُ عَشَرَةٌ ، وَهِيَ : الهاء ، وَالْحَاءُ ، وَالْخَاءُ، وَالْكَافُ ، وَالسِّينُ ، وَالشِّينُ ، وَالثَّاءُ ، وَالصاد ، وَالتَّاءُ ، وَالْفَاءُ. وَمَعْنَى الْمَهْمُوسِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ : أَنَّهُ حَرْفٌ أُضْعِفَ الاعْتِمَادُ عَلَيْهِ فِي

(١) الكتاب:٤:٤٣٦.

(٢) المصدر نفسه:٤:١٢٨.١٢٩.

(٣) المصدر نفسه:٤:٤٦٤.

مَوْضِعِهِ، فَجَرَى مَعَهُ النَّفَسُ، والْحَرُوفُ الْمَجْهُورَةُ تِسْعَةَ عَشَر حَرْفًا ، وَهُوَ مَا عُادِ الْمَهْمُوسِ الَّذِي ذَكَرْنا .

وَمَعَنَى الْمَجْهُورِ : أَنه حَرْفٌ أُشْبِعَ الِاعْتِمَادُ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعِهِ ، فَمُنِعَ النَّفْسُ أَنْ يَجْرِيَ مَعَهُ.

وحروف الإطباق، وهي:(الصَّادُ، والطاء، والظاءُ، وَالضَّادُ). وإِنَّمَا سُمِّيَتْ حُروف الإطباق، لأنّك إذا وَضَعْتَ لسانك فِي مَوْضِعِهِنَّ انْطَبَقَ اللسان عَلى ما حَاذَاهُ مِنَ الْحَنك الْأَعْلَى، فصار الصَّوْتُ مَحْصُورًا بَيْنَ اللِّسَانِ وَالْحَنك، وَسائر الحروف مَنْفَتِحَةٌ لَا إِطْبَاقَ فِيهَا.

- وحُروفُ الْمَدِّ واللِّين ثَلَاثَةٌ، وهو:(الْوَاوُ، وَالْيَاءُ، وَالْأَلِفُ)

- وَالْحَرْفُ الْمُكَرَّرُ: الرَّاءُ، لِأَنَّ فيها تَكْرِيرًا"[1].

ولكن لم يَستقصِ الزجاجي جميع صفات الحروف التي تناولها سيبويه، إذ اقتصر على بعضِها، ولم يذكر صفاتٍ أساسية كالشِّدّة والرخاوة والانحراف، وهي صفات بسط سيبويه القول فيها وقدّم لها تحليلًا صوتيًّا دقيقًا. كما أنّ سيبويه لم يجمع حروف المدّ واللين في مصطلحٍ واحد، بل ميّز بينها من حيث الوصف؛ فعدّ الواو والياء من الحروف اللّينة، وجعل الألف حرفًا هاويًا لاتساع مخرجها وشدّة خفائها، مع جمعه هذه الحروف في سمةٍ صوتية عامّة تتمثّل في اتساع المخرج وجريان الصوت.

وقد اتفق ابنُ جني مع سيبويه في تحديد صفات الحروف الأساسية، غير أنّه أضاف صفة لم يذكرها سيبويه صراحة، وهي المنخفضة، ليُوسّع بذلك نطاق الصفات ويُقدّم تفصيلًا إضافيًا مع الحفاظ على الإطار العام الذي أسّسه سيبويه[2].

---

(١) الجمل في النحو:٤١٢,٤١٣.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب:١:٦٧,٦٨.

وتابع بعض العلماء سيبويه في صفات الحروف وأيضا لم يذكروا الحروف المنخفضة[١]، وبعضهم زاد بعض الصفات مثل المتوسطة والقلقلة وذكروا المنخفضة[٢]، وقد اعتمد المحدثون أسلوبًا اصطلاحيًا عامًا، فصنّفوا الصفات إلى فئتين:(له ضد) و(لا ضد له)، وجمّعوا الصفات ورتّبوها بشكل أكثر تنظيمًا وعدديًا، و أضافوا صفتي الخفاء والغنة ضمن الصفات التي لا ضد لها، وهاتان الصفتان لم يرد ذكرهما صراحة عند سيبويه.

فذهب محمود سيبويه إلى تقسيم الصفات فقال: "الصفات تنقسم إلى قسمين: قسم له ضد، وقسم لا ضد له، فالذي له ضد: الهمس وضده الجهر، والشدة وضدها الرخاوة، وما بين الشدة والرخاوة، والاستعلاء وضده الاستفال، والإطباق وضده الانفتاح، والإذلاق وضده الإصمات، فهذه خمس صفات ضد خمس بجعل ما بين الرخاوة والشدة مع أحدهما، وأما الذي لا ضد له: فالصفير، والقلقلة، واللين، والانحراف، والتكرير، والتفشي، والاستطالة، فهذه سبع صفات. فإذا أضفنا إليها صفتي الخفاء والغنة صارت الصفات التي لا ضد لها تسعا"[٣].

يتضح أن الزجاجي وافق سيبويه في تقسيم الحروف بحسب صفاتها، فالتزم بعدد الحروف المهموسة والمجهورة، وأثبت حروف الإطباق والانفتاح، وحروف المد واللين، وصفة التكرير للراء، معتمدًا التعليلات نفسها التي قررها سيبويه؛ إذ سار الزجاجي على منهجه في التقسيم والتعليل، مقتصرًا على عرض الأصول بإيجاز، دون مخالفة أو إضافة جوهرية.

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب:٢:٤٦٤.

(٢) ينظر: الشافية في علمي التصريف والخط:٩٧، وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:١٠:٥٢٦٥.

(٣) الوجيز في علم التجويد:٢٣، وينظر: العميد في علم التجويد:٦٨.

ثالثاً: الإدغام:

تناول سيبويه باب الإدغام وبدأ ببيان حقيقته، ثُمّ بدأ بالحروف المتماثلة التي يكون مخرجهما واحداً، ثُمّ بيّن أحكام إدغامها إذا اجتمعت في كلمتين، وبيّن أن الإدغام مبني على التخفيف، وقد يتحقق بإدخال حرف في مثله أو يقاربه حتى يصبح حرفاً واحد فقال: "(باب الإدغام في الحرفين) اللذين تضع لسانك لهما موضعاً واحداً لا يزول عنه وقد بينا أمرهما إذا كانا من كلمة لا يفترقان. وإنما نبينهما في الانفصال. فأحسن ما يكون الإدغام في الحرفين المتحركين اللذين هما سواءٌ إذا كانا منفصلين، أن تتوالى خمسة أحرف متحركة بهما فصاعداً. ألا ترى أن بنات الخمسة وما كانت عدّته خمسةً لا تتوالى حروفها متحركةً، استثقالاً للمتحركات مع هذه العدة، ولابد من ساكن. وقد تتوالى الأربعة متحرّكة في مثل عُلَبِطٍ؛ ولا يكون ذلك في غير المحذوف. وممَّا يدلك على أن الإدغام فيما ذكرت لك أحسن أنّه لا يتوالى في تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة، وذلك نحو قولك: جعل لّك وفَعَل لَّبِدٌ. والبيان في كل هذا عربيٌّ جيد حجازيٌّ"(١).

وسنذكر المسائل التي ذكرها الزجاجي في الإدغام وبيان مواطن الاتفاق والاختلاف مع سيبويه فيها، لكن الزجاجي لم يفصل في باب الإدغام كما فصل سيبويه فجاء عرضه للمسائل بإيجاز. فقد وافق سيبويه في أصل تعريف الإدغام، إلا أنّه اختصر ما قام بتفصيله سيبويه، إذ أنّه لم يذكر الشروط ولا العلل ولا التقسيمات، وإنمّا كان عرضه ببيان حقيقة الإدغام وعلته، فقال: " ومعنى الإدغام هو: أن يلتقي حرفان من جنس واحد فَتُسَكِّنَ الْأَوَّلَ مِنْهُما، وَتُدْغِمَهُ في الثَّانِي، أَي تُدْخِلَهُ فيه، فيصير حرفاً واحداً

(١) الكتاب:٤:٤٣٧.

مُشَـدَّداً، يَنبـو اللسـان عنـه نَبْـوَةً وَاحِـدَةً. أَوْ يَلْتَقِـي حرفـانِ مُتَقارِبـانِ فِـي الْمَخْـرج، فَتُبْـدِلَ الأول حرفـاً مِـنْ جِـنس الثـاني، وَتُدْغِمَـه فيـه، فيصـير حَرْفـاً واحـداً. وإنمـا تفعـل ذلِـكَ تخفيفـاً ، نحو:(شَـدَّ، وَمَـدَّ) وَمَـا أَشْـبَهَهُ. وَالْمُتَقَـارِبُ فِـي المخـرج ، نحو قَوْلِكَ :(الدَّاخِلُ، وَالذَّاهِبُ، وَمَا أَشْبَهَ ذلِكَ"[١].

وبعـد ذلـك انتقـل سـيبويه إلـى تطبيـق الإدغـام فـي فعـل الأمـر المضـاعف مــن الأفعــال المضــارعة، فبــيّن أن فيــه لغتــين: همــا الإدغــام وهــو الأكثــر اسـتعمالاً، والإظهـار بإثبـات همـزة الوصـل، وقـد علـل ذلـك بإحكـام التقـاء السـاكنين وحـذف همـزة الوصـل، فقـال: "وأمـا اردد فلـيس فيـه إخفـاء، لأنـه بـين سـاكنين، كمـا لا تخفـى الهمـزة مبتـدأة ولا بعـد سـاكن، فكـذلك ضـعف هـذا إذ كـان بـين سـاكنين. وأمـا رُدّ داود فبمنزلـة اسـم موسـى لأنهمـا منفصـلان، وإنمـا التقيـا فـي الإسـكان، وإنمـا يـدغمان إذا تحـرك مـا قبلهمـا. وتحـذف ألـف الوصـل حيـث حركـت القـاف كمـا حـذفت الألـف فـي رد حيـث حركـت الـراء، والألـف فـي قُـلّ لأنّهمـا حرفـان فـي كلمـة واحـدة، لحقهمـا الإدغـام فحـذفت الألـف كمـا حـذفت فـي رُدّ، لأنـه قـد أدغـم كمـا أدغـم. ومثـل ذهـاب الألـف فـي هـذا ذهابهـا فـي قولك: سَل، حيث حركت السين"[٢].

وقـد وافـق الزجـاجي سـيبويه موافقـة تامـة فـي الإدغـام فـي فعـل الأمـر المضـاعف، وذكـر أيضـاً أنّـه فيـه وجهـان الإدغـام والإظهـار، وقـد اقتصـر علـى بيّـان الحكـم مـن دون ذكـر العلـة، كمّـا فعـل سـيبويه، فقـال: "واعلـم أنـك إذا أمـرت مـن هـذا البـاب، فلـك فيـه وجهـان: إن شـئت أدغمـت، فقلت:(شُـدّ يـا زيـد، ومُـدّ).

(١) الجمل في النحو:٤١٤.

(٢) الكتاب:٤٤٣_٤:٤٤٥.

وإن شئت أظهرت التضعيف، وأدخلت ألف الوصل، فقلت:(يا زيد اشْدُد، وامْدُد)، وكذلك ما أشبهه"[١].

وقد انتقل سيبويه إلى بيّان حكم فعل الأمر المضاعف إذا اتصلت به علامات التثنية والجمع، وقرر أن تحرك الحرفين، يمنع إظهار التضعيف، ويجعل الإدغام هو اللازم، وذكر لغات الحجاز وعلل لغة بني تميم فقال: "ودعاهم سكون الآخر في المثلين أن بيّن أهل الحجاز في الجزم فقالوا أرْدُدْ ولا تَرْدُدْ. وهي اللغة العربية القديمة الجيدة. ولكن بني تميم أدغموا ولم يشبهوها بَرَدَدتُّ، لأنّه يدركها التثنية، والنون الخفيفة والثقيلة، والألف واللام وألف الوصل، فتحرك لهن. فإذا كان هذا في المثلين لم يجز في المتقاربين إلا البيان نحو: تِدْ، ولا تِتدْ إذا نهيت"[٢].

وقد وافق الزجاجي سيبويه وصرح بالحكم مباشرة، وليس كما فعل سيبويه إذا استنبطه من تعليله لأحوال الفعل المضاعف، فقال الزجاجي: "فَإِنْ تَثَّيْتَ أَوْ جَمَعْتَ ، لَمْ يَجُزْ إِلَّا الْإِدْغامُ، لِأَنَّهُما مُتَحَرِّكَانِ، وَكُلُّ مَوْضِعِ تَحَرَّكَا فِيهِ مَعَا، فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِدْغَامِ. كَقَوْلِكَ:(يَا زَيْدَانِ شُدَّا وَمُدَّا وَصُدَّا) ولا يجوزُ (اشْدُدَا وَامْدُدا) وَتَقولُ:(يَا زَيْدُونَ مُدُّوا وَشُدُّوا)، ولا يجوز امْدُدوا ، وَاشْدُدوا)"[٣].

وتناول سيبويه أحكام الإدغام في المثلين، وذكر المواضع التي يمتنع فيها الإدغام، فقال: "فإذا كانت التاء متحركة وهذه الحروف ساكنةً بعدها لم يكن إدغام، لأنَّ أصل الإدغام أن يكون الأول ساكناً، لما ذكرت لك من المنفصلين، نحو: بُيّن لهم وذهب به. فإن قلت: ألاّ قالوا بينهم فجعلوا الآخر نوناً؟ فإنهم لو فعلوا ذلك. صار الآخر هو الساكن، فلما كان الأول هو

(١) الجمل في النحو:٤١٤.

(٢) الكتاب:٤:٤٧٣.

(٣) الجمل في النحو:٤١٤,٤١٥.

الساكن على كل حال كان الآخر أقوى عليه. وذلك قولك: اسْتُطْعِم واسْتُضْعِفَ، واسْتُدرِكَ واسْتُثْبِتَ. إلّا ينبغي أن يكون إلا كذا، إذ كان المثلان لا إدغام فيهما في فَعَلْتُ وفَعَلْنَ نحو رَددتُ ورَدَدْنَ، لأن اللام لا يصل إليها التحريك هنا، فهذا يتحرك في فعل ويفعل ونحوه، وهو تضعيف لا يفارق هذا اللفظ، والتاء هنا بين ساكنين في بناءٍ لا يتحرك واحدٌ منهما فيه، في فعلٍ ولا اسمٍ، ولا يفارق هذا اللفظ"(١).

وقد وافق الزجاجي سيبويه في الحكم، ولكن بعبارة مختصرة وقد حذف التعليل والتفضيل الذي أورده سيبويه، إذ قال: "وَكُلُّ مَوْضِعِ سَكَنَ فِيهِ الثَّانِي مِنْهُمَا سُكوناً لا تَصِلُ إِليه الحركةُ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِظْهَارِهِمَا، نحو:(مَدَدْتُ، وَشَدَدْتُ، وَمَرَرْتُ، وَحَطَطْتُ)، ولا يجوز إدغام هذا. وكذلك ما جاءَ مِنْ هَذَا أَمْراً لِجَمَاعَةِ النساءِ ، فَالتَّضْعِيفُ فِيهِ لا غَيْرُ "(٢).

فالزجاجي هنا متفق مع سيبويه على أن الإدغام لا يجوز إذا كان الحرف الثاني ساكناً سكوناً لازماً لا يمكن أن تلحقه الحركة، ولذلك يجب الإظهار، غير أن سيبويه علل هذا الحكم بأصل الإدغام وأحكام التقاء الساكنين، غير أن الزجاجي اكتفى بذكر القاعدة والأمثلة من دون تعليل.

ثُمَّ تناول سيبويه حكم لام التعريف؛ لأنّها كثيرة الاستعمال في كلام العرب، وذكر أنّها تُدغم في ثلاثة عشر حرفاً، وعلل ذلك بكثرة استعمالها وتقارب هذه مخارج الحروف من اللام، فقال: "ولام المعرفة تدغم في ثلاثة عشر حرفاً لا يجوز فيها معهن إلا الإدغام؛ لكثرة لام المعرفة في الكلام؛ وكثرة موافقتها لهذه الحروف؛ واللام من طرف اللسان. وهذه الحروف أحد

(١) الكتاب:٤:٤٧٢,٤٧٣.

(٢) الجمل في النحو:٤١٥.

عشر حرفاً، منها حروف طرف اللسان، وحرفان يخالطان طرف اللسان. فلما اجتمع فيها هذا وكثرتها في الكلام لم يجز إلا الإدغام، كما لم يجز في يرى إذ كثر في الكلام، وكانت الهمزة تستثقل، إلا الحذف. ولو كانت ينأى وينأل لكنت بالخيار. والأحد عشر حرفاً: النون، والراء، والدال، والتاء، والصاد، الطاء، والزاي، والسين، والظاء، والثاء، والذال. واللذان خالطاها: الضاد والشين، لأن الضاد استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام. والشين كذلك حتى اتصلت بمخرج الطاء. وذلك قولك: النعمان، والرجل؛ وكذلك سائر هذه الحروف"(١).

وقد وافق الزجاجي سيبويه في الحكم وعلّة الإدغام وعدد الحروف، وقد اختصر التعليل، فقال: "وَلَامُ الْمَعْرِفَةِ تُدْغَمُ فِي ثَلَاثَةَ عَشَرَ حَرْفاً، لا يَجوزُ إظهارها معها، لِكَثْرَةِ دَوْرِهَا فِي الْكَلَامِ، وَهِي:(النَّونُ، وَالدَّالُ، وَالذَّالُ، وَالتَّاءُ، وَالثَّاءُ، وَالصَّادُ، وَالضَّادُ، وَالطَّاءُ، والظاء ،وَالزَّايُّ، وَالسِّينُ، وَالشَّينُ، وَالرَّاءُ)، كَقَوْلِكَ: النَّاصِرُ، وَالرَّاحِمُ ، وَالدَّاعِي، وَالثَّابِتُ ، وَالصِّرَاطُ ، وَالصَّاحِبُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ لا يجوزُ الإِظْهَارُ فِي شَيْءٍ مِنْهُ. فَافْهَمْ تُصِبْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ"(٢).

من ذلك نلاحظ أن الزجاجي قد وافق سيبويه في جمع أصول هذه المسألة، إلا أنّ سيبويه توسع في شرح سبب اختصاص الضاد والشين بالإدغام لاتصال مخرجهما بمخرج اللام، أمّا الزجاجي فقد اكتفى بذكر الحروف وأمثلتها من غير تفصيل.

(١) الكتاب:٤:٤٥٧.

(٢) الجمل في النحو:٤١٦.

وبعد المقارنة بين نص سيبويه ونص الزجاجي في باب الإدغام أن الزجاجي وافق سيبويه في الأصول العامة التي عرضها، فعرّف الإدغام بأنه إدخال حرف في حرف طلبًا للتخفيف، وأثبت وقوعه في الحرفين المتماثلين والمتقاربين، كما وافقه في جواز الإدغام والإظهار في فعل الأمر من المضاعف، ولزوم الإدغام عند التثنية والجمع لتحرك الحرفين، ووجوب إظهار الحرفين إذا كان الثاني ساكنًا سكونًا لازمًا لا تدركه الحركة، وكذلك وافقه في إدغام لام التعريف في الحروف الثلاثة عشر، مع تعليل ذلك بكثرة دورانها في كلام العرب.

أما بقية مسائل الباب التي أفاض سيبويه في بيانها، فلم يتعرض لها الزجاجي، إذ اقتصر على ذكر الأحكام الكلية دون التفصيلات. ومن أبرز ما سكت عنه: أحكام إدغام الحروف المتقاربة، وإدغام حروف الحلق، وإدغام النون مع سائر الحروف، وأحكام الميم والراء والشين، وإدغام حروف طرف اللسان والثنايا، والإدغام في باب افتعل، ومسألة حذف إحدى التاءين، وما أورده سيبويه من علل صوتية وشواهد قرآنية وشعرية تؤيد تلك الأحكام.

وبناءً على ذلك، فإن العلاقة بين النصين ليست علاقة اختلاف، وإنما علاقة اختصار؛ إذ اقتصر الزجاجي على أصول الباب التي قررها سيبويه، وأغفل كثيرًا من فروعه وتفصيلاته، مما يدل على اعتماده مذهب سيبويه في الجملة، مع ميله إلى الإيجاز وترك الاستطراد في التعليل والتمثيل.

رابعاً: شواذ الإدغام:

لم يقتصر سيبويه على بيّان الأحكام المطردة في الإدغام بل تناول أيضاً ما خرج عن القياس أو جرى مجرى الشاذ في شواذّ الإدغام، فيعرض صورًا لا يطّرد فيها الحكم على وفق القاعدة العامة، سواء من جهة إدغام ما

لا يُقاس إدغامه أو ترك الإدغام فيما يُتوقَّع فيه، مبينًا علل ذلك من ثقل النطق أو اختلاف المخارج أو خصوص الاستعمال العربي.

فمن أمثلة ذلك تناول سيبويه مسألة تغير كلمة (سِدس) إلى (ستّ)؛ وذلك بسبب كثرة الاستعمال واستثقال اجتماع الأصوات، فالتجأ إلى الإبدال والإدغام للتخفيف وبين سبب الإبدال، فقال: "فمن ذلك ستٌّ، وإنما أصلها سدسٌ. وإنما دعاهم إلى ذلك حيث كانت مما كثر استعماله في كلامهم، أن السين مضاعفة، وليس بينهما حاجزٌ قويٌّ، والحاجز أيضاً مخرجه أقرب المخارج إلى مخرج السين، فكرهوا إدغام الدال فيزداد الحرف سيناً، فتلتقي السينات. ولم تكن السين لتدغم في الدال لما ذكرت لك، فأبدلوا مكان السين أشبه الحروف بها من موضع الدال، لئلا يصيروا إلى أثقل مما فروا منه إذا أدغموا. وذلك الحرف التّاء، كأنه قال سدتٌ، ثم أدغم الدّال في التاّء. ولم يبدلوا الصاد لأنه ليس بينهما إلا الإطباق"(١).

وقد وافقه الزجاجي في هذه المسألة وبيّن الإبدال ثُمّ الإدغام، لكنه لم يذكر التعليل الصوتي ممّا يحدث في المخارج من ثقلٍ، فقال: "قالوا: (سِتّ) في العدد، والأصل (سِدْسٌ)؛ لأنك تقول في التّصغير: (سُدَيْسٌ)، وفي الجميع: (أسْدَاسٌ) فأبدلوا من السين (تاءٌ)، ثُمَّ أدغموا الدّال في التَّاء"(٢).

وقد بيّن سيبويه اختلاف اللهجات وهي(الحجاز وتميم) في حذف أو تسكين التاء ثُم إدغامها في الدّال وأيد بأن اللهجة الحجازية هي الجيدة، فقال: "ومن ذلك قولهم: ودٌّ، وإنما أصله وِتِدٌ، وهي الحجازيّة الجيدة. ولكن بني تميم أسكنوا التاء كما قالوا في فَخِذ: فَخْذٌ فأدغموا. ولم يكن هذا مطرداً لما ذكرت لك من الالتباس، حتى تجشموا: وَطْداً ووَتَداً، وكان الأجود عندهم تِدَةً وطِدَةً، إذ كانوا يتجشمون البيان"(٣).

---

(١) الكتاب:٤:٤٨١,٤٨٢.

(٢) الجمل في النحو:٤١٧.

(٣) الكتاب:٤:٤٨٢.

وقد وافق الزجاجي سيبويه موافقة تامة في الأصل والتحول، واختلاف اللهجات وترجيحه اللهجة الحجازية أيضاً، فقال: "وقالوا: في (وَدٌّ)، والأصل (وَتِدٌ)، وهي اللغة الحجازية الجيدة، ولكن بنو تميم يقولون: (وَتْدٌ)، ويسكنون (التاء) ثُمّ يدغمونها في الدّال"(١).

ثُم بيّن سيبويه ظاهرة الحذف في (أحست) و(مست)، وبيّن سبب الحذف هي كراهة التضعيف وثقل تكرار الحروف، فالحذف للتخفيف، فقال: "ومن الشاذ قولهم: أحَسْتٌ، ومَسْتُ، وظَلْتُ، لما كثر في كلامهم كرهو التضعيف، وكرهوا تحريك هذا الحرف الذي لا تصل إليه الحركة في فَعَلت وفَعَلْن، الذي هو غير مضاعف، فحذفوا كما حذفوا التاء من قولهم: يَسْتَطِيعُ فقالوا: يَسْطِيعُ؛ حيث كثرت، كراهية تحريك السين، وكان هذا أحرى إذ كان زائداً استثقلوا في يَسْطِيعُ التاء مع الطاء، وكرهوا أن يدغموا التاء في الطاء فتحرك السين، وهي لا تحرك أبداً، فحذفوا التاء. ومن قال يُسْطيعُ فإنّما زاد السين على أطاعَ يُطِيعُ، وجعلها عوضاً من سكون موضع العين"(٢).

وقد وافق الزجاجي سيبويه في هذه المسألة وفي الحكم، لكنه لم يشرح العلل التفصيلية التي ذكرها سيبويه في التضعيف والثقل ولكن صرح قد يبدل السين ياء وهو عنده جيد واستشهد ببيت شعري على ذلك وذكر أنه فيه لغة أخرى، وهذا التصريح لم يذكره سيبويه، فقال الزجاجي: "وَمِنَ الشَّاذُ قَوْلُهُمْ فِي (أَحْسَسْتُ الشَّيْءَ: (أحَسْتُ)، وفي(مَسْسْتُ: مَسْتُ)، وفي (ظَلَلْتُ: ظَلْتُ). منهمْ مَنْ يقول(حَسِيتُ بالشيء) فَيُبْدِلُ مِنْ إِحْدَى السِّينَيْنِ يَاءً ،وَهُوَ أَقْيَسُ. قال الشاعر(٣):

(١) الجمل في النحو:٤١٧.

(٢) الكتاب:٤:٤٨٢,٤٨٣.

(٣) البيت لأبي زبيد الطائي، ديوانه:٩٦.

سِـــوَى أَنَّ الْعِتَـــاقَ مِـــنَ الْمَطَايَـــا حَسِـــينَ بِـــهِ فَهُـــنَّ إِلَيْـــهِ شُـــوسُ"[١]

ثُم تناول سيبويه ظاهرة الحذف في بعض أسماء القبائل، وذلك لتخفيف الثقل عند النطق بها، فقال: "ومن الشاذّ قولهم في بني العَنبَر وبني الحارث: بَلْعَنْبَر وبَلْحارِثِ، بحذف النون. وكذلك يفعلون بكل قبيلةٍ تظهر فيها لام المعرفة. فأمّا إذا لم تظهر اللام فيها فلا يكون ذلك، لأنّها لما كانت مما كثر في كلامهم، وكانت اللام والنون قريبتي المخارج، حذفوها وشبهوها بمَسْت، لأنهما حرفان متقاربان، ولم يصلوا إلى الإدغام كما لم يصلوا في مَسِسْت لسكون اللام. وهذا أبعد، لأنّه اجتمع فيه أنّه منفصل وأنّه ساكن لا يتصرّف تصرّف الفِعْل حين تدركه الحركة ومثل هذا قول بعضهم: (عَلْماءِ بَنُو فُلانٍ)، فحذف اللام، يريد: على الماءِ بَنُو فُلانٍ). وهي عربية"[٢].

وقد اتفق الزجاجي مع سيبويه في مسألة الحذف للتخفيف موافقة تامة لكن الزجاجي أضاف بأنّها لغة جيدة واستشهد بعل ذلك ببيت شعري، فقال: "وَمِنَ الشَّاذُ قَوْلُهُمْ فِي بَنِي الْعَنْبَرِ ، وَبَنِي الْحَرِثِ : بَلْعَنْبَرِ ، وَبَلْحَرِثِ)، فَيَحْذِفونَ النُّونَ. وكذلكَ يَفْعَلُونَ بِكُلِّ قبيلة تظهر فيها (اللَّامُ) للتعريف. وَشَبِيهُ بِهَذَا قَوْلُهُمْ:(عَلْمَاءِ بَنُو فُلَانِ) ،يُرِيدُونَ:(عَلَى الْمَاءِ بَنُو فُلانٍ)، فَيَحْذِفُونَ اللام ، وهي لُغَةٌ عربية فاشِيَةٌ جَيِّدَةً.

قال الشاعر[٣]:

فَمَا سُبِقَ الْقَيْسِيُّ مِنْ سُوءِ سِيرَةٍ وَلَكِنْ طَفَتْ عَلْمَاءِ غُرْلَةٌ خَالِدِ

يُرِيدُ (عَلَى الْمَاءِ)"[٤].

---

(١) الجمل في النحو:٤١٧.

(٢) الكتاب:٤:٤٨٤,٤٨٥.

(٣) وهو الفرزدق، ينظر: شرح ديوان الفرزدق:٢١٦.

(٤) الجمل في النحو:٤١٨.

المبحث الثاني

المسائل الصرفيّة

يحتلّ علمُ الصرف مكانةً محورية في الدراسات اللغوية العربية، لما يختصّ به من بحثٍ في أبنية الكلمات وصيغها وما يعتريها من تحوّلات تؤثّر في المعنى والاستعمال. ويكشف هذا العلم عن إحكام النظام اللغوي في العربية وثرائه في توليد الدلالات وتعدّد الأساليب.

وسنتناول القضايا الصرفية التي تناولها الزجاجي في مؤلفاته، مع تتبّع مواطن الاتفاق والاختلاف مع سيبويه فيها على مستوى المنهج والصياغة والاستدلال. والسعي إلى الكشف عن حضور آراء سيبويه في المستوى الصرفي لدى الزجاجي، وبيان ملامح الاتفاق والاختلاف بينهما ضمن سياق الدرس الصرفي العربي.

أولاً: الاشتقاق

يحتلّ الاشتقاق منزلةً بارزة في علم الصرف العربي، لما يقوم عليه من استنباط الألفاظ من أصولها مع الحفاظ على وحدة الجذر ودلالة المعنى الأساس. ويُظهر هذا المبحث قدرة العربية على الاتساع الدلالي وإغناء معجمها، مع استمرار الصلة الوثيقة بين الصيغ المختلفة ومعانيها.

أنواع الاشتقاق:

قسمه ابن جني إلى ثلاثة أقسام هي:

الاشتقاق الصغير، والاشتقاق الكبير، والاشتقاق الكُبار[1].

وسنعرض لطائفة من المسائل التي عرضها الزجاجي في الاشتقاق مع بيان مواطن الاتفاق والاختلاف بينه وبيّن سيبويه.

---

(١) ينظر: الخصائص:٢:١٣٣.

١_ اشتقاق لفظ الجلالة (الله):

لفظ الجلالة (الله) مخصص بالذات الإلهية وهو يحمل صفاته كُلها، ويطلق على المعبود بالحق لا غير.

وقد تناول سيبويه مسألة اشتقاق لفظ الجلالة (الله)، وبين سبب ملازمة الألف واللام له، فقال: "وكأن الاسم والله أعلمُ إلـهٌ، فلما أُدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلَفاً منها. فهذا أيضا مما يقويه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف. ومثل ذلك أناسٌ، فإذا أدخلت الألف واللام قلت الناس؛ إلا أن الناس قد تفارقهم الألف واللام ويكون نكرة، واسمُ الله تبارك وتعالى لا يكون فيه ذلك"(١).

وقد تناول الزجاجي الآراء في اشتقاق لفظ الجلالة (الله) فقد أورد رأي سيبويه الذي يرى بأن الأصل قد يكون على وزن (لاه) على وزن (فعل) ثم أضيفت عليه الألف واللام للتعريف فصار الاسم (الله) ويجدر التأكيد على أن هذا الرأي لم يرد نصًا حرفيًا في كتاب سيبويه، بل يمثل شرحًا وتفسيرًا للمنهج سيبويه في الاشتقاق كما فهمه الزجاجي، مع إبراز طريقة دخول الألف واللام ودورها في السياق اللغوي للفظ. واعتمد الزجاجي على النقل بالمعنى لا باللفظ، إذ لم يقتبس نص سيبويه حرفيًا، بل نقل جوهر الرأي والمفهوم الصرفي المرتبط بالاشتقاق والوزن والتعريف بالألف واللام.

فقال: " ومذهب سيبويه جائز أن يكون أصله (لاهِ) على وزن (فَعَل) ثم دخلت عليه الألف واللام للتعريف فقيل: (الله)"(٢). واستدل برأي سيبويه على ما رواه ابن رستم عن المازني فقال: "واستدل على ذلك على ما رواه ابن

(١) الكتاب:٢:١٩٥.

(٢) اشتقاق أسماء الله:٣٣.

رستم عن المازني بقول بعض العرب: (لَهْيَ أبوك) يريد: (لاه أبوك). قال: فتقديره على هذا القول (فَعَل) والوزن وزن باب ودار، وأنشد للأعشى[1]:

كَحْلفَـــةٍ مِـــنْ أبِـــي رِبـــاحٍ يَسْـــمَعُهَا لاهُـــهُ الكُبَـــار"[2]

نلاحظ من نص الزجاجي أنه لم يوافق سيبويه موافقة صريحة وكاملة، بل عرض رأياً قريباً من مذهب سيبويه، فيبين اتفاقهما بدخول الألف واللام وما يترتب عليه من تغيّير صوتي، غير أن اختلافهما في الأصل الاشتقاقي للفظ، إذ جعله سيبويه (إله)، بينما جعله الزجاجي ناسباً المذهب لسيبويه أصله (لاه)، فيبين اتفاقهما في أصل الفكرة، واختلافهما في أصل الاشتقاق، ولم يقتصر الزجاجي على عرض رأي سيبويه فحسب، بل قام بذكر آراء علماء آخرين مثل يونس بن حبيب، والكسائي، والفراء، وقطرب، والأخفش، والخليل، وأبو عثمان المازني، ثم قارن بينها. ومن خلال ذلك وسّع دائرة البحث وأضاف شروحات وتفاصيل لم يذكرها سيبويه، دون أن يخالف مذهب الأخير في جوهره، بل اعتمده كأحد المذاهب الصرفية المقبولة.

فقال: "قال يونس بن حبيب، والكسائي، والفراء وقطرب، والأخفش: أصله الإله ثم حذفت الهمزة تخفيفًا فاجتمعت لامان، فأدغمت الأولى في الثانية فقيل: (الله). فالله (فعال) بمعنى (مفعول) كأنه مألوه أي معبود مستحق للعبادة يعبده الخلق ويؤلهونه. والتأله: التعبُّد.

---

(١) ديوانه:١٩٥:٢و والرواية فيه (كحلفة من أبي رياح).

(٢) اشتقاق أسماء الله:٣٣.

قال رؤبة[١]:

لله درُّ الغانيـــــــــاتِ المُـــــــدَّهِ سَـــبَّحنَ واســـتَرجَعْنَ مِـــن تـــألُّهي

أي مـن تعبـدي، والمصـدر مـن ألهـت: الألوهـة. ونظيـر قـولهم: إلـه والله فـي الحـذف قـولهم (أنـاس) ثـم قـالوا: (النـاس) وأصـله (الأنـاس) فحـذفت الهمـزة فقيـل (النـاس) فكـان الألـف والـلام فـي الله عـوض عـن الهمـزة المحذوفـة، فلزمتـا ولم تفارقا الاسم كأنهما بعض حروفه"[٢].

وذكـر رأي الخليـل فقـال: "وقـال الخليـل بـن أحمـد: أصـل إلـه ولاه مـن الولـه والتحيـر وقـد أبـدلت الـواو همـزة لانكسـارها فقيـل: (الـه) كمـا قيـل فـي وعـاء اعـاء، وفـي شـاح اشـاح ثـم أدخلـت عليـه الألـف والـلام وحـذفت الهمـزة فقيـل (الله) علـى الشـرح الـذي مضـى، وكـأن معنـاه علـى هـذا المـذهب أن يكـون الولـه مـن العبـاد إليـه كمـا كـان فـي المـذهب الأول أيضًـا مألوهًـا كـذلك يكـون فـي هـذا المذهب أيضًا: الوله والتحير من العباد إليه"[٣].

وكـذلك ذكـر مـذهب أبـي عثمـان المـازني فقـال: "كـان (يقـول): إن قولنـا (الله) إنمـا هـو اسـم هكـذا موضـوع لله عـز وجـل ولـيس أصـله (إلـه) ولا (ولاه) ولا (لاه) كمـا فسـرنا قبـل. قـال: والـدليل علـى ذلـك إنـي أرى لقـولي (الله) فضـل مزية على (إله) وأني اعقل به ما لا اعقل بقوله (إله)"[٤].

ثـم بـين الزجـاجي أصـل لفـظ الجلالـة (الله) وردَّ علـى مـن يـرى أنـه تخفيـف لكلمـة (الإلـه) فنقـل منـاظرة بـين الرياشـي والمـازني، فقـال: " قـال أبـو إسـحاق الزجـاج: حـدثني المبـرد عـن أبـي عثمـان المـازني قـال: سـاءلني الرياشـي فقـال

(١) ديوانه:١٦٥.

(٢) اشتقاق أسماء الله:٢٦_٢٩.

(٣) المصدر نفسه:٣٢,٣٣.

(٤) المصدر نفسه:٣٦.

لي: ما أنكرت أن يكون أصل قولنا الله (الإله) فحذفت الهمزة وأدغمت اللام الأولى في الثانية كما أجزت في الناس أن يكون تخفيف الأناس ثم أدغم؟. قال: فقلت له: من قبل إن الناس على معنى الاناس، وكذلك كل شيء خفف من الهمزة فهو على معناه محققًا. وأنت إذا قلت الإله فلم تعلم الله ﷻ على معنى إله. فلو كان الله مخففًا من إله لبقي على معناه"(١).

ثُم وضح الزجاجي أن لغات العرب كثرت في هذا الاسم بسبب كثرة الاستعمال فقال: "وذكر قطرب وغيره من أصحاب العربية: إن هذا الاسم لكثرة دوره في الكلام واستعماله قد كثرت فيه اللغات. فمن العرب من يقول: (والله لا أفعل)، ومنهم من يقول: (لاه لا أفعل)، ومنهم من يقول: (والله) بإسكان الهاء وترك تفخيم اللام.

وأنشد(٢):

أقبلَ سيلٌ جاءَ من أمرِ الله يحردُ حَرْدَ الجنةِ المُغْلَّة

ثم بين معنى (إله) وعلاقته بالعبادة فقال: "فإن قال قائل: فإذا كان معنى إله معنى معبود أفيجوز على هذا أن يسمى كل معبود إلاها كما يسمى معبودًا؟ قيل: ذلك على الحقيقة غير جائز لأن معنى الإله في الحقيقة: هو ذو الألوهية أي: المستحق للألوهية والعبادة. والمعبود إنما هو اسم المفعول من عبد فهو معبود، وإنما قيل: تألهنا أي: تعبدنا، فآله ليس بمنزلة معبود فقط، فمن عبد شيئًا فقد لزم من طريق اللغة أن يقال: عبده

(١) اشتقاق أسماء الله: ٣٦.

(٢) مجهول النسب، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:١٠:٣٥٦، والرواية فيه:
(أقبل سيل جاء من عند الله)

فهو عابد له، وذكر معبوده ولم يقل إلهة فيقال: مألوهه كما قيل: عبده فهو معبوده. لوضعه العبادة في غير موضعها ولا استحقاقها"(١).

ثم بين سبب اختصاص لفظ الجلالة (الله) بالله تعالى واستدل على ذلك بالقرآن الكريم في بان الفرق بين (إله) و(الله) فقال: "ولإخراج هذا المعنى من إله وفرق ما بينه وبين غيره قيل:(الله) فأدخلت الألف واللام عليه وحذفت الهمزة، وفخم اللفظ به، والزم هذا البناء ليدل على أنه الإله المستحق للألوهية دون ما سواه، ألا ترى أنه قد استعمل إله في غيره عز وجل حكاية ومجازًا، فلم يستعمل (الله) في غيره كقول السامري:﴿هَـٰذَا إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ﴾[طه:٨٨] ولم يقل لهم:(هذا الله). ومثل قولهم:﴿ءَأَلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ﴾[الزخرف:٥٨] ومثل قوله:﴿قَالُوا۟ يَـٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾(الأعراف:١٣٨) ومثل قوله:﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾[الجاثية:٢٣] وقد ادعى فرعون أنه رب وإله ﴿فَقَالَ أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[النازعات:٢٤]، وقال: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْرِى﴾[القصص:٣٨]، ولم يدع مع هذا أنه الله جل الله عما يقول الظالمون (ويقال) علوًا كبيرًا"(٢).

ثم وضح اختصاص لفظ الجلالة (الله) أنه يختص بالله وحده، وبين تعليل تفخيم لفظ الجلالة وفرق بينه وبين (اللات) فقال: "فهذا يدل على أن إدخال الألف واللام في (الله) وحذف الهمزة منه وإلزامه هذا البناء إنما هو ليدل على أنه لا يستحق الألوهية في الحقيقة غيره، وخص ببناء لا يشرك فيه سواه، ولا يدعيه أحد. وقال بعض أهل العلم: إنما فخم اللفظ به فقيل

(١) اشتقاق أسماء الله:٣٨.

(٢) المصدر نفسه:٣٩,٤٠.

(الله) ولم تظهر اللام على لفظها ليفرق بينه وبين اللات والعزى لأن من العرب من كان يقول: اللات والعزى ثم إذا وقف قال:(اللاه) فوقف بالهاء قياسًا لأنها تاء التأنيث، وكذلك أيضًا كتب (الله) بحذف الألف التي بعد اللام الثانية ليفرق في الخط أيضًا بينهما"[1].

ونفهم من نص الزجاجي هذا إن دخول الألف واللام، وحذف الهمزة، وتفخيم اللفظ، مع التزام الصيغة هذه (الله)، قد تجعل الاسم مختصاً بالله تعالى وحده، فلا يشاركه فيه غيره، وإن أصل اشتقاقه متصلاً باللفظ (إله). ويتبين من النصوص التي عرضها الزجاجي في اشتقاق لفظ الجلالة (الله) ووازن بينها، مع ميله إلى القول بأن أصل اللفظ (الإله)، ثم حذفت الهمزة وأُدغمت اللام فصار (الله). وقد وافق في ذلك يونس بن حبيب، والكسائي، والفراء، وقطرب، والأخفش، كما اقترب من مذهب سيبويه في القول بالاشتقاق وما نتج عنه من تغير صوتي. وفي المقابل عرض مذهب أبو عثمان المازني القائل بأن لفظ الجلالة اسمٌ موضوع غير مشتق، غير أن سياق كلامه يدل على ترجيحه لمذهب الاشتقاق مع اختصاص هذا اللفظ بالله تعالى وحده.

ومن خلال اطلاعنا على نصوص بعض العلماء في اشتقاق لفظ الجلالة (الله) قد تباين الآراء في اشتقاقه فقد ذكر محمد خليل مكاوي عدة آراء في اشتقاقه فقال: "أجمع العلماء على أن الهمزة واللام والهاء أصل واحد في الكلمة، قال بعضهم: هو مشتق من أَلِهَ يأَلَهُ على وزن تعب يتعب، أي عبد إله يعبد والإلاهة: العبادة، يقال: أَلِه الرجل وتألّه: إذا تعبد، فالإله: هو المعبود، والتأليه التعبيد، والتألّه التعبد والتنسك. وقال بعضهم: إن اسم

(١) اشتقاق أسماء الله:٤٠,٤١.

الباري سبحانه مأخوذ من أَلِهَ يَأْلَه إذ تحير، وأصله وَلِهَ يَوْلَهُ ولهاً على وزن تَعِبَ يَتْعَبُ تَعَباً، والوَلَهُ ذهاب العقل، يقال: رجل واله وامرأة والهة ووالهِ وماء مُوله أو ماء مُولَّه: إذا أرسل في الصحراء، فالله سبحانه تتحير الألباب والفكر في حقائق صفاته ومعرفته، وقال بعضهم: أن لفظ الجلالة مأخوذ من أله يأله إلى كذا: أي لجأ إليه فيقال: أله الرجل إلى الرجل: إذا فزع إليه من أمر نزل به فألهه أي أجاره، وروي عن الضحاك أنه قال: إنما سمي الله إلها لأن الخلق يتألهون إليه في حوائجهم ويتضرعون إليه عند شدائدهم، وذكر عن الخليل بن أحمد أنه قال: لأن الخلق يألهون إليه (بنصب اللام) ويألهون أيضًا (بكسرها) وهما لغتان. فيكون معنى لفظ الجلالة على هذا الإشتقاق هو من يفزع إليه في النوائب لأنه المجير لجميع الخلائق من كل المضار. وقال بعضهم بأن لفظ الإله مشتق من (لاه يليه ويلوه لِيهًا) إذا احتجب فلفظ الجلالة يتضمن معنى الاحتجاب. وقال الرازي: إنه مشتق من أَلِهتُ (إلى فلان) أي سكنت إليه، فالقلوب لا تسكن إلا إلى ذكره، والأرواح لا تفرح إلا بمعرفته، والنفوس لا تطمئن إلا بالتقرب إليه، فكل شيء تخافه فتهرب منه، ومن خاف الله تقرب إليه فيحصل له الاطمئنان والسكون. – وقيل: إنه مشتق من (أَلِه الرجل إلى الرجل) إذا اتجه إليه لشدة شوقه إليه، ومنه (أَلِه الفصيل بأمه) إذا أولع بأمه، وعلى هذا فيكون لفظ الجلالة متضمنًا لمعنى أن العباد يتوجهون إليه وحده سبحانه وتعالى. وقيل: إنه مشتق من الارتفاع، فكانت العرب تقول لكل شيء مرتفع: لاها، وإذا طلعت الشمس يقولون: لاهت[1]، وعلى هذا يتضمن لفظ الجلالة معنى العلو والارتفاع. وقد رجح جماعة من العلماء القول الأول وأن لفظ الجلالة (الله) مشتق من أَلِه يأَله إذا

عبد، فهو إله بمعنى مألوه أي معبود، وكل الاشتقاقات والمعاني الأخرى تدخل تحت هذا المعنى الأول، فهو متضمن لها"[1].

وقد ذكر ابن أبي الربيع(ت٦٨٨هـ) ومن جاء بعده من تعدّد أوجه الاشتقاق لا يجاوز الدلالة العامة المستقرة لمعنى لفظ الجلالة، غير أنّه يعكس توسّعًا لغويًا وكلاميًا لم يأخذ به سيبويه ولا الزجاجي؛ إذ انحصر مذهبهما في إرجاع اللفظ إلى (الإله) مع بيان علله الصرفية والصوتية، من غير تعرّض لسائر الوجوه الاشتقاقية الأخرى.

يرى ابن أبي الربيع أن اشتقاق لفظ الجلالة (الله) قد قيل فيه ثلاثة أقوال، دون أن ينسب هذه الأقوال إلى قائليها، مكتفيًا بعرضها بإيجاز مع الإشارة إلى ما يتصل بها من قضايا النقل والقلب، وبيان ما يراه أقرب من جهة الصناعة الصرفية. فذهب بعضهم إلى أنّ اللفظ مشتق من (وَلِه) الدالّ على التحيّر، باعتبار أنّ العقول تقف حائرة عن إدراك حقيقة ذاته سبحانه، وعلّل ذلك بتحولات صوتية أدّت إلى صيغته المعروفة. وذهب آخرون إلى أنّه مأخوذ من (أَلِه) بمعنى تحيّر، ورجّح هذا القول لسلامته من القلب. كما أشار إلى احتمال اشتقاقه من (لاه يليه) إذا استتر، ومن هذا الأصل اشتقّ الفعل(تألّه)، أي تديّن وتعبّد[2].

ورجّح عدد من العلماء أن أصل اشتقاق لفظ الجلالة (الله) يعود إلى الفعل (أَلِهَ) بمعنى عبد وتعبّد، فيكون الاسم دالًا على كونه سبحانه المستحق للعبادة وحده، ويُعَدّ هذا الوجه أقرب الأقوال من جهة الاشتقاق. وقد ذُكرت إلى جانب ذلك أصول أخرى، منها إرجاع اللفظ إلى (وَلِهَ) الدال على الحيرة، باعتبار أن العقول تقف متحيّرة أمام إدراك حقائق صفاته

(١) عقيدة التوحيد في القرآن الكريم:٧٥_٨٠.

(٢) ينظر: تفسير الكتاب العزيز وإعرابه:٣٣٩.

تعالى، أو إلى (أَلِهَتْ إليه) بمعنى سكنت، إذ لا تطمئن القلوب إلا بذكره ولا تجد أنسها إلا بمعرفته، أو إلى (لاه يلوه) إذا احتجب، أو إلى (أَلِهَ الفصيل) إذا لزم أمه واشتد تعلّقه بها، في إشارة إلى افتقار العباد الدائم إليه، أو إلى (أَلِهَ الرجل) إذا فزع فلجأ فآواه غيره، فالله سبحانه هو الملجأ والجار لجميع الخلق من كل سوء[١].

وقد ذكر مازن بن عيسى من خلال دراسته لآراء السمعاني العقدية إلى رأي الماوردي وابن القيم فأشار الماوردي إلى وقوع الخلاف بين العلماء في تحديد أصل اشتقاق اسم (الإله)، هل هو مأخوذ من نفس فعل العبادة أو من كونه مستحقًا لها. فذهب فريق إلى أنّ الاشتقاق من فعل العبادة يقتضي أن لا يكون الاسم صفة ذاتية أزلية، إذ العبادة حادثة بحدوث العابدين، ومن ثمّ نفوا إطلاق كونه إلهًا أزليًا قبل وجود من يعبده. وذهب فريق آخر إلى أنّ الاشتقاق إنما هو من استحقاق العبادة، فيكون الاسم صفة ثابتة لذاته سبحانه، إذ لم يزل مستحقًا للعبادة وإن لم يوجد من يعبده، وهذا القول هو الأرجح؛ لأن القول بالأول يفضي إلى لوازم باطلة، كإطلاق اسم الإله على من عُبد بغير حق[٢].

ونبّه ابن القيم إلى أن الخلاف الدائر حول لفظ (الإله) إنما هو خلاف في جهة الاشتقاق لا في حقيقة المعنى؛ إذ إن الناس على اختلاف طبقاتهم وألسنتهم متفقون على أن اسم (الله) علم على رب العالمين، خالق السموات والأرض، المتفرّد بالإحياء والإماتة، والمالك لكل شيء، فلا نزاع بينهم في المسمّى، وإنما وقع الاختلاف في تعليل الاسم من حيث اشتقاقه اللغوي دون مساس بدلالته المعنوية[٣].

---

(١) ينظر: آراء الإمام أبي المظفر السمعاني العقدية، من خلال كتابه تفسير القرآن العزيز جمعاً ودراسة:١٤٨,١٤٧(اطروحة دكتوراه).

(٢) ينظر: المصدر نفسه:١٤٨,١٤٧.

(٣) ينظر: المصدر نفسه:١٤٨,١٤٧.

وذهب بعض الباحثين إلى القول بوجود رأيٍ يرى أنّ أصل لفظ الجلالة (الله) مأخوذ من اللفظة السريانية (لاها)، وأنّ العرب اقتبسوا هذه الكلمة ثم أخضعوها لتغييراتٍ لغوية، فاستقرّت في العربية بصورتها المعروفة (الله)[1].

وذهب الأستاذ عودة خليل بأن لفظ الجلالة (الله) اسمُ عَلَمٍ عربيٌّ قديم، جامدٌ غيرُ مشتق، واستند في ذلك إلى مجموعةٍ من الشواهد والدلائل. ومن أبرز ما اعتمد عليه أنّ الاستعمال القرآني يُميّز تمييزًا واضحًا بين لفظتي (الله) و(إله) من جهاتٍ متعددة.

فقد وردت لفظة (إله) في القرآن الكريم بوصفها خبرًا أو صفةً لاسم الجلالة (الله)، كما في قوله تعالى:﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾[البقرة:٢٥٥]، وقوله سبحانه:﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ﴾[النساء:١٧١]، وهو ما يدل على اختلاف الدلالة الوظيفية بين اللفظين.

و أنّ لفظة (إله) جاءت في القرآن مثنّاةً ومجموعة، نحو قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾[المائدة:١١٦]، وقوله تعالى:﴿قَالُوا حَرِّقُوهُ وَانْصُرُوا آلِهَتَكُمْ﴾[الأنبياء:٦٨]، في حين لم يَرِد مثل هذا الاستعمال مع لفظ الجلالة (الله). ويُفهم من ذلك أنّ (إله) ليس أصلًا اشتقاقيًا لـ(الله)، خلافًا لما ذهب إليه بعض الصرفيين، بل لكلٍّ منهما دلالته الخاصة.

ويعضد هذا الرأي أنّ الشعر العربي القديم استعمل لفظ الجلالة (الله) إلى جانب لفظة (الإله)، كما في قول امرئ القيس[2]:

---

(١) ينظر: البحر المحيط:١:٢٨، وينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون:١:٢٨، وينظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد:٣١.

(٢) ديوانه:١٤١، والرواية فيه(فاليوم أسقى غير مستحقب).

فَـــاليَوْمَ أشـــرب غَيـــرَ مُسْـــتَحْقِبٍ إثْمـــــاً مِـــــنَ اللهِ وَلا وَاغِـــــلِ[١]

ويُستفاد من هذا الشاهد أنّ لفظ الجلالة كان مألوفًا ومتداولًا في كلام العرب قبل الإسلام، استعمالًا لا يقل شيوعًا عن استعمال لفظة (إله)، مما يدل على قِدَم اللفظين معًا في لغتهم، وينفي القول بانبثاق أحدهما من الآخر اشتقاقًا[٢]، وقال ابن دريد: "فأما اشتقاق اسم الله عز وجل فقد أقدم قوم على تفسيره، ولا أحبُّ أن أقول فيه شيئا"[٣].

٢_ اشتقاق النبي:

قال سيبويه في الكتاب: "وقالوا نبيٌّ وبريةٌ، فألزمها أهل التحقيق البدل. وليس كلُّ شيء نحوهما يفعل به ذا إنّما يؤخذ بالسمع. وقد بلغنا أنَّ قوما من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيءٌ وبريئةٌ، وذلك قليل رديء. فالبدل ههنا كالبدل في منساة وليس بدل التخفيف، وإنْ كان اللفظ واحدا، فأمّا النبيّ فإنَّ العرب قد اختلفت فيه، فمن قال النَّبآء قال: كان مُسيلمةُ نبيِّيء سوء، وتقديرها تبيّعٌ، قال العباس ابن مرداس[٤]:

يـــا خـــاتِمَ النُّبـــآء إنـــك مُرْسَـــلٌ بـــالْحق كـــلُّ هُـــدَى السَّـــبيلِ هُـــدَاكا

ذا القياس، لأنه مما لا يلزم. ومن قال: أنبياء قال: نبي سوء كما قال في عيد حين قالوا أعياد: عُييدٌ؛ وذلك لأنهم ألزموا الياء؛ وأما النبوة فلو حقرتها لهمزت؛ وذلك قولك كان مُسيلمة نبوّته نبيّئة سوء؛ لأن تكسير النبوَّة

(١) ينظر: الخلاف الصرفي في ألفاظ القرآن الكريم بين البصريين والكوفيين:٣٥.

(٢) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣) لاشتقاق، ابن دريد:١١.

(٤) ديوانه:١٢٢

على القياس عندنا؛ لأن هذا الباب لا يلزمه البدل، وليس من العرب أحد إلا وهو يقول: تنبّأَ مُسيلمة؛ وإنما هو من أنبأْتُ"[1].

وقد وافق الزجاجي سيبويه في أصل القول بأن لفظ (النبي) مشتق من (أنبأ) وأنه مهموز في الأصل، وأن سقوط الهمزة فيه إنما هو من باب الإبدال لا التخفيف، إلا أنّه توسّع في عرض الخلاف، فذكر الآراء الأخرى وبسط أدلتها، ثم انتهى إلى ترجيح مذهب سيبويه صراحة. ويُفهم من صنيعه أن اعتماده على كلام سيبويه كان على سبيل النقل بالمعنى لا بالنص، إذ أعاد صياغة المذهب وشرحه بأسلوبه، مع الحفاظ على أساس القول ومصطلحاته.

فقال: "اعلم أن للعلماء في اشتقاق النبي قولين، أما سيبويه في حكايته عن الخليل فيذهب إلى أنه مهموز الأصل من أنبأ عن الله: أي أخبر عنه، والنبأ: الخبر وهو مذهب أكثر أهل اللغة، فتركت العرب همزه لا على طريق التخفيف لكن على طريق الإبدال. والفرق بين التخفيف والإبدال أن ما ترك همزه تخفيفًا قد يهمز تارة ويخفف أخرى، ويكون بقياس لازم لا يجوز تعديه، وما ترك همزه على طريقة الإبدال فهمزه غير جائز إلا في لغة من لا يرى البدل فيه ويهمز على كل حال. فترك همز النبي في هذا المذهب الذي هو على طريق الإبدال عند سيبويه ومن ذهب مذهبه كترك همز البرية والخابية ويرى وترى وما أشبه ذلك.

قال سيبويه: وقوم من العرب يقولون: سلت أسأل كما يقولون: هَضبتُ أهاب، وليس في لغة هؤلاء همز كما قال عبد الرحمن بن حسان[2]:

---

(١) الكتاب:٣:٤٦٠,٥٥٥.

(٢) شعره:٨١، والرواية فيه(لكنت كعظم حوتٍ) و(يُشعِّث رأسيه).

فأمـــا قولـــك: الخلفـــاء مِنـــا فهـــم منعـــوا وريـــدك مـــن وداجِ
ولـــولاهم لكنـــتَ كحـــوتِ بحـــرٍ هـــوى فـــي مظلـــم الغمـــراتِ داجِ
وكُنْـــتَ أَذَلَّ مـــن وتـــدٍ بقـــاعٍ يشـــجج رأســـهُ بـــالفهر واجِـــي

يريد: واجئًا فقلب الهمزة ياء.

فالنبي في مذهب هؤلاء فعيل بمعنى فاعل، ولامه همزة أبدلت ياء وأدغمت فيها الياء التي قبلها فقيل. نبي كما ترى"[1].

وقال: "والقول الآخر مذهب جماعة من أهل اللغة وهو رأي أبي عمرو بن العلاء. قالوا: ليس بمهموز الأصل وإنما هو من النباوة وهي الرفعة فكأنه قيل: نبا ينبو أي: ارتفع على الخلق وعلا عليهم، ولامه واو قلبت ياء لوقوعها بعد ياء ساكنة، وأدغمت الأولى في الثانية فقيل نبي كما ترى.

وهمزه على هذا المذهب خطأ غير جائز، وعلى المذهب الأول جائز همزه وترك همزه لأن ما كان مهموز الأصل فتخفيفه جائز، وما لم يكن مهموزًا في الأصل فهمزه لحن إلا ما كانت فيه علة موجبة لذلك، نحو انضمام الواو ضمة لازمة، ونحو وقوع الياء والواو بعد ألف زائدة نحو قائم وبائع وما أشبه ذلك، وليس في نبي إذا كان من النباوة شيء يوجب همزه كما لا يجوز همز تقي، وصفي، وشقي وما أشبه ذلك.

وقال هؤلاء: والدليل على صحة مذهبنا ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلاً قال له:(يا نبيء الله) فهمزه فقال له عليه السلام:(لست نبيء الله ولكني نبي الله) فقال القائلون بالمذهب الأول هذا حديث مرسل رواه حمزة عن حمدان. والثابت عنه أن العباس بن مرداس أنشده[2]:

---

(١) اشتقاق أسماء الله:٥٠٤,٥٠٥.

(٢) ديوانه:١٢٢.

يـــا خـــاتم النبـــآء إنـــك مرســـل بـــالحق كـــل هـــدى الســـبيل هـــداكا

فأنشـده النبـي صـلى الله عليـه وسـلم مهمـوزًا فلـم ينكـره. وهـذا جمـع نبـئ بالهمز لأن اله مـزة تجـري مجـرى الحـروف الصـحاح، ومـا كـان علـى فعيـل صـحيح الـلازم مـن النعـوت جمـع علـى (فعـلاء) نحـو ظريـف وظرفـاء، وكـريم وكرمـاء، وعظـيم وعظمـاء فكـذلك يقـال: نبـيء ونبـآه إذا همـز لأنـه يجـري مجـرى الصـحيح. ومـا كـان معتـل الـلازم جمـع علـى (أفعـلاء) نحـو: تقـي وأتقيـاء، وشـقي وأشـقياء، وغنـي وأغنيـاء، قـالوا: فلـو أراد العبـاس جمـع نبـي بغيـر همـز لقـال أنبيـاء، قـالوا: ومما يـدل علـى أن أصـله الهمـز قـراءة أهـل المدينـة النبـئ بـالهمز[1]، ولا يجـوز اجتمـاعهم علـى هـذه القـراءة إلا وهـي صـحيحة المعنـى في الأصل"[2].

وقـال أيضـا: "والقـول الصـحيح -والله أعلـم- قـول الأولـين وهـو أن يكـون النبـي مهمـوز الأصـل تـرك همـزه للعلـة التـي ذكروهـا وللأثـر الـذي رووه عـن العبـاس وقـراءة أهـل المدينـة. ولمـا قلنـا مـن أنـه لـو لـم يكـن مهمـوزًا فـي الأصـل كـان همـزه لحنًـا، وإذا كـان مهمـوزًا فتـرك همـزه لـيس لحـن. وقـد حكـى سـيبويه أن مـن العـرب مـن يهمـز النبـئ والبريئـة علـى الأصـل. فكـل هـذا دليـل علـى أنـه مهمـوز فـي الأصـل تـرك همـزه علـى طريـق البـدل. فـإن قـال قائـل: فقـد ذكـرت أن المهمـوز يجمـع علـى نبـآء وقـد تـرى جمعـه فـي كـلام العـرب علـى أنبيـاء أكثـر مـن جمعـه علـى النبـآء. قيـل لـه: كـذلك يجـب أن يكـون كمـا أنـه فـي كلامهـم غيـر مهمـوز أكثـر منـه مهمـوزًا، وإن كـان أصـله الهمـز فلمـا تـرك همـزه جـرى مجـرى ذوات الـواو والیـاء فجمـع علـى (أفعـلاء). ومـنهم مـن يهمـز

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر:١:٤٠٦.

(٢) اشتقاق أسماء الله:٥٠٥_٥٠٧.

(أفعلاء) أيضًا فيقول أنبئاء، فهذا دليل على صحة ما ذكرنا. وأما البرية فيجوز أن يكون كما قال سيبويه من برأ الله الخلق أي: خلقهم، فترك همزها، ويجوز أن تكون من البرى وهو التراب كأنهم لما خلقوا من التراب قيل لهم: البرية البرى إلا أن سيبويه قد ذكر أن من العرب من يهمزها، وهمز هؤلاء يدل على أن أصلها الهمز كما قلنا في النبي. فهذا مذهب العلماء في ذلك، والله أعلم وأحكم..."[1].

وقد وضح ابن الأنباري في اشتقاق لفظ (النبي) وجمعه بأسلوب مبسط وواضح، موضحًا القراءات المختلفة وأسباب كل قراءة، معتمدًا على الأصل اللغوي والاطلاع على القراءات المتداولة. و يستند في شرحه إلى ما ورد في الحديث الشريف عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، مما يجعل نصه مرجعًا قيمًا لفهم هذه المسألة من ناحية التفسير اللغوي والاشتقاق. فذهب إلى أن لفظ (النبيين) هو جمع (نبي)، وقد وردت قراءته عند العرب بالهمز وبغير الهمز. فمن قرأه بالهمز جعله مشتقًا من النبأ، وهو الخبر، لأن النبي يُخبر عن الله تعالى، ويؤيد هذا الاشتقاق ما جاء في جمعه على صورة (نُبَآء) بالهمز، على نحو ما يقال: شريف وشرفاء، وظريف وظرفاء. أما من قرأه بغير همز، فقد احتمل عنده أن يكون اللفظ مأخوذًا من النبوّة بمعنى الارتفاع والعلو، إشارة إلى رفعة منزلة النبي وسمو شأنه، كما يحتمل أن يكون من النبأ أيضًا، غير أن همزته أبدلت ياءً ثم أُدغمت في الياء المجاورة، فصار اللفظ بغير همز. ويستدل لهذا الوجه بما روي في الحديث، أن رجلًا قال للنبي صلى الله عليه وسلم:(يا نبيء الله) بالهمز، فأنكر عليه

(١) اشتقاق أسماء الله:٥٠٧_٥٠٩.

ذلك وقال:(إنما أنا نبي الله) بغير همز، فدلّ ذلك على أن ترك الهمز هو الموافق للغته، إذ لم يكن الهمز من كلامه، ولذلك عُدِل عنه في النطق(١).

وقد ذكر ابن السكيت(ت٢٤٤هـ) قول لأبي عبيدة: " قال أبو عبيدة: قال يُونس: وأهل مكة يخالفون غيرهم من العرب، فيهمزون النبيَّ عليه السلام، والبَرِيَّة، والذُّرِّيَّة من ذَرَأ الله الخلق أي خلقهم، والخَابِيَةُ غير مهموز من خَبَأت الشيء"(٢).

نلاحظ من ذلك أجمع العلماء على أن العرب استعملت لفظ (النبي) على وجهين: بالهمز وبتركه، وهو اختلاف ثابت في الاستعمال اللغوي، ومصرّح به في كتب اللغة. كما اتفقوا على أن تحقيق الهمز وتركه كلاهما وارد عن العرب سماعًا، فلا يُعدّ أحد الوجهين لحنًا من حيث الاستعمال، لثبوتهما في الشعر والقراءات واختلاف اللهجات. واتفقوا كذلك على أن اختلاف صيغ الجمع ناشئ عن اختلاف النظر إلى أصل اللفظ؛ فمن عده مهموز الأصل جمعه على (نُبَآء)، ومن أجراه مجرى غير المهموز جمعه على (أنبياء)، وهو تصرّف جارٍ على القياس الصرفي في الأسماء الصحيحة والمعتلة. و استندوا في تقرير هذه المسألة إلى الحديث النبوي والشواهد الشعرية، فجعلوها أدلة لغوية يُحتج بها، وإن تنوّعت طرائق توجيه دلالتها.

٣_ اشتقاق لفظي لبيك وسعُديك:

اهتمّ سيبويه بإيضاح الأصول الاشتقاقية لجملةٍ من الألفاظ الشائعة في العربية، مستندًا في ذلك إلى ما أخذه عن أستاذه الخليل بن أحمد، وفي

(١) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن:١:٨٨,٨٧، وينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر:٥:٤,٣، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي:٣:٣٥.
(٢) اصلاح المنطق:١٢١، وينظر: المخصص:٥:٢٢٦.

هـذا الإطـار يعـرض سـيبويه تفسـيره لاشـتقاق لفظـي (لبيـك) و(سـعديك)، كاشـفًا عــن جــذورهما اللغويــة ومــا تحملانــه مــن دلالات تفيــد الإقامــة والطاعــة والموافقـة، فقـال: ": حـدّثنا أبـو الخَطّـاب أنّـه يقـال للرجـل المـداوِمِ علـى الشـيء لا يفارِقـه ولا يُقلِـعُ عنـه: قـد أَلَـبَّ فـلانٌ علـى كـذا وكـذا. ويقـال: قـد أَسْـعَدَ فـلانٌ فلانـاً علــى أمــره وســاعَدَه، فالإلبــابُ والمســاعَدةُ دنــو ومتابعــة: إذا ألــب علــى الشــيء فهـو لا يفارِقُـه، وإذا أَسـعده فقـد تابَعَـه. فكأَنّـه إذا قـال الرجـلُ للرجـل: يـا فـلانُ، فقـال: لَبَّيـك وسَـعْدَيْك، فقـد قـال لـه: قُرْبـاً منـك ومتابعـة لـك. فهـذا تمثيـل وإن كـان لا يُسـتعمل فــي الكــلام، كمــا كــان بَــراءةَ الله تمثــيلاً لســبحانَ اللهِ ولــم يُســتعمل. وكـذلك إذا قـال: لَبَّيْـك وسَـعْدَيْك، يعنـى بـذلك الله عـزّ وجـلّ، فكأَنّـه قـال: أَيْ رب لا أنـأى عنـك فـي شـيء تـأمُرني بـه. فـإذا فعَـل ذلـك فقـد تقَـرَّب إلـى الله بَهـواه. وأمَّـا قولـه: وسَـعْدَيْك فكأَنّـه يقـول: أنـا متـابعٌ أمـرَك وأوْليـاءَك، غيـرُ مُخـالِفٍ. فـإذا فعل ذلك فقد تابَعَ وطاوع وأطاع"[1].

وقـد تـابع الزجّـاجي سـيبويه اتفاقًـا تامًّـا فـي بيـان اشـتقاق (لبيـك وسـعديك) ودلالتهمـا، ولـم يحـد عـن الأصـل الـذي قـرّره سـيبويه، غيـر أنّـه قـدّم هـذا الـرأي بصــياغة مختصــرة، ملتزمًــا بنقــل المعنــى مــن دون الألفــاظ، مــع التنصــيص الصـريح علـى مصـدر القـول، فقـال: "وَمـن ذَلِـك لبيْـك وَسَـعْديك إِنَّمَـا يسْـتَعْمل هَكَـذَا فِـي لفـظ التَّثْنِيَـة قَـالَ سِـيبَوَيْهِ سَـأَلت الْخَلِيـل عَـنِ اشـتقاقه وَمَعْنَـاهُ فَقَـالَ لبيْـك مـن الْأَلْبَـاب يُقَـال ألـب الرجـل بِالْمَكَـانِ إلبابـاً إِذا أَقَـامَ بِـهِ فَـإِذا قَـالَ لبيْـك فَكَأَنَّـهُ قَـالَ أَنـا مُقـيم عِنْـد أَمـرك وَسَـعْديك مَـأْخُوذ مـن الإسـعاد والإسـعاد والمسـاعدة سَوَاء فَـإِذا قَـالَ لله عـز وَجـل لبيْـك وَسَـعْديك فِـي التَّلْبِيَـة فَكَأَنَّـهُ قَـالَ أَنـا مُقـيم عِنْـد

(١) الكتاب:١:٣٥١,٣٥٢.

أَمرك ومتابع لَهُ فقد تقرب مِنْهُ بهواه لَا بِبدنِهِ هَذَا قَول الْخَلِيل رَحمَه اللَّه وَتَفْسِيره"[1].

ونرى أنّ تفسير الزجّاجي لـ(لبيك وسعديك) يُعدّ امتدادًا واضحًا لمنهج سيبويه. فالزجّاجي لم يسعَ إلى طرح قراءة جديدة أو توجيهٍ مغاير، وإنما أعاد عرض الفكرة ذاتها في صياغة تعليمية موجزة، تجمع بين الاختصار والبيان مع الحفاظ على جوهر المعنى.

ومن خلال الاطلاع على نصوص بعض العلماء يتبيّن أنهم في الأصل الاشتقاقي والدلالة العامة، وافقوا سيبويه في الجملة، إذ أعادوا (لبيك) إلى معنى الإلباب الدالّ على اللزوم والإقامة والملازمة، وردّوا (سعديك) إلى الإسعاد بما يفيد المتابعة والطاعة. ويغلب هذا التوجيه على نصوصهم، فجاءت تفسيراتهم دائرة في الإطار الذي قرّره سيبويه، سواء أصرحوا بنسبة القول إليه أم اكتفوا بتقرير المعنى من دون تنصيص[2].

ثانياً: المشتقات

تُشكّل المشتقّات أحد أهم أبواب الصرف، نظرًا لما تضيفه من غنى للدلالة وترابط بين البنية الصرفية والوظيفة النحوية. وقد حرص النحويون على دراسة أصنافها وأحكام عملها، نظرًا لما يترتّب على ذلك من اختلافات في الإعراب والدلالة، خصوصًا في الصيغ التي يختلط فيها جانب الوصف بعمل الفعل.

---

(١) أمالي الزجاجي:٩٨، وينظر: أخبار أبي القاسم الزجاجي:١٦٥.

(٢) ينظر: المخصص:١٥٧:٤، وينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها:١٧٤:٢، وينظر: شرح صحيح البخاري:٥٠:٩، وينظر: مختار الصحاح:١٤٨، وينظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح:١١٧:٢٩، وينظر: عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ:٥:٤.

أنواع المشتقات:

قسم العلماء المشتقات إلى سبعة أنواع: وهي اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة[١].

وسنعرض المسائل التي عرضها الزجاجي في المشتقات مع بيان مواطن الاتفاق والاختلاف بينه وبيّن سيبويه.

اعمال (فعيل) عمل اسم الفاعل:

تُعدّ الصيغ المشتقة من أهم موضوعات الدرس الصرفي، لما لها من دور في إبراز العلاقة بين الوزن الصرفي والدلالة النحوية، ولاسيما الصيغ التي يمكن أن تُعامل عمل اسم الفاعل. ومن أبرز هذه الصيغ وزن (فعيل)، وقد استشهد سيبويه في ذلك بأمثلة من كلام العرب والشعر الجاهلي، ليبيّن أن (فعيل) ليست مجرد صفة مشبهة، بل قد تنصب مفعولًا به مباشرة كما يعمل اسم الفاعل، وهو ما سيظهر جليًا في نصوصه التالية. إذ قال سيبويه: "وقد جاء: فَعيلٌ كَرحيمٍ وعَليم وقَدير وسَميع وبَصير، يجوز فيهنّ ما جاز في فاعِلٍ من التقديم والتأخير، والإضمار والإظهار. لو قلت: هذا ضروب رؤوس الرجال وسوقَ الإبل، على: وضروبٌ سوقَ الإبل جاز، كما تقول:(هذا) ضارِبُ زيدٍ وعمرا، تُضمِر وضاربٌ عمرا[٢]. ومما جاز فيه مقدَّما ومؤخَّرا على نحو ما جاء في فاعِلٍ، قول ذي الرُّمّة[٣]:

هَجُومٌ عليها نَفسَه غيرَ أنّه متى يُرْمَ في عينَيه بالشَّبْحِ يَنْهَضِ

(١) ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية:١٩٧.

(٢) الكتاب: ١:١١٠.

(٣) ديوانه:٣:١٨٣٢.

موضع الشاهد هنا (هجوم عليها نفسه) فأنه تقدم المعمول على الصفة العاملة، وذلك يدل على جواز التقديم والتأخير مع ما يعمل عمل اسم الفاعل.

وقال أبو ذُؤيْبٍ الهذليُّ[١]:

قَلَى دِينَه وأهتاجَ للشَّوْقِ إنّها عَلَى الشَّوقِ إخْوانَ العَزاءِ هَيوجُ

موضع الشاهد هنا (إخوان العزاء هيوج) فقد عملت صيغة (فعيل) في معمولها عمل اسم الفاعل.

ومنه قول ساعدة بن جؤية[٢]:

حتى شآها كليل موهنا عمل باتتْ طِراباً وباتَ الليلَ لم يَنَمِ

موضع الشاهد هنا (كليل موهنا عمل) فقد جاءت الصفة العاملة على وزن فعيل وعملت في معمولها[٣].

أما الزجاجي فقد عرض مسألة إعمال وزن (فعيل) عمل اسم الفاعل، معتمداً في ذلك على مذهب سيبويه. وبرز الخلاف الذي نشأ بين سيبويه وأصحابه حول وجوب أو جواز عمل (فعيل) من حيث التعدية، وتقديم المفعول به وتأخيره. و قدم الزجاجي شرحًا وتفسيرًا للرأي سيبويه، مع عرض اعتراضات المخالفين وأمثلتهم الشعرية، موضحًا موقف كل فريق.

فقال: " وسيبويه يرى إعمال (فعيل) كما يعمل اسم الفاعل، فهذا يدلك على ما ذكرت لك، فيجيز:(هذا رجل ضريب زيدًا) كما تقول:(ضارب زيدًا). وخالفه أصحابه في ذلك وقالوا: إن (فعيلاً) اسم الفاعل من الفعل

(١) لم أجده في ديوان الهذليين، وهو للرَّاعي في لسان العرب مادة(هيج):٢:٣٩٥.

(٢) ديوان الهذليين:١:١٩٨.

(٣) ينظر: الكتاب:١:١١٤.

الذي لا يتعدى نحو ظرف فهو ظريف، وشرف فهو شريف. قالوا: فإذا بني من الفعل المتعدي هذا البناء فقد عدل عن طريقة التعدي فسبيله ألا يتعدى. والأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل عند سيبويه: فعول، وفعال، ومفعال، وفعل، وفعيل كقولك:(هذا رجل ضروب زيدًا)،(وضراب زيدًا)،(وضرب زيدًا)،(وضريب زيدًا) كل ذلك عنده جائز، ويجيز تقديم المنصوب بها وتأخيره، فأما (فعول)(وفعال)(ومفعال) فقد وافقه أصحابه أيضًا على تعديها، وجاءت لها شواهد من الشعر ومنثور كلام العرب. وأما (فعيل) فخالفه في تعديها جميع أصحابه، ولم يأت له سيبويه بشاهد من الشعر، ولا غيره إلا بيتا خولف فيه، وسأذكره لك. أنشد[1]:

حتى شَآها كَلِيلٌ مَوْهِناً عَمِلْ باتَتْ طِراباً وباتَ الليلَ لم يَنَمِ

فقال: هذا شاهد لتعدي (فعيل) لأنه قد نصب موهنا بكليل. فقال أصحابه: موهن منصوب على الظرفية. وأما الفراء، فلا ينصب بشيء من هذه الأمثلة، ويرى أن المنصوب بعدها إنما هو بإضمار فعل"[2].

ومن أصحاب سيبويه الذين خالفوه منهم المبرد إذ رأى أن إعمال وزن (فعيل) عمل اسم الفاعل، كما ذهب إليه سيبويه، قولٌ غيرُ مقبول عنده؛ إذ يصرّح بعدم جواز نصب المفعول به بـ(فعيل) نحو رحيم وعليم. ويعلّل ذلك بأن صيغة (فعيل) في أصل وضعها إنما تُشتقّ من الأفعال اللازمة، ولا سيما أفعال باب فَعُلَ، مثل: كرم فهو كريم، وشرف فهو شريف، وظرف فهو ظريف. أما ما ورد من هذا الوزن مشتقًا من أفعال متعدية، كعلم ورحم وشهد، فيراه المبرد ملحقًا بهذا الباب، لا جارياً على سنن اسم الفاعل الدال

(١) البيت لساعدة بن جؤية، ديوان الهذليين:١:١٩٨.

(٢) اشتقاق أسماء الله:٥٥_٥٨

على الحدث والتعدية. ويؤكد المبرد أن الدلالة على الفعل والتعدي إنما تتحقق بصيغة اسم الفاعل الصريح، نحو: عالم، وراحم، وشاهد، لا بصيغة (فعيل)، التي يغلب عليها معنى الثبوت والوصف. ومن ثمّ يخالف سيبويه في تجويز إعمال (فعيل) عمل اسم الفاعل. كما ردّ المبرد استشهاد سيبويه ببيت ساعدة بن جؤية[1]:

حتى شآها كليلٌ موهِنًا عَمِلُ باتتْ طِرابًا وباتَ الليلُ لم يَنِمِ

فيذهب إلى أن (موهِنًا) منصوب على الظرفية لا على المفعولية، وعليه فلا يكون في البيت دليل على تعدية (فعيل). ويبيّن أن الظرف يعمل فيه معنى الفعل، سواء أكان الفعل متعديًا أم لازمًا، فلا يصلح ذلك شاهدًا لإثبات عمل (فعيل). وبناءً على هذا، يقرّر المبرد أن (فعيل) عند جمهور النحويين بمنزلة الصفة المشبهة، ولا يُجريها مجرى اسم الفاعل في العمل، وهو بذلك يخالف مذهب سيبويه مخالفةً صريحة في أصل المسألة ودليلها[2].

وقد أشار المرادي(ت٧٤٩هـ) إلى مسألة إعمال الصيغ المشتقة عمل اسم الفاعل، ولاسيما وزن (فعيل)، مبينًا أن مذهب سيبويه يقوم على جواز إعمال هذه الصيغة، في حين ذهب أكثر البصريين، ومنهم المازني والمبرد، إلى منع إعمال (فعيل) و وعدم إجرائها مجرى اسم الفاعل في العمل. وعرض المرادي بعد ذلك للتفصيل الذي ذهب إليه الجرمي، إذ فرّق بين الوزنين، فأجاز إعمال (فَعِل)؛ لقربه من وزن الفعل، ومنع إعمال (فعيل). كما نقل مذهب الكوفيين الذين منعوا إعمال هذه الصيغ الخمس كلها،

(١) ديوان الهذليين:١:١٩٨.

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

معلّلين ذلك بأن صيغ المبالغة زائدة في المعنى على الفعل، فخرجت عندهم عن أن تعمل عمله. ويخلص المرادي إلى ترجيح مذهب سيبويه ومن وافقه، مستندًا إلى ثبوت السماع بذلك في كلام العرب شعرًا ونثرًا، مما يقوّي القول بجواز إعمال هذه الصيغ عمل اسم الفاعل(١).

ثالثًا: التَّصغير والنَّسب

١_ التَّصغير

يُعَدّ التصغير مبحثًا صرفيًا مهمًا في العربية، لما يؤديه من وظائف دلالية متنوّعة، لدلالته على التقليل أو التحبيب أو التقريب، تبعًا للسياق الاستعمالي. وقد حظي هذا الأسلوب باهتمامٍ بالغ لدى النحويين والصرفيين؛ لما يظهره من إحكام البنية الصرفية وطاقتها على تنويع المعنى.

أوزان التَّصغير:

للتَّصغير ثلاثة أوزان:

١_ (فُعَيْل) للثلاثي وبذلك ضم أوله وفتح الثاني وإضافة ياء ساكنة وهي ياء التَّصغير.

٢_ (فُعَيْعِل) للرباعي وبذلك ضم أوله وفتح ثانية وإضافة ياء ساكنة وهي ياء التَّصغير وكسر ما بعد الياء.

٣_ (فُعَيْعِل) للخماسي وبذلك ضم أوله فتح ثانية وإضافة ياء ساكنة وهي ياء التَّصغير وكسر ما بعد الياء(٢).

أغراض التَّصغير:

يُستعمل التصغير لعدة أغراض:

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:٢:٨٥٣,٨٥٤، وينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى:٢٧٦.

(٢) ينظر: شذا العرف في فن الصرف:١٠٠.

١_ يُستعمل التصغير للدلالة على صغر حجم الشيء، مثل: كُلَيْب، كُتَيِّب، لُقَيْمَة.

٢_ وقد يأتي ليفيد تقليل العدد، نحو: وُرَيْقات، دُرَيْهِمات، لُقَيْمات.

٣_ يأتي للدلالة على قرب الزمان أو المكان، مثل: قُبَيْل العشاء، ودُوَيْن الرف.

٤_ وقد يُراد به التحقير، نحو: شُوَيْعِر.

٥_ وقد يُستعمل للتعظيم والتهويل، كما في: دُوَيْهِيَّة.

٦_ ويأتي أيضًا للدلالة على التحبيب وإظهار المودة، مثل: جُوَيْرِيَّة وغُزَيِّل[١].

شروط التَّصغير:

١_ أن يكون اللفظ المراد تصغيره اسمًا متمكنًا؛ فلا يدخل التصغير على الأفعال ولا الحروف.

٢_ ألا يكون الاسم شديد الشبه بالحرف، كالضمائر والأسماء المبهمة؛ لأنها لا تقبل التصغير.

٣_ ألا يكون الاسم مصغرًا في الأصل؛ إذ لا يُصغَّر المصغر.

٤_ أن يكون من الأسماء القابلة للتصغير، فلا يُصغَّر ما جرى العرف على تعظيمه، كأسماء الله تعالى، وأسماء الأنبياء والملائكة، ولا الأسماء الدالة على العظمة أو الكثرة، ولا ألفاظ مثل: كل، وبعض، وغير، وسوى[٢].

وسنعرض طائفة من المسائل التي تناولها الزجاجي في التَّصغير مع بيان مواطن الاتفاق والاختلاف بينه وبيّن سيبويه.

---

(١) ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية:١٥٦.

(٢) ينظر: عمدة الصرف:١٥٦,١٥٧.

أ_ تصغير الأسماء المبهمة:

تناول سيبويه مسألة تصغير الأسماء المُبهمة وبيّن أنها تخرج عن القاعدة العامة في التصغير؛ لأنّ لها طريقة خاصة غير سائر الأسماء، فقال: "اعلم أن التحقير يضم أوائل الأسماء إلا هذه الأسماء، فإنه يترك أوائلها على حالها قبل أن تحقر؛ وذلك لأنَّ لها نحواً في الكلام ليس لغيرها، فأرادوا أن يكون تَحقيُرها على غير تحقير ما سواها"(١).

ثُمَّ وضح سيبويه أن العرب ألحقت ألفاً بأواخر بعض أسماء الإشارة؛ وذلك لتبقى هذه الأسماء متميزة عن غيرها، كما امتازت أوائلها عن أوائل سائر الأسماء، فقال: "وذلك قولك في هذا: هذَيَّا، وذاكَ: ذَيَّاك، وإنما ألحقوا هذه الألفات في أواخرها لتكون أواخرها على غير حال أواخر غيرها، كما صارت أوائلها على ذلك"(٢).

ثُم بيّن سيبويه البنية الصرفية لتصغير اسم الإشارة (ذا)، وقد تُحذف إحدى الياءات لتخفيف بعد اجتماع الياءات في الكلمة فقال: " قلتُ: فما بال ياء التصغير ثانيةً في ذا حين حقرت؟ قال: هي في الأصل ثالثة، ولكنهم حذفوا الياء حين اجتمعت الياءات، وإنما حذفوها من ذَيَيَّا"(٣). وبيّن أيضا تصغير اسم الإشارة (تا)، بأنّ له صيغة خاصة في التصغير، واستدل على ذلك بشواهد شعرية فقال: " وأما تَيَّا فإنما هي تحقير (تا)، وقد استعمل ذلك في الكلام. قال الشاعر، كعب الغنويّ(٤):

وخبَّرتماني أنَّما الموتُ في القُرى فكيف وهَاتَا هضبةٌ وقَليبُ

(١) الكتاب:٣:٤٨٧.

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٤) ديوانه:٤٩، والرواية فيه: وحدثُتماني إنّما الموتُ في القُرى فكيفَ؟ وهذا روضةٌ وقَليبُ

وقال عمران بن حطان[١]:

ولـــيس لعَيْشِـــنا هـــذا مَهـــاهُ وليســـت دارُنـــا هَاتـــا بـــدارِ"[٢]

وقد وضح سيبويه أن الحكم لا يقتصر على أسماء الإشارة فقط، بل شمل غيرها من الأسماء المبهمة، كالأسماء الإشارة الممدودة والأسماء الموصولة، أيضاً تُصغر على نحو خاص، فقال: "وأما من مَدَّ ألاء فيقول: أُلَيَّاء، وألحقوا هذه الألف لئلا يكون بمنزلة غير المبهم من الأسماء، كما فعلوا ذلك في آخر ذا وأوله. وأُلَامَ وأُولَائِكَ هما أُولا وأُولاء، كما أن ذاك هو ذا، إلا أنك زدت الكاف للمخاطبة. ومثل ذلك الذي والتي، تقول: اللُّذَيَّا واللُّتَيَّا. قال العجّاج[٣]:

بعد اللَّتَيّـَا واللَّتَيَّـا وَالتـــي[٤]

ثُم بيّن سيبويه أحكام هذه الأسماء إذا ثُنِّيت أو جُمعت فلها أحكام خاصة في التصغير، فقال: "وإذا ثنَّيت حذفت هذه الألفات كما تحذف ألف ذَواتَا، لكثرتها في الكلام، إذا ثُنِّيت. وتصغير ذلك في الكلام ذَيَّاك وذَيّالك، وكذلك اللَّذَيا إذا قلت: اللَّذَيُّون، والتي إذا قلت: اللَّتَيَّات، والتثنية إذا قلت: اللَّذَيَّان واللَّتَيَّان وذيَّان"[٥].

وقد وضح أيضاً أن بعض جموع الأسماء المبهمة لا تُصغَّر؛ وذلك استغن عنها بتصغير المفرد ثم جمعه، فقال: "واللاتي لا تحقر، استغنوا

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:٥:٣٦١.
(٢) الكتاب:٣:٤٨٧.
(٣) ديوانه:٢٦٧.
(٤) الكتاب:٣:٤٨٨.
(٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

بجمع الواحد إذا حُقِّر عنه، وهو قولهم: اللُّتَيَّات، فما استغنوا عنه صار مسقطا"[1].

وقد ختم سيبويه تعليل مخالفة هذه الأسماء المبهمة القياس، مبيّناً أنّها انفردت بأحكام خاصة في التصغير، فقال: "فهذه الأسماء لمَّا لم يكن حالها في التحقير حال غيرها من الأسماء غير المبهمة، ولم تكن حالها في أشياء قد بيَّناها حال غير المبهمة، صارت يُستغني ببعضها عن بعض، كما استغنوا بقولهم: أتانا مُسَيَّانًا وعُشَيَّانًا عن تحقير القصر في قولهم: أتانا قَصْرًا، وهو العَشِيّ"[2].

أما الزجاجي فقد وافق سيبويه في أكثر ما ذكره في هذا الباب(تصغير الأسماء المبهمة)، ولكنه عرضها بأسلوب موجز، مع إغفال بعض التعليلات والتفريعات، مع إضافة بعض الصيغ التطبيقية،

ففي تصغير الأسماء المبهمة المخالفة لغيرها في التصغير، وافق سيبويه فيها، وأن أوائلها تبقى على حالها، وإلحاق ألف في آخرها، لكنه اقتصر على ذكر الحكم، ولم يتعرض للتعليل الذي ذكره سيبويه في سبب هذه المخالفة، ولا للحكمة من إلحاق الألف في آخر هذه الأسماء، فقال: "اعلم أنها مخالفة لغيرها من الأسماء في التَّصغير، كما خالفتها في الإعراب، فتترك أوائلها على حالها مفتوحةً، وتزداد في أواخرها ألف"[3].

ثُمَّ بيّن الزجاجي صيغ التَّصغير لعدد من أسماء الإشارة، وقد وافق سيبويه في الصيغ نفسها، لكنه زاد بذكر تصغير (هذان)، فسيبويه ذكرها ضمن تثنية هذه الأسماء، لا في التصغير، فهذه الزيادة عند الزجاجي من

(١) الكتاب:٣:٤٨٩

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣) الجمل في النحو:٢٥١.

بـاب التمثيـل والتطبيـق، لا مـن بـاب المخالفـة فقـال: "فتقـول فـي تصـغير (هذَا: هَـذَيَّا)، وفـي تصـغير (هذَانِ: هَـذَيَّانِ)، وفـي تصـغير (ذَاكَ: ذَيَّـاكَ)، وفـي تَصْغِرِ (هذه، وهذي، وهاتان) كُلِّها: (تَيَّا)"(١).

وفـي بيـان صـيغة اسـتعمال(تَيَّا) فـي كـلام العـرب، استشـهد الزجـاجي ببيـت شـعري، وقـد وافـق سـيبويه ذلـك فـي الاستشـهاد علـى بيّـان صـحة هـذه الصيغة، وقد اقتصر على شاهد واحد، بينما سيبويه ذكر أكثر من شاهد.

فقد استشهد الزجاجي ببيت الأعشى فقال: "قال الأعشى(٢):

أَلَا قُـلْ لِتَيَّـا قَبْـلَ مِرَّتِهَـا اسْـلَمِي تَحِيَّـةَ مُشْـتَاقٍ إِلَيْهَـا مُتَـيَّمِ"(٣)

وخُـتم الزجـاجي حديثـه فـي تصـغير عـدد مـن أسـماء الإشـارة والأسـماء الموصـولة، ووافـق سـيبويه فيهـا، ولا يوجـد خـلاف بينهمـا فـي هـذه الصـيغ، إلا أن الزجـاجي زاد صـيغتي تصـغير (هؤلاء) و(أولئـك)، وقـد أغفـل مـا وضـحه سـيبويه مـن تعليـل مخالفـة هـذه الأسـماء المبهمـة القيـاس، ومـا انفـردت بـه بأحكـام خاصـة فـي التصـغير، فقـال: "وفـي تصـغير (هـؤُلَاءَ: هؤُلَيَّـاءِ)، وفـي تصـغير (أولئِكَ: أُولَيَّائِـكَ)، وفـي تصـغير (ذَلِكَ: ذَيَّالِـكَ)، وفـي تصـغير (الَّذي: اللَّذَيَّا)، وفي تصغير (الَّتِي: اللَّتيَّا)، وفي تصغير (اللَّاتي: اللَّتَيَّاتُ)"(٤).

وخلاصـة هـذه المسـألة أن سـيبويه والزجـاجي اتفقـا علـى أن الأسـماء المبهمـة كأسـماء الإشـارة والأسـماء الموصـولة، لـيس كغيرهـا مـن الأسـماء فـي التصـغير، فقـد تصـغر بصـيغة خاصـة، وهـي إبقـاء أوائلهـا مـع زيـادة فـي

(١) الجمل في النحو:٢٥١.

(٢) ديوانه:١:٣١٣.

(٣) الجمل في النحو:٢٥١.

(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

أواخرها، لكن سيبويه توسّع في التعليل، وبيّن سبب مخالفتها القياس، بينما الزجاجي اقتصر على عرض القواعد دون تعليل، مع زيادة بعض الأمثلة التطبيقية، فبذلك يمثل سيبويه المنهج التحليلي المفصل، بينما يمثل الزجاجي المنهج المختصر التطبيقي.

ومن خلال تتبع بعض آراء العلماء تبيّن أنّهم ساروا على ما قرّره سيبويه والزجّاجي معتمدين على الأساس الذي تقوم عليه قاعدة تصغير الأسماء المبهمة، وذلك من حيث خروجها عن القياس المطّرد، والمحافظة على أوائلها دون تغيير، مع زيادة الألف في أواخرها. ولم يُلحظ عند أيٍّ منهم رأيٌ مخالف في جوهر المسألة، وإنما اقتصر الاختلاف على تنوّع أساليب المعالجة بين سردٍ للنقول، أو توسّعٍ في التعليل، أو تقعيدٍ نظري، أو وصفٍ لغوي.

قال ابن جني: "وَتقول فِي تحقير الْأَسْمَاء المبهمة فِي ذَا ذيا وَفِي تا وذه جَمِيعًا تيا وَفِي تحقير الَّذِي اللذيا وَالَّتِي اللتيا وَفِي ذَاك ذياك وَفِي ذَلِك ذيالك"(١).

وذهب الزمخشري إلى أنّ تصغير الأسماء المبهمة يتمّ على خلاف ما يُجرى عليه تصغير سائر الأسماء، إذ أُفردت بحكمٍ خاص، فبقيت أوائلها على صورتها من دون ضمّ، وأُلحقَت بأواخرها ألفات للدلالة على التصغير والتمييز. وعلى هذا الأساس، يُقال في تصغير (ذا) و(تا): ذيا وتيا، وفي (أولى) و(أولاء) صيغٌ من نحو ألياء، كما يُصغَّر (الذي) و(التي) على اللذيا واللتيا، ويُقال في تصغير ويقال في تصغير (الذين) و(اللاتي): اللذيون واللتيات(٢).

(١) اللمع في العربية:١٤٥.

(٢) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب:٢٥٧.

وفسّر ابن الأنباري سبب اختلاف تصغير الأسماء المبهمة عن الأسماء المتمكّنة بأنّ العرب أخذوا في الاعتبار اختلاف نوعية هذه الأسماء، فجعلوا لها حكمًا خاصًا عند التصغير. فعلى سبيل المثال، يُصغَّر (ذا) إلى ذيّا، و(تا) إلى تيّا، و(الذي) إلى اللذيّا، و(التي) إلى اللتيّا، من دون ضمّ أوائلها كما هو الحال في الأسماء المتمكّنة، وأُجيز أن تقع ياء التصغير في الموضع الثاني من الكلمة. ويبيّن أنّ جواز وقوع ياء التصغير ثانيةً يعود إلى أنّ أوائل هذه الأسماء مفتوحة، فلا يمنع ذلك مجيء الياء الساكنة بعدها، على عكس الأسماء المتمكّنة التي تكون أوائلها مضمومة، فيصعب اجتماع الضمّة مع الياء الساكنة. كما يشير إلى أنّ زيادة الألف في أواخر الأسماء المبهمة عند التصغير جاءت لأنّها أسماء مبنيّة، فاستُعملت الألف علامة للتصغير ولضمان استقرار الصيغة على نحو لا يمكن إدخال الحركة الإعرابية عليها، ما يجعل هذه الأسماء متميّزة عن غيرها في باب التصغير[١].

ونقل ناظر الجيش(ت٧٧٨هـ) عن ابن مالك(ت٧٦٩هـ) أنّ تصغير الأسماء المبهمة جرى بطريقة خاصة، مع أنّ الأصل في أسماء الإشارة ألا تُصغّر نظرًا لغلبة شبه الحرف عليها، كما أنّ اسم الإشارة (ذا) أصله يتكوّن من حرفين فقط. ومع ذلك، تصرّفت هذه الأسماء تصرّف الأسماء المتمكّنة، فصُغّرت لتشمل المفرد والثنية والجمع، وللمذكر والمؤنث، كما جاز تصغير أسماء الموصول على نحو مشابه، في حين لم يُصغّر غيرها من الموصولات مثل (من) و(ما)، إذ خُولف في تصغيرهما قاعدة الأسماء المتمكّنة، وزيدت في أواخر الأسماء المبهمة ألفات بعد استكمال لفظ (ذا)

(١) ينظر: أسرار العربية:٢٥٦,٢٥٧.

ثلاثة أحرف، لتدلّ على التصغير. وبناءً عليه، يُقال في تصغير (ذا) و(تا) و(الذي) و(التي): ذيّا وتيّا واللذيّا واللتيّا، وأما في تثنية (ذا) و(تا): ذيان وتيان، وفي تثنية (الذي) و(التي): اللذيّان واللّتيّان، ويُصغّر (الألى) إلى أليّا، و(أولاء) إلى أوليّاء، كما يُصغّر (الذين) إلى اللذيّون[١].

وركّز عبّاس حسن على أنّ تصغير الأسماء المبهمة وأسماء الإشارة والموصول لم يتمّ وفق القواعد الصرفية المعتادة، بل نُطقت هذه الصيغ كما وُردت في كلام العرب. فتصغير (ذا) و(تا) و(أولى) يكون على ذيا وتيا وأوليا، مع إدغام الياء وزيادة ألف في بعض الحالات، بينما تصغير (الذي) و(التي) و(الذين) يكون على اللذيا واللتيا واللذين، مع بعض التعديلات الصوتية مثل فتح الأوائل وتشديد الياء. أما الصيغ المعيارية مثل (اللذان) و(اللتان) فتظل تصغيرها قياسيًا، وما عداه يعكس شيوع الاستعمال وسماع العرب مع تغييرات صوتية غير مطلوبة من قاعدة التصغير[٢].

ب_ تصغير أحوى:

تناول سيبويه مسألة تصغير (أحوى) في باب (تحقير بنات الياء والواو اللاتي لاماتُهن ياءات و واوات)، أن التصغير يجري على أوزان مخصوصة، وأن ما كان على ثلاثة أحرف يُصغَّر على وزن (فُعَيْلٍ)، مع مراعاة أحكام الإعلال والحذف عند اجتماع الحروف وثقلها، وأن ياء التصغير في ذلك قد تُدغم أو يُعمل فيها الحذف وذلك بحسب البنية الصوتية[٣].

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:١٠:٤٨٧١.

(٢) ينظر: النحو الوافي:٤:٦٨٥.

(٣) ينظر: الكتاب:٣:٤٧١.

وقد رد سيبويه على المخالفين في القياس في تصغير (أحوى)، فقد عرض أقوال بعض النحويين وهو عيسى بن عمر ثم حكم على ما خالف القياس بالخطأ، فقال: "وأمّا عيسى فكان يقول: أُحَيٌّ ويصرف. وهو خطأ. لو جاز ذا لصرفت أصَمَّ لأنَّه أخّف من أحْمَرَ، وصرفت أرْأس إذا سمّيت به ولم تهمز فقلت: أرسَ"(١).

وكذلك ذكر رأي أبو عمرو ثُمَّ ناقشه من جهة القياس، مبيّنا ما يسبب ذلك من اضطراب، فقال: "وأمّا أبو عمرو فكان يقول: أُحَيٍ. ولو جاز ذا لقلت في عَطاء: عُطَيٍّ لأنَّها ياء كهذه الياء، وهي بعد ياء مكسورة، ولقلت في سِقايةٍ: سُقَيّة وشاوٍ: شُوَيٍّ"(٢).

وقد ختم سيبويه أن تصغير (أحْوى) قد يجري على القياس الصحيح في العربية، والوجه المعتمد هو ما يوافق القاعدة العامة في هذا الباب، وقد نقل رأي يونس في هذا الموضع، فقال: "وأمّا يونس فقوله: "هذا أُحَيٌّ كما ترى، وهو القياس والصواب"(٣).

أما الزجاجي فقد عرض مسألة تصغير (أحوى) من خلال نقله لمذاهب النحويين والموازنة بينها على القياس الصرفي، مع بيّان ما يوافقه ويخالفه، وبمقارنة ما قرره سيبويه نلاحظ الزجاجي لم يخرج عن الأصل العام الذي قال به سيبويه في ردّ أقوال النحويين غير القياسية، إلا أنه توسّع في التحليل، وفي بعض المواضع مال إلى ترجيح مبني على التخفيف وكثرة الاستعمال.

فقد وافق الزجاجي سيبويه في تخطئة مذهب عيسى بن عمر في تصغير (أحوى)، وبيّان أن مذهبه خطأ من جهة الصرف، فقال: " قال أبو

(١) الكتاب:٣:٤٢٧.

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

العباس المبرد: ذكر سيبويه في تصغير أحوى مذاهب قد بينت مراد أصحابها فيها، وما يوجبه القياس. أما مذهب عيسى بن عمر، فهو عنده وعندنا خطأ لأنه كان يقول في تصغير أحوى (أُحيٌّ) فيصرفه. والزيادة في أوله، ويحتج بأنه نقص عن الوزن فألزمه سيبويه أن يصرف رجلا يسمى يضع أو يزن لأنه قد نقص عن (يفعل) والزيادة في أوله وهذا لا يصرفه أحد لأن الزيادة التي بها ضارع الأفعال في أوله وهي الياء. وكذلك أحوى إذا صغرّ قيل أحيّ. فصرفه غير جائز لأن الهمزة في أوّله. وإنما المانع له من الصرف عندنا الوزن مع الزيادة ألا ترى أنهك تصرفه رجلا سميته خبزا أو بسرا لأن الزيادة مع الوزن قد زالا، وان كنت تريد به معنى أفعل"[1].

وقد عرض الزجاجي مذهب أبي عمرو بن العلاء في تصغير (أحوى)، وقد بيّن موقف سيبويه منه، وناقشه من جهة القياس، مع إظهار الإشكال الذي يراه في تطبيقه على أصول التصغير. فقال: " قال أبو العباس: ومذهب أبي عمرو بن العلاء كان سيبويه لا يقّره وأنا أتابعه على ذلك لأنه كان يقول في تصغير (أحيّ) ويشدّد الياء ويخفض وقد ألزمه سيبويه على قياسه أن يقول في تصغير عطاء عطيّ بالخفض وهذا لا يقوله أحد وهو لازم على قياسه. وإنما فعل أبو عمرو هذا لأنه يجتمع ثلاثة ياءات فيذهب التنوين آخرها بعد أن يدغم ياء التصغير في الواو فيقول هو عندي من باب جوار وقواص. وليس بأبعد منه عند. فيقال له:(باب جوار وقواص) لما ودعانا إليه إن الحركة ممتنعة فيه فجعلنا التنوين عوضا كما جعلناه في يومئذ. وفي قوله[2]:

(١) أخبار أبي القاسم الزجاجي:٢١٤.

(٢) البيت لأبي زُبيَد الطائيّ. ينظر: شعره:٣٠.

طَلَبُـــــوا صُـــــلْحَنا ولاتَ أَوانٍ فأَجَبْنـــا أَنْ لَـــيسَ حـــينَ بقـــاءِ[1]

وقد نقل الزجاجي قول يونس في تصغير (أحوى)، وبيّن أنه أقرب إلى القياس، فقال: " وأما يونس بن حبيب فانه كان يقول في تصغير أحوى أحيو فيظهر الواو ولا يدغم لأن الواو متحركة تصح في الجمع في قولك أحاو وهذا على لغة من قال في اسود اسيود إلى هذا كان مذهب سيبويه فقال هو القياس لأنه صغر على الأصل وأذهب لام الفعل لالتقاء الساكنين كما تذهب في قاض ورام وفي أعيم تصغير أعمى"[2].

وقد ختم الزجاجي إلى اختيار صيغة مخصوصة في تصغير (أحوى)، مبنية على الحذف والتخفيف، مع الاستناد إلى نظائر عربية في حذف الياءات، وهو ما يظهر فيه ميله إلى الاستعمال والتخفيف أكثر من الاقتصار على القياس المجرد، فقال: " فال أبو العباس: وهذا أقرب إلى الصواب وأمس به ولكن الذي اختاره أنا ولا أجيز غيره أن أقول في تصغير أحوى أحيّ يا فتى، وأحذف الياء الأخيرة وهي اللام ولا أنوّن لأن الزيادة في أوّله كزيادة يجد ويضع، ولأني قد رأيتهم إذا اجتمعت الياءات حذفوا تخفيفا في مثل قصي وغني إذا نسبوا إليهما وإلى ما كان مثلهما ووجدتهم أيضا يحذفون اللامات ويعربون العينات في مثل يد ودم وما أشبههما فأحذف أنا وأعرب ولا أنوّن"[3].

ومن خلال عرض الزجاجي لمسألة تصغير (أحوى) يتبيّن أنه بنى معالجته في الجملة على ما قرره سيبويه من أصول القياس في هذا الباب،

(١) أخبار أبي القاسم الزجاجي:٢١٤.
(٢) المصدر نفسه:٢١٥.
(٣) المصدر نفسه:٢١٧,٢١.

فوافقه في ردّ الآراء الخارجة عن القياس، وفي تقرير أن هذا النوع من التصغير يخضع لقواعد الإعلال والحذف. غير أن الزجاجي اتجه إلى الإيجاز في التعليل، ووسّع جانب التخفيف والاستعمال عند الترجيح، مما جعله أقرب إلى الطابع التطبيقي منه إلى التحليل النظري الموسّع الذي تميز به سيبويه.

ومن خلال اطلاعنا على نصوص بعض العلماء يتضح أنهم تابعوا سيبويه والزجاجي في الأصل الذي حدّده لتصغير اسم أحوى، وهو صياغته على شكل أحيٌّ مع منع الصرف والتنوين. وقد سجلوا بعض الاختلافات في النطق أو الاستعمال، مثل قول عيسى بن عمر: أحيّ يا فتى، أو ظهور الواو في بعض القراءات (أحيو)، إلا أن هذا لم يخلّ بالقاعدة الأصلية. وعزا العلماء منع الصرف إلى زيادة الياء في أوّل الاسم، واجتماع ثلاث ياءات عند التصغير، مع الحفاظ على وزن الفعل الأصلي.

فقال المبرد: "فأمّا ما ذكرت لك ممّا يُحذف لاجتماع الياءات فقولك في تصغير عطاء: عُطَيٌّ فاعلم؛ لأنَّك حذفت ياء والأصل: عُطَيَّيٌ فصار تصغيره كتصغير ما كان على ثلاثة أحرف. فعلى هذا تقول في تصغير (أحْوى): أُحَيٌّ فاعلم على قولك: أُسَيِّد، ومن قال: أُسَيْوِد قال: أحُيْوٍ فاعلم"[1].

وذكر ابن يعيش(٦٤٣هـ) مذهب سيبويه ورجحه، وذكر كذلك رد سيبويه على من خالف القياس، فقال: " فإذا صغّرته، قلت:(أُحَيٌّ) غيرَ مصروف. هذا مذهب سيبويه ، وذلك أنّك زدت ياءَ التصغير ثالثةً، فاجتمعت مع الواو التي هي عينٌ، فانقلبت ياء على ما قدّمناه، وكان بعدها

(١) المقتضب:٢:٢٤٤.

الياء المبدلة من لام الكلمة، فاجتمع ثلاثُ ياءات، فحُذفت الأخيرةُ، ولم يُعْتَدّ بالنقص؛ لأنّ ما حُذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به. وقاسَه سيبويه على (أصَمُّ)، فإنّه لا ينصرف، وإن كان نقص عن بنيةِ (أفْعَلُ. ألا ترى الأصل (أصمَمُ)، فلمّا أريد الإِدّغامُ؛ نقلوا حركة العين إلى الفاء، ففارَقَ بناءَ "أفْعَلُ". ومع ذلك فهو لا ينصرف. وكان عيسى بن عمر يصرفه، ويقول:(أُحَيٌّ يا فَتَى)، كأنّه اعتبر نَقْصَه وخروجَه عن زنةِ (أفْعَلُ). وفرق أبو العبّاس المبرَّد بين المسألتَين، فقال:(أُحَيّ) قد ذهبت لامه، وتَغيَّرت بنيتُه، فصار إلى زنةِ (أفَيْعٌ)، و(أصَمُّ) لم يذهب منه شيءٌ، وإنّما نُقلت حركةُ ميمه إلى الصاد، فهي موجودة في الكلمة غيرُ محذوفة منها. وهذا القولُ ضعيف بدليلِ أنّنا لو سمّينا بـ (يَعِدُ)، و(يَضَعُ) رجلاً، فإنّه يمتنع من الصرف، وإن كان محذوفًا منه؛ كذلك ههنا. وكان أبو عمرو بن العَلاء يقول:(هو أُحَيٍّ)، كأنَّه يجعله منقوصًا، ورَدَّ سيبويه قولَه بقولنا: (عُطَيٌّ)، ولم نجعله منقوصًا، وإن كان في آخِره ياءٌ قبلها مكسورٌ، بل حذفنا الأخيرة لاجتماع الياءات. فأمّا من قال:(أُسَيْوِدُ)، فإنّه يقول هنا (أُحَيْوٍ) لا غيرُ، يجعله منقوصًا، ولا يحذف الياءَ؛ لأنّه لم يجتمع في آخِره ثلاثُ ياءات"[1].

ت_ تصغير مُذْ:

تناول سيبويه هذه المسألة موضحًا لقاعدة تصغير كلمة (مُذ) والضوابط الصحيحة لذلك. فذهب إلى أن (مُذ) أصله (منذ)، وأن الحذف الذي وقع في الكلمة يظهر من سياق الكلام. وعند تصغيره، يُستعاد الأصل

(١) شرح المفصل:٣:٤١٤,٤١٥، وينظر: الشافية في علمي التصريف والخط:٦٩، وينظر: إيجاز التعريف في علم التصريف:١٤٣,١٤٤، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الأستراباذي:١:٣٤٢,٣٤٣، وينظر الألغاز النحوية المسمى الطراز في الألغاز:٦٠

فيقال (مُنيذ)، مما يبيّن أن التصغير يقوم على إعادة الاسم إلى صورته الأصلية وتعويض ما حُذف منه(١).

وتابع الزجاجي سيبويه في الأصل المتعلق بتصغير كلمة مذ إلى منيذ، مؤكدًا أن الأصل فيها هو منذ، وأن حذف النون جاء مراعاةً للوزن والصرف، وأن التصغير لا يتم إلا على ثلاثة أحرف على الأقل، كما أوضح سيبويه.

كما أنّ الزجاجي لم يقتصر على النقل الحرفي لنص سيبويه، بل قام بنقل المعنى والقاعدة الأصلية مع توسيع الشرح، موضحًا المبررات الصرفية والدلالية للتصغير، ومضيفًا أمثلة إضافية للتوضيح، مثل تصغير الاسم المؤنث هند هنيدة.

فقال: "قول سيبويه في تصغير مذ إذا سميّ بها مُنيذ،.قال لأن الأصل فيها منذ فحذفت منها النون حين جعلت اسما لأن منذ عنده حرف خافض وهو مذهب أكثر العرب. ومذ اسم للزمان يرتفع ما بعده بالابتداء ففصل بينهما لذلك. فإذا نقلها من هذا الموضع قال في تصغيرها منيذ لأن المصغر لا يكون على أقل من ثلاثة أحرف. وإن سمي بها امرأة منيذة كما تقول في تصغير هند هنيدة"(٢).

ومن النظر في آراء العلماء تبيّن أنّهم جميعًا اتفقوا مع سيبويه والزجاجي في الأصل الذي حدّده لتصغير اسم (مذ) إلى (منيذ). فقد أكدوا أنّ أصل الاسم هو (منذ)، وأن حذف النون في الاسم الأصلي لا يعني فقدانها عند التصغير، بل تعود في شكل المصغر لتُحافظ على الوزن على

(١) ينظر: الكتاب:٣:٤٥٠.

(٢) أخبار أبي القاسم الزجاجي:١٩٨.

قياس فُعَيْل، كما في (منيذ). وأوضحوا أنّ التصغير يعيد الاسم إلى أصله ويستكمل الحروف المحذوفة لضمان صحة الوزن والقياس، سواء كان الحذف في الحرف الأول أو العين، والتزموا بالقواعد الصرفية واللفظية، بما يتوافق مع ما أورده سيبويه والزجاجي في الأصل والقاعدة، دون أي اختلاف جوهري بينهم(١).

٢_ النَّسب

يُعدَّ النسب من الأبواب الرئيسة في علم الصرف، ويعنى بدراسة الكلمات المشتقة التي تشير إلى الانتماء أو الصلة بشيء أو شخص أو صفة. ويهدف هذا الباب إلى توضيح طرق اشتقاق الأسماء والصفات النسبية من أصولها اللفظية مع الالتزام بالوزن الصرفي والحفاظ على الدلالة اللغوية للأصل.

وسنعرض طائفة المسائل التي عرضها الزجاجي في النَّسب، وبيان مواطن الاتفاق والاختلاف بينه وبيّن سيبويه.

أ_ النَّسب إلى الاسم المقصور الثلاثي:

ذهب سيبويه أنّ النَّسب إلى الأسماء المقصورة مثل هدى، حصى، رحى يأتي بقلب الألف واوًا، فيقال: هَدوِيّ، حَصَوِيّ، رَحَوِيّ، هربًا من الثقل الناتج عن إظهار الياء المبدلة عند اجتماعها مع ياء النَّسب والكسرة، لما في ذلك من توالي الياءات والحركات المستثقلة. ومن ثمّ لم تَعُد العرب الياء إلى أصلها، إذ كانت قد أُبدلت طلبًا للتخفيف، فاستُكره إرجاعها إلى صيغة أثقل عند النَّسب. ويُوضّح كذلك أنّ الاسم إذا كانت ياؤه ثالثة وكان الحرف الذي

(١) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني:٣٠٤، وينظر: الأصول في النحو:١٣٧:٢، وينظر: التكملة، الفارسي:٥٠٠، وينظر: اللباب في علل البناء والإعراب:٣٦٩:١، وينظر: شرح التصريف للثمانيني:٤٢٣، وينظر: اللمحة في شرح الملحة:٦٦٣:٢.

قبلها مكسورًا، أُلحق في النَّسب بنظيره من غير المعتل، فنُقِل بناؤه إلى فَعَل تخفيفًا، فقيل: عمويّ، ردويّ، شجويّ، تجنّبًا لاجتماع الكسرتين والياءين. وعلى هذا النهج جرى قولهم: نمريّ، حبطِيّ، شقريُ، سلميّ. أمّا ما جاء مخالفًا لهذا القياس، نحو تَغْلَبِيّ وحانَوِيّ، فيُحمل على التشبيه أو التغيير، لا على القياس المطّرد(١).

وتابع الزجاجي سيبويه إذ أنه لم يخرج عن القاعدة التي قرّرها سيبويه، ولا عن التعليل الذي أسّسه، إذ وافقه في جعل استثقال توالي الياءات مع الكسرة سببًا للتغيير في النَّسب إلى المقصور الثلاثي. غير أنّه تناول المسألة بأسلوبٍ أيسر، وترتيبٍ أوضح، مع الإبقاء على الشواهد نفسها، وكان نقله بالمعنى دون التزام بنص سيبويه، مقرّرًا لأصوله وموضّحًا لها، لا ناقلًا لها نقلًا حرفيًا.

فقال: "والعرب تقول في النسب إلى (علىّ) من أسماء الناس علوِيّ، وقياس ذلك أن ياء النسب ياءان لأنها مثقلة، وفي آخر (علِيّ) ياءان فلم يمكن الجمع بين أربع ياءات لاستثقالها فحذفت من (علِيّ) الياء الأولى وهي ساكنة، وبقيت الثانية متحركة وقبلها كسرة فبقي (علي) على وزن شَجّ وعَمّ بتقدير (فَعْل) فذهب (يَفْعل) إلى (فَعْل) استثقالاً للكسرة مع ياء النسب فصار (علا) فنسب إليه فقيل: علويّ فقلبت الألف واوًا كما تقلب في عصا قفًا، ورحى فيقال: قفويّ، ورحويّ وذلك حكم كل مقصور على ثلاثة أحرف من أي قبيل كان من ذوات الياء أو من ذوات الواو، ونظير صرفهم (فَعِل) في هذا إلى (فَعِل) في النسب قولهم في عم: عمويّ، وفي شج: شجويّ، وفي

(١) ينظر: الكتاب:٣:٣٤٢,٣٤٣.

رد: ردويّ، ذهبوا به إلى (فَعَل) تخفيفًا. ونظيره من السالم قولهم في النمر: نمريّ، وفي شقرة: شقريّ"[1].

ومن خلال الاطلاع على أقوال بعض العلماء، أنّهم متفقون على أصل قاعدة النَّسب إلى المقصور الثلاثي، وذلك بقلب الألف واوًا على الإطلاق، سواء أكانت من ذوات الواو أم من ذوات الياء، تعليلًا باستثقال توالي الياءات مع الكسرة وطلبًا للتخفيف. ولم يُلحَظ بينهم خلافٌ في جوهر هذه القاعدة، وإنما انحصر التفاوت في طريقة العرض ومستوى التفصيل، وهو ما يدل على رسوخ هذه المسألة الصرفية واستقرارها في الدرس اللغوي[2].

وخلاصة المسألة أن الزجاجي وافق سيبويه في أصل القاعدة وتعليلها، فلم يجاوز ما قرره في النسب إلى الاسم المقصور الثلاثي، إذ اعتمد ما اعتمده سيبويه من ردّ الألف إلى أصلها أو قلبها واوًا بحسب القياس، وعلّل ذلك باستثقال اجتماع الياءات مع الكسرة، وعدَّ العدول إلى الصيغة الأخف سبيلًا إلى التخفيف ؛إذ بنى الزجاجي رأيه على أصوله، وسار في تعليله وقياسه، إلا أنه عرضها بأسلوب أكثر بسطًا وتنظيمًا، مع توضيح الأمثلة ووجوه القياس، من غير أن يخرج عن المذهب الذي أصّله سيبويه أو يضيف إليه رأيًا مستقلاً.

(١) اشتقاق أسماء الله:١٨٣,١٨٢، وينظر: الجمل في النحو:٢٥٥,٢٥٣.

(٢) ينظر: اللمع في العربية:١٣٦,١٣٥، وينظر: شرح المفصل:٣:٤٥٠، وينظر: اللمحة في شرح الملحة:٢:٦٨٠_٦٨٢، وينظر: المقدمة الجزولية في النحو:٢٣٧، وينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك:٥٦٦، وينظر: جامع الدروس العربية:٢:٧٢.

ب_ النَّسب إلى (حيّة، وحياة):

تعرض هذه المسألة أحكام النسب إلى الاسم المختوم بياء، وما يعتريه من تغييرات صوتية وصرفية عند إلحاق ياء النسب به، تحقيقًا للخفة ومراعاةً لأصول الكلمة. وقد تناولها سيبويه مستندًا إلى ما نقله عن الخليل، معززًا رأيه بالسماع والقياس، وذاكرًا ما ورد فيها من اختلاف بين أهل العربية. إذ قال: "وسألته عن الإضافة إلى حيةٍ فقال: حيويٌّ، كراهية أن تجتمع الياءات. والدليل على ذلك قول العرب في حية بن بهدلة: حيويٌّ، وحركت الياء لأنَّه لا تكون الواو ثابتةً وقبلها ياء ساكنة. فإن أضفت إلى ليةٍ قلت: لوويٌّ؛ لأنَّك احتجت إلى أن تحرك هذه الياء كما احتجت إلى تحريك ياء حيّةٍ. فلما حركتها رددتها إلى الأصل كما تردُّها إذا حركتها في التصغير. ومن قال: أميّيٌّ قال: حييٌّ. وكان أبو عمرو يقول: حييٌّ وليّيٌّ. وليّةٌّ من لويت يده ليةً"(١).

وسار الزجّاجي على منهج سيبويه، إذ يرى كلاهما أنّ النسب إلى الأسماء مثل (حيّة) يكون على صورة (حيويّ)، وذلك لتجنّب استثقال اجتماع الياءات. وتتفق العلة عندهما على استثقال توالي الياءات والكسرة وضرورة التخفيف الصوتي عند النسب. أما الاختلاف، فيقتصر على أسلوب العرض ودرجة التفصيل، فسيبويه يميل إلى الشرح الموسع مع بيان الحركات والمقارنات، كما في مثال (أميّي)، بينما اختصر الزجّاجي القاعدة وقدمها بأسلوب منهجي واضح، موسعًا القياس على أمثلة إضافية. وقد نقل عند الزجّاجي، فإنّه نقل مذهب سيبويه بالمعنى لا بالنص، إذ لم يقتبس ألفاظه حرفيًا، بل أعاد صياغة التعليل بأسلوبه الخاص مع الحفاظ على

(١) الكتاب:٣:٣٤٥.

المبدأ والصيغة الصرفية. فيرى إذا نُسبت كلمة (حيّة)، فإن الصيغة تصبح (حيويّ)، وذلك بحسب القياس وكلام العرب. ويعود هذا التغيير إلى حذف الهاء عند النسب، كما يحدث في أسماء أخرى مثل: طلحة طلحيّ وفاطمة فاطميّ. بعد ذلك، بقيت الياء مشددة، وهي في الأصل ياءان، ويضاف إليها ياء النسب أيضًا، فكان اجتماع أربع ياءات ثقيلاً على النطق. ولتفادي هذا الاستثقال، حُوِّلت نهاية الكلمة من فَعِل إلى فَعَل، ثم قُلبت الياء الأخيرة ألفًا، وبعدها واوًا عند إضافة ياء النسب، فصارت الصيغة النهائية: حيويّ. أما إذا نُسبت كلمة (حياة)، فإن الصيغة تكون أيضًا (حيويّ)، لكن من دون أي حذف أو تعديل، إذ إن الواو ساكن وما قبلها مكسور، فتجري الكلمة مجرى الحروف الصحيحة، وكذلك الياء، فلا حاجة لأي تغيير[1].

وعند الرجوع إلى آراء العلماء الذين تناولوا مسألة النسب إلى (حيّة)، تبيّن لنا أنّهم وافقوا سيبويه والزجّاجي في القاعدة الأساسية. إذ اتفقوا على أن النسب إلى كلمة (حيّة) يكون (حيويّ)، وعلة هذا التغيير تكمن في تجنب اجتماع الياءات أو الحركات الثقيلة عند إضافة ياء النسب. وتوجيه القاعدة بالصرف فتح الياء الأولى إذا كانت ساكنة، وقلب الياء الأخيرة ألفًا، ثم تحويل الألف إلى واو عند الحاجة لتسهيل النطق. وتؤكد الأمثلة الواردة في نصوصهم هذا المبدأ، مثل: حيّة حيوي، ولية لوويّ، وغيرها. أما الاختلاف بين العلماء، فهو محدود ويقع في أسلوب العرض ودرجة التفصيل. فقد ركّز سيبويه والزجّاجي على سبب استثقال توالي الياءات والكسرة، بينما أضاف بعض العلماء شروحًا مفصلة حول حركات الحروف وتحويل الضم والفتح والكسرة لتوضيح التوجيه الصرفي. و قدم بعضهم شرحًا وافياً خطوة بخطوة

(١) ينظر: اشتقاق أسماء الله:١٧٠,١٧١.

لبيان فتح الياء الأولى وقلب الألف إلى واو، وناقش بعض العلماء الفروق الصوتية الدقيقة مثل تحريك الساكن، إدغام الياء، أو القياس على أمثلة إضافية كالقياس على صيغة (فَيعِل).

فذهب أبو جعفر النحاس(ت٣٣٨هـ) إلى: "النسب إلى حيةٍ حيويٌ، تقلب الياء واواً. فأن قيل لك: لم قلبت الياء واواً، ولم حذفتها؟ فالجواب: أن ياء النسبة إنما حذفت لاجتماع الياءات، لأنها مضارعةٌ لهاء التأنيث. تقول: زنجيٌ وزنجٌ، كما تقول: حصاةٌ وحصاً، فحذفتها كما تحذف هاء التأنيث، ولم تقلبها واواً، وزدت ياء النسبة على الاستثقال فلم يجز إلا الحذف"(١).

وقال أبي علي الفارس(ت٣٧٧هـ): "وذلكَ قولكَ في النَّسب إلى حَيَّةٍ: حَيَوِيٌّ، وإلى لَيَّة: لَوَوِيّ؛ لأنَّ الياءَ الأولى من لَيتةٍ واوٌ ، وإنَّما انْقَلَبَتْ ياءًا للادغام فإذا انفكَّ عادتْ (الواو) التي في لَوَيْتُ وَوَجَبَ هنا تحريكُ السَّاكنِ المُدْغَمِ فِي الياءِ"(٢).

وذهب أبن عُصفور إلى: "تقول في (فَيعُول) من (حَيِيتُ):(حَيَوِيٌّ). والأصل (حَيْيُوْيٌ)، فقَلبتَ الواو ياء لسكونها وبعدَها الياء، ثمَّ قلبتَ الضَّمَّة التي قبلها٤ كسرةً لتصحَّ الياء، ثمَّ أَدغمتَ الياء في الياء، فصار كالنسب إلى حَيَّة، فكُرِهِ اجتماع أربع ياءات ففُعل به ما فُعل بحَيَّة، ففَتحتَ الياء الأُولى الساكنة، وقَلبتَ الياء التي بعدها ألفًا، ثمَّ قلبتَ الألف واوًا(٣).

وقال ابن عُصفور أيضاً: "ومن احتمل أربع ياءات في النسب إلى حَيَّة احتملها هنا فقال:(حَيِّيٌّ). وتقول في (فَيْعَلٍ) من (حَيِيتُ):(حَيَّا)، والأصل (حَيْيَيٌ)، فأدغمتَ الياء الأُولى في الثانية، وقلبتَ الياء المتطرِّفة ألفًا

(١) عمدة الكتاب:٢٥٣.

(٢) التكملة:٢١٦,٢٦٠.

(٣) الممتع الكبير في التصريف:٤٧٧.

لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها. وكان ينبغي أن يُبنى هذا على (فَيْعِل) بكسر العين؛ لأنه معتلُّ العين، ولم يجئ (فَيْعلٌ) من المعتلِّ العين إلَّا بالكسر، إلَّا لفظة واحدة وهي العَيَّنُ، فبنيتَ هذا على قياس العَيَّ.وتقول في(فَيْعِل) المكسور العين منها:(حَيٌّ). والأصل (حَيِّيٌ)، فكرهوا اجتماع ثلاث ياءات في الطرف"[1].

وذهب علم الدين السخاوي(ت٦٤٣هـ) إلى: "أن قياس النسب إلى (حية) يوجب أن يقال فيها على الأصل: (حيي)، فتدخل ياء النسبة المشددة على ياء حية المشددة، فتجتمع أربع ياءات، إلا أن العرب كرهت اجتماع الياءات ففتحوا الياء الأولى الساكنة، لتنقلب الياء الثانية ألفًا، لكونها قد تحركت وانفتح ما قبلها، فإذا صارت ألفًا على هذه الصورة وهي (حياي) وجب قلب الألف واوًا، لأن ياء النسبة لا يكون ما قبلها إلا مسكورًا، والألف لا تقبل الحركة، وإذا لم يمكن تحريكها وجب أن تقلب إلى حرف يقبل الحركة، وهو الواو، كما فعلوا ذلك في (رحى) و(عصًا)، حين قالوا: (رحوِيّ) و (عصوي)، وإنما لم يقلبوها ياء كراهة اجتماع ثلاث ياءات فقد صار الأصل في (حيوِيّ): (حيي)، و(حييي) و (حياي) ثم (حيوِيّ)؛ فهذا هو الأصل المطرد الجاري في كلام العرب. وعلى هذا يصح لكم كيف يبنى من (شويت) مثل (عصفور)، وذلك أن حقه إذا جاء على الأصل (شويوي)، ثم يجب قلب الواوين ياءين لاجتماعهما مع الياءين وسبقهما بالسكون، فيصير (شيي) مثل قولك: (حيي)؛ و (حيي) قد وجب فيه تحريك الياء الساكنة بالفتحة، ثم قلب الياء الثانية ألفًا، ثم قلبها واوًا بعد ذلك إلى أن صارت إلى قولنا: (حيوِيّ)"[2].

(١) الممتع الكبير في التصريف:٤٧٧.

(٢) سفير العادة وسفير الإفادة:٢:٨٢٢,٨٢٣.

ونقل عبد الرزاق الصاعدي آراء بعض العلماء في هذه المسألة فقال: "و (ح وي) في (حَيَّة) وهي: واحدة الحَيَّات أو الهوَامّ، وقد اختلفوا في أصلها: يرى سيبويه أنّ أصلها (ح ي ي) مستدلاً على ذلك بقول العرب في النّسب إلى (حَيَّة بنِ بَهْدَلَة) : (حَيَوِيٌّ) وهي عنده (فَعْلَة) حرّكت الياء في النّسب؛ لأنّه لا تكون الواو ثابتةً وقبلها ياءٌ ساكنةٌ. وعلى هذا المذهب لو كانت العين واواً – لقالوا: (حَوَوِيٌّ) كما قيل في النّسب إلى (لَيَّةٍ): لَوَوِيٌّ"[1].

ونقل أيضاً رأي أبي علي الفارسي وأبي حاتم السّجستانّي فقال: "وكان أبو عليّ الفارسيّ يرى هذا – أيضاً – ويستدلّ له بغير ما استدلّ به سيبويه؛ وهو قولهم: أرضٌ مُحْيَاة، ومُعْفَاة؛ أي: كثيرة الحَيَّات والأفاعي. على أنّه ليس في قولهم: رجلٌ حَوَّاءٌ – وهو: الّذي يجمع الحيّات – دليلٌ على الواو عند أبي عليّ؛ لأنّه غير مأخوذ من (الحَيَّة) ولكنّه من (حَوَيْتُ) فهما أصلان تقاربا في الأصل والمعنى؛ كـ (سَبِطٍ وسِبْطَرٍ) و (دَمِثٍ ودِمَثْرٍ) فكما أنّ لفظ (لأّالٍ) بالهمزة المشددة الممدودة، وهو: بائع اللّؤلؤ – ليس من لفظ (لؤلؤ) كذلك (حَيَّةٌ) و (حَوَّاءٌ) فكلٌّ منهما أصلٌ مستقلٌّ. على أنّ ما ذهب إليه أبو عليٍّ في (حَوَاءٍ) ليس قولاً قاطعاً؛ فهو يحتمل الأصل الآخر؛ بخلاف (لؤلؤٍ) و (لأّالٍ) فهما أصلان لا محالة؛ لأنّ أحدهما رباعيٌّ، والآخر ثلاثيٌّ، وأمّا (حيّةٌ) و (حوَّاءٌ) فهما من الثّلاثيّ، وانقلاب حروف العلّة بعضها عن بعضٍ كثيرٌ. وذهب أبو حاتمٍ السِّجِستانيُّ إلى أنّ أصلها (ح وي) مستدلاً بالمعنى؛ وهو تحوّي الحَيَّة في لِوائها، وبقولهم: رَجُلٌ: حَوَّاءٌ وحَاوٍ وقد تردّد فيه ابن سِيدَه؛ فذكره في الأصلين، وتابعه ابن منظورٍ"[2].

---

(١) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم:١:٣٧٤.

(٢) المصدر نفسه:١:٣٧٥,٣٧٦.

وخلاصة هذه المسألة أن الزجاجي وافق سيبويه في الحكم والتعليل، فذهب إلى أن النسب إلى نحو (حيّة) يكون على (حيويّ)، اعتمادًا على استثقال اجتماع الياءات، ومراعاةً للقياس في ردِّ الكلمة إلى أصلها ؛ إذ بنى الزجاجي رأيه على الأصول التي قررها، وسار في تعليله وقياسه، مكتفيًا بإعادة عرضها بأسلوب أكثر اختصارًا وتنظيمًا، من غير أن يضيف حكمًا جديدًا أو يخالف ما انتهى إليه سيبويه.

ت_ النَّسب إلى البصرة:

ذهب سيبويه في النّسبة إلى البصرة هو بِصرِيٌّ بتكسر الباء في الأصل وهو مسوع خارجا عن القياس وعدّه خارجا ع القياس لأنه معدل أي أن العرب عدلته عن الأصل القياسي، فجعلت النسبة إليه ليست على صورة قياس مطّردة، بل على صورة سُمعِت عن العرب فقال: " فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله، ألحقت ياءي الإضافة؛ وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد، أو إلى حيٍّ أو قبيلةٍ. واعلم أن ياءي الإضافة إذا لحقتا الأسماء فإنَّهم مما يغيرونه عن حاله قبل أن تلحق ياءي الإضافة. وإنَّما حملهم على ذلك تغييرهم آخر الاسم ومنتها، فشجعهم على تغييره إذا أحدثوا فيه ما لم يكن. فمنه ما يجيء على غير قياس، ومنه ما يعدل وهو القياس الجاري فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في هُذَيلٍ:هُذَلِيّ وفي فُقَيْم كنانة: فُقَمِيٌّ، وفي مُلَيح خُزاعة: مُلحِيٌّ، وفي ثَقيفٍ: ثَقَفِيٌّ، وفي زَبينة: زَبانِيٌّ، وفي طّيءٍ: طَائِيٌّ، وفي العالية: عُلويٌّ، والبادية بَدويٌّ، وفي البصرة: بِصرِيٌّ "(١).

(١) الكتاب:٣:٣٣٥,٣٣٦.

أمـا الزجـاجي فقـد اتفـق مـع سـيبويه فـي النسـبة إلى(البصـرة) علـى اسـتعمال الصـيغة (بصـريّ)، وعـدّها مـن الألفـاظ المسـموعة عـن العـرب والخارجـة عـن القيـاس المطّـرد. غيـر أن سـيبويه يكتفـي بتصـنيفها ضـمن بـاب المعـدول غيـر القياسـي دون تقـديم تعليـل تفصـيلي، فـي حـين يتوسـع الزجـاجي فـي بيـان وجههـا مـن جهـة التوجيـه الصـرفي والصـوتي، كحـذف الهـاء والتخفيـف فـي البنيـة. وبنـاءً علـى ذلـك فـإن الزجـاجي لـم يخـالف سـيبويه فـي الحكـم، وإنمـا وافقـه وصـرح بـرأي وأضـاف شـروحًا تفسـيرية توضـح سـبب الاسـتعمال. فقـال: "وبـذلك سـميت البصـرة. ويقـال فـي النسـب إليهـا بَصـرِيّ بفـتح البـاء علـى اللفـظ، وهـو قليـل فـي كلامهـم. والـذي يـذهب إليـه سـيبويه وجمهـور أهـل اللغـة أن يقـال: بِصـريّ بكسـر البـاء. قـالوا: كـذلك يقـول فصـحاء العـرب. قـال سـيبويه: هـو مـن النسـب المسـموع خارجًـا عـن القيـاس فيحكـى كمـا سـمع. قيـل فـي النسـب إلـى الـري رازيّ، وإلـى مـرو مـروزيّ ومـا أشـبه ذلـك. قـال غيـره لمـا نسـب إليهـا وجـب حـذف الهـاء، فـإذا حـذفت الهـاء وجـب كسـر البـاء والرجـوع إلـى اللغـة الأخرى"[1].

وبعـض العلمـاء، بيّنـوا أن كسـر البـاء فـي النسـبة إلـى البصـرة يعـود لأسـباب لغويـة وتاريخيـة تتعلـق بالاسـم الأصـلي للبصـرة، مثـل ارتباطـه بالحجـارة الرخـوة أو حـذف التـاء عنـد النسـبة. كمـا أشـاروا إلـى أن هـذه النسـبة خارج عن القياس المعتاد، ولا يُقاس عليها غيرها من الكلمات[2].

(١) اشتقاق أسماء الله:١٠٩,١١٠.

(٢) ينظر: المقتضب:٣:١٤٦، وينظر: علل النحو:٥٤٤، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:٢:٦٦١، وينظر: اللسان مادة (بصر):٤:٦٧، وينظر: شرح ابن عقيل:٤:١٦٩.

واضاف بعض العلماء، صيغًا إضافية أو نادرة للنسبة إلى البصرة، مثل (بصريُ) بفتح الباء أو بالضم، أو اعتبروها صيغًا دخيلة أو مقصودة لتخفيف الالتباس مع بلد آخر مثل بُصري الشام. ومع ذلك، فإن هذه الفروق لا تتعارض مع قاعدة سيبويه، بل تشير إلى وجود بعض الشواذ أو اختلافات في النطق والاستعمال. وكل هذه الحالات تُعد تفاصيل فرعية متعلقة بأسلوب النطق والتحفظ على الأسماء، وليست مخالفة للقاعدة الأصلية التي قررها سيبويه وتابعه الزجاجي فيها(١).

في ختام مسألة النسبة إلى (البصرة) يتبيّن أن الزجاجي وافق في ما قرره سيبويه وجمهور أهل اللغة من أن الصيغة الفصيحة هي (بِصريّ) بكسر الباء، وأنها من الألفاظ المسموعة التي تُنقل كما وردت عن العرب، وإن كانت خارجة عن القياس المطّرد. وقد جعل الزجاجي رأي سيبويه أساسًا في تقرير هذه المسألة، واعتمد عليه بوصفه المرجع الرئيس في الحكم، ثم أضاف بعض التوجيهات الصرفيّة التي تفسّر بنية اللفظ، كتعليل حذف الهاء وما يترتب عليه من تغير في الصيغة الصوتية.

رابعًا: الجموع

تُمَثِّلُ الجُموعُ مَبْحَثًا مُهِمًّا في الدَّرْسِ الصَّرْفِيّ وَالدَّلَالِيّ العَرَبِيّ، لِما تَتَّسِمُ بِهِ مِنْ تَعَدُّدٍ في الأَبْنِيَةِ وَتَبَايُنٍ في المَعَانِي بِاخْتِلَافِ الصِّيَاغَةِ وَالسِّيَاقِ. لِذَلِكَ حَظِيَ هٰذَا البَابُ بِعِنَايَةٍ وَاسِعَةٍ مِنَ اللُّغَوِيّينَ، إِذْ يُبْرِزُ إِحْكَامَ النِّظَامِ اللُّغَوِيّ وَمُرُونَتَهُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى القِلَّةِ وَالكَثْرَةِ بِصُوَرٍ مُتَنَوِّعَةٍ.

(١) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس:١٠:٢٠٤، وينظر: العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام:١:٤٨٠.

أنواع الجموع:

الجُمُوعُ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: جَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمِ، وَجَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ، وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ(١).

وَيَنْقَسِمُ جَمْعُ التَّكْسِيرِ إِلَى جُمُوعِ قِلَّةٍ، وَلَهَا أَرْبَعَةُ أَوْزَانٍ: (أَفْعُل، أَفْعَال، أَفْعِلَة، فِعْلَة)(٢)، وَجُمُوعُ كَثْرَةٍ، وَلَهَا ثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ وَزْنًا: (فُعْل، فُعُل، فُعَل، فِعَال، فُعَلَة، فَعَلَة، فَعْلَى، فِعْلَى، فُعَّل، فُعَّال، فِعَال، فُعُول، فِعْلَان، فُعْلَان، فُعَلَاء، أَفْعِلَاء، فَوَاعِل، فَعَائِل، فَعَالٍ، فَعْلَى، فَعَالِيّ، فَعَالِل، شِبْهُ فَعَالِل)(٣).

وَسَنَتَنَاوَلُ طائفة من الْمَسَائِلَ الَّتِي عَرَضَهَا الزَّجَّاجِيُّ فِي الجُمُوعِ وَبَيَانَ مواطن الاتفاق والاختلاف بينه وبيّن سيبويه.

١_ جمع (فَعِيل) إذا كان صفة للعاقل:

يُمثل بابُ جمع صفةِ (فَعِيل) من الأبوابِ الصرفيّةِ البارزةِ التي تناولها سيبويه بالتحليل والتفصيل، لما يتضمن عليه من تنوّعٍ في الأبنية وتعدّدٍ في الاستعمال بين القياس والسماع، وما يُبيّن ذلك من عللٍ صوتيّةٍ ودلاليّةٍ في العربية، وقد أوضح سيبويه أنّ هذا الباب لا يسير على ترتيبٍ واحد، بل تتوزّع صيغُ جمعه تبعاً للبنية الصوتيّة للكلمة وما جرى عليه استعمالُ العرب.

فقد بيّن سيبويه أن جمع (فَعِيل) لم يلتزم صيغةٌ واحدةٌ، فقد يجمع على (فُعَلاء)، وقد يجمع على (فِعالٍ) في مواضعٍ أُخرى.

فقال : "وأَمَّا مَا كَانَ (فَعِيلًا) فَإِنَّهُ يُكَسَّرُ عَلَى (فُعَلَاءَ) وَعَلَى (فِعَالٍ).

---

(١) ينظر: النحو الواضح في قواعد اللغة العربية:١:١٦٣.

(٢) ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية:١٤٨.

(٣) ينظر: النحو الوافي:٤:٦٤١,٦٦٤.

فَأَمَّا مَا كَانَ عَلَى (فُعَلَاءَ) فَنَحْوُ: فُقَهَاءَ، وَبُخَلَاءَ، وَظُرَفَاءَ، وَحُلَمَاءَ، وَحُكَمَاءَ، وَأَمَّا مَا جَاءَ عَلَى (فِعَالٍ) فَنَحْوُ: ظَرِيفٍ وَظِرَافٍ، وَكَرِيمٍ وَكِرَامٍ، وَلِئَامٍ وَبِرَاءٍ"(١).

ثم وضح العلاقة بين الوزنين (فُعالٌ) و(فَعِيل) مبيناً أن كلا البناءين متقاربان في الدلالة، حتى جعلهما بمنزلةٍ واحدةٍ من حيث المعنى الصرفي، إذ قرر أن (فُعال) يؤدي وظيفة (فَعِيل) من حيث المعنى، ولهذا تتشابه طرائق تثنيته وتذكيره وتأنيثه، كما بيّن أن دخول علامة التأنيث (الهاء) تؤكد اشتراك البنيتين في النظام الصرفي. إذ قال: " وَ(فُعَالٌ) بِمَنْزِلَةِ فَعِيلٍ؛ لِأَنَّهُمَا أُخْتَانِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: طَوِيلٌ وَطُوَالٌ، وَبَعِيدٌ وَبُعَادٌ. وَسَمِعْنَاهُمْ يَقُولُونَ: شَجِيعٌ وَشُجَاعٌ، وَخَفِيفٌ وَخُفَافٌ. وَتَدْخُلُ فِي مُؤَنَّثِ فُعَالٍ الهَاءُ كَمَا تَدْخُلُهَا فِي مُؤَنَّثِ فَعِيلٍ. وقالوا: رَجُلٌ شُجاعٌ وقومٌ شُجَعَاءُ، ورَجُلٌ بُعادٌ وقومٌ بُعَداءُ، وطُوالٌ وطِوالٌ"(٢).

أما الزجاجي فقد كان موافقاً لمنهج سيبويه وأحكامه الصرفيّة في جمع (فَعِيل) إذا كان نعتاً، فقد وافقه في الأصول العامة لهذه المسألة، وقرر جمع الصحيح على (فِعالٍ) و(فُعِلاء)، ولم يظهر من خلال متابعة نصوصهما ومقارنتها ما يدل على مخالفة الزجاجي لسيبويه في هذه الأحكام، وإنما عرضها بصورة موجزة، فاقتصر على أهم القواعد والأمثلة، وحذف بعض التعليلات الصرفية والتفريعات والشواهد التي أطال فيها سيبويه، مؤيَّداً بعض المسائل بشواهد قرآنية وأمثلة إضافية تُسهم في توضيح القاعدة وتأكيدها.

---

(١) الكتاب:٣:٦٣٤.

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

ففي جمع الصفة على وزن (فَعِيل) إذا كانت نتعاً صحيحا غير مضاعف ولا معتل اللام فإن الزجاجي وافق سيبويه فيها وإنَّ جمعها يكون على (فِعَالٍ) و(فُعَلاء) وقد زاد على أمثلة سيبويه واستشهد بآية قرآنية وأيضاً ذكر عدم مجيئه على وزن (أفْعِلاء) وقد صرح الزجاجي بما كان مفهوماً من كلام سيبويه، فقال: "ويقال في جمع عَلِيم: عُلَماء، كما يقال في حَلِيم: حُلَماء، وفَقِيه: فُقَهاء، وظَرِيف: ظُرَفاء، لأنّ ما كان على فَعِيل نعتا غير مضاعفاً ولا معتل اللام فأكثر ما يُجمع على (فُعَلاء) و(فِعالٍ)، ففُعَلاء نحو ما ذكرنا، وفِعَالٍ نحو: كَبِير وكِبَارٍ وكُبَراء. قال الله عز وجل: ﴿إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا﴾[الأحزاب:٦٧]، ونحو لَئِم ولِئَام ولُؤَماء، وكَرِيم وكِرَام وكُرَماء، وصَبِح وصِبَاح، وجَمِيل وجِمَال لم يستعمل في شيء هذا (أفْعِلاء)"(١).

أما في الصفات المضاعفة فقد بيّن سيبويه جمع هذه الصفات المضاعفة، موضحاً اختلاف أبنيتها بين (فِعالٍ) و(أفْعِلاءُ)، فقال: " فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ هٰذَا (مُضَاعفاً) فَإِنَّهُ يُكَسَّرُ عَلَى (فِعَالٍ) كَمَا كُسِّرَ غَيْرُ المضاعَف، وَذٰلِكَ: شَدِيدٌ وَشِدَادٌ، وَحَدِيدٌ وَحِدَادٌ. وَنَظِيرُ (فُعَلَاء) فِيهِ: (أَفْعِلَاءُ)، وَذٰلِكَ: شَدِيدٌ وَأَشِدَّاءُ، وَلَبِيبٌ وَأَلْبَاءُ، وَشَحِيحٌ وَأَشِحَّاءُ. وَإِنَّمَا دَعَاهُمْ إِلَى ذٰلِكَ إِذَا كَانَ مِمَّا يُكَسَّرُ عليه فَعيلٌ كراهية التقاء المضاعَف"(٢).

وقال سيبويه: "وقد يُكَسِّرُونَ المُضاعَف عَلَى أَفْعِلَةٍ نَحْوَ: (أَشِحَّةَ)، كَمَا كَسَرُوهُ عَلَى أَفْعِلَاءَ. وَإِنَّمَا هٰذَانِ البِنَاءَانِ لِلأَسْمَاءِ، يَعْنِي: أَفْعِلَةً وَأَفْعِلَاءَ.

(١) اشتقاق أسماء الله:٨٠.

(٢) الكتاب:٣:٦٣٤.

وَكَمَا جَازَ أَفْعِلَاءُ جَازَ أَفْعِلَةٌ، وَهِيَ فِي البِنَاءِ بِمَنْزِلَتِهَا، وَفِي أَنَّ آخِرَهُ حَرْفُ تَأْنِيثٍ كَمَا أنّ آخر هذا حرف تأنيث نحو: أَشِحَّةَ"(١).

وقد وضح أن وجود الياء والواو في بنية الكلمة يؤثر في اختيار صيغة الجمع، بسبب ثقل الحركة على هذه الحروف فقال: " وَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ بَنَاتِ اليَاءِ وَالوَاوِ فَإِنَّ نَظِيرَ فُعَلاءَ فِيهِ (أَفْعِلَاءُ)، وَذٰلِكَ: أَغْنِيَاءُ، وَأَشْقِيَاءُ، وَأَغْوِيَاءُ، وَأَكْرِيَاءُ، وَأَصْفِيَاءُ. وَذٰلِكَ أَنَّهُمْ يَكْرَهُونَ تَحْرِيكَ هٰذِهِ الوَاوَاتِ وَاليَاءَاتِ وَقَبْلَهَا حَرْفٌ مَفْتُوحٌ، فَلَمَّا كَانَ ذٰلِكَ مِمَّا يَكْرَهُونَ ووجدوا عنه مندوحةً فَرُّوا إِلَيْهِ، كَمَا فَرُّوا إليها فِي المُضاعَف. وَلَا نَعْلَمُهُمْ كَسَرُوا شَيْئًا مِنْ هٰذَا عَلَى فِعَالٍ، اسْتَغْنَوْا بهذا وبِالجَمْعِ بِالوَاوِ وَالنُّونِ. وإنَّما فعلوا ذلك أيضاً لأنّه من بنات الياء والواو أقل منه مما ذكرنا قبله من غير بنات الياء والواو"(٢).

ثُمَّ بيّن سيبويه أن بعض الأبنية لم تستعمل في هذا الباب، واستُعيض عنها بصيغ أُخرى أقل ثقلاً في النطق، إذ قال: " وَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ بَنَاتِ اليَاءِ وَالوَاوِ الَّتِي فيهن عينات فَإِنَّهُ لَمْ يُكَسَّرْ عَلَى فُعَلَاءَ وَلَا أَفْعِلَاءَ، وَاسْتُغْنِيَ عَنْهُمَا بِفِعَالٍ؛ لِأَنَّهُ أَقَلُّ مِمَّا ذَكَرْنَا، وَذٰلِكَ: طَوِيلٌ وَطِوَالٌ، وَقَوِيمٌ وَقَوَامٌ"(٣).

وقد وافق الزجاجي سيبويه أيضاً في جمع (فَعِيل) المضاعف على وزن (فِعَال) و(أَفْعِلَاء)، كما وافقه في جواز الجمع على (أَفْعِلَة) من دون ذكر الوزن واكتفى بذكر مثال وآية قرآنية، غير أنَّ الزجاجي أغفل التعليل الذي أورده سيبويه، وهو كراهيةُ التقاء المثلين، واكتفى بذكر القاعدة وأمثلتها، فقال: "وما كان منه مُضاعَفاً كُسِّر على (فِعَالٍ) و(أَفْعِلاء). قالوا: شَدِيد،

(١) الكتاب:٣:٦٣٤.

(٢) المصدر نفسه:٣:٦٣٤,٦٣٥.

(٣) المصدر نفسه:٣:٦٣٥.

وشِـدَادٍ، وأَشِـدَّاء، قـال الله عـز وجـل: ﴿عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَّا يَعْصُونَ﴾[التحـريم:٦]، وقـالوا: (شَـحِيحٍ، وأَشِـحَّاء، شِـحَاح، وأَشِـحَّة)، وقـال: ﴿أَشِحَّةً عَلَى﴾[الأحزاب:١٩]. وقالوا: لَبِيب، وأَلِبَاءَ فلم يجاوزوا ذلك"(١).

وكـذلك وافـق الزجـاجي سـيبويه فـي جمـع المعتـل علـى وزن (أَفْعِـلَاء)، إلّا أنَّـه حـذف العلـة الصـرفية التـي ذكرهـا سـيبويه، وهـي كراهيـة تحريـك الـواو والياء بعـد الفتحـة، كمـا لـم يعتـرض لـبعض التفصـيلات التـي ذكرهـا فـي هـذه المسـألة، فقـال: "ومَـا كـانَ مُعـتلًّا كُسِّـر علـى (أَفْعِـلَاء)، ولـم يجـاوز ذلـك، كقولـك: غَنِـيٍّ، وأَغْنِيَاء، وشَقِيٍّ، وأَشْقِيَاء"(٢).

وقـد أشـار سـيبويه بـإن قـد يُجمـع علـى (فُعُـلٍ) فقـال: "وَقَـدْ كُسِّـرَ شَـيْءٌ مِنْـهُ عَلَـى (فُعُـلٍ) شُـبّه بِالأَسْـمَاءِ لأنَّ البنـاء واحـد، وهـو: نَـذِيرٌ وَنُـذُرٌ، وَجَدِيـدٌ وَجُـدُدٌ، وَسَدِيسٌ وَسُدُسٌ. وَمِثْلُ ذٰلِكَ مِنْ بَنَاتِ اليَاءِ: ثَنِيٌّ وَثُنٍ"(٣).

لـم يـذكر الزجـاجي هـذا الـوزن بـأن صـفة (فَعِيـل) قـد تُجمـع علـى (فُعُـلٍ)، ثُـمَّ أشـار سـيبويه إلـى أن هـذه الصـفات لا تمنـع مـن الجمـع السـالم، كمـا قـد تُكسـر علـى أوزان أخـرى شـبيهة بالأسـماء، فقـال: " وَاعْلَـمْ أَنَّـهُ لَـيْسَ شَـيْءٌ مِـنْ ذا للآدميّـين يمتنـع مِـنَ الـوَاوِ وَالنُّـونِ، وذلـك قَـوْلِهِمْ: ظَرِيفُـونَ، وَطَوِيلُـونَ، وَلَبِيبُـونَ وَحَكِيمُونَ"(٤).

وقـد وافـق الزجـاجي سـيبويه ونقـل رأيـه فـي جـواز جمـع هـذه الصـفات جمـع المـذكَّر السـالم إذا كانـت دالَّـة علـى الآدميـين، وهـو مـا يمثَّـل موافقـةً

(١) اشتقاق أسماء الله:٨١.
(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.
(٣) الكتاب:٣:٦٣٥.
(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

صريحةً لسيبويه في الحكم من دون زيادةٍ أو تعديل، فقال: "قال سيبويه: وليس يمتنع شيء من هذا إذا كان للآدميين المذكرين من أن يجمع بالواو والنون، ولا من الألف والتاء إذا كان لمؤنث نحو قولك: عليمون، وحليمون، ولبيون. وفي المؤنث حليمات، وعليمات"(١).

وقد وضح سيبويه أن بعض الأبنية تُجمع على (أفْعالٍ) قياساً على (فاعِلاً) لدخولها في باب التناسب الوزني، فقال: " وقد كسّروا منه شيئاً على (أفْعالٍ) كما كسّروا عليه فاعِلاً، نحو: شاهِدٍ وصاحِبٍ، فدخل هذا على بنات الثلاثة كما دخل هذا؛ لأنَّ العدَّة والزَّنة والزيادة واحدة. وذلك قولهم: وَيَتِيمٍ وَأَيْتَامٍ، وَشَرِيفٍ وَأَشْرَافٍ. وزعم أبو الخطّاب أنهَّم يقولون: أبيلٌ وآبالٌ، وعدوٌّ وأعْداءٌ، شَّبه بهذا لأنَّ فعيلاً يشبهه فَعُولٌ في كلِّ شيء، إلّا أنّ زيادة فَعُولٍ الواو"(٢).

أمَّا الزجاجي لم يذكر هذا الوزن، ولم يشير إلى حمل (فِعِيل) على (فاعِل)، وقد أغفل التعليل الصرفي الذي اعتمد عليه سيبويه في توجيه هذا الجمع، ثُمّ تناول سيبويه ظاهرة تنوع صيغ جمع (فَعِيل) وما يتصل بها من الأبنية الصرفية، موضحاً أنها لا تعتمد صيغة واحدة في الجمع، وإنمَّا تتعدد صوره تبعاً للاستعمال اللغوي، وقد بيّن صيغ جمع المؤنث وما يلحقها من تغيّر في البنية، فقال: " وَقَالُوا: صَدِيقٌ (وَصُدُقٌ) وَأَصْدِقَاءُ، كَمَا قَالُوا: جَدِيدٌ وَجُدُدٌ، وَنَذِيرٌ وَنُذُرٌ. وَمِثْلُهُ فُصُحٌ حَيْثُ اسْتُعْمِلَ كَمَا تُسْتَعْمَلُ الأَسْمَاءُ. وَإِذَا لَحِقَتِ الهَاءُ فَعِيلًا لِلتَّأْنِيثِ فَإِنَّ المُؤَنَّثَ يُوَافِقُ المُذَكَّرَ عَلَى فِعَالٍ، وَذٰلِكَ: صَبِيحَةٌ وَصِبَاحٌ، وَظَرِيفَةٌ وَظِرَافٌ. وَقَدْ كُسِّرَ عَلَى فَعَائِلَ كَمَا كُسِّرَتْ عَلَيْهِ

(١) اشتقاق أسماء الله:٨١.

(٢) الكتاب:٣:٦٣٥,٦٣٦.

الأَسْمَاءُ، وَهُوَ نَظِيرُ أَفْعِلَاءَ وَفِعْلَاءَ هُنَا، وَذٰلِكَ: صَبَائِحُ، وَصَحَائِحُ، وَطَبَائِبُ. وَقَدْ يَدَعُونَ فَعَائِلَ اسْتِغْنَاءً بِغَيْرِهَا، كَمَا أَنَّهُمْ قَدْ يَدَعُونَ فُعَلَاءَ اسْتِغْنَاءً بِغَيْرِهَا، نَحْوَ قَوْلِهِمْ: صَغِيرٌ وَصِغَارٌ وَلَا يَقُولُونَ: صُغْرَاءُ، وَسَمِينٌ وَسِمَانٌ وَلَا يَقُولُونَ: سُمْنَاءُ، كَمَا أَنَّهُمْ قَدْ يَقُولُونَ: سَرِيٌّ وَلَا يَقُولُونَ: أَسْرِيَاءُ. وَقَالُوا: خَلِيفَةٌ خَلَائِفُ، فَجَاءُوا بِهَا عَلَى الأَصْلِ، وَقَالُوا: خُلَفَاءُ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى مُذَكَّرٍ، فَحَمَلُوا عَلَيْهِ المَعْنَى، وَصَارُوا كَأَنَّهُمْ جَمَعُوا خَلِيفًا، حَيْثُ عَلِمُوا أَنَّ الهَاءَ لَا تَثْبُتُ فِي التَّكْسِيرِ"(١).

أمّا الزجاجي فقد وافق سيبويه في إثبات جمع بعض المؤنثات الواردة على وزن (فَعْيَلة) بصيغة (فَعائِل)، غير أنه اقتصر على هذه الصيغة، فلم يتناول سائر أوجه الجمع التي عرضها سيبويه، كما أغفل ما أورده من تعليلات صرفية وتوجيهات، كبيان نظير (فَعائِل)، والاستغناء ببعض الجموع عن بعض، وحمل الجمع على المعنى في نحو: (خَليفَة خُلَفاَء). ومن ثم جاءت موافقة الزجاجي لسيبويه في أصل الحكم الصرفي، مع إيجازٍ واختصارٍ في العرض، دون استيعاب جميع ما قرره سيبويه في هذه المسألة. فقال: "وقد كُسِّر منه شيءٌ في المؤنث على فَعَائِل قالوا: امرأة صَبِحَةٌ، ونسوةٌ صَبَائِحُ، وظَرِيفَةٌ وظَرَائِفُ، وصَحِيحَةٌ وصَحَائِحُ"(٢).

ثُمَّ تناول سيبويه مسألة جمع (ظريف) على (ظروف)، وقد بين الخلاف بين الخليل الذي يرى أن (ظُرُوف) لم تُجمع في القياس المباشر ل(ظَرِيف) وقد قُرنت عنده بألفاظ لا تُرد إلى مفردها على النمط نفسه مثل (مذاكير)، وبين رأي أبو عمر الذي يرى أنّ (ظُرُوف) جمع (ظَرِيف) على غير قياس مطّرد، واستدل على ذلك بالتصغير مثل (ظُرَيّفون) بخلاف

(١) الكتاب:٣:٦٣٦.

(٢) اشتقاق أسماء الله:٨٠,٨١.

(مـذاكير)، وبـذلك عـرض سـيبويه اخـتلاف النظـر بـيّن مـن ينفـي القيـاس ومـن يثبتــه بــدليل صــرفي. فقــال: " وَزَعَــمَ الخَلِيــلُ أَنَّ قَــوْلَهُمْ: ظَرِيــفٌ وَظُــرُوفٌ لَــمْ يُكَسَّــرْ عَلَــى ظَرِيــفٍ، كَمَــا أَنَّ المَــذَاكِيرَ لَــمْ تُكَسَّــرْ عَلَــى ذَكَــرٍ. وَقَــالَ أَبُــو عُمَــرَ: أَقُــولُ فِــي ظُــرُوفٍ هــو جَمْــعُ ظَرِيــفٍ، كُسِــرَ عَلَــى غَيْــرِ بِنَائِــهِ، وَلَــيْسَ مِثْــلَ مَــذَاكِيرَ. وَالــدَّلِيلُ عَلَــى ذٰلِــكَ أَنَّــكَ إِذَا صَــغَّرْتَ قُلْــتَ: ظُرَيِّفُــونَ، وَلَا تَقُــولُ ذٰلِــكَ فِــي مَذَاكِيرَ "[1].

أمّــا الزجــاجي فقــد ذكــر مســألة جمــع (ظريــف) بأنّــه يجمــع علــى ظِــرَاف وظُرَفــاء، ولــم يوافــق سـيبويه فيمــا نقــل عــن الخليــل وأبــي عمــر وقــد حكــم علــى جمــع (ظُــرُوف) بالشــذوذ نقــلاً عــن الجرمــي، ممَّــا يبــيّن نزهتَــه إلــى الاختصــار، فقــال: "ويقــال: ظَرِيــف وظُرَفــاء وظِــرَاف، وأكثــر مــا يُســتعمل ظِــرَاف فــي المؤنــث علــى مــا حكــى الجرمــي، وقــد يُســتعمل فــي المــذكر. وحكــى الجرمــي: (رجــال ظَرُوف) وهذا شاذ"[2].

وخلاصــةُ هــذه المســألة أنَّ الزجــاجي وافــق ســيبويه فــي الأصــول الصــرفية لجمــع صــفة (فَعِيــل) إذا كانــت نعتًــا للعاقــل، فوافقــه فــي جمــع الصــحيح علــى وزنــي (فُعَــلاء) و(فِعَــال)، والمضــاعف علــى (فِعَــال) و(أَفْعِــلَاء)، مــع جــواز جمعــه علــى (أَفْعِلَــة)، والمعتــل علــى (أَفْعِــلَاء)، كمــا وافقــه فــي جمــع مؤنــث (فَعِيــل) علــى (فَعَائِــل)، وفــي جــواز جمــع هــذه الصــفات جمــع المــذكَّر الســالم إذا دلَّــت علــى الآدميــين. ولــم تُســفر المقارنــة بــين نصوصــهما عــن وجــود مخالفــةٍ للزجــاجي فــي هــذه الأحكــام، وإنمــا ظهــر اخــتلافٍ فــي مــنهج العــرض؛ إذ مــال إلــى الإيجــاز، فاقتصــر علــى تقريــر القواعــد وذكــر أشــهر الأمثلــة، وحــذف كثيــرًا

(١) الكتاب:٣:٦٣٦,٦٣٧.

(٢) اشتقاق أسماء الله:٨٠.

من التعليلات الصرفية والتفصيلات التي توسع سيبويه في بيانها، مع الاستشهاد بالقرآن الكريم في بعض المواضع لتأكيد الأحكام.

وتبيّن من تتبّع آراء سيبويه والزجاجي في جمع (فَعِيل) إذا استُعمل نعتًا، وموازنتها بما ورد عند المتأخرين ،لم تُحدِث خروجًا عن الأصول التي قرّرها المتقدّمون، وإنما التزمت بها مع زيادة في الإيضاح والتعليل. فقد انعقد الاتّفاق على التمييز بين الصحيح والمضاعف والمعتلّ والأجوف في هذا الباب، وعلى أنّ الغالب في الصحيح الجمع على (فُعَلاء وفِعَال)، مع العدول إلى (أفْعَلَاء) في المضاعف والناقص دفعًا للثقل الصوتي، وإلى فعال في الأجوف لمشابهته وزن فاعل. كما أجمعوا على جواز جمع (فَعِيل) الدال على العاقل بالواو والنون في المذكر، وبالألف والتاء في المؤنث. ولم تستحدث الشروح المتأخرة قواعد تُخالف ما أصّله سيبويه والزجاجي، بل انصرفت إلى تعليل هذه الصيغ وبيان وجوه تخريج الشواذّ الواردة فيها، كجمع ظريف على ظُروف، مع اختلافهم في توجيه ذلك دون المساس بأصل القاعدة. وبناءً على ذلك، يَظهر أنّ إسهام المتأخرين اقتصر على الشرح والتفريع، في حين ظلّ البناء النظري العام لجمع (فَعِيل) نعتًا قائمًا على ما قرّره الأوائل.

فقد وافق ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) سيبويه في الأحكام جمع (فَعِيل) إذا كان صفة للعاقل، وقد نقل الخلاف الذي صرح به سيبويه في جمع (ظريف) على (ظُرُوف)، فقد نقل رأي أبي عمر، ولم ينقل ما جاء به الزجاجي بأن جمعه على (ظُروف) شاذ، فكان منهجه أقرب إلى سيبويه. فقال: "وقالوا:(ظريف)، و(ظُرُوف)، جاؤوا به على حذف الزائد، كأنه جمعُ (ظَرْف)، وإن لم يُستعمل على نحو:(فَلْسٍ)، و(فُلُوسٍ). و(ظَرْفٌ) في معنى

(ظرِيف) ،كما قالوا:(عَدْلٌ) في معنى (عادِلٍ). وقال أبو عمر : هو جمعُ (ظريف) على غير قياس. ونظيرُه (زَنْدٌ)، و(أَزْنادٌ)، و(زَمَانٌ)، و(أَزْمانٌ). قال: ويدل على ذلك أنك لو صغّرت (ظُرُوفًا)، لقلت (ظُرَيفُونَ) ولا يمتنع ما كان من ذلك لمن يعقل مذكرًا من الواو والنون، نحو: قولك:(ظريفون)، و(لبيبون)، و(حكيمون)، وما كان مؤنثًا بالألف والتاء، نحو:(لبيبة)، و(لبيبات)، و(ظريفة)، و(ظريفات)"[1].

وأيضا وافق الرضي الأستراباذي سيبويه في الأحكام لجمع (فَعِيل) وذكر رأي الخليل وأبي عمر في جمع (ظريف) على (ظُرُوف)[2].

٢_ جمع (فعيل) إذا كان اسما:

تناول سيبويه في هذه المسألة جمع التكسير للأسماء الثلاثية، وقد بيّن أن الأسماء الواقعة على وزن (فَعِيل) إذا كانت أسماء جامدة لا صفات، لا تلتزم صيغةً واحدةً في جمع القِلّة، وإنمّا تتعدد صيغها تبعاً لاختلاف البنية الصوتية.

فبيّن أن بعض الأسماء الواقعة على وزن (فَعِيل) تُجمع في باب جمع القلة على صيغ متعددة، ومن أبرزها صيغة (أَفْعِلة) فقال: "وأما ما كان فَعِيلاً فإنه في بناء أدنى العدد بمنزلة فِعالٍ وفُعالٍ؛ لأن الزيادة التي فيها مدةٌ، لم تجيء الياء التي في فَعِيلٍ لتلحق بناتِ الثلاثة ببنات الأربعة كما لم تجيء الألف التي في فُعالٍ وفِعالٍ لذلك، وهو بعد في الزنة والتحريك والسكون مثلهما، فهن أخواتٌ. وذلك قولك: جَرِيبٌ وأَجْرِبةٌ، وكَثِيبٌ وأَكْثِبةٌ، ورَغِيفٌ وأَرْغِفةٌ، ورُغفْانٌ وجُرْبانٌ وكُثْبانٌ"[3].

---

(١) شرح المفصل:٣:٢٨٧.

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي:٢:١٣٨.

(٣) الكتاب:٣:٦٠٤.

وذكر أيضاً أن من صيغ جمع (فَعِيل) الاسم فأنّه يُجمع على (فُعُل)، فقال: "ويكَّسر على (فُعُلٍ) أيضاً، وذلك قولهم: رَغِيفٌ ورُغُفٌ، وقَلِيبٌ وقُلُبٌ، وكَثِيبٌ وكُثُبٌ، وأَمِيلٌ وأُمُلٌ، وعَصِيبٌ وعُصُبٌ، وعَسِيبٌ وعُسِبٌ وعُسْبانٌ، وصَلِيبٌ وصُلْبانٌ وصُلُبٌ"(١).

كما أشار سيبويه إلى أن بعض هذه الأسماء قد يُجمع على (فِعْلانٍ)، وهذه الصيغة قليلة في الاستعمال، فقال: "وقد كسّره بعضهم على (فِعْلانٍ)، وهو قليل، وذلك: قولهم: ظَلِيمٌ وظِلْمانٌ، وعَرِيضٌ وعِرْضانٌ، وقَضِيبٌ وقِضْبانٌ. وسمعنا بعضهم يقول: فَصِيلٌ وفِصْلانٌ، شبهوا ذلك بفُعالٍ"(٢).

كما ذكر كذلك أن بعض الأسماء التي على وزن (فَعِيل) قد تُجمع على (أَفْعِلاء)، وهو قليل، فقال: "وربَّما كسروا هذا على (أَفْعِلاءُ)، وذلك: نَصِيبٌ وأَنْصِباءُ، وخَمِيسٌ وأَخْمِساءُ، ورَبِيعٌ وأَرْبِعاءٌ. وهي في أدنى العدد منزلة ما قبلهمّ"(٣).

وقد وافق الزجاجي سيبويه في الأصول العامة لأحكام جمع (فَعِيل) إذا كان اسمًا، من حيث صيغ الجمع (أَفْعِلة، فُعُل، فِعْلان) وتعدّد استعمالها، ولم يخرج عن أمثلته ولا عن الإطار العام للقاعدة. غير أنَّه خالفه في المنهج؛ إذ لم يورد التعليلات الصوتية والصرفية التي فصّلها سيبويه، واكتفى بتقسيم المسألة إلى قِلّة وكثرة مع الاقتصار على الأمثلة، مما يجعل موافقته موافقةً في الحكم، لا في طريقة التحليل والتأصيل.

---

(١) الكتاب:٣:٦٠٤.

(٢) المصدر نفسه:٣:٦٠٤,٦٠٥.

(٣) المصدر نفسه:٣:٦٠٤.

فقد ذكر أن الأسماء على وزن (فَعِيل) قد تُجمع في جمع القِلّة على (أفْعِلة)، وفي جمع الكثرة على (فُعُل) و (فِعْلان)، وأحياناً يُستعمل صيغة واحدة فقط من هذه الجموع، وأحياناً تُستعمل كُلّها، فقال: ": "وما كان على (فَعِيل) اسمًا كسر في أقل العدد على (أفْعِلة) والكثير على (فُعُل) و (فِعْلان)، وربما انفرد به أحدهم، وربما اجتمعتا فيه قالوا: رَغِيفٌ وأرْغِفة، ورُغُفٌ، ورِغْفانٌ. وكَثِيب، وثلاثة أكْثِبة، والكثير كُثُب، وكِثْبان. وقالوا: عَسِيب وعِسْبان، وعُسُب. وعَصِيب وعُصُب، وعِصْبان"(١).

ثُمَّ بيّن الزجاجي أن جمع بعض الأسماء على وزن (فَعِيل) جمهاً سماعياً، وأن بعض هذه الأسماء لا يأتي لها جمع القِلّة (أفْعِلة)، وإنمّا تُجمع مباشرة في الكثرة، فقال: ". ولم يجمع على أقل العدد. وقالوا: صَلِيب، وصُلُب وصِلْبان، وقَضِيب، وقُضُب، وقَضْبان"(٢).

وقد وضح الزجاجي أنّ جمع الأسماء التي على وزن (فَعِيل) لا تسير على قاعدة واحدة مطّردة، وإنمّا تختلف صيغ جمعه ما بيّن قليل الاستعمال أو كثير أو شاذ، وقد تتعدد الروايات فيه عند بعض النحويين، فقال: "وحكى الجرمي عن الأصمعي قضبان بكسر القاف. وقالوا: فَصِيل، وفِصْلان. وحكى سيبويه أن بعضهم يقول (فِصلان) بكسر الفاء وهو شاذ. وقالوا: ظَلِيم، وظِلْمان بالكسر لا غير. وقالوا: قَرِي، وثلاثة أقْرِية، والكثير قِرْيان وهي مدافع الماء إلى الروضة. وقالوا: سَرِي، وثلاثة أسْرِية، والكثير سِرْيان وهو النهر. وقالوا في المضاعف: سَرِير، وأسْرِة، وسُرُر. وحَزِيز، وأحْزِة والكثير حِزان بكسر أوله، وهو ما غلظ من الأرض"(٣).

(١) اشتقاق أسماء الله:٨١.

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣) المصدر نفسه:٨١_٨٣.

يتبيّن لنا في هذه المسألة أنَّ الزجاجي وافق سيبويه في أصل الحكم الصرفي لجمع (فَعِيل) إذا كان اسمًا، إذ قرّر مثله تعدد صيغ الجمع بين (أفْعِلة) و(فُعُل) و(فِعْلان)، مع اعتماد السماع وتنوع الاستعمال وعدم انضباطه على قياس واحد. غير أنّ الزجاجي لم يسلك مسلك سيبويه في التفصيل والتعليل، بل اقتصر على عرض القاعدة وتقسيم الجموع مع إيراد الشواهد، دون بيان الأسباب الصوتية والصرفية التي علّل بها سيبويه اختلاف الأبنية. وبذلك يتضح أن موافقته لسيبويه كانت في أصل الحكم، مع اختلاف في منهج العرض والتأصيل.

وقد ظلّت هذه القواعد ثابتة ومستقرة، إذ لم يقدم المتأخرون من العلماء، أي رأي مخالف لها، وإنما اكتفوا بإعادة تقرير هذه الأوزان، مع توضيح أسبابها، وتقديم أمثلة وشواهد إضافية تبيّن كيفية تطبيقها في الحالات المختلفة. وأن القاعدة الأساسية لجمع الأسماء على وزن (فَعِيل) تعتمد على البنية الصرفية للاسم، مع التمييز بين القلّة والكثرة، وبين الصحيح والمضاعف والمعتل، مع مراعاة بنات الياء والواو. وقد جاءت نصوص المتأخرين، متفقة تمامًا مع ما حدده الأوائل، إذ لم يقدموا قاعدة جديدة، بل أعادوا تقريرها بأسلوب واضح ومفصّل، مع تقديم شواهد إضافية لتوضيح القواعد. وبذلك، يمكن القول إن هؤلاء العلماء ثبتوا الإطار النظري لجمع (فَعِيل) الاسم كما وضعه سيبويه وتابعه والزجاجي، مع مزيد من الأمثلة والتعليل[1].

(١) ينظر: المقتضب:٢٠٧:٢، وينظر: اللمع في العربية:١١٨، وينظر: الأصول في النحو:٧,٦:٣، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الأستراباذي:٤٤٨:١.

٣_ جمع (فاعِل) إذا كان اسما أو صفة:

تناول سيبويه مسألة جمع ما جاء على وزن (فاعِل) معالجةً شاملة، فلم يقتصر على بيان أحكامه إذا ورد اسمًا أو صفةً، بل عرض القسمين معًا، موضحاً ما يختص بكلٍّ منهما من أبنية جمع التكسير. فبدأ بذكر صيغ جمع (فاعِل) إذا كان اسمًا، مستندًا إلى ما ورد في السماع عن العرب، ثم انتقل إلى بيان جموعه إذا كان صفةً، ففصّل أبنيته المختلفة، وبيّن ما يختص بكل بناء من أحكام، تبعًا لدلالة اللفظ ووظيفته، معتمدًا في ذلك على الاستعمال العربي الموثوق.

ففي جمع (فاعِل) إذا كان اسماً تناول سيبويه هذه المسألة وبيّن أنَّ الاسم الوارد على وزن (فاعِل) له أكثر من صيغة في جمع التكسير، فكان الأصل فيه أنّ يُجمع على (فَوَاعِلَ)، فقال: "وَمَا كَانَ مِنَ الأَسْمَاءِ عَلَى (فَاعِلٍ أَوْ فَاعَلٍ)، فَإِنَّهُ يُكَسَّرُ عَلَى بِنَاءِ (فَوَاعِلَ)، وَذَلِكَ: تَابَلٌ وَتَوَابِلُ، وَطَابَقٌ وَطَوَابِقُ، وَحَاجِرٌ وَحَوَاجِرُ، وَحَائِطٌ وَحَوَائِطُ"(١). وذكر أيضاً بأنه يُجمع الاسم على وزن (فاعِل) قد يُجمع على (فُعْلاَن) مع بيان ما يطرأ من الإعلال والقلب، وذكر أن هذه الصيغ لا تُمنع من أن تُجمع على (فَوَاعِل) فقال: "وَقَدْ يُكَسِّرُونَ الفَاعِلَ عَلَى (فُعْلَانٍ)، نَحْوَ: حَاجِرٍ وَحُجْرَانٍ، وَسَالٍّ وَسُلَّانٍ، وَحَائِرٍ وَحُوْرَانٍ، وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ: حِيرَانٌ، كَمَا قَالُوا: جَانٌّ وَجِنَانٌ، وَكَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ: غَائِطٌ وَغِيْطَانٌ، وَحَائِطٌ وَحِيْطَانٌ، قَلَبُوهَا حَيْثُ صَارَتِ الْوَاوُ بَعْدَ كَسْرَةٍ، فَالأَصْلُ فُعْلَانٌ. وَقَدْ قَالُوا: غَالٌّ وَغُلَّانٌ، وَفَالِقٌ وَفُلْقَانٌ، وَمَالٌّ وَمُلَّانٌ، وَلَا يَمْتَنِعُ شَيْءٌ مِنْ ذَا مِنْ فَوَاعِلَ"(٢).

---

(١) الكتاب:٣:٦١٤.

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

وقد وافق الزجاجي سيبويه في جمع (فِاعل) إذا كان اسماً، فقد قرر ما قرره سيبويه في أن أكثر جموعه تكون على وزن (فَوَاعِل)، و(فُعْلاَن)، وقد ذكر الزجاجي أيضاً قد يجمعونه على (فِعْلاَن) بالكسر، وهو عين ماذكره سيبويه وما يحدث فيه من قلب وإعلال، فقال الزجاجي: " وإذا كان فاعل اسمًا فأكثر ما يكسر على (فَوَاعِل) وقد جمع بعضه على (فُعْلاَن) قالوا: كَاهِل وكَوَاهِل وهو موصل العنق بالظهر، وقالوا: غَارِب وغَوَارِب، وحَاجِر وحُجْرَان، وهو مكان يستنقع فيه الماء، وفَالِق وفَوَالِق وفُلْقان. والفالق ما بين الجبلين والمطمئن بين الربوتين. وقد جاء بعضه على (فِعْلان) بكسر الأول، قالوا: حَائِط وحِيْطان، وغَائِط وغِيْطان، وهو الوادي الأفيح الواسع المطمئن"(١).

أما في جمع (فاعِل) إذا كان صفة فقد ذكر سيبويه إنّه يُجمع على عدة أوزان، ومنها أن جموع الصفة على وزن (فاعِل) فإنّه يُجمع على وزن (فُعَّل)، وقد عده من الأبنية المطردة في هذا الباب وذكر له أمثلة فقال: "أَمَّا مَا كَانَ (فَاعِلًا)، فَإِنَّكَ تُكَسِّرُهُ عَلَى (فُعَّلٍ)، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: شَاهِدٌ وَشُهَّدٌ، وَبَازِلٌ وَبُزَّلٌ، وَشَارِدٌ وَشُرَّدٌ، وَسَابِقٌ وَسُبَّقٌ، وَقَارِحٌ وَقُرَّحٌ. وَمِثْلُهُ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ الَّتِي هِيَ عَيْنَاتٌ: صَائِمٌ وَصُوَّمٌ، وَنَائِمٌ وَنُوَّمٌ، وَغَائِبٌ وَغُيَّبٌ، وَحَائِضٌ وَحُيَّضٌ، وَمِثْلُهُ مِنَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ الَّتِي هِيَ لَامَاتٌ: غُزَّى وَعُفَّى"(٢). أما الزجاجي فلم يذكر وزن (فُعَّل) بضم الأول وفتح الثاني، إذا كان صفة (فاعِل).

(١) اشتقاق أسماء الله:٨٥.

(٢) الكتاب:٣:٦٣١.

ثُـمَّ وضـح سـيبويه مجـيء (فاعِـل) علـى وزن (فُعُـل) بضـم الأول والثـاني، وقـد شـبه ذلـك (بفَعـوُلٍ) بعـد حـذف الزيـادة، فقـال: "وَقَـدْ جَـاءَ شَـيْءٌ كَثِيـرٌ مِنْـهُ عَلَـى (فُعُـلٍ)، شَـبَّهُوهُ بِـ(فَعُولٍ) حَيْـثُ حُـذِفَتْ زِيَادَتُـهُ، وَكُسِّـرَ عَلَـى (فُعُـلٍ)، لِأَنَّـهُ مِثْلُـهُ فِـي الزِّيَـادَةِ وَالزِّنَـةِ وَعِـدَّةِ الْحُـرُوفِ، وَذَلِـكَ: بَـازِلٌ وَبُـزُلٌ، وَشَارِفٌ وَشُرُفٌ، وَعَائِذٌ وَعُوذٌ، وَحَائِلٌ وَحُولٌ، وَعَائِطٌ وَعُيُطٌ"(١).

وقـد وافـق الزجـاجي سـيبويه بـأنّ الفاعـل الصـفة قـد يُجمـع علـى (فُعُـل) بضـم الأول والثـاني فقـال: "وأمـا جمعـه جمـع التكسـير فـإن فـاعلاً يكسـر علـى أوجـه، قـالوا: ضـارِب، وضُـرُب. وصـائِم، وصُـوُم. وشـاهِد، وشُـهُد. وقـال الجرمـي: قـالوا شـاهِد، وشُـهُد. كمـا قـالوا: تـاجِر، وتُجِـر. وراكِـب، ورُكُـب ثـم جمعـوا الشـهد فقـالوا: الأشـهاد. وقـال الله عـز وجـل: (وَيَـوۡمَ يَقُـومُ ٱلۡأَشۡـهَٰدُ)[غافر:٥١] وقـالوا: ناصـرِ، ونُصُـر، ثـم جمعـوا النصـر فقـالوا أنصـار، وطائُر، وطُيُر، وأطيار كذلك"(٢).

وقـد أشـار سـيبويه إلـى أن (فاعِـل) قـد يُجمـع أيضـاً علـى (فُعَـلاءَ)، وقـد جعـل ذلـك حملـه علـى (فَعِيـل) فـي الصـفات، فقـال: " قَـدْ يُكَسَّـرُ عَلَـى (فُعَـلَاءِ)، شُـبِّهَ بِفَعِيـلٍ مِـنَ الصِّـفَاتِ، كَمَـا شُـبِّهَ فِـي (فُعُـلٍ) (بِفَعُـولٍ)، وَذَلِـكَ: شَـاعِرٌ وَشُعَرَاءُ، وَجَاهِلٌ وَجُهَلَاءُ، وَعَالِمٌ وَعُلَمَاءُ، يَقُولُهَا مَنْ لَا يَقُولُ إِلَّا عَالِمٌ"(٣).

وقـد وافـق الزجـاجي سـيبويه بأنّـه قـد يُجمـع الفاعـل الصـفة علـى (فُعَـلاء) ولكـن عنـده قليـل شـاذ فقـال: "وقـد جمـع علـى (فُعَـلاء) وهـو قليـل شـاذ، قـالوا: شاعِر وشُعَراء"(٤).

---

(١) الكتاب:٣:٦٣١,٦٣٢.

(٢) اشتقاق أسماء الله٨٣.

(٣) الكتاب:٣:٦٣٢

(٤) اشتقاق أسماء الله:٨٣.

وقد بيّن سيبويه أن جمع (فاعل) على (فُعَلاء) و(فُعُل) لا يُعد من الأبنية القياسية المطردة في هذا الباب، وإنما يقتصر فيه على ما ثبت بالسماع عن العرب. كما وضح أن صفات الآدميين يغلب فيها الجمع بالواو والنون، نحو: فاسقون، وجاهلون، وعاقلون، فلا يُصار إلى الجمع على (فُعَلاء) أو (فُعُل) إلا فيما ورد به السماع، نحو: شاعِر شُعَراء، وصالِح صُلَحاء، وعالِم عُلماء. وبذلك يظهر أن سيبويه يجعل هذين البناءين قائمين على السماع، لا على القياس المطرد.، فقال: " وليس من هذا شيء إذا كان لآدميين يمتنع من الواو والنون؛ وذلك فاسِقُونَ وجاهِلُونَ وعاقِلونَ. وليس فُعُلٌ وفُعَلاءٌ بالقياس المتمكَّن في ذا الباب. ومثل (شاعِرٍ وشُعَراء) صالِحٌ وصُلَحاء"(١).

أما الزجاجي فلم يتعرض إلى هذا التعليل فقد اكتفى بذكر القاعدة والشواهد على وزن (فُعُل) وفي (فُعَلاء) عدَّ ذلك قليل شاذ، وأن الزجاجي خالف سيبويه في توجيه جمع (عُلَماء)؛ إذ عدَّه سيبويه جمعًا لـ (عالِم) على وزن (فُعَلاء)، وأورده ضمن الشواهد المسموعة في هذا الباب. أما الزجاجي فذهب إلى أن (عُلَماء) ليس جمع (عالِم)، وإنما هو جمع (عليم)، وجعل حمله على (عالِم) وجهًا جائزًا على سبيل التأويل، قياسًا على نحو: شاعِر شُعَراء، إلا أنه رجَّح أن يكون جمعًا لـ (عليم)، وعدَّ هذا التوجيه أَطرد وأقيس. وبذلك يتضح أن الزجاجي لم يوافق سيبويه في هذه المسألة، وإنما اختار توجيهًا صرفيًا مغايرًا، مع إقراره بإمكان حمله على ما ذهب إليه سيبويه.

فقال: "فلو كسر عالِم على أحد هذه الوجوه لقيل: عُلُّام، وعُلَّم أو سائر ذلك من الوجوه التي ذكرنا، ولكنه لم يجمع جمع التكسير فيما أعلمه،

(١) الكتاب:٣:٦٣٢.

فلا تقدم عليه إلا بأن نثبت به رواية صحيحة، ولا يجمع إلا جمع السلامة كما استعملته العرب. فأما علماء فليس بجمع عالم انما هو جمع عليم كقولك: ظريف، وظرفاء، وقد يجوز أن يتأول متأول فيقول: علماء جمع عالم على مذهب شاعر وشعراء، والوجه الأول اطرد واقيس"(١).

ثُمّ ذكر سيبويه إلى بناء آخر من أبنية جمع (فاعِل) إذا كان صفة، فإنّه يُجمع على (فُعَّالٍ)، مستشهداً بعدة أمثلة، قوله: "وَيُكَسِّرُونَهُ أَيْضًا عَلَى (فُعَّالٍ)، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: شُهَّادٌ، وَجُهَّالٌ، وَرُكَّابٌ، وَعُرَّاضٌ، وَزُوَّارٌ، وَغُيَّابٌ، وَهَذَا النَّحْوُ كَثِيرٌ"(٢).

وقد وافق الزجاجي سيبويه في الأصول الصرفية المتعلقة بجمع (فاعِل) إذا كان صفة، إذ ذكر معظم أبنية الجمع التي أوردها سيبويه، وهي (فُعَّال)، مع الاستشهاد لها بأمثلة من كلام العرب. فقال: "وأما جمعه جمع التكسير فإن فاعلاً يكسر على أوجه، قالوا: ضارِب، وضُرَّاب. وصائِم، وصُوَّام. وشاهِد، وشُهَّاد"(٣).

ثم انتقل سيبويه إلى بناء آخر وهو (فَعَلةٍ)، وعده من الأبنية الكثيرة، وذكر له أمثلة، ثُمّ ألحق به ما جاء من هذه الألفاظ المعتلة على وزن (فُعَلةٍ) أيضاً، مُبيناً نظيره، فقال: " وَيُكَسِّرُونَهُ عَلَى (فَعَلَةٍ)، وَذَلِكَ نَحْوَ: فَسَقَةٌ، وَبَرَرَةٌ، وَجَهَلَةٌ، وَظَلَمَةٌ، وَفَجَرَةٌ، وَكَذَبَةٌ، وَهَذَا كَثِيرٌ. وَمِثْلُهُ خَوَنَةٌ، وَحَوَكَةٌ، وَبَاعَةٌ، وَنَظِيرُهُ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ الَّتِي هِيَ لَامٌ يَجِيءُ عَلَى (فُعَلَةٍ)، نَحْوَ: غُزَاةٍ، وَقُضَاةٍ، وَرُمَاةٍ"(٤).

---

(١) اشتقاق أسماء الله:٨٤.

(٢) الكتاب:٣:٦٣١.

(٣) اشتقاق أسماء الله:٨٣.

(٤) الكتاب:٣:٦٣١.

أمـا الزجـاجي فلـم يـذكر جمـع صـفة الفاعـل علـى وزن (فَعَلـةٍ)، بـل اكتفـى بـذكر وزن (فُعَلـة) وخصـه بـه المعتـل، فقـال: "وقـد جمـع علـى (فُعَلـة) مـا كـان معتـل الـلام خاصـة، وقـالوا: قـاض وقُضَـاة، وغـاز، وغُـزَاة، ورام، ورُمَـاة، وداع، ودُعَاة، وهذا جمع اختص به المعتل"(١).

وقـد ذكـر سـيبويه قـد يُجمـع (فاعِـل) علـى (فُعْـلاَن) أيضـاً، وقـد أورد لـذلك أمثلـة لهـذا البنـاء فقـال: "وَقَـالُوا: (فُعْـلَانٌ) فِـي الصِّـفَةِ، كَمَـا قَـالُوا فِـي الصِّـفَةِ الَّتِـي ضَـارَعَتِ الِاسْـمَ، وهـي أقـرب مـن الصـفة إلـى الاسـم، وَذَلِـكَ: رَاعٍ وَرُعْيَانٌ، وَشَابٌّ وَشُبَّانٌ"(٢).

وقـد وافـق الزجـاجي أيضـاً سـيبويه بأنّـه يُجمـع علـى (فُعْـلاَن) فقـال: "وقـد جمـع علـى (فُعْـلاَن)، قـالوا: راع، ورُعْيـان. وراكِـب، وُركْبـان وصـاحِب وصُحْبان"(٣).

ثُـمَّ وضـح سـيبويه بـأن (فاعِـل) قـد يُجمـع أيضـاً علـى (فِعَـالٍ)، ووضـح أنـه مـن الأبنيـة التـي جـرى فيهـا (فاعِـل) مجـرى (فَعِيـل)، فجـاء علـى هـذا الـوزن فـي عـدد مـن الصـفات، فقـال: "وَجَـاءَ عَلَـى (فِعَـالٍ)، كَمَـا جَـاءَ فِيمَـا ضَـارَعَ الِاسْـمَ حِـينَ أُجْـرِيَ مَجْـرَى فَعِيـلٍ، هُـوَ وَالِاسْـمُ حِـينَ قَـالُوا: فُعْـلَانٌ وقـد يجـرون الاسـم مجـرى الصـفة والصـفة مجـرى الاسـم والصـفة إلـى الصـفة أقـرب وَذَلِـكَ قَـوْلُهُمْ: جِيَاعٌ، وَنِيَامٌ"(٤).

أمّـا الزجـاجي فلـم يـذكر بنـاء (فِعـال) بالكسـر الـذي ذكـره سـيبويه فـي هـذا الموضـع مـن حديثـه، وإنمـا اقتصـر علـى الأبنيـة الأكثـر شـيوعًا فـي جمـع

(١) اشتقاق أسماء الله:٨٤,٨٣.
(٢) الكتاب:٣:٦٣٢.
(٣) اشتقاق أسماء الله:٨٣.
(٤) الكتاب:٣:٦٣٢.

(فاعل)، مثل: (فُعَّال) و(فُعَلاء)، وغيرها من الأبنية الواردة في كلام العرب. في حين أن سيبويه قد بسط القول في هذا الباب، فذكر (فِعال) ضمن ما يرد في تصريف الصفات على وزن (فاعل). وعليه فإن إغفال الزجاجي لهذا البناء لا يُعد مخالفة لأصل مذهب سيبويه، وإنما يُفهم في إطار الاختصار في العرض، والاكتفاء بالأبنية الغالبة والاستعمالات الأشهر، دون إخلال بالأصول الصرفية التي قررها سيبويه في هذا الباب.

وقد ختم سيبويه حديثه ببيان المواضع التي يُجمع فيها (فاعِل) على (فَوَاعِل)، فقد خص بذلك المؤنث، وما كان وصفاً للمؤنث وقد ذكر بأنه لا يمتنع في هذا الوزن بأن تُجمع هذه الصفات بالتاء، فقال: "وإِذَا لَحِقَتِ الْهَاءُ فَاعِلًا لِلتَّأْنِيثِ كُسِّرَ عَلَى (فَوَاعِلَ)، وَذَلِكَ: ضَارِبَةٌ وَضَوَارِبُ، وَقَاتِلَةٌ وَقَوَاتِلُ، وَخَارِجَةٌ وَخَوَارِجُ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ صِفَةً لِلْمُؤَنَّثِ وَلَمْ تَكُنْ فِيهِ هَاءُ التَّأْنِيثِ، وَذَلِكَ: حَوَاسِرُ وَحَوَائِضُ. ولا يمتنع شيء فيه الهاء من هذه الصفات من التاء وذلك قولك: ضارِباتٌ وخارِجاتٌ"(١).

وقد بيّن سيبويه أن هذا الوزن (فَوَاعِل) لا يمتنع إذا استُعمل لغير الآدميين، وإن كان مذكر أيضاً وقد بيّن العلة التي اقتضت هذا الجمع فقال: "وَإِنْ كَانَ فَاعِلٌ لِغَيْرِ الآدَمِيِّينَ كُسِّرَ عَلَى (فَوَاعِلَ)، وَإِنْ كَانَ الْمُذَكَّرُ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ مَا جَازَ فِي الآدَمِيِّينَ مِنَ الْوَاوِ وَالنُّونِ، فَضَارَعَ الْمُؤَنَّثَ، وَلَمْ يَقْوَ قُوَّةَ الْآدَمِيِّينَ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: جِمَالٌ بَوَازِلُ، وَجِمَالٌ عَوَاضِهُ"(٢).

ووافق الزجاجي سيبويه أيضا إذا كان (فاعِلاً) مؤنثاً جُمع على (فَوَاعِل)، ولا يمتنع ذلك إذا كان مذكراً أيضاً، لكن الزجاجي أغفل ما ذكره

(١) الكتاب:٣:٦٣٢,٦٣٣.

(٢) المصدر نفسه:٣:٦٣٣.

سيبويه في جمع (فاعِل) إذا كان لغير الآدميين بأنّ يُجمع على (فَوَاعِل) أيضاً، واكتفى بذكره في المؤنث والمذكر في بعض الأحيان فقال: "فإن كان مؤنثًا جمع على (فَوَاعِل) نحو: ضارِبة، وضَوَارِب، وقاتِلة وقَوَاتِل، وقد قيل في المذكر فارِس، وفَوَارِس، وهالِك في الهَوَالِك"(١).

وفي ختام هذه المسألة يتضح لنا من خلال المقارنة بين نصوص سيبويه والزجاجي في جمع (فاعِل) اسمًا وصفةً أنَّ الزجاجي وافق سيبويه في جملةٍ من الأصول الصرفية والأبنية الرئيسة لهذا الباب، فأثبت جمع الاسم على (فَوَاعِل) و(فُعْلان)، وذكر عددًا من أبنية جمع الصفة، منها: (فُعُل)، و(فُعَّال)، و(فُعَلاء)، و(فُعْلان)، كما وافقه في جمع المؤنث على (فَوَاعِل). غير أن الزجاجي سلك منهجًا أكثر إيجازًا، فاقتصر على الأبنية الأشهر، وأغفل بعض الأبنية التي نصَّ عليها سيبويه، مثل: (فُعَّل)، و(فَعَلَة) في غير المعتل، و(فِعال)، كما لم يورد التعليلات الصرفية التي اعتمدها سيبويه في توجيه هذه الأبنية، من حملٍ على النظائر، وبيان مواضع السماع والقياس، وتعليل الإعلال والقلب، والاستغناء ببعض الجموع عن بعض. وظهر موضع المخالفة بينهما في توجيه جمع (عُلَماء)، إذ ذهب سيبويه إلى أنه جمع (عالِم)، في حين رجَّح الزجاجي أنه جمع (علِيم)، وجعل حمله على (عالِم) وجهًا جائزًا لا راجحًا. ومن ثم يتضح أن الزجاجي بنى عرضه على الأصول التي قررها سيبويه، إلا أنه اختصر مادته، وأغفل جانبًا من تفصيلاتها وتعليلاتها، مع مخالفته له في بعض المسائل الجزئية.

ولم يخالف العلماء المتأخرون القاعدة الأصلية التي حدّدها سيبويه والزجاجي، بل اقتصر دورهم على توضيحها وتفصيلها بالأمثلة العملية، مع بيان الحالات الشاذة. ويظهر من ذلك اتفاق كامل على الأصل النظري، مع إبراز الشواذ التي تظهر في اللغة، أو الشعر، أو في الأسماء الخاصة. وباختصار، أعاد المتأخرون تأكيد ما قرره الأوائل دون إضافة قاعدة جديدة،

(١) اشتقاق أسماء الله:٨٤.

مع تقديم شروح وأمثلة توضيحية. وقد أكّد هؤلاء العلماء أن جمع الفاعل للمذكر العاقل على وزن فواعل يندرج ضمن الشذوذ في بعض الحالات، مثل: فارس فوارس، نواكس، سوابق، هوالك. في حين يُجمع الفاعل غير العاقل على فواعل بشكل قياسي، كما في: حائط حيطان. كما فرّقوا بين جمع الصفات الخاصة بالرجال والنساء لتجنب الالتباس(١).

٤_ جمع (أَفْعَل) إذا كان نعتاً:

تتناول سيبويه والزجاجي في هذا المسألة أحكام جمع الصفة على وزن (أَفْعَلُ)، وبينوا اختلاف صيغ جمعه تبعًا لدلالته واستعماله في العربية، سواء أكان للدلالة على اللون والعيب أم على التفضيل أو غير ذلك من الاستعمالات. وقد اتفقا في الجملة على كثير من الأصول الصرفية وأبنية الجمع، غير أن سيبويه توسّع في عرض الأوزان وتعليلها من جهة القياس والتشبيه والحمل على النظائر، بينما مال الزجاجي إلى الاختصار والتركيز على التمييز بين ما يُجمع قياسًا وما يُعد خارجًا عن باب النعت لانتقاله إلى معنى الاسمية أو غلبة الاستعمال.

فقد تناول سيبويه أن (أَفْعَلُ) الصفة إذا كانت دالة على لون أو عيب فإنّه يُجمع على وزن (فُعْلٍ)، وقد علل ذلك بقياس صرفي قائم على المشابهة بين (أَفْعَل) و (فَعُول)، وعدَّ ذلك من الأوزان المسموعة، فقال: "وَأَمَّا (أَفْعَلُ) إِذَا كَانَ صِفَةً فَإِنَّهُ يُكَسَّرُ عَلَى (فُعْلٍ)، كَمَا كَسَّرُوا (فَعُولًا) عَلَى

(١) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب:٢٤١، وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٤٨٠٧:٩، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:١٤١٠:٣، وينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم:٥١٤٦:٨، وينظر: أمالي ابن الشجري:٢١٢:٣، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الأستراباذي:٤٦١:١، وينظر: المصباح لما اعتم من شواهد الإيضاح:١٥٥٦:٢، وينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح:٥١٣:١، وينظر: معجم الصواب اللغوي:٣٣٦:١.

(فُعُـلٍ)؛ لِأَنَّ (أَفْعَـلَ) مِـنَ الثُّلَاثِـة وَفِيـهِ زَائِـدَةٌ، كَمَـا أَنَّ (فَعُـولًا) فِيـهِ زَائِـدَةٌ، وَعِـدَّةُ حُرُوفِـهِ كَعِـدَّةِ حُـرُوفِ (فَعُـولٍ)، إِلَّا أَنَّهُـمْ لَا يُثَقِّلُـونَ فِـي (أَفْعَـلَ) فِـي الْجَمْـعِ الْعَـيْنَ إِلَّا أَنْ يَضْـطَرَّ شَـاعِرٌ، وَذَلِـكَ: أَحْمَـرُ وَحُمْـرٌ، وَأَخْضَـرُ وَخُضْـرٌ، وَأَبْـيَضُ وَبِيضٌ، وَأَسْوَدُ وَسُودٌ"(١).

وقـد وافـق الزجـاجي سـيبويه فـي هـذا الـوزن فقـرر أن مـا كـان مـن النعـوت علـى وزن (أَفْعَـلُ) الـدال علـى اللـون فأنّـه يُجمـع علـى (فُعْـلٍ) مـع الاختصـار مـن دون تعليـل ولكنـه جعلـه غيـر متعلـق (بمِـنْ)، فقـال: "إن قـال قائـل: ألـيس مـا كـان مـن النعـوت علـى (أَفْعَـلُ) فجمعـه (فُعْـل) بضـم الفـاء وإسـكان العـين، نحـو: أحْمَـر، وحُمْـر، وأصْـفَر، وصُـفْر، وأخْضَـر، وخُضْـر. فـالجواب علـى ذلـك أن يُقـال: مـا كـان مـن النعـوت علـى (أَفْعَـل) قائمـاً بنفسـه غيـر متعلـق (بمِـنْ) فجمعـه علـى (فُعْـل) نحـو: أحْمَـر وحُمْـر، وأصْـفَر وصُفْر"(٢).

وقـد بـيّن سـيبويه أن مـن أبنيـة جمـع (أَفْعَـل) الـدال علـى اللـون يُجمـع علـى (فُعْـلان)، فقـال: "وهـو ممـا يُكسَّـرُ علـى (فُعْـلَانٍ)، وذلـك: حُمْـرَان، وسُوْدَان، وبِيْضَان، وشُمْطَان، وأُدْمَان"(٣).

أمّـا الزجـاجي فلـم يُصـرّح بهـذا الـوزن (فُعْـلان)، فـي هـذا الموضـع، وقـد بـيّن سـيبويه أن مؤنـث (أَفْعَـل) الـدال علـى اللـون يُجمـع علـى (فُعْـل)، فقـال: "والمؤنَّـث مـن هـذا يُجمـع علـى (فُعْـل)، وذلـك حَمْـرَاءُ وحُمْـرٌ، وصَـفْرَاءُ وصُفْرٌ"(٤).

---

(١) الكتاب:٣:٦٤٤.

(٢) اشتقاق أسماء الله:٣٥٩.

(٣) الكتاب:٣:٦٤٤.

(٤) المصدر نفسه:٣:٦٤٤.

أمّا الزجاجي فقد وافق سيبويه في هذا الوزن بأن مؤنث (فَعْلاء) من النعوت يُجمع على (فُعْل) فقال: "وكذلك ما كان على (فَعْلاء) من النعوت فجمعه كجمع ذاكرته نحو: خَضْراء، وخُضْر، وحَمْراء، وحُمْر"(١).

ثُمَّ بعد ذلك بيّن انتقل سيبويه إلى (أفْعَل) الدال على التفضيل، فبين أن يختلف عن (أفْعَل) الدال على اللون، فإنّ (أفْعَل) التفضيل عنده يُجمع على (أفاعِل)، وقد علل ذلك بخروجه عن باب الصفة وتمكنه في معنى الاسم، فقال: "وَأَمَّا الْأَصْغَرُ وَالْأَكْبَرُ فَإِنَّهُ يُكَسَّرُ عَلَى (أَفَاعِلَ). أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَصِفُ بِهِ كَمَا تَصِفُ بِأَحْمَرَ وَنَحْوِهِ، لَا تَقُولُ: رَجُلٌ أَصْغَرُ، وَلَا رَجُلٌ أَكْبَرُ. سَمِعْنَا الْعَرَبَ تَقُولُ: الْأَصَاغِرَةُ، كَمَا تَقُولُ: الْقَشَاعِمَةُ وَالصَّيَارِفَةُ، حَيْثُ خَرَجَ عَلَى هَذَا الْمِثَالِ، فَلَمَّا لَمْ يَتَمَكَّنْ هَذَا فِي الصِّفَةِ كَتَمَكُّنِ أَحْمَرَ، أُجْرِيَ مَجْرَى أَجْدَلٍ وَأَفْكَلٍ، كَمَا قَالُوا: الْأَبَاطِحُ وَالْأَسَاوِدُ، حَيْثُ اسْتُعْمِلَ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ. وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: الْأَصْغَرُونَ وَالْأَكْبَرُونَ، فَاجْتَمَعَ الْوَاوُ وَالنُّونُ وَالتَّكْسِيرُ هَهُنَا، كَمَا اجْتَمَعَ الْفُعْلُ وَالْفُعْلَانُ"(٢).

وقد وافق الزجاجي سيبويه في أن (أفْعَل) التفضيل يخرج عن باب النعت الحقيقي، ويُعامل معاملة الأسماء في الجمع، وجعله متعلقاً (بِمِنْ)، وقد علل ذلك من جهة الاستعمال اللغوي لا من جهة البنية الصرفية. فقال: "وما كان متعلقًا (بمِنْ) ولم يستعمل مفردًا نحو قولك:(زيدٌ أفْضَل من عمرو، وأكبرُ مِنْ أخيك) وما أشبه ذلك. لا يقال:(رجلٌ أفْضَل) كما يقال:(رجلٌ أشْقَر وأصْفَر)(وثوب أخْضَر) ولا يقال:(رجل أول) ولا (امرأة أولى) لا يستعمل إلا متعلقًا (بمِنْ) أو مضافًا معرفًا بالألف واللام كقولك:(أخوك أكْرَم من

(١) اشتقاق أسماء الله:٣٥٩.

(٢) الكتاب:٣:٦٤٤.

عمرو)،(وهِنـدٌ أكْـرَم مـن عمـرو) و (وزيـدٌ أكْـرَمُ القوم)،(وهِنـدٌ أكْـرَم أخواتِكَ)،(وزيـدٌ الأكـرمُ والأفْضَـل والأول). فلمـا فـارق هـذا النـوع بـاب (أفْعَـل) فـي النعـت جمـع الأسـماء فقيـل: الأفاضِـل، والأكـارِم، والأوائِـل، والأعـالِي. كمـا قيـل: الأحامِـد، والأفاكِـل كمـا فعـل ذلـك بأجْـدَل وهـو الصـقر، وأبْطَـح، وأدْهَـم حـين قيـل: الأجـادِل، والأبـاطِح، والأداهِـم لأنّـه وإن كـان نعتًـا فـي الأصـل فقـد استعمل استعمال الأسماء"[1].

وقـد بـيّن الزجـاجي أيضـاً إذا كـان مؤنـث، وهـذا لـم يصـرح بيـه سـيبويه، فقـال: "ولمـا جمـع مـذكره علـى (أفاعِـل) عـدل بمؤنثـه أيضًـا عـن (فُعْـل) لأنـه فـي هـذه يجـري مجـرى مـذكره فـأجروه مجـراه فـي العـدل عـن بـاب (أفْعَـل) نعتًـا، فغيـر لفـظ واحـده فقيـل:(الفُعْلى) وجمـع مـن لفظـه فقيل:(الفُعَـل) نحـو: الكُبْـرى والكُبَـر، والصُغْرى والصُغَر"[2].

وقـد خُـتم سـيبويه هـذه المسـألة ببيـان خصوصـية لفـظ (الآخَـر)، ووضـح خروجـه عـن قيـاس نظـائره فـي الجمـع، فلـم يُسـتعمل لـه إلا جمـع المـذكر السـالم، وذلـك دفعـاً للالتبـاس، وقـد أشـار إلـى نظيـره فـي الاسـتعمال القرآنـي. فقـال: "(وَقَـالُوا: الْآخَـرُونَ، وَلَـمْ يَقُولُـوا غَيْـرَهُ؛ كَرَاهِيَـةَ أَنْ يَلْتَـبِسَ بِجِمَـاعِ آخَـرَ، وَلِأَنَّـهُ خَـالَفَ إِخْوَانَـهُ فِـي الصِّـفَةِ فَلَـمْ يَـتَمَكَّنْ، كَمَـا لَـمْ يُصْـرَفْ فِـي النَّكِـرَةِ، وَنَظِيـرُ الْأَصْغَرِينَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾[الكهف:١٠٣]"[3].

أمـا الزجـاجي فلـم يتعـرض إلـى هـذه المسـألة، فلـم يكـر حكمهـا أو التعليـل لهـا، وبيّـان وجههـا، وهـذا لا يمكـن عـدَّه مخالفـاً لسـيبويه، لكنـه وإنمّـا سـكته عنها.

---

(١) اشتقاق أسماء الله:٣٥٩,٣٦٠.

(٢) المصدر نفسه:٣٦٠.

(٣) الكتاب:٣:٦٤٤,٦٤٥.

وفي ختام مسألة جمع (أَفْعَل) النعت فإنّ الزجاجي وافق سيبويه إذ أنه لم يخرج عن القاعدة التي قرّرها سيبويه، بل وافقه في التمييز بين (أَفْعَل) النعتيّ المتمكّن الذي يُجمع على (فُعْل)، و(أَفْعَل) غير المتمكّن الذي انتقل عن باب النعت فجمع جمع الأسماء على (أفاعِل). غير أنّ الزجاجي صاغ تعليل سيبويه صياغةً أكثر إيضاحًا، إذ علّق عدم التمكّن بعدم استقلال اللفظ في الاستعمال واعتماده على (مِنْ)، فكان عرضه لرأي سيبويه نقلًا بالمعنى لا بالنص، مع زيادة في البيان والتطبيق من غير إخلال بالأصل.

وقد تبيّن لنا من تتبع آراء العلماء أنهم وافقوا سيبويه والزجاجي في القاعدة الأصلية، ولم يُعرف عن أحدٍ منهم مخالفةٌ لها، بل جاءت نصوصهم مؤكِّدةً لما قرّره سيبويه ومبيّنةً له، مع شيء من التفصيل والتوضيح. ويمكن إجمال آراء بعض العلماء فيما يأتي: فقد ذهب المبرد وابن السراج إلى أن (أَفْعَل) إذا كان نعتًا متمكّنًا مستقلًّا جُمِع على (فُعْل)، ويجوز جمعه كذلك على (فُعْلان)، نحو: أَحْمَر حُمْر وحُمْران. كما اتفقوا على أن مؤنثه يُجمع على (فُعْل)، نحو: حَمْراء حُمْر. وصرّح ابن السراج، تبعًا لسيبويه، بأن (أَفْعَل) في هذا الباب غير ملحق، وأن (الأَصْغَر) و(الأَكْبَر) لا يُستعملان استعمال (أَحْمَر) في الوصف، لذلك يُجمعان جمع الأسماء، نحو: الأصاغِر والأَصْغَرون[1].

أما الزمخشري(٥٨٣هـ) فقد عرض القاعدة نفسها بأسلوب موجز، فبيّن أن للصفة على وزن (أَفْعَل) ثلاثة أوجه في الجمع:(فُعْل) و(فُعْلان) إذا

(١) ينظر: المقتضب:٢:٢١٥، وينظر: الاصول في النحو:٣:٢٢,٢١.

كانت الصفة متمكّنة، و(أفاعِل) إذا خرجت عن باب النعت إلى شبه الاسمية، وهو مطابق لما قرّره سيبويه وشرحه الزجاجي[١].

ونقل الشاطبي(ت٧٩٠هـ) مذهب سيبويه نقلًا بالمعنى مع الحفاظ على تعليله، فأرجع جمع (أفْعَل) على (فُعْل) إلى بنية الكلمة وعدد حروفها، ووافقه في جموع المؤنث، وفي عدم تحريك العين إلا عند الضرورة الشعرية[٢].

٥_ همز جموع التكسير عند اجتماع حروف العلة(الواوان، والواو والياء):

تناول سيبويه مسألة همز جموع التكسير عند اجتماع حروف العلة، فقرر أنّ الاسم إذا كان على وزن فَيْعِل، كـ(سَيِّد) و(عَيِّن)، ثم جُمِع، يُهمز إذا اعتلّ حرف العلة في الجمع وقُلب بعد ألف زائدة، كما في: عَيِّل وعَيائلُ، وخَيِّر وخَيائرُ، إذ يجعل هذا الاعتلال الطارئ الجمع بمنزلة الاسم المهموز في الأصل، مثل (قائِل). أما المفرد فلم تُلحقه الهمزة إذا وقع حرف العلة قبل ياء، كما في: ضَيْوَن وضَيْوَن وضَياوِن، وعَيِّن وعَيائِن[٣].

ثُمّ بيّن أنّ جمع (فُعَّل) من (قُلْت) يأتي على قَوائِل بالهمز، وجمع (فَعْوَل) يجري في اللفظ مجرى (فَوْعَل)، إذ تتعاقب الواوَان فيه، فتظهر الهمزة، كما في: قَوائِل،ونظيره في فَعاعِل، وذلك لالتقاء الواوين من دون حاجز، إذ تخفى الألف بينهما، فكأن اللفظ (قَوَوِلُ)، فحصل الهمز لقربه من

(١) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب:٢٤٢، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الأستراباذي:١:٤٦٤٨,٤٦٤٩.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية(شرح ألفية ابن مالك):٧:٦٥,٦٦.

(٣) ينظر: الكتاب:٤:٣٦٩.

الطرف، وشُبّه بواو سماء كما قالوا :(صُيَّمٌ). وعلى هذا الأساس تغيّرت صيغ مثل شَوايَا[١].

ويؤكد سيبويه أنّه إذا التقت الواوَان فلا يُلتفت إلى كون إحداهما أصلية أو زائدة، كما في: أوَّلُ وأَوائِلُ فهمزوا ما جاء من نفس الحرف. أما قول الشاعر[٢]:

وكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بالعَواوِر

فعدّه ضرورة شعرية، إذ الأصل عَواوِيرَ، فحُذفت الياء وبقيت الواو، ولم يكن ترك الهمز واجبًا في الكلام[٣].

ووضح أيضًا أنّ الألفاظ التي أصلها الياء تُعامَل كالألفاظ التي أصلها الواو في هذا الباب، مثل بِعتُ وتَبِيعُ، فتُهمز كما تُهمز نظائرها من بنات الواو؛لأن اجتماع الياءين أو الياء مع الواو مستثقل كالواوين، فحُمِلت الياء على الواو في أحكام الهمز وتركه. ولهذا يُهمز جمع فِعْيَلٌ من (قُلتُ) و(بِعتُ)، فيقال: قَوائِلُ وبَيائِعُ، فهُمزت الياء كما هُمزت الواو، لاتحاد العلة وكراهة اجتماع حروف العلة في هذه المواضع[٤].

وعالج والزجاجي القضية نفسها، وهي همز جموع التكسير عند اجتماع حروف العلة؛ غير أنّ سيبويه تناولها من حيث تقرير أصلها القياسي وتعليلها الصوتي، فسوّى بين الواو والياء في باب الثقل، في حين عرض الزجاجي الخلاف في تنزيل هذا القياس على الاستعمال، فنقل مذهب الأصمعي القائم على القياس المسموع، ومذهب الأخفش الذي يقتصر فيه على ما ورد به السماع، مع بيان الضوابط التي تمنع الهمز، مثل صحة

(١) ينظر: الكتاب:٤:٣٦٩,٣٧٠.

(٢) البيت لجندل بن مثنى الطهوي، لسان العرب، مادة(عور):٤:٦١٥.

(٣) ينظر: الكتاب:٤:٣٧٠.

(٤) ينظر المصدر نفسه:٤:٣٧١.

حرف العلة في المفرد، أو وجود فاصل بين الحرفين، أو بعدهما عن طرف الكلمة.

فنقل الزجاجي عن أبي عثمان المازني أنه سأل الأصمعي عن جمع لفظ (عَيَّل)، إذ قال: "قال أبو عثمان المازني: سألت الأصمعي عن (عَيَّل) كيف يكسره العرب؟ فقال: (عيائِل) يهمزون كما يهمزون في الواوين فيقال على هذا في جمع سَيَّد ومَيَّت سيائِد وميائِت بالهمز"(١). ونقل الزجاجي عن الأخفش أنه خالف أبو عثمان المازني فقال: "والأخفش لا يهمز إلا في اجتماع الواوين كما سمع من العرب، ولا يحمل عليه اجتماع الياءين، والواو والياء"(٢).

ثُمّ بين الزجاجي رأي أبي عثمان المازني وتفصيله في ذلك فقال: "قال أبو عثمان المازني: فأمّا ضَيون فتقول في جمعه ضَياون فلا تهمز لأن الواو في الواحد صحت فلم تعتل ولم تدغم، فلذلك صحت في الجمع وإذا كان في مثل هذا الجمع بين الياء والواو التي بعد الألف ياء تحول بينهما وبين آخر الكلمة لم تهمز وذلك نحو: طواويس ونواويس، والباقي نحو: سابور وسَوابير فلا تهمز في مثل هذا؛ لأنّها بعدت من الطرف، وشبهوا هذا بقولهم: (صُيّام) في جمع صائم حين صحح الواو من يقول: صُوَيَم فلا يقول (صُيّام) لأنها بعدت من الطرف"(٣). وأما ما ورد في الشعر من ترك الهمز، كقول الشاعر:

وكَحّــلَ العَيْنَيْــنِ بالعَــواوِر

فقد بيّن الزجاجي إن ترك الهمز للضرورة، إذ الأصل (العواوير)، فحُذفت الياء تخفيفًا، وبقيت الواو على حالها، لأن الياء مقدرة في التقدير

(١) اشتقاق أسماء الله:٣٥٥.

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣) المصدر نفسه:٣٥٦.

الصـرفي. ونظيـر ذلـك مـا ورد فـي بعـض الأسـماء التـي اجتمـع فيهـا أربـع متحركـات، نحـو: (علـبط) و(عكمـس) و(هدبـد)، إذ أجازتهـا العـرب مـع أن هـذا البنـاء غيـر مطّـرد، اعتمـادًا علـى أن الألـف أو الحـرف المحـذوف مقـدر فـي أصل البنية، وإن سقط في بعض التصاريف(١).

يتضـح لنـا مـن خـلال المقارنـة أن الزجـاجي وافـق سـيبويه فـي أصـل هـذه المسـألة وأغلـب تفصـيلاتها؛ إذ أثبـت همـز جمـع نحـو (عَيَّـل) علـى (عَيائِـل)، وميّـز بـين المواضـع التـي يُهمـز فيهـا الجمـع والتـي يمتنـع فيهـا الهمـز، كمـا وافقـه فـي حمـل مـا ورد مـن تـرك الهمـز فـي الشـاهد الشـعري علـى الضـرورة. غيـر أنّـه أورد رأيًـا للأخفـش يخـالف مـذهب سـيبويه، يقصـر الهمـز علـى اجتمـاع الـواوين مـن دون إلحـاق اجتمـاع اليـاءين أو الـواو والياء بهمـا، غيـر أنّ الزجـاجي لـم يُفصـح عـن تبنّيـه هـذا الـرأي أو ترجيحـه، وإنمـا ذكـره بوصـفه رأيـاً منقـولاً، ثـم أتبـع ذلـك بـذكر مـذهب أبـي عثمـان المـازني وتفصـيله، وهـو الموافـق لمـا قـرّره سـيبويه. وبنـاءً علـى ذلـك، فـإن موقـف الزجـاجي فـي هـذه المسـألة يُعـدّ موافقـةً لسيبويه في الجملة، مع إيراد رأيٍ مخالف دون التصريح بالأخذ به.

وعنـد تتبـع المسـألة عنـد المتـأخرين نجـد أن الأغلبيـة اتفقـت مـع القاعـدة الأصـلية لسـيبويه فـي قلـب الـواو والياء بعـد ألـف الجمـع همـزة، معتبـرين أن الأصـل هـو همـز الحـرف الـذي يجـاور طـرف الكلمـة عنـد اجتمـاع حرفـي علـة مـع ألـف الجمـع، كمـا يتجلـى ذلـك فـي أمثلـة مثـل: أوائـل مـن أول، سـيائد مـن سيد، عيائـل مـن عيـل، وعـواوير مـن عُـوّار. وقـد استشـهد العلمـاء بأمثلـة شـعرية ونثريـة تؤكـد صـحة القاعـدة، مـع الإشـارة إلـى أن اليـاء المحذوفـة أو المنويـة تُعامـل كأنهـا موجـودة عنـد تطبيقهـا، كمـا يظهـر فـي البيـت: وكحّـل العينـين بـالعواور. أمـا الأخفـش، فقـد اقتصـر تطبيـق القاعـدة علـى الـواوين فقـط، ولـم

(١) ينظر: اشتقاق أسماء الله:٣٥٦.

يهمز الياء إلا في حالات محددة، مستندًا إلى السماع وقياس الواوين، ما يجعله أكثر تحفظًا من سيبويه. وبناءً عليه، يمكن القول إن الخلاف بين العلماء كان متعلقًا بنطاق تطبيق القاعدة والحالات الاستثنائية، وليس بصحة القاعدة الأصلية، فالأغلبية اتبعت سيبويه، بينما اقتصر الأخفش على حالات محددة(١).

٦_ جمع المصدر:

تناول سيبويه في هذا الباب أحكام جمع المصادر وجمع الجموع، فبيّن ما يطرأ على المصدر إذا انتقل إلى العلمية، وميّز بيّن ما يجوز جمعه من المصادر وما يقتصر فيه على السماع، كما تناول ظاهرة جمع الجمع، وقد استشهد على ذلك بعدد من الشواهد التي تدل على أن هذا الباب مبناه على الاستعمال العربي، لا على القياس المطرد. فقد بيّن سيبويه أن المصدر إذا استُعمل علماً خرج من ذلك عن وظيفته المصدرية، وصار في حكم الأسماء، فجاز أن يُكسَّر كما تُكسَّر الأسماء، فقال: "ولو سمّيت رجلاً بضَربٍ لقلت: ضَرْبُونَ وضُروبٌ، لأنه قد صار اسماً بمنزلة عَمروٍ، وهم قد يجمعون المصادر فيقولون: أمْراضٌ وأشْغالٌ وعُقولٌ، فإذا صار اسماً فهو أجدر أن يُجمع بتكسير"(٢).

---

(١) ينظر: التكملة:٦٠١,٦٠٠، وينظر: الكناش في فني النحو والصرف:٢٨١,٢٨٠:٢، وينظر: شرح التعريف بضروري التصريف:١١٩,١١٥، وينظر: شرح التصريف للثمانيني: ٤٩٥,٤٩٢، وينظر: شرح الكافية الشافية:٢٠٨٤,٢٠٨٣:٤، وينظر: المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح:١٥٤٢,١٥٤١:٢، وينظر: شرح التصريح على التوضيح:٦٩٧,٦٩٦:٢، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي:٣٧٤:٤، وينظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك:٣٥٩,٣٥٨:٤، وينظر: شرح ألفية ابن مالك للشاطبي:٢١٩,٢٩٠:٧. وينظر: شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة:٧٣٧,٧٣٦:٢، وينظر: شذا العرف في فن الصرف:١٢٥,١٢٤.

(٢) الكتاب:٤٠١:٣.

ثم وضح سيبويه بأن جمع المصادر ليس باباً مطرداً، وإنمّا يتوقف ذلك على ما ثُبت في كلام العرب، وأن ليس جميع المصادر تقبل الجمع، فقال: " واعلم أنه ليس كلُّ جمع يُجمع، كما أنَّه ليس كلُّ مصدر يُجمع، كالأشْغال والعُقول والحُلوم والألْباب: ألا ترى أنك لا تجمع الفِكر والعِلم والنَّظر "(١).

وقد تناول سيبويه بيان أسماء الجنس فهي ليست سواء في قبول الجمع واستشهد على ذلك بأمثلة وشواهد شعرية، فقال: "كما أنَّهم لا يجمعون كلّ اسم يقع على الجمع نحو: التَّمْر، وقالوا: التَّمْران، ولم يقولوا: أبرارٌ ويقولون: مُصْرانٌ ومَصارِين، كأبْيَات وأبابِيت وبُيوت وبُيوتات. ومن ذا الباب أيضاً قولهم: أسْوِرةٌ وأساوِرةٌ. وقالوا: عُوذٌ وعُوذاتٌ، كما قالوا: جُزُراتٌ. قال الشاعر (٢):

لها بَحقيلٍ فالنُّمَيْرةِ مَوْضِعٌ تَرَى الوحْشَ عُوذاتٍ به ومَتالِيَا

وقالوا: دُوراتٌ كما قالوا: عُوذاتٌ. وقالوا: حُشَّانٌ وحَشاشِين، مثل مُصْرانٍ ومَصارِين، وقال(٣):

تَرْعَى أناضٍ من جَزِيزِ الحَمْضِ جمع الأنْضاء، وهو جمع نِضْوٍ"(٤).

أمّا الزجاجي سيبويه في أصل المسألة، وبيّن أن جمع المصادر ليس مطّردًا، وإنما يرد في ألفاظٍ محدودة ثبتت بالسماع، وأن مصدر العلم لا يُجمع على علوم إذا أُريد به المصدر الدال على الحدث. غير أنّ الزجاجي

(١) الكتاب:٣:٦١٩.

(٢) البيت للراعي النميري، ديوانه:٢٨١.

(٣) البيت لأبي عوف، ينظر: شرح أبيات سيبويه:٢:٣٢٠.

(٤) الكتاب:٣:٦١٩,٦٢٠.

زاد على ما ذكره سيبويه بتوجيهٍ وتعليلٍ لهذه المسألة، فذهب إلى إمكان تخريج جمع العلم على علوم إذا أُريد به المعلوم أو الأنواع المختلفة من العلوم، لا المصدر نفسه، كما نقل رأي أبي عمر الجرمي بأن جمع العلم العلوم هو كلام مولد كما نقل رأي ابن كيسان القائل بجواز جمع المصادر عند اختلاف أنواعها. وقد حكم الزجاجي على جمع المصادر بأنّه شاذ، في حين اكتفى سيبويه ببيان أن المصادر لا تُجمع كلها، من غير أن يصف ما ورد منها بالشذوذ أو الخروج عن القياس وبذلك لم يخالف الزجاجي سيبويه في أصل الحكم، وإنما وسّع دائرة التعليل والتخريج بإيراد أوجهٍ تفسيرية لم يتعرض لها سيبويه.

فقال: " وقال أبو عمر الجرمي لم تُجنع العرب العلم علوما وهذا كلام مولد. والمصادر لا تجمع إلا قليلاً فالمجموع منها شاذ خارج عن القياس. فقالت العرب العقول والاشغال والحلوم فجمعوا، ولم يجمعوا العلم علومًا. والقول عندي فيما قال أبو عمر عن السماع والقياس، كما قال وهو الصحيح : ولكن وجه جمع العلم علومًا في القياس هو أنه يذهب به إلى المعلوم لا إلى الفعل نفسه. وكان ابن كيسان يقول في أماليه وكتبه: العلوم والاشغال إذا اختلفت أنواعها جمعت، فأما أن يكون سمع أو قاس"(١).

وخلاصة هذه المسألة عند سيبويه والزجاجي في جمع المصادر تقوم على أصلٍ واحد، وهو أن جمع المصادر بابٌ سماعيّ غير مطّرد، لا يُقاس عليه في جميع الألفاظ. غير أنّ الزجاجي توسّع في بيان الاستعمال وتوجيهه، فحكم على بعض صوره بالشذوذ والخروج عن القياس، مع تعليل ذلك ما من السماع. وبذلك يتضح أن الاختلاف بينهما لا يمسّ أصل

(١) اشتقاق أسماء الله:٨٠.

الحكم، وإنما يتعلق بأسلوب العرض والتقعيد، وهو ما يعكس تطوّر النظر الصرفي من مرحلة التقرير إلى مرحلة التوجيه والتعليل.

وقد التزم العلماء المتأخرون بهذه القاعدة مع إضافة بعض التفصيلات والتوضيحات، فشدّد كل من ابن جني والفيومي على أن جمع المصدر لا يجوز إلا عند اختلاف النوع أو العدد، مستعينين بشواهد تطبيقية من القرآن والشعر لتوضيح هذه الاستثناءات، مثل: ضربتين وضربات، والطهارات، والألبان(١).

كما أكّد بعض العلماء، كابن هشام(ت٧٦١هـ) والفارضي(ت٩٨١هـ) والنجار، أن المصدر المؤكّد لا يُثنّى ولا يُجمع مطلقًا، في حين يُترك جواز الجمع في المصادر العدديّة أو النوعية بحسب اختلاف الأنواع أو العدد أو قصد الدلالة(٢).

وأضاف آخرون، مثل البرماوي(ت٨٣١هـ) والآثيوبي والعثيمين، أن جمع المصدر قد يُجاز إذا كان الغرض التعبير عن الأنواع أو الأفعال المتعددة، أو عند استعمال لفظ يدل على العدد أو النوع(٣).

وبذلك يتضح أن جميع هؤلاء العلماء، لم يخرجوا عن قاعدة سيبويه، بل عمدوا إلى توسيع الشرح وبيان الاستثناءات، وإيراد شواهد لغوية وشعرية، وتوضيح الحالات الدلالية والعدديّة والنوعيّة، مع الإبقاء على المبدأ الأصلي القاضي بعدم جمع المصادر إلا عند تحقق الشروط الخاصة.

---

(١) ينظر: المحتسب:١:٣٧١، المصباح المنير:٢:٤٠٤.

(٢) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:٢:١٨٦,١٨٧، وينظر: شرح الفارضي على ألفية ابن مالك:٢:١٨٥، وينظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك:٢:١٢٧.

(٣) ينظر: اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح:١:٢٤، وينظر: البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج:٢٦:٥٩٥، وينظر: الشرح الممتع على زاد المستقنع:١:١٨٢.

الفصل الثالث

مواطن الاتفاق والاختلاف في المسائل النحوية

المبحث الأوّل

المنصوبات والنعت

المبحث الثاني

حروف المعاني

المبحث الثالث

الأساليب النحوية

(أسلوب النفي، أسلوب الاستفهام)

الفصل الثالث

مواطن الاتفاق والاختلاف في المسائل النحويّة

يُعدّ علم النحو من أهم علوم اللغة العربية، لأنه يختصُّ ببيان أحوال الكلمات وأواخرها في الجملة؛ وذلك بهدف تقويم اللسان وتوضيح المعاني. وله دور كبير في فهم القرآن الكريم والنصوص العربية فهماً سليماً دقيقاً.

وسنتناول طائفة من المسائل النحوية التي تناولها الزجاجي في مؤلفاته، مع تتبّع مواطن الاتفاق والاختلاف مع سيبويه فيها، والسعي إلى الكشف عن حضور آراء سيبويه في المستوى النحوي.

المبحث الأوّل

المنصوبات والنعت

أولا: المنصوبات

تُعدّ المنصوبات من أهم أبواب النحو؛ لأنها تجمع تراكيب متنوّعة تؤدّي وظائف دلالية ونحوية متعددة، ومنها الحال والتمييز والمفعولات والنداء والاستثناء والظرف. وتمثّل دراستها مدخلًا لفهم بناء الجملة العربية.

أقسام المنصوبات:

المفاعيل والمنادى والمستثنى والحال والتمييز واسم لا النافية للجنس وخبر كان وأخواتها واسم إنَّ وأخواتها والمنصوبات التابعة(١).

ويُقسَّم هذا المبحث إلى مجموعة من المطالب وفق أنواع المنصوبات، التي أوردها الزجاجي في مصنفاته مع بيان مواطن الاتفاق والخلاف بينه وبين سيبويه فيها وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: النداء. المطلب الثاني: الاستثناء. المطلب الثالث: الحال.

١_ النداء:

يُعدّ النداء من الأساليب النحوية التي تُستعمل لاستدعاء المخاطَب وتنبيهه، ويكشف عن عناية العربية بضبط الخطاب ومراعاة المقام. ويتضح في هذا الباب تنوّع أدوات النداء وصور المنادى، وما يصاحبها من أحكام إعرابية تسهم في بيان المعنى وسلامة التركيب.

أحرف النداء:

أحرف النداء ستة أحرف: يا، وأيا، وهيا للبعيد، وأي والهمزة للقريب، و وا للندبة(٢).

---

(١) ينظر: همع الهوامع في شرح الجوامع::٢:١٩٣,١٤٧,٦٢ و٢:٢٤٧,٣٧,٧ و٤: ٧، ٦٢، ٨٧ و٥:١٦٣.

(٢) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب:٤١٣.

أنواع المنادى:

المفرد العلم، النكرة المقصودة، النكرة غير المقصودة، المضاف، الشبيه بالمضاف(١).

وسنبدأ بعرض المسائل التي تناولها الزجاجيّ في باب النداء، ثُم نبين مواطن الاتفاق والاختلاف مع سيبويه في هذه المسائل.

أ_ نداء ما فيه (ال) (نداء لفظ الجلالة الله):

تناول سيبويه هذه المسألة في باب (ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم) وذكر رأي الخليل في عدم جواز نداء ما فيه (ال) فقال: "وزعم الخليل رحمه الله أنَّ الألف واللام إنَّما منعهما أن يدخلا في النداء من قبل أنّ كلِّ اسم في النداء مرفوع معرفة. وذلك أنّه إذ قال يا رجُل ويا فاسقُ، فمعناه كمعنى يا أيُّها الفاسق ويا أيُّها الرجلُ، وصار معرفة لأنَّك أشرت إليه وقصدت قصده، واكتفيت بهذا عن الألف واللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو هذا وما أشبه ذلك، وصار معرفة بغير الألف ولام لأنَّك إنَّما قصدت قصد شيء بعينه. وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام، واستُغنى به عنهما كما استغنيت بقولك اضرب عن لتضرب، وكما صار المجرور بدلاً من التنوين، وكما صارت الكاف في رأيتك بدلاً من رأيتُ إياكَ، وإنّما يُدخلون الألف واللام ليعرفوك شيئاً بعينه قد رأيته أو سمعت به، فإذا قصدوا قصد الشيء بعينه دون غيره وعنوه، ولم يجعلوه واحداً من أمة، فقد استغنوا عن الألف واللام. فمن ثم لم يدخلوها في هذا ولا في النداء"(٢).

(١) ينظر: التبيان في قواعد النحو وتقويم اللسان:١٨٢.

(٢) الكتاب:٢:١٩٧,١٩٨.

وقد تابع الزجاجيّ فيما ذهب إليه سيبويه في ذكر رأي الخليل في عدم جواز نداء ما فيه (ال) وأن الاسم يصبح معرفة بحرف النداء فلا حاجة إلى الألف واللام، مستدلاً بالمنطق والحجة في إثبات ما ذهب إليه سيبويه فقال: "واعلم أنه لا ينادى اسم فيه الألف واللام إلا ب(أي) كقولك: (يا أيُّها الرَّجُلُ)، و(يا أيُّهَا الغُلامُ)، و(يَا أيُّها الرَّاكبُ) ف(أيُّ): اسم مفرد منادى، و(ها): صلة ل أي، و(الرجل): نعتُ ل (أي) في قولك: (يا أيُّها الرَّجلُ). وهو نعت لا يُستغنى عنه، ولا يجوز فيه إلا الرفع ولا يجوز أن تقول: (يا الرجل، ويا الغلام)، ولا (يا الراكب)، لأن النداء يُعرف المنادى (بالقصد) والإشارة، والألف واللام تعرفانه بالعهد، ولا يتعرف الاسم من وجهين مختلفين"[(١)]، وقد استثنوا من نداء ما فيه (ال) نداء لفظ الجلالة (الله).

فقد وضح سيبويه ذلك ورأى أن لا يجوز أن يُنادى اسما فيه الألف واللام البتّة، إلا أنّهم استثنوا من ذلك لفظ الجلالة (الله) فقد قالوا: يا أله اغفر لنا، لأن الألف واللام يلزمانه ولا يُفارقانه، وذكر أنّ الاسم إله، فلما دخل عليه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفا منها[(٢)].

ثُمَّ وضَّح سيبويه أنّ الأسماء الموصولة مثل (الذي) لا يجوز أن نناديه حتى وأن الألف واللام لا تفارقه فلا يجوز أن تقول : يا أيّها الذي؛ لأنه ليس اسم علم كزيد وعمرو، ثم ذكر شاهداً شعرياً دخلت فيه حرف النداء على الاسم الموصول، مع أن هذا غير جائز لكنهم شبهوه ب(يا الله). قال الشاعر[(٣)]:

---

(١) الجمل في النحو:١٥٠.

(٢) ينظر: الكتاب:٢:١٩٥.

(٣) مجهول النسب، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:٢:٢٩٣.

مَــنَ أَجْلِــكِ يــا التــي تَيَّمْــتِ قلبــي وأنـــتِ بَخيلـــةٌ بـــالوُدِّ عَنّـــي[1]

وقد تابع الزجاجيّ سيبويه في نداء لفظ الجلالة (الله) وذكر أن الألف واللام من أصل الكلمة فيجوز ندائه فقال: "أنهم قالوا: (يا ألله)، فأدخلوا عليه حرف النداء، لأن الألف واللام صارتا كأنهما من نفس الكلمة، لمّا لم تنفصلا منه، وصارتا كالعوض من الهمزة المحذوفة منه فقيل: (يا ألله اغفر لنا). فلما كانت الألف واللام في (الله) من نفس الكلمة دخل عليه حرف النداء"[2].

وتابع سيبويه أيضاً في عدم جواز نداء الاسم الموصول فقال: "وليست الألف واللام في (الله) كالألف واللام في (الذي) وإن كانت الألف واللام لا تفارقان (الذي) لأن (الذي) لم يحذف منه شيء فتكون الألف واللام عوضاً منه فلذلك لم يدخل حرف النداء على (الذي)، ولأن (الذي) نعت واقع على كل منعوت. تقول: (رأيت الرجل الذي في الدار، والثوب الذي عندك، والمال الذي عندك)، (ورأيت الحائط الذي بنيته)"[3].

وقد استشهد الزجاجي بنفس البيت الشعري الذي ذكره سيبويه في جواز نداء الاسم الموصول التي شبيهة بيا ألله لكن الزجاجي ذكر رأي أبو العباس المبرد بأنه غلط ولا يجوز في القياس.

فقال: "وأما قول الشاعر[4]:

مَــنَ أَجْلِــكِ يــا التــي تَيَّمْــتِ قلبــي وأنـــتِ بَخيلـــةٌ بـــالوُدِّ عَنّـــي

(١) ينظر: الكتاب:٢:١٩٥.

(٢) اشتقاق أسماء الله:٢٩.

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٤) مجهول النسب، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:٢:٢٩٣.

فذكر أبو العباس المبرد رحمه الله أنه غلط من قائله، ولا يقبل لغته الجماعة والقياس"[١]، وذكر شاهداً أخراً في نداء ما فيه (ال) أنه لو قدر بنكرة جاز ذلك. فقال: "وكذلك كان يقول في قوله[٢]:

فيا الغلامانِ اللذانِ فرا أياكما أن تُعِقبانا شرّا

وكان يقول: لو روي (فيا غلامان) لاستقام وزن البيت"[٣].

وقد اتفقوا البصريون مع سيبويه في نداء ما فيه (أل) ونداء لفظ الجلالة ومنهم: المبرِّد [٤]، وابن السرَّاج[٥]، وابن جنيَّ[٦]، والزمخشريَّ[٧]، وابن يعيش[٨].

أمّا الكوفيون فقد جوزوا نداء المعرف ب (ال) فقال ابن الأنباري: "وقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نداء ما فيه الألف واللام نحو (يا الرجل ويا الغلام) فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه جائز أنه قد جاء ذلك في كلامهم، قال الشاعر[٩]:

فَيَا الغُلَامَانِ اللّذانِ فَرَّا إيَّاكُمَا أن تَكسِبَانِي شَرَّا

فقال يا الغلامان فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام.

---

(١) اشتقاق أسماء الله:٣٠.

(٢) مجهول النسب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية:١:٤١٧.

(٣) اشتقاق أسماء الله:٣١.

(٤) المقتضب:٤:٢٩٣.

(٥) الأصول في النحو:١:٣٣١.

(٦) اللمع في العربية:٨٢.

(٧) المفصل في صنعة الإعراب:٦٦.

(٨) شرح المفصل:١:٣٤٣.

(٩) مجهول النسب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية:١:٤١٧.

وقال الآخر[١]:

فَـــدَيْتُكَ يـــا الَّتِـــي تَيَّمْـــتِ قَلْبِـــي وأَنْـــــتِ بَخِيلِـــــةٌ بِـــــالْوُدِّ عَنِّـــــي

فقال يا التي فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام؛ فدل على جوازه، والذي يدل على صحة ذلك أنا أجمعنا على أنه يجوز أن نقول في الدعاء (يا الله اغفر لنا) والألف واللام فيه زائدان، فدَّل على صحة ما قلنا".[٢]

ب_ نداء اللهم:

يُعدّ نداء (اللهم) صيغة خاصة في الدعاء، تُفيد معنى (يا ألله)، واستُغني بها عن ذكر حرف النداء، فصارت تُستعمل بدل قول:(يا ألله).

وقد ذكر سيبويه قول الخليل في باب ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم فقال: "وقال الخليل رحمه الله : اللهمَّ نداء والميم ها هنا بدل من يا ، فهي ها هنا فيما زعم الخليل رحمه الله آخر الكلمة بمنزلة يا في أوّلها ، إلاَّ أنّ الميم ها هنا في الكلمة كما أنّ نون المسلمين في الكلمة بُنيت عليها . فالميم في هذا الاسم حرفان أوّلهما مجزوم ، والهاء مرتفعة لأنَّه وقع عليها الإعراب ، وإذا ألحقت الميم لم تصف الاسم ، من قبل أنَّه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوت كقولك : يا هناه .وأما قوله عز وجل : ﴿اللهمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾[الزمر:٤٦]، فعلى يا، فقد صرفوا هذا الاسم على وجوه لكثرته في كلامهم ،ولأنَّ له حالاً ليست لغيره .وأما الألف والهاء

(١) مجهول النسب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية:٣:٢٦١. والرواية فيه (من أجلكِ يا التي تيمتِ قلبي)

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:١:٢٧٤,٢٧٥.

اللتان لحقنا أي توكيداً ، فكأنك كررت (يا) مرّتين إذا قلت: يا أيُّها ، وصار الاسم بينهما كما صار هو بين ها وذا إذا قلتها هو ذا"[1].

نفهم من نص سيبويه أن (اللهم) أصلها نداء أي (يا أله)، لكن حذف حرف النداء (يا) وعوض عنها بالميم في آخر الكلمة، أي أن الميم جاء في آخر الكلمة بدلاً من حرف النداء (يا) في أول الكلمة، وقد وضح سيبويه أن الميم في اللهم كنون المسلمين أي أن الميم ليس أداة خارجية ك (يا) وإنما من نفس الكلمة، كالنون في المسلمين بأنها جزء من الكلمة، وأن الكلمة صارت بمنزلة الأصوات، وفي الآية الكريمة يرى أنها على نداءين كأن في الأصل يا أله يا فاطر، وذكر أن يا أيّها الألف والهاء فيها للتوكيد كأنك قلت يا مرتين.

أما الزجاجيّ فقد نقل الخلاف بين البصريين والكوفيين في نداء (اللهم) وذكر رأي سيبويه وأصحابه من البصريين وذكر رأي الكسائي وأصحابه من الكوفيين فقال: "واختلف البصريون والكوفيون في قولهم: (اللهم اغفر لنا)، فقال سيبويه وأصحابه: زادوا الميم في آخره مثقلة عوضاً من حرف النداء في أوله فلا يجمع بينهما، لا يقال: (يا اللهم) لأن العوض والمعوض لا يجتمعان. قال وجري مجرى الأصوات فبني ذلك. ولذلك لا يوصف، فلا يقال: (اللهم العزيز). فأما قوله: ﴿اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[الزمر:٤٦] فهو عندهم على نداءين"[2].

وذكر رأي الكسائي وأصحابه من الكوفيين فقال: "وقال الكسائي وأصحابه: أصله (يا أله أمنّا بخير) فكثر به الكلام فحذفت الهمزة

(١) الكتاب:٢:١٩٢.

(٢) اشتقاق أسماء الله:٤١، وينظر: الجمل في النحو:١٦٤.

والمضمر، وخلطت الكلمتان فصارتا كلمة واحدة وأجازوا إدخال حرف النداء عليه وأنشدوا[١]:

ومـــا عليـــكِ أن تقـــولي كلمـــا سَـــبَّحتِ أو هَلَّـــتِ يـــا اللهـــم مـــا أردْ عليـــنا شيخـنا مُسَلـــما"[٢].

وذكر الزجاجي رأي البصريين في هذا البيت فقال: "وقال البصريون: هذا شاذ جداً لا يعمل عليه ولا يعرف قائله"[٣].

نفهم من نص الزجاجي أن البصريين والكوفيين متفقون على أن (اللهم) تُستعمل في النداء، لكنهم اختلفوا فيها فالبصريون عندهم أن أصل (اللهم) (يا أله) حذفت حرف النداء وعوض عنها بالميم، والكوفيون عندهم أصلها (يا أله أمنّا بخير) حذفت الهمزة والمضمر وصارت كلمة واحدة.

عند البصريين لا يجوز (يا اللهم)، وعند الكوفيين جائز (يا اللهم).

عند البصريين أن الكلمة مبنية كالأصوات، وعند الكوفيين كلمة مركبة.

ت_ حذف حرف النداء:

لقد تباينت آراء العلماء في حذف حروف النداء. فقد وضح سيبويه في (باب الحروف التي ينبه بها المدعو): فقال" أن شئت حذفتهن كلَّهن استغناء كقولك: حار بن كعبٍ وذلك جعلهم بمنزلة مَنْ هو مقبل عليه بحضرته يخاطبه. وقد جوز حذف حرف النداء (يا) من النكرة في الشعر، وقال العجاج[٤]:

---

(١) مجهول النسب، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:٢:٢٩٦.

(٢) اشتقاق أسماء الله:٤٢,٤١، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:١:٢٧٩_٢٨١.

(٣) اشتقاق أسماء الله:٤٣.

(٤) ديوانه:٢٢٧.

جــاري لا تستنكــري عذيـــري

يريد يا جارية"[١].

وذكـر أنـه لا يجـوز حـذف حـرف النـداء مـع المـبهم والنكـرة: فـلا يصـح أن تقـول: هـذا، ورجـل، وأنـت تقصـد: يـا هـذا، ويـا رجـل، لأنَّ حـرف التنبيـه مـلازم للمـبهم، فيصـبح عنـد حذفـه بـدلا مـن أي، فـلا يجـوز يـا أيُّهـا الرجـل ولا يـا أيُّهـذا، ويجـوز أن تقـول: مـن لا يـزال مُحسـنا أفعـل كـذا... لأن أيّ لا يـدخل عليـه الوصـف، فـلا تُنعـت فـي النـداء. أمـا فـي الاسـتغاثة فيجـب ذكـر حـرف النـداء، مثـل قـولهم: يـا لَلمـاء ويـا لَلنـاس، لأن المسـتغاث بـه يُفتـرض فيـه البعـد أو الغفلـة، فيُـدعى بهـذا الأسـلوب، وكـذلك المتعجَّـب منـه. وأمـا الندبـة، فتلزمهـا دائمًـا (يـا) و(وا)، إذ يكـون المنـادى فيهـا فـي مقـام انفعـال أو طلـب نجـدة، فيرتفـع الصـوت ويطـول، ولـذلك لُـزِم فيهـا المـدّ، وزيـد فـي آخـر الاسـم مـدٌّ يلائـم هذا الترنّم والانفعال[٢].

وقـد تـابع الزجـاجيّ سـيبويه فـي عـدم جـواز حـذف حـرف النـداء فـي النكـرات والمبهمـات ولكـن لـم يـذكر مـا قالـه سـيبويه فـي جـواز حـذف حـروف النـداء اسـتغناء وجـواز حـذفها مـع النكـرة فـي الشـعر وقـد استشـهد بمثـال يختلـف عـن أمثلتـه فقـال: "إلاّ أنـه لا يجـوز حـذف حـرف النـداء مـع الأسـماء المُبهمـات والنَّكـرات لإبهامهـا، لا يقـال: (هـذا أَقبـلْ)، وأنـت تريـد: (يـا هـذا أقبـل) فـافهم تصب"[٣].

ولـم يـذكر فـي بـاب الاسـتغاثة عـن حـذف حـروف النـداء مـع المسـتغاث بـل اكتفـى بالشـرح عـن لام الاسـتغاثة المفتوحـة ولام المسـتغاث المكسـورة

(١) الكتاب:٢:٢٣٠.

(٢) ينظر: المصدر نفسه:٢:٢٣٠,٢٣١.

(٣) الجمل في النحو:١٥٦.

وضرب لذلك أمثلة وشواهد شعرية. وأيضا ذكر أنه لا يجوز حذف حرف النداء مع الندبة نكرة كان او مضمرا أو مبهما، لأنه هنا تذكر المندوب بأهم أسمائه، ليكون ذلك عذرا للتفجع عليه(١).

وقد تابع المبرد سيبويه فذهب إلى أنه تبتدئ الاسم منادى بغير أحرف النداء(٢).

وقال ابن يعيش: "وفي الجملة حذف الحروف ممّا يأباه القياس، لأن الحروف إنّما جيء بها اختصارا ونائبة عن الأفعال... وحروف النداء نائبة عن أُنادي، فإذا أخذت تحذفها كان اختصارا المختصر، وهو إجحاف، ألاَّ أنّه قد ورد فإما ذكرناه لقوَّة الدلالة على المحذوف، فصار القرائن الدالّة كالتلفّظ به" (٣)، لكن المرادي ذهب أن (يا) هي التي تحذف في النداء، نحو قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أعْرِضْ عَنْ هذا﴾[يوسف٢٩:] (٤).

وذهب المرادي أيضاً إلى جواز حذف حرف النداء في الموصول: نحو: من لا يزال محسنا أحسن إليَّ، وفي المضاف نحو: (رَبَّ اغْفِرْ لِي وَلِأَخِي)، وفي أي نحو: أيها المؤمنون، وكذلك يجوز الحذف في المطول نحو: خيرا من زيد(٥).

وتابعه ابن هشام مستشهداً بالآية نفسها(٦).

---

(١) ينظر: الكتاب:١٦٦، ١٧٦.

(٢) ينظر: المقتضب:٤:٢٣٣.

(٣) شرح المفصل:١:٣٦٢.

(٤) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني:٣٥٥.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:٢:١٠٥٨.

(٦) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:٤:٧.

وذكر خالد الأزهري(ت٩٠٥هـ): " يجوز حذف الحرف المنادى به وهو (يا) خاصة، سواء كان المنادى مفردا أو جاريا مجراه أو مضافا، فالأول نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف:٢٩]،أي يا يوسف. والثاني نحو: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ﴾[الرحمن:٣١]، أي: يا أيها الثقلان. والثالث نحو: ﴿أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ﴾[الدخان:١٨]، أي يا عباد الله"[١].

وقال:" ويمتنع حذف حرف النداء في ثمان مسائل: إحداها: المندوب، والثانية: المستغاث، والثالثة: المنادى البعيد، والرابعة: اسم الجنس غير المعين، والخامسة: المضمر المخاطب، والسادسة: اسم الله تعالى، والسابعة والثامنة اسم الإشارة والجنس"[٢].

وقد جوز الكوفيون حذف حرف النداء مع أسماء الإشارة واحتجوا بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾[البقرة:٨٥]، وتعني: يا هؤلاء...[٣].

٢_ الاستثناء:

يُعدّ الاستثناء من الأساليب البليغة في العربية، إذ يُراد به فصلُ ما بعد أداة الاستثناء عن الحكم الذي شمله ما قبلها، فيتّضح بذلك نطاق المعنى ويتحدد المقصود بدقّة. وتتبع أهمية هذا الباب من إسهامه في بيان المعاني، وإزالة الإبهام، وتحديد المراد في تراكيب العربية المختلفة.

أدوات الاستثناء: (خلا، وعدا، وحاشا، وإلا، وغير، وسوى، وليس، ولا يكون)[٤].

---

(١) شرح التصريح على التوضيح:٢:٢٠٦_٢٠٨.

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣) ينظر: المصدر نفسه:٢:٢٠٨_٢٠٩.

(٤) ينظر: علل النحو:٣٩٧,٤٠٢.

أنـــواع المســـتثنى: (الاســتثناء المتصــل، والاســتثناء المنقطــع، والاســتثناء المفرغ)[١].

وسـنقف عنـد طائفـة مـن مسـائله لبيـان مـواطن الاتفـاق والاخـتلاف بـين سيبويه والزجاجيّ في هذا الباب من أبواب النحو.

أدوات الاستثناء:

فقـد ذكـر سـيبويه أدوات الاسـتثناء بقولـه: "فحـرف الاسـتثناء(إلاَّ). ومـا جـاء مـن الأسـماء فيـه معنـى (إلاَّ) فغيـر، وسـوى. ومـا جـاء مـن الأفعـال فيـه معنـى (إلاَّ) فـلا يكـون، ولـيس، وعـدا، وخـلا. ومـا فيـه ذلـك المعنـى مـن حـروف الاضافة وليس باسم فحاشى وخلا في بعض اللّغات"[٢].

أمـا الزجـاجيّ تـابع سـيبويه فـي أدوات الاسـتثناء لكنـه لـم يعتمـد تقسـيم سـيبويه (حـروف وأسـماء وأفعـال)، وقـد ذكـر لغـات ل(سـوى)، فقـال: "وحـروف الاسـتثناء: "إلاّ، وغيـر، وسِـوَى، وسُـوى، وسَـواء، وحاشـا، وخـلا، وعـدا، ومـا عدا، وما خلا، وليس، ولا يكون، وإلا أن يكون)"[٣].

وسـنتناول هـذه الأدوات بحسـب مـا ذكرهـا سـيبويه مـع بيـان مـدى اتفاقـه واختلافه بينه وبيّن الزجاجي.

أ_ إلا:

تُعـدّ (إلّا) مـن أبـرز أدوات الاسـتثناء، إذ تُسـتعمل لإخـراج المسـتثنى مـن الحكم العام، فيتحدّد المعنى ويتضح المقصود بدقّة.

وقـد اجمـع النحويـون علـى إنهـا حـرف، وإنهـا أم البـاب وأصـل أدوات الاستثناء[٤].

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك:٢٠٩، وما بعدها.

(٢) الكتاب:٢:٣٠٩.

(٣) الجمل في النحو:٢٣٠.

(٤) ينظر: الكتاب:٢:٣٠٩، وينظر: المقرب:١:١٦٦، وينظر: شرح التصريح على التوضيح:٢:٥٣٨.

(إلاَّ) عند سيبويه:

فقد وضح سيبويه أنّ (إلاّ) يكون الاسم بعدها نوعين في الإعراب والمعنى فقال: "اعلم أن (إلاَّ) يكون الاسم بعدها على وجهين"(١).

الوجه الأول: أن يبقى الاسم على إعرابه قبل دخول (إلاَّ) عليه.

فقال: "فأحد الوجهين أن لا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق، وذلك: ما أتاني إلاَّ زيدٌ، وما لقيتُ إلاَّ زيداً، وما مررتُ إلاّ بزيدٍ،، تجري الاسم مجراه إذا قلت ما أتاني زيدٌ، وما لقيتُ زيداً، وما مررتُ بزيدٍ"(٢).

ثم وضح أن الإعراب لم يتغير فقال: "فليس في هذه الأسماء في هذا الوضع وجهٌ سوى أن تكون على حالها قبل أن تلحق إلاَّ؛ لأنَّها بعد إلا محمولة على ما يجرّ ويرفع وينصب، كما كانت محمولة قبل أن تلحق إلا"(٣).

أي لا يجوز فيها إلا الإعراب الأصلي، وأن العامل الحقيقي هو الفعل أو حرف الجر وليس (إلاّ) ثم فسر المعنى بقوله: "ولكنّك أدخلت إلاّ لتوجب الأفعال لهذه الأسماء ولتنفي ما سواها، فصارت هذه الأسماء مستثناه"(٤)، معناه تثبت المجيء لزيد وحده، وتنفيه عن غيره.

الوجه الثاني: البدل.

فقال: "إن يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه ما قبله، عاملاً فيه ما قبله من الكلام، وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ إلاّ زيدٌ، وما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيدٍ، وما رأيتُ أحداً إلاّ زيداً، فجعلت المستثنى بدلا من الأول، فكأنك قلت: ما مررتُ إلاّ بزيدٍ، وما أتاني إلاّ زيدٌ، وما لقيتُ إلاّ زيداً. كما أنّك إذا قلتَ:

---

(١) الكتاب:٢:٣١٠.

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣) المصدر نفسه٢:٣١٠,٣١١.

(٤) المصدر نفسه:٢:٣١٠.

مـررت برجـلِ زيـدٍ، فكأنـك قلـت: مـررتُ بزيـدٍ. فهـذا وجـهُ الكـلام أن تجعـل للمستثنى بدلاً من الذي قبله، لأنك تُدخله فيما أخرجتَ منه الأوّل"(١).

واستشـهد بأمثلـة أخـرى فـي البـدل فقـال: "ومـن ذلـك قولـك: مـا أتـاني القـومُ إلاّ عمـرو، ومـا فيهـا القـومُ إلاّ زيـدُ، ولـيس فيهـا القـومُ إلاّ أخـوك، ومـا مررتُ بالقوم إلاّ أخيك. فالقوم هنا بنزلة أحد"(٢).

وفـي بعـض اللغـات يجعلـون المسـتثنى منصـوباً، فقـال: "ومـن قـال: مـا أتـاني القـومُ إلاّ أبـاك، لأنـه بمنزلـة أتـاني القـومُ إلاّ أبـاك. فإنّـه ينبغـي لـه أن يقول: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[النساء:٦٦]"(٣).

لكـن سـيبويه رجـح الرفـع، وذكـر رأي يـونس عـن أبـي عمـرو فقـال: "وحدثني يونس أن أبا عمرو كان يقول: الوجه ما أتاني القومُ إلا عبد الله"(٤).

ودليـل سـيبويه علـى ذلـك قولـه: "ولـو كـان هـذا بمنزلـة أتـاني القـومُ لمـا جـاز أن تقـول: مـا أتـاني أحـدٌ، كمـا أنـه لا يجـوز أتـاني أحـدٌ، ولكـن للمسـتثنى فـي هـذا الوضـع مبـدل مـن الاسـم الأول، ولـو كـان مـن قبـل الجماعـة لمـا قلـت: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ﴾[النـور: ٦]، ولكـان ينبغـي لـه أن يقـول مـا أتـاني أحـدٌ إلا قـد قـال ذاك إلاّ زيـدٌ، لأنـه ذكـر واحـداً"(٥)، ففـي الآيـة الكريمـة (أنفسهم) بدل مرفوع من (شهداء).

---

(١) الكتاب:٢:٣١٠,٣١١.

(٢) المصدر نفسه:٢:٣١١.

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٥) المصدر نفسه:٢:٣١٢.

جواز الرفع والنصب:

جــواز النصــب: قــال: "مــا رأيــت أحــداً يقــول ذاك إلاّ عبــد الله، ومــا رأيــتُ أحداً يقول ذاك إلا زيداً، هذا وجه الكلام"(١). أي النصب.

ثـم بـيّن لمـاذا اختيـر النصـب بقولـه: "وإنّمـا اختيـر النصـب هنـا لأنّهـم أرادوا أن يجعلـوا المسـتثنى بمنزلـة المبـدل منـه"(٢).، أي لأن(أحـداً) منصـوب فـأتبع في الإعراب.

جـواز الرفـع: قـال: "وإن حملتـه علـى الإضـمار الـذي فـي الفعـل فقلـت: مـا رأيـتُ أحـداً يقـول ذاك إلا زيـدٌ، ورفعـت فجـائز حسـن.، واستشـهد بشّـاهد شـعريّ علـى ذلك، قال الشّاعر وهو عدي بن زيد(٣):

فـــي ليلـــةٍ لا نَـــرى بهـــا أحـــداً يَحكـــي علينـــا إلاّ كَواكبُهـــا"(٤)

وبـيّن سـبب الرفـع بقولـه: "وقـد تكلَّمـوا بـالآخر، لأن معنـاه النفـي إذا كـان وصفا لمنفي"(٥). أي لأن الجملة الوصفية فيها معنى (ليس القائل إلا زيد).

وقـد ذكـر موضـع لا يجـوز فيـه إلا النصـب فقـال: "وتقـول: مـا ضـربتُ أحداً يقول ذاك إلاّ زيداً، لا يكون في ذا إلاّ النصب"(٦).

وإنمـا أمتنـع الرفـع هنـا: "لأنـك أردت فـي هـذا الموضـع أن تخبـر بموقـوع فعلـك، ولـم تـرد أن تخبـر أنّـه لـيس يقـول ذاك إلا زيـدٌ، ولكنَّـك أخبـرت أنـك ضربت ممن يقول ذاك زيداً"(٧).

---

(١) الكتاب:٢:٣١٢..

(٢) المصدر نفسه:٢:٣١٣.

(٣) ديوانه:١٩٤.

(٤) الكتاب:٢:٣١٢.

(٥) المصدر نفسه:٢:٣١٣.

(٦) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٧) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

أما الزجاجي فقد وافق سيبويه في الأصول العامة ل الاستثناء ب(إلاّ)، لكنه خالفه في طريقة العرض، فقد قسم الاستثناء إلى موجب وغير موجب ومفرغ، وهذا التقسيم لم يذكره سيبويه، وصاغ القواعد صياغة تعليمية مباشرة، بينما سيبويه ركز على التحليل والتعليل والتفصيل في مسائل البدل ومعاني الرفع والنصب.

ويمكن تقسيم الزجاجي للاستثناء كالآتي:

١_ الاستثناء في الموجب: قال: "فأمّا (إلاّ): فإذا كان ما قبلها من الكلام موجباً، كان ما بعدها منصوباً كقولك: (قامَ القومُ إلاّ زيداً)، و(مررتُ بأخوتكَ إلاّ عمراً)، و(سارَ النّاسُ إلاّ بكراً) قال الله عزَّ وجلّ: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾[البقرة:٢٤٩]"[(١)]. فقد اتفقوا في نصب المستثنى، لكن اختلفوا في طريقة العرض، فسيبويه لم يذكر بتصريح النصب بعد الموجب، وإنما ذكر مواضع ينصب فيها المستثنى، بينما الزجاجي صاغ القاعدة تصريحا واضحاً.

٢_ الاستثناء بعد النفي (غير الموجب): قال: "وإذا كان ما قبل (إلّا) غير موجب ، كان ما بعدها تابعاً لما قبلها على البدل ، وجاز فيه النصب إذا تمَّ الكلام دونه ، وذلك قَوْلُكَ :(مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ ، وإِلَّا زَيْداً)، و (مَا شَرِبَ الْقَوْمُ إِلَّا عَمْرُو ، وَإِلَّا عَمْراً) ، و (مَا مَرَرْتُ بِإِخْوَتِكَ إِلَّا عَمْرٍو ، وَإِلَّا عَمْراً). قَالَ اللهُ عزَّ وجلّ: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾[النساء:٦٦]. فرفع على البدل من(الواو)، لأن ما قبله غَيْرُ موجب"[(٢)].

(١) الجمل في النحو:٢٣٠.

(٢) المصدر نفسه:٢٣٠,٢٣١.

فقد اتفقوا في أن الاسم بعد (إلاّ) في المنفي جائز أن يكون بدلاً، لكن سيبويه لم يصرح بغير الموجب يكون بدلاً وإنما علل البدل وفسره، بينما الزجاجي صرح بذلك واكتفى بذكر الحكم دون تعليل.

وقد صرح الزجاجي أيضاً بجواز النصب قال: "وقد يجوز نصبه ، وقرأ بعض القراء ، وهو ابن عامر، بِالنَّصْبِ"(١).

فكلاهما يجيز الرفع على البدل، والنصب على الاستثناء، بينما سيبويه توسع في الاحتجاج والتعليل و ذكر النصب على أنه لغة بعض العرب، وقد رجح الرفع، بينما الزجاجي اختصر و جعله قاعدة تعليمية الرفع بدل، والنصب جائز.

٣_ الاستثناء المفرغ: قال الزجاجي: "وإذا فَرَّغْتَ ما قبل(إِلَّا) لِمَا بعدها ، عَمِلَ ما قبلها في ما بعدها ، ولم تَعْمَلْ (إلّا) شَيْئاً ، كَقَوْلِكَ :(مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ) ، وَ(مَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْداً) ، وَ (مَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ)"(٢).

فكلاهما متفقان على أن العامل هو الفعل أو حرف الجر، وأنَّ (إلاّ) لا تغير الإعراب، لكن الزجاجي صرح القاعدة بوضوح وذكر الاستثناء المفرَّغ لم تعمل فيه (إلاَّ) شيئاً، بينما سيبويه لم يصرح بالاستثناء المفرغ، فعبر عنه بطريقة تحليلية، أي أنه محمولة على ما يرفع وينصب ويجر، وقد اختلف العلماء في قراءة الآية: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾.[البقرة:٢٤٩]

فقرأ عبد الله وأبيّ الأعمش(ت١٤٨هـ): إلَّا قليلٌ، بالرفع، وذلك إنه إذا تقدَّم موجب، جاز بعد إلَّا وجهان هما: النَّصب على الاستثناء وهذا الأفصح، ويجوز بعد إلَّا أن يكون تابعا لإعراب المستثنى منه، إن رفعًا

(١) الجمل في النحو:٢٣٠,٢٣١.، وينظر: الحجة في القراءات السبع:١٢٤.
(٢) الجمل في النحو:٢٣١.

فرفعٌ، أو نصباً فنصبٌ، أو جرًّا فجرٌ[١]، وكذلك اختلفوا في قراءة قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾[النساء:٦٦]

قال ابن مجاهد(ت٣٢٤هـ): "كلهم قرأ (﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ رفعا إلَّا ابن عامر فإنَّه قرأ ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ نصبا وكذلك هي في مصاحفهم"[٢]، وقد تابع المبرد سيبويه في الأصول والقواعد لأحكام المستثنى، بل صرح بترجيح مذهبه في بعض القواعد، إلا أنه قد توسع بالتعليل والتفصيل والاهتمام بالمعنى. وفي بعض المواضع يذكر الاستثناء الموجب والمنفي وهذا عين ما ذكره الزجاجي، فنلاحظ متابعته لسيبويه في بعض المواضع، ولكن يتوسع في مواضع أخرى[٣]، وتابعه أيضاً ابن السراج في الأحكام الأساسية، غير أنه توسع في الشرح والتعليل و التقسيم التعليمي من دون الخروج عن الأصول[٤].

وأيضاً تابع أبو علي الفارسي وابن جني سيبويه في الأصول العامة للمستثنى بـ(إلاَّ) في جواز النصب والرفع على البدلية، لكن لم يتبعوا طريقة سيبويه وإنما اتبعوا الطريقة التعليمة التي اعتمدها الزجاجي في التقسيم إلى موجب وغير موجب ومفرغ[٥]، وقد ساروا العلماء المتأخرون على الأصول العاملة للمستثنى ب(إلا)، لكنهم اعتمدوا الطريقة التعليمية في التقسيم إلى موجب وغير موجب ومفرّغ[٦].

---

(١) ينظر: البحر المحيط في التفسير:٢:٥٨٩.

(٢) السبعة في القراءات:٢٣٥.

(٣) ينظر المقتضب:٤:٣٨٩_٤٠٧.

(٤) ينظر: الأصول في النحو:١:٢٨١_٢٨٤.

(٥) ينظر: الإيضاح العضدي:٢٠٥_٢٠٧، وينظر: اللمع في العربية:٥٥_٥٧.

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل:٢:٢٠٩_٢١٩، وينظر: شرح التصريح على التوضيح:١:٥٣٩,٥٤٠، وينظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك:٢:١٧٧_١٨٠.

ب_ غير:

تُعدّ (غير) من أهم أدوات الاستثناء في العربية؛ فهي اسم يدلّ على المغايرة، ويجري في الإعراب مجرى المستثنى بعد (إلّا). وتمتاز هذه الأداة ببنية تركيبيّة مرنة، إذ تأتي مضافةً دائمًا لما بعدها، ويتحدد معناها وإعرابها تبعًا لموضعها في السياق.

فقد وضح سيبويه مسألة (غير) ورأى أنَّ غير اسمٌ ملازم للإضافة وليس حرفاً وإنه تحمل معنى (إلاّ) وتجري مجرى المستثنى بعد (إلاّ) فقال: "اعلم أنّ غير أبداً سِوى المضاف إليه، ولكنه يكون فيه معنى (إلاّ) فيجري مُجرى الاسم الذي بعد إلاّ"(١).

ومثل لذلك فقال: "فأتاني القوم غيرَ زيدٍ، فغيرُهم الذين جاءوا ولكن فيه معنى إلاّ، فصار بمنزلة الاسم الذي بعد إلاّ"(٢)، ووضح أيضاً أن غير قد تكون بمعنى مثل وليس بمعنى (إلاّ) فقال: "فما أتاني غيرُ زيدٍ، وقد يكون بمنزلة مثل ليس فيه معنى إلاّ"(٣).

ثم بيّن أن كل موضع يصح فيه الاستثناء ب(إلاّ) يصح ب(غير) بقوله: "وكلُّ موضع جاز فيه الاستثناء ب(الاّ) جاز بغير، وجرى مجرى الاسم الذي بعد (إلاّ)، لأنّه اسم بمنزلته وفيه معنى إلاّ"(٤).

ثم وضح سبب نصب (غير) بقوله: "ولو جاز أن تقول: أتاني القومُ زيداً، تريد الاستثناء ولا تذكر إلاّ لما كان إلاّ نصبا"(٥). أي أن النصب أصل أصل في الاستثناء، وإن (إلاّ) هي التي توصل العامل إلى المستثنى، وأن لما كانت (غير) بمعنى (إلاّ) أخذت حكمها.

---

(١) الكتاب:٢:٣٤٣.

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

ثم بيّن في بعض المواضع أن لا يجوز أن يكون (غير) بمنزلة الاسم الذي بعد (إلا)، فقال: "ولا يجوز أن يكون غير بمنزلة الاسم الذي يُبتدأ به بعد إلاّ"(١).

وفي بعض المواضع وضح أن (غير) تؤدي معنى الاستثناء من دون (إلاّ) فقال: "فقد يُستغنى به في مواضع من الاستثناء. ولو قال: ما أتاني غيرُ زيد، يريد بها بمنزلة مثل لكان مُجزئاً من الاستثناء، كأنه قال: ما أتاني الذي هو غيرُ زيدٍ، فهذا يُجزى من قوله: ما أتاني إلاّ زيدٌ"(٢).

وقد يحمل (غير) على موضعه لا على اللفظ، فقال: "ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمرٌو، فالوجه الجرّ. وذلك أنَّ غير زيد في موضع إلاّ زيدٌ وفي معناه، فحملوه على الموضع فلما كان في موضع إلاّ زيدٌ وكان معناه كمعناه، حملوه على الموضع"(٣).

ثم بين دليل ذلك بقوله: "والدليل على ذلك أنّك إذا قلت غيرُ زيد فكأنك قد قلت إلاّ زيدٌ. ألا ترى أنك تقول: ما أتاني غيرُ زيدٍ وإلاّ عمرٌو، فلا يقبح الكلام كأنك قلت: ما أتاني إلاّ زيد وإلا عمرو"(٤).

أي أن غير زيد تعادل في المعنى إلا زيد وأن الجمع بين (غير) و(إلا) لا يفسد الكلام.

أما الزجاجي فقد اتفق مع سيبويه في أن (غير) تجري مجرى الاسم بعد (إلاّ) واتفق معه في أحكام الإعراب، بينما الزجاجي لم يصرح بأنها مضافة كما صرح سيبويه بأنها (سوى المضاف إليها) وإنما عبر عنها

(١) الكتاب:٢:٣٤٣.
(٢) المصدر نفسه:٢:٣٤٣,٣٤٤.
(٣) المصدر نفسه:٢:٣٤٤.
(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

بطريقته وذكر إعرابها بأنها تخفض ما بعدها أي أنها اسم مضاف دائما، ولكن الزجاجي اقتصر على بيان القواعد ولم يفسر ويعلل كما فعل سيبويه.

فقال: "وأمّا (غير) فإنها أبداً تخفض ما بعدها، وتجري هي بإعراب الاسم الذي بعد (إلاّ) كقولك: (قامَ القومُ غيرَ زيدٍ)، و(مررتُ بأصحابكَ غيرَ زيدٍ). وفي النفي: (ما قامَ القومُ غيرُ زيدٍ)، و(ما مررتُ بالقومِ غيرِ زيدٍ)، والنصب جائز"(١).

وإن الزجاجيّ لم يصرَّح كما صرَّح سيبويه بأن (غير) قد تكون بمعنى (مثل)، لكنه صرح بضابط لم يصرح به سيبويه وهو قد تكون (غير) نعتاً، فقال: "وقد تكون (غير) نعتاً، فتتبُع ما قبلها، وذلك إذا لم يجز في موضعها (إلاّ)، كقولك: (عندي درهمٌ غيرُ جيدٍ)، فتجعلها نعتاً للدرهم، ولو نصبتها لم يجز، لأن لا تقول: (عندي درهمٌ إلاّ جيداً). فإن قلت: (عندي درهمٌ غيرَ قيراطٍ)، نصبتها، لأنّك لو قلت: (عندي درهمٌ إلا قيراطاً)، كان جيداً"(٢)؛ أي فلما صلحت (إلا) مكان (غير)، صارت (غير) للاستثناء: (عندي درهمٌ غيرَ قيراطٍ)، و(عندي درهمٌ إلا قيراطاً)، وإن قلت (عندي درهمٌ غيرُ جيدٍ)، لا يصلح أن تقول: (عندي درهمٌ إلا جيداً) فهذا رديء غير جيد؛ لأن (غير) هنا ليست للاستثناء بل صفة لدرهم، وقد وافق بعض العلماء سيبويه ومنهم المبرد في إن (غير) تحمل معنى (إلاّ) وتجري مجرى الاسم بعد (إلا)، لكن المبرد صرح بأن غير تكون نعتا، ووضح متى تكون غير نعتا ومتى لا تكون وقد ذكر أوجه تكون فيه (غير) نعتاً وحالاً وبدلاً، فقال: "وكلُّ موضع وقع الاسم فيه بعد (إلاّ) على ضرب من الإعراب كان ذلك حالاً في (غير)

(١) الجمل في النحو:٢٣١,٢٣٢.

(٢) المصدر نفسه:٢٣٢.

إلاّ أن يكون نعتاً، فيجرى على المنعوت الذي قبلها، وذلك قولك: جاءني القوم غير زيد؛ لأنَّك كنت تقول: جاءني القوم إلاّ زيداً. وتقول: هذا درهم غير قيراطٍ كقولك: هذا درهم إلاّ قيراطاً. وتقول: هذا درهم غيرُ جيد؛ لأنّ غير نعت، ألا ترى أنّه لا يستقيم: هذا درهم إلاّ جيّد. فأما الموضع الذي يرتفع فيه، فتقول: ما جاءني أحد غيرُ زيد، على الوصف وعلى البدّل، فالبدل كقولك: ما جاءني أحد إلاّ زيد. وتقول: لقيت القوم غير زيد، على النعت، إذا كان القوم على غير معهود، وعلى البدل، والوجه إذا لم يكن ما قبل (غير) نكرة محضة ألّا يكون نعتاً. فأمّا قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾[الفاتحة:٧]، فإن (غيراً) تكون على ضروب: تكون نعتاً للذين لأنّها مضافة إلى معرفة، وتكون حالاً. فتنصب؛ لأنَّ غير وأخواتها يكنَّ نكرات، وهنّ مضافات لا معارف، هذا الوجه فيهنَّ جمع، وهو في غير خاصة واجب، ويكون بدلاً فكأنَّه قال: صراط غير المغضوب عليهم، ويكون نصباً على استثناء ليس من الأول، وهو جاءني الصالحون إلاّ الصالحين"[(١)].

وقد ذكر الأشموني(ت٩٠٠هـ) أن (غير) قد تنتصب كنصب الاسم بعد (إلاّ)، وذكر إنها تنصب على الحال، وعلى التشبيه بظرف المكان، وذكر إن قد تجر على اللفظ، وتنصب على المعنى[(٢)].

وقد ذكر فاضل السامرائي إن (غير) ليس الأصل فيها أن تكون للاستثناء، وقد تستعمل بغير مواضع لا يصلح فيها (إلا)، وذكر إنها

(١) المقتضب:٤:٤٢٢,٤٢٣.

(٢) ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك:١:٥١٦.

تستعمل بمعنى المغايرة[١]، وهذ لم يصرح به سيبويه والزجاجي، وذكر عباس حسن إنها أيضاً تأتي بمعنى المغايرة[٢].

ت_ سِوى:

تُعدّ (سِوى) من أشهر أدوات الاستثناء الاسمية في العربية، إذ تقوم مقام (غير) في إخراج ما بعدها من الحكم المسند إلى ما قبلها. وتمتاز (سِوى) بثبات صورتها اللفظية، كما يرتبط إعرابها بموقعها في الجملة، مع التزامها الدائم بالإضافة إلى المستثنى بعدها.

فسيبويه لم يفصل ل(سوى) في باب الاستثناء إلا أنه قال: "وما جاء فيه معنى إلاّ فغير وسوى"[٣]. وذكر أن فيها معنى الاستثناء فقال: "وأمّا أتاني القوم سَواك، فزعم الخليل رحمه الله أن هذا كقولك: أتاني القوم مكانك، وما أتاني أحدٌ مكانك، إلا أن في سِواكَ معنى الاستثناء"[٤].

وعنده أيضا تقع ظرفا قال في (باب ما ينتصب من الأماكن والوقت): "هذا سَواءك، وهذا رجلٌ سَواك. فهذا بمنزلة مكانك إذا جعلته في معنى بدلك. ولا يكون اسما إلا في الشعر. قال بعض العرب، لما اضطر في الشعر جعله منزلة غير، قال الشاعر وهو رجل من الأنصار[٥]:

ولا يَنْطِق الفَحْشاءَ من كان منهمُ إذا قعدوا مِنّا ولا من سَوائنَا"[٦]

وعند سيبويه تأتي أيضاً بمعنى البدل، والحال، والصفة[٧].

---

(١) ينظر: معاني النحو:٢٦٣:٢.

(٢) ينظر: النحو الوافي:٣٤٣:٢.

(٣) الكتاب:٣٠٩:٢.

(٤) المصدر نفسه:٣٥٠:٢.

(٥) البيت لسلامة العجلي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:٤٣٨:٣.

(٦) الكتاب:٤٠٧:١.

(٧) ينظر: المصدر نفسه:٢٣١:٤و ١١٩:٢و ٢٣١:١.

أمَّا الزجاجيّ لم يفصل في سِوى كثيراً فقد ذكر لغاتها وذكر أنها يخفض بها فقال: "فأمّا (سِوى) و(سُوى) و(سَواء) فإنها تخفض على كلّ حال، كقولك: (قامَ القومُ سِوى زيدٍ)"(١).

وقد ذكر سَواء المفتوحة تأتي بمعنى (وسط) قال: "وسَواء: مفتوحة الأول أيضاً بمعنى (وسط)، قال الله تعالى: ﴿فَرَآهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾[الصافات:٥٥]"(٢)، وقد ذكر لغة سِواء بكسر السين تأتي بمعنى (غير) و (وسط) فقال: "سِواء: الممدودة بمعنى (غير) أيضاً، وقد جاءت أيضاً مكسورة بمعنى (وسط)"(٣).

وقد اختلف البصريون والكوفيون في كون(سوى) اسما أم ظرفا، فذهب البصريون إن (سوى) لا تأتي إلا ظرفا، وحجتهم في ذلك أنها استعملت في اختيار الكلام ظرفا، نحو مررت برجل سواك، أي مررت برجل مكانك.

أما الكوفيون فذهبوا إن (سِوى) تأتي اسما وظرفا، ودليلهم على إنها اسما، احتجوا بأنها تأتي بمنزلة (غير)، وإنها لا تلزم الظرفية لأنهم يدخلون عليه حرف الخفض...(٤).

ج_ (ليس) و(لا يكون):

تُعدّ (ليس) و(لا يكون) من صيغ النفي التي يستعملها النحاة لإفادة معنى الاستثناء، إذ يخرج بهما ما بعدهما من الحكم المنفي عن المستثنى

(١) الجمل في النحو:٢٣٢.

(٢) حروف المعاني:١٠.

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:٢٣٩_٢٤١.

منه، على نحو يقارب وظيفة أدوات الاستثناء المعروفة، فقد عدهما سيبويه من أدوات الاستثناء التي تكون أفعال[1]، وقد وضح سيبويه (ليس) ولا (يكون) في بابهما ورأى أن لهما استعمالين:

أ_ أنَّهما تستعملان بمعنى الاستثناء ك(إلاّ) ولكن هذا ليس معناهما الأصلي عنده، بل هناك كلمة محذوفة مقدرة، أي إنما صار فيهما معنى الاستثناء بسبب إضمار شيء محذوف، ومثل لهذا أمثلة فقال: "فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء فإنّ فيهما إضمار، على هذا وقع فيها معنى الاستثناء، وذلك قولك: ما أتاني القومُ ليس زيداً، وأتوني لا يكونُ زيداً، وما أتاني أحدُ لا يكون زيداً، كأنه حين قال: أتوني صار المخاطب عنده قد وقع في بعض الآتين، حتَّى كأنه قال: بعضُهم زيدٌ، فكأنه قال: ليس بعضُهم زيدا، وترك إظهار بعض استغناء، كما ترك الإظهار في لات حين. فهذه حالُهما في حال الاستثناء، وعلى هذا وقع فيهما الاستثناء، فأجرهما كما أجروها"[2].

نلاحظ سيبويه هنا قدر لفظ (بعض) حتى يظهر معنى الاستثناء ، ففي المثال: (ما أتاني القوم ليس زيداً)، و(ما أتاني أحدٌ لا يكون زيداً)، فالمعنى الظاهر (ما أتاني القوم إلاّ زيداً)، و(ما أتاني أحدٌ إلاّ زيداً)، لكن سيبويه قدرها (ببعض)، (ليس بعضهم زيداً)، و(لا يكون بعضهم زيداً)، فالإضمار والتقدير هنا يدخلانهما معنى الاستثناء، وقد حذفت بعض لأن المعنى مفهوم؛ أي أن بعض المعاني لا تظهر إلا بتقدير فقال: "كما أنَّه لا يقع معنى النهي في حسبك إلا أن يكون مبتدأ"[3].

---

(١) الكتاب:٢:٣٠٩.

(٢) المصدر نفسه:٢:٣٤٧.

(٣) المصدر نفسه:٢:٣٤٨.

ب_ قد يأتيان (ليس) و(لا يكون) صفة، وذكر سيبويه في هذا النوع قول الخليل فقال: "وقد يكون صفة، وهو قول الخليل رحمه الله. وذلك قولك ما أتاني أحدٌ ليس زيداً، وما أتاني رجلُ لا يكونُ بشراً إذا جعلت ليس ولا يكون بمنزلة قولك: ما أتاني أحدٌ لا يقولُ ذاك، إذا كان لا يقولُ في موضع قائل ذاك"(١)؛ أي هنا جملة ما أتاني أحدٌ ليس زيداً ليست استثناء وإنما (ليس زيداً) صفة (لأحد)، وما أتاني رجل لا يكون بشرا، أي ما أتاني رجل غير بشر، وما أتاني أحد لا يقول ذاك، ف(لا يقول ذاك) صفة (لأحد)، ودليل الصفة عنده قوله: "ويدلُّك على أنه صفة أنّ بعضهم يقول: ما أتتني امرأةٌ لا تكون فُلانة، وما اتتني امرأةٌ ليست فلانة"(٢).

ثُمّ علل ذلك بقوله: "فلو لم يجعلوه صفةً لم يؤنّثوه لأنّ الذي لا يجيء صفةً فيه إضمار مذكر. ألا تراهم يقولون: أتينني لا يكون فلانة وليس فلانة، يريد: ليس بعضهن فلانة، والبعض مذكر"(٣)؛ أي هنا لو كان للاستثناء لم يأنثُ الفعل، ولو كانت للاستثناء فهناك ضمير محذوف وهو (بعض)، و(بعض) مذكر فلا يقال: (ليست)، بل (ليس)، أي وإن كان الكلام للإناث إذا كانت في الاستثناء يقولون: (ليس فلانة)، ولا (ليست فلانة)، لأن المحذوف (بعض) مذ كر.

وذكر سيبويه (إلا أن يكون)، فقال: "وإذا قلت: أتوني إلاّ أن يكون زيدٌ فالرفع جيدٌ بالغ، وهو كثير في كلام العرب، لأن يكون صلة وليس فيها معنى الاستثناء، وأن يكون في موضع اسم مستثنى كأنك قلت: يأتونك إلاّ أن يأتيك زيد. والدليل على أن يكون ليس فيها هنا معنى الاستثناء: أنّ ليس

(١) الكتاب:٢:٣٤٨..

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها

وعدا وخلا، لا يقعن ههنا، ومثلُ ارفع قولُ الله عزّ وجلّ: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾[النساء:٢٩]، وبعضهم ينصب، على وجه النصب في لا يكون، والرفع أكثر"[١]؛ أي لو كان هنا معنى الاستثناء لجاز بقية الأدوات الأخرى مكانه، ولكن ليس فيه معنى الاستثناء، والرفع أحسن، ومن نصبه شبهها ب (لا يكون).

أمَّا الزجاجيّ فقد اكتفى ببيان الحكم التطبيقي لعمل (ليس) و(لا يكون) في باب الاستثناء، فعدّهما جارِيَيْن مجرى (ما خلا) و(ما عدا)، وصرّح بأنهما ينصبان المستثنى في سياقَي الإثبات والنفي. وهذا الاتجاه يوافق ما ذهب إليه سيبويه من حيث الأصل، غير أنّه يخالفه في التفصيل؛ إذ توسّع سيبويه في شرح تركيب هاتين الصيغتين، وقسّمهما إلى استعمالين: أحدهما للاستثناء مع تقدير محذوف، والآخر للوصف. ومن ثَمّ كان تناول الزجّاجي أقرب إلى تلخيص المعنى العام دون التعرّض لدقائق التحليل التي بسطها سيبويه. فقال الزجاجي: " فأمّا لَيْسَ ، وَلَا يَكُونُ ، فإنها تنصب على كل حال في الموجبِ والْمَنْفِيّ، كَقَوْلِكَ :(قام القومُ لَيْس بَكْراً ، وَلَا يَكُونُ عمراً) وَكَذلِكَ:(مَا قَامَ إِخْوَتُكَ لَيْسَ بَكْراً)"[٢].

وفي (إلا أن يكون) فقد وافق سيبويه فيها وذكر أنها ترفع وتنصب، لكن الرفع أجود واستشهد بغير أمثلة سيبويه فقال: "وأمّا (إلا أن يكون) فإن شئت رفعت بها، كقولك: (قامَ القومُ إلاّ أنْ يكونَ زيدٌ)، و(ما خرجَ القومُ إلاّ أنْ يكونَ بكرٌ)، وإن شئت نصبتَ، والرفع أجود، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةٌ حَاضِرَةٌ﴾[البقرة:٢٨٢]، قُرئ بالرّفع والنَّصْب"[٣].

---

(١) الكتاب:٢:٢٤٩.

(٢) الجمل في النحو:٢٣٣.

(٣) المصدر نفسه:٢٣٣، و ينظر: حجة القراءات:١٥١.

ويرى بعضهم إن جملة (ليس)، و(لا يكون) تقع في محل نصب على الحال، وبعضهم يرى أنها جملة لا محل لها من الإعراب.

وقد وضّح المراديّ ذلك: وإذا سُئلت عن موقع جملتي (ليس) و(لا يكون) في باب الاستثناء من الإعراب، فالجواب أنّ النحويين اختلفوا في ذلك: فهناك من يرى أنّهما في محل نصب على الحال، بينما ذهب آخرون إلى أنّهما لا محل لهما من الإعراب[١]، فمن الذين قالوا بحاليتهما، ابن عصفور: "والجملة في موضع الحال، كأنك قلت: قام القوم ليس زيدا، ولا يكون بعضهم زيداً"[٢].

ومنهم من جعلوا العامل فيها ما قبلها موضع الحال. قال القرافي(ت٦٨٢هـ): "وتكون الجملة من ليس و لا يكون في موضع الحال، والعامل فيها ما قبلها"[٣]، وقد جعلها بعضهم جملة استئنافية، وقد ذهب بهذا الرأي ابن يعيش إذ قال: "....فجريا في هذا المكان مجرى ليس ولا يكون، وصار لذلك منصوبهما هو المرفوع في التقدير، كما كان كذلك في ليس، ولا يكون"[٤]، وإلى هذا الرأي أيضاً ذهب ابن هشام الأنصاري[٥].

ح_ خلا وعدا:

تُعَدّ خلا وعدا من أدوات الاستثناء التي تُستعمل في العربية لإخراج ما بعدها من الحكم المتقدّم، على وجه يُبرز دقّة التعبير وتحديد المقصود. ويتميّز هذان اللفظان بإمكان جريهما مجرى الفعل أو الحرف، مما يتيح تنوّعًا في الإعراب داخل باب الاستثناء.

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:٢:٦٨٤

(٢) المقرب:١٧٤,١٧٣.

(٣) الاستغناء في أحكام الاستثناء:١٠٦.

(٤) شرح المفصل للزمخشري:٢:٤٩.

(٥) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:٢:٢٤٣.

ذكر سيبويه حكم (خلا) و(عدا) في الاستثناء ورأى أنهما لا تستعملان (صفة) كما استعمل (ليس) و(لا يكون)، وقد جعلهما في الاستثناء ليس أصلياً مثل (إلا)، ولكن عن طريق تقدير محذوف، فقال: "وأمَّا عدا وخلا فلا يكونان صفة، ولكن فيهما إضمار كما كان في ليس ولا يكون، وهو إضمار قصته فيهما قصته في لا يكون وليس، وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ خلاَ زيداً، وأتاني القومُ عدَا عمراً"(١).

ثم وضح لماذا نصب الاسم بعد (خلا) و(عدا)، ومثل لذلك ب(جاوز) أي أنها ليست أداة استثناء بل شرح بها الطريقة لإيصال وتقريب المعنى ولأن (جاوز) فعل متعدٍّ ينصب المفعول به، فجاء الاسم بعد (خلا) و(عدا) منصوبا فيهما معنى الاستثناء، فقال: "كأنك قلت: جاوزَ بعضهم زيداً. إلاَّ أنَّ خلا وعدا فيهما معنى الاستثناء، ولكني ذكرت جاوز لأمثِّل لك به، وإن كان لا يُستعمل في الاستثناء في هذا الموضع"(٢).

ثم ذكر متى تكون (خلا) و(عدا) مجرورتين، فقد تجران عندما يجعلونهما بمنزلة الحرف الجر (حاشا)، فقال: "وبعض العرب يقول: "ما أتاني القومُ خلا عبدِ الله، فيجعل خلا بمنزلة حاشا"(٣).

ثم وضح سيبويه متى يجب النصب، وهو عندما تدخل (ما) المصدرية عليهما، أي(ما) هنا اسم موصول، و(خلا) و(عدا) صلة موصول فنصب لأنهما فعلين، وقد فسرهما بمعنى المجاوزة، أي ليست (جاوز) استثناء، ولكن ينصب بها، وقد فسر المعنى بالمصدر، فقال: "وتقول: أتاني القومُ ما عدا زيداً، وأتوني ما خلا زيداً. فما هنا اسم وخلا وعدا صلة له كأنَّه

(١) الكتاب:٢:٣٤٨.

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣) المصدر نفسه:٢:٣٤٩,٣٥٠.

قال: أتوني ما جاوز بعضُهم زيداً، وما هم فيها عدا زيدا، كأنه قال: ما هم فيها ما جاوز بعضهم زيدا، وكانه قال: إذا مثّلت ما خلا وما عدا فجعلته اسما غير موصول قلت: أتوني مجاوزتهم زيداً، مثلته بمصدر ما هو في معناه، كما فعلته فيما مضى. إلاّ أنّ جاوز لا يقع في الاستثناء"[١].

أما الزجاجي فقد اتفق مع سيبويه في إن (خلا) و(عدا) تستعملان في الاستثناء، وإن يجوز فيه النصب والجر، ففي (خلا) بيّن الزجاجي أنها يخفض وينصب بها، ولكنه رجح الجر فقال: "فأمّا (خلا) فإنها تخفض على كلِّ حال، كقولك: (قامَ القومُ خلا محمَّدٍ)"[٢]، وقد ذكر أنها ينصب بها ويجعلونها فعلا، فقال: "ومن العرب من ينصب بـ(حاشا)، ويجعلونها فعلا، وكذلك (خلا)"[٣].

نلاحظ أن الزجاجي يتفق مع سيبويه في إنها يُجرِّ ويُنصبُ بها في الاستثناء، لكن الزجاجي اقتصر وبين الحكم الإعرابي، بينما سيبويه فصل في الشرح والتعليل.

أما (عدا) أيضاً لم يفصّل فيها الزجاجيّ فقد بيّن الحكم الإعرابي وذكر إنها يجر وينصب بها ولكنه رجح النصب، فقال: "وكذلك (عدا) تخفض وتنصب ما بعدها بها، والوجه النصب"[٤].

وفي (ما خلا) و(ما عدا) فقد اتفق مع سيبويه فيهما بأن ينصب بهما، لكن الزجاجي رجح النصب مطلقاً، دون الدخول في التفصيلات التي فصلها سيبويه و وجب النصب بهما فقد اكتفى الزجاجي ببيان حكمهما

---

(١) الكتاب:٢:٣٤٩.

(٢) الجمل في النحو:٢٣٢.

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٤) المصدر نفسه:٢٣٣.

فقال: "فأمّا (ما خلا)، و(ما عدا) فإنها تنصب على كل حالٍ في الموجب والمنفيّ، كقولك: (قامَ القومُ ما خلا زيداً، وما عدا عمراً)"[١].

فمن ذلك نلاحظ أن الزجاجي وافق سيبويه في الأصول الأساسية لـ(خلا) و(عدا)، فقد جعلوهما مرة فعلين ينصبان، ومرة يجريان مجرى حروف الجر فيجر بهما، إلا أن سيبويه فصّل في الشرح والتعليل، وربطهما بمعنى المجاوزة والإضمار، في حين الزجاجي اقتصر على بيان الأحكام الإعرابية دون الشرح والتفصيل، وكذلك اتفقا في أن (ما خلا) و(ما عدا)، ينصبان بعد دخول (ما) المصدرية، وقد فصل سيبويه في هذا المجال بينما اقتصر الزجاجي على بيان النصب فقط.

وقد تباينت آراء العلماء في (خلا وعدا)، إذ ذهب أبو البركات الأنباري إلى أن (خلا وعدا) تكون بين الفعلية والحرفية، فإذا جاء بعدهما اسم مجرور فهما حرفا جر، وتكونا فعلا إذا دخلت عليهم (ما) فهنا ينصب بهما باعتبارهما فعل[٢].

ويرى الصبَّان أنَّ الجرّ بهما قليل، والنصب بهما بعد ما المصدرية، لأن دخول ما عليهما تؤدي بهما إلى الفعلية[٣].

وذهب مصطفى الغلاييني إلى أنَّ النصب بهما كثير ، والجر بهما قليل[٤]، وإن أكثر النحويين جعلوا (خلا وعدا) بين الفعلية والحرفية[٥].

---

(١) الجمل في النحو:٢٣٣.

(٢) ينظر: أسرار العربية:١٦٣,١٦٢.

(٣) ينظر: حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:٢:٢٤٠,٢٤١.

(٤) ينظر: جامع الدروس العربية:٣:١٤٢.

(٥) ينظر:المقرب:١:١٦٦، وينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك:٢٢٥، وينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب:٣٤٦، وينظر: همع الهوامع:٣:٢٨٣،

خـ حاشا:

تُعـدّ الأداة (حاشـا) مـن أدوات الاسـتثناء فـي اللغـة العربيـة، وتُسـتخدم لإخـراج مـا بعـدها مـن الحكـم الـذي سـبقه، دلالـةً علـى التنزيـه أو الإبعـاد. وتتميـز (حاشـا) بكونهـا قـد تـأتي علـى شـكل فعـل أو حـرف جـر، فيتغيّـر إعـراب المسـتثنى تبعًـا للسـياق وطبيعـة اسـتخدامها، وفيهـا عـدّة لغـات هـي (حـاش، وحشا)[١].

اختلـف النحويـون فـي تصـنيف (حاشـا) بـين الاسـمية والفعليـة، وذلـك حـين تُسـتعمل بمعنـى) إلا)، حيـث تتحقـق فيهـا وظيفـة إخـراج المسـتثنى ممـا شمله حكم المستثنى منه.

فـذهب سـيبويه إلـى أنهـا حـرف، فقـال: "وأمّـا حاشـا فلـيس باسـم، ولكنـه حـرف يجـر مـا بعـده كمـا تجـرّ حتـى مـا بعـدها، وفيـه معنـى الاسـتثناء"[٢]، ولا يصـح دخـول (مـا) عليهـا قـال سـيبويه: "ألا تـرى أنـك لـو قلـت: أتـوني مـا حاشـا زيدا، لم يكن كلاما"[٣].

أمـا الزجـاجيّ فقـد تـابع سـيبويه بأنهـا حـرف جـر تجـر مـا بعـدها، نحـو: قامَ القومُ حاشا عمرٍو[٤].

ولكنَّـه خـالف سـيبويه فـي أنّـه جعـل حاشـا فعـل ينصـب بهـا فقـال: "ومـن العـرب مـن ينصـب ب(حاشـا) ويجعلهـا فعـلا، واستشـهد بقـول النابغـة الذبياني[٥]:

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:٢:٢٣٨.

(٢) الكتاب:٢:٣٤٩,٣٥٠.

(٣) المصدر نفسه:٢:٣٥٠.

(٤) ينظر: الجمل في النحو:٢٣٢.

(٥) ديوانه:١٢.

وَلَا أَرَى فَـاعِلاً فِـي النّـاس يُشـبِهُهُ وَلَا أُحَاشِـي مِـنَ الأقـوَامِ مِـنْ أحَـدِ"[1]

يتضح من ذلك إن الزجاجي اتفق مع سيبويه بأن حاشا حرف جر، بينما اختلف معه في جعلها تأتي فعلا أيضا.

وقد ذكر بعض العلماء أنَّ (حاشا) حرفٌ متفقين مع سيبويه ومنهم الرضي بقوله: "(وبعد حاشا في الأكثر)، التزم سيبويه حرفية (حاشا)، لقولهم: حاشاي من دون نون الوقاية، ولو كان فعلا لم يجز ذلك، وامتناع وقوعه صلة لما المصدرية مطرداً، كخلا وعدا، يمتنع فعليته"[2].

وهذا مذهب البصريين أنَّها حرف، وليس فعلاً ودليلهم على ذلك أنَّه لا يجوز دخول (ما) عليها، فلا يجوز (ما حاشى زيداً)[3].

وقد ذهب الكوفيونَ إلى أنَّ (حاشى) تأتي في الاستثناء فعلاً ماضياً، ودليلهم في ذلك أنه يتصرف، والتصرف من خصائص الأفعال. وكذلك الدليل على تمسكهم بأنها فعل، قد تتعلق بها لام الخفض، كقوله تعالى: ﴿حَـاشَ لِلَّـهِ مَـا هَـذَا بَشَـرًا﴾[يوسف:٣١]، وحرف الجر يتعلق بالفعل، لأن الحرف لا يتعلق بالحرف، وقد تحذف اللام لكثرة الاستعمال في الكلام. وتمسكوا أيضا بدليلهم على أنها فعل، إنما يدخلها الحذف، والحذف من خصائص الفعل لا الحرف[4]، وقد ذهب بعضهم إلى أنها مترددة بين الاسمية والفعلية[5].

---

(١) الجمل في النحو:٢٣٣.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية:١٢٢:٢.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:٢٢٧:١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه:٢٢٧,٢٢٦:١.

(٥) ينظر: المقتضب:٣٩١:٤، وينظر: مجيب الندا في شرح قطر الندى: ٤٣٥,٤٣٤.

٣_ الحال

يُعدّ الحال أحد الأساليب النحوية البارزة في العربية، فهو يَرِد لبيان هيئة صاحبه وإظهار حاله عند حدوث الفعل. ويمثّل هذا الباب مجالًا واسعًا في الدرس النحوي لما فيه من تنوّعٍ في صِيَغه ودلالاته، وما يحقّقه من وضوح في المعنى وجمال في الأداء اللغوي.

وسنتناول طائفة من المسائل التي ذكرها الزجاجي في الحال مع بيان، مواطن الاتفاق والاختلاف بينه وبين سيبويه.

مسألة مجيء الحال معرفة:

قال سيبويه في باب ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة: "ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالاً كما تكون النكرةُ ، فتلتبس بالنكرة . ولو جاز ذلك لقلت : هذا أخوك عبد الله ، إذا كان عبدُ الله اسمه الذي يُعرف به . وهذا كلام خبيث يوضع في غير موضعه . إنما تكون المعرفة مبنيّا عليها أو مبنيّة على اسم أو غير اسم ، وتكون صفة المعروف لتبيّنه وتؤكده أو تقطعه من غيره . فإذا أردت الخبر الذي يكون حالاً وقع فيه الأمر فلا تضع في موضعه الاسم الذي جعل ليوضح المعرفة أو تبيّن به. فالنكرة تكون حالاً وليست تكون شيئاً بعينه قد عرفه المخاطب قبل ذلك"[(١)]، ومن مجيء الحال معرفة قولهم: دخلوا الأوّلَ فالأوّلَ، شبهوه بقولهم واحداً فواحداً ودخلوا رجُلا ورجلا.

وذكر قول الخليل بقوله: "وقال الخليل: ادخلوا الأوّلُ فالأوّلُ والأوسطُ والآخرُ. لا يكون فيه غيره وقال: يكون على جواز كلُّكم، حمله على البدل"[(٢)].

---

(١) الكتاب:٢:١١٤.

(٢) المصدر نفسه:١:٣٩٨,٤٠٠.

وقال الزجاجي: " فأن قال قائل: فقد جاءت عن العرب أشياء من الأحوال معارف مثل قولهم : (رجع عودَه على بدئه) و (الناس فيها الجماءَ الغفير) ، و (دخلوا الأولَ فالأولَ) ، فقد يجوز ان يكون أيضاً مذهب من قرأ ﴿ليخرجنَّ الأعزُّ منها الاذلَّ﴾(المنافقون:٨) بتأويل ليخرجن العزيز منها ذليلاً على هذا الوجه الذي جاءت فيه بعض الاحوال معرفة. قيل له : هذه الاشياء التي جاءت معارف من الاحوال شواذ لا يقاس عليها ، ولا يحمل كتاب الله على الشواذ وعلى ما مجراه مجرى المطروح المتروك الذي لا يقاس ، ومع ذلك فان سيبويه يذهب إلى أن هذه الاشياء التي جاءت بلفظ المعارف من الاحوال تقدر تقدير النكرات بتأويلات قد ذكرها . والخليل يذهب إلى مثل ذلك إلا في قوله : (دخلوا الأولَ فالأولَ) ، فانه ذكر أن العرب تكلمت به على إلغاء الالف واللام كأنهما لم يذكرا . وهذا شاذ جداً"(١).

وقال أيضاً "وما كان هذا سبيله فلا يحمل عليه كتاب الله عز وجل لاسيما والقراء المأخوذ عنهم الاعلام متفقون على القراءة الجيدة وهي : (لنخرجنَّ الأعزُّ منها الاذلَّ) ، أي: ليخرجنَّ العزيز منها الذليل . والمعنى يدل على صحة هذا وفساد تلك القراءة لان المنافقين إنما توعدوا أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بأنهم يخرجونهم من المدينة لعزهم واقتدارهم لضعف الاسلام والمسلمين إذ ذاك ولم يريدوا أنه يخرج العزيز منها ذليلاً لأنه لم يكن عندهم أن اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أعزاء فيقصدوا لإذلالهم"(٢).

---

(١) اشتقاق أسماء الله:٤١٢,٤,٤١٣.

(٢) المصدر نفسه:٤١٣,٤١٤.

نرى من ذلك اتفاق الزجاجي مع سيبويه على أنّ الأصل في الحال أن تكون نكرة، وأن ما ورد منها معرفة لا يُعدّ من الاستعمال المطّرد، بل يُحمل على الشذوذ ويُقدَّر بمعنى النكرة. وقد نصّ الزجاجي على هذا المعنى صراحة، فعدّ مجيءَ الحال معرفة من قبيل الشاذ الذي لا يجوز القياس عليه، ولا سيما في كلام الله تعالى. كما يلتقي رأيه مع رأي سيبويه في ضرورة تأويل الأمثلة الواردة بصيغة المعرفة لتعود إلى باب النكرات، وهو الاتجاه الذي ذهب إليه الخليل أيضًا.

غير أنّ الزجاجي يفترق عن سيبويه في بعض التفاصيل، وأبرزها موقفه من تفسير الخليل لعبارة: (الأوّلَ فالأوّلَ). فبينما يوردها سيبويه في سياق الشاذ المؤوَّل، ويُخضعها لتقدير النكرة، ذهب الخليل إلى أنّ العرب نطقت بها على إلغاء الألف واللام، فصارت عنده بمنزلة البدل. وقد رفض الزجاجي هذا التوجيه، وعدّه شذوذًا شديدًا لا يصح القياس عليه.

ويخالف الزجّاجي سيبويه في درجة التساهل مع الشاذ؛ فمع أنّ سيبويه يذكر الشاذ ويؤولُه، فإن الزجّاجي أشدّ منه إنكارًا، ويؤكّد أن الشاذ لا يُبنى عليه، وأن القرآن خصوصًا لا يصح أن يُحمَل على هذه الوجوه الشاذة، وبذلك يظهر أنّ اختلافهما ليس في الحكم الأساس، بل في بعض الجزئيات وفي موقف الزجّاجي من تفسير الخليل ومن مسألة القياس على الشاذ.

ويظهر من صياغة الزجاجي أنه لا ينقل نصّ سيبويه نقلاً حرفيًا، بل يكتفي بنقل المعنى واستحضار خلاصته، وبعض العلماء تابعوا سيبويه في عدم مجيء الحال معرفة، ومن هؤلاء العلماء: المبرِّد، وابن السرّاج، وابن جنيّ[1]، وذهب الأشموني إلى جواز مجيء الحال معرفة لفظا، ولكنها

(١) ينظر: المقتضب:٣:٢٦٨، وينظر: الأصول في النحو:١:١٥٠، وينظر: اللّمع في العربية:٥٢.

تـؤول بنكـرة[١]، وأجـاز يـونس والبغـداديون التعريـف مطلقـا مـن دون تأويـل[٢]، وذهـب الكوفيـون أنـه إذا تضـمن الحـال معنـى الشـرط جـاز تعريفهـا لفظـا[٣]، وذكـر ابـن عقيـل أن الحـال لا تكـون إلا نكـرة، وأن مـا جـاء منهـا معرفـة لفظـا، فهو نكرة في المعنى، نحو: جاءوا الجمَّاء الغفير[٤].

وفـي ختـام هـذا المطلـب يتبـيّن لنـا أن قضـية مجـيء الحـال معرفـة مـن القضـايا النحويـة البـارزة فـي العربيـة، إذ اختلـف فيهـا العلمـاء بـين مـن منعهـا، وبـين مـن أجازهـا بشـروط، فالأصـل أن تـأتي الحـال نكـرة، ومـا ورد منهـا معرفـة فهو شاذّ ويُؤوّل بالنكرة أو بالوصف.

وفـي ختـام مسـائل المنصـوبات يتبـيّن لنـا مـن خـلال مـا تقـدّم أن أبـواب المنصـوبات – كالنـداء والاسـتثناء والحـال – تشـكّل ركنًـا أساسًـا فـي بنـاء الجملـة العربيـة، لمـا تؤديـه مـن وظـائف دلاليـة وأسـاليب تعبيريـة متنوعـة. فالنـداء يُظهـر أسـاليب الخطـاب والتنبيـه، والاسـتثناء يحـدّد نطـاق المعنـى بدقّـة، والحـال تكشـف هيئة صاحبها وتُبرز تمام الصورة.

وتعمـل هـذه الأبـواب مجتمعـةً علـى إحكـام الدلالـة وتوضـيح المقصـود، فيكشـف ذلـك عـن جمـال النظـام النحـويّ للعربيـة ودقّتـه، ويـدعو إلـى مزيـد مـن النظر في هذه القواعد وما تسهم به في صفاء الأسلوب وبلاغة البيان.

ثانيا: النعت

النعـت أحـد أهـمّ التوابـع فـي اللغـة العربيـة، فهـو يـأتي ليصـف المنعـوت ويبـيّن حالـه بوضـوح، ويسـهم فـي إثـراء التعبيـر وتحديـد الدلالـة مـن خـلال مـا يضفيه من وصف يُجلي المعنى للقارئ.

---

(١) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني:٢:٨.

(٢) ينظر: المصدر نفسه:٢:٨.

(٣) ينظر: المصدر نفسه:٢:٨.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:٢:٢٤٨.

أغـــراض النعـــت: وهـــي التخصـــيص، والتوضـــيح، والثنـــاء والمـــدح، والـــذمّ والتحقيـــر، والتـــرحم، والتأكيـــد، والتعمـــيم، والتفصـــيل، والإبهـــام[١]. و(النعـــت) تسمية الكوفيين، بينما يُعرف عند البصريين باسم (الصّفة)[٢].

وسـنتناول طائفـة مـن المسـائل التـي ذكرهـا الزجـاجي فـي موضـوع النعـت، مع بيان مدى التوافق والاختلاف بينهما.

١_ نعـت العلـم: يـرى سـيبويه أنّ العلـم يمكـن أن يُنعَـت بثلاثـة أنـواع مـن التوابـع، هـي: المضـاف، وذو الألـف واللام، والأسـماء المبهمـة. وقـد بـيّن ذلـك بقولـه: "واعلـم أنّ العلـم الخـاصّ مـن الأسـماء يُوصَـف بثلاثـة أشـياء: بالمضـاف إلـى مثلـه نحـو: مـررتُ بزيـدٍ أخيـك، وبـالألف والـلام نحـو: مـررتُ بزيـدٍ الطويـل، وبالأسماء المبهمة نحو: مررتُ بزيدٍ هذا وبعمرٍو ذاك"[٣].

وقـد وافقـه الزجّـاجي فـي جـواز نعـت الأعـلام، فقـال: "وأمـا مـا ينعـت ولا ينعـت بـه فالأسـماء الأعـلام نحـو: محمد وجعفـر وزيـد ومـا أشـبه ذلـك، والنكـرات الأصـول التـي ليسـت بمشـتقة نحـو: رجـل وفـرس وثـوب ودار ومـا أشـبه ذلـك تنعـت هـذه الأسـماء ولا ينعـت بهـا، ومـا يجـري مـن المضـاف إليهـا مجراهـا فهـذا سـبيله نحـو (ثـوب زيـد) و (دار أخيـك) ومـا أشـبه ذلـك. فأمّـا رجـل إذا أريـد بـه مـن الرجوليـة فخـارج عـن هـذا البـاب وجـائز فـي امتنـاع هـذه الأسـماء مـن أن ينعـت بهـا أنهـا ليسـت بمشـتقة مـن الأفعـال ولا متضـمنة معناهـا، ولا يكـون النعـت إلا كـذلك"[٤]. إلا أنّ الخـلاف بينهمـا ظهـر فـي مسـألة نعـت العلـم بالأسـماء المبهمـة؛ إذ ذهـب سـيبويه إلـى جـواز نعـت العلـم بأسـماء الإشـارة

(١) ينظر: معاني النحو:٣:١٨١,١٨٣.

(٢) ينظر: همع الهوامع:٥:١٧١.

(٣) الكتاب:٢:٦.

(٤) ينظر: اشتقاق أسماء الله:٤٥٢.

(هـذا، هـذه، هـذان، هاتـان...)، بينمـا رفـض الزجّـاجي هـذا المـذهب،، فقـال: "فأمـا المـبهم نحـو: هـذا، وهـذان، وهـؤلاء، وهـذه، وهاتـان، وذاك، وتلـك، وتانـك، وذانـك، وأولئـك فـإن سـيبويه يـرى أنـه تنعـت الأعـلام بهـذه الأسـماء ويسـميها نعوتًـا وأوصـافًا كقولك:(جـاءني زيـد هـذا)، و (مـررت بمحمـد ذاك) ومـا أشـبه ذلـك يسـميه كلـه وصـفًا. قـال: لأن النعـت إيضـاح وتبيـين وقـد بينـت هـذه الأسـماء وأوضـحت إيضـاح النعـت وبيانـه لأنـك إذا قلت:(جـاءني زيـد هـذا) فكأنـك قلـت: الـذي تـراه فقـد أشـرت إليـه بجميـع حلاتـه وأوصـافه، وكـذلك إذا قلت:(رأيـت محمـدًا ذاك) فقد أشـرت إليـه لمـن قـد عرفـه وإن تراخـى عنـك بجميـع حـلاه وأوصـافه. فسـماها نعوتًـا كمـا تـرى. والكوفيـون يسـمونها المترجمـة ويقولـون: ليسـت بنعـوت لأنهـا لـم تتضـمن معنـى فعـل. والقـول فـي هـذا قـول الكـوفيين وهـو عنـدي الحـق والله أعلـم. لأنـه لـو كـان كـل موضـح ومبـين عـن الاسـم نعتًـا لـه لوجـب أن يكـون البـدل نعتًـا لاتباعـه الاسـم فـي إعرابـه وإيضـاحه لـه، وكـذلك التواكيـد كلهـا، ولكنهـا موضـحة لـلأول، ومبنيـة لـه وليسـت بنعـوت فـي الحقيقـة بـل هـي إبـدال موضـحة لـلأول كمـا قـال الكوفيـون"[1]، وقـد تباينـت آراء العلماء في نعت أسماء الإشارة.

فيـرى المبـرّد أنّ أسـماء الإشـارة لا تُوصَـف بنعـوت حقيقيَّـة، وإنَّمـا يُجعـل مـا يَـرِد بعـدها مـن الألفـاظ تابعًـا لهـا علـى سـبيل التفسـير أو عطـف البيـان، لا علـى جهـة النعـت المحـض[2]. وذهـب ابـن يعـيش إلـى جـواز نعـت أسـماء الإشـارة وجـواز أن تكـون هـي نفسـها نعتًـا لغيرهـا، إذ يـرى أنَّهـا تُوصَـف ويُوصَـف بهـا. غيـر أنّـه يقيّـد ذلـك بـأن يكـون النعـت الـوارد بعـدها اسـمَ جـنس،

(١) ينظر: اشتقاق أسماء الله:٤٥٤,٤٥٥.

(٢) ينظر: المقتضب:٤:٢١٩.

باعتبار أنّ المقصود منه بيانُ نوع المشار إليه وتحديد جنسه[١]. و يرى السيوطي أنّ أسماء الإشارة لا يُنعت بها ولا تُنعَت، وأنّ النعت إنما يتعلّق بالمشار إليه الظاهر المتقدّم، لا بلفظ الإشارة نفسه؛ إذ إنّ البيان والتخصيص إنما يحتاجهما المنعوت الحقيقي لا أداة الإشارة[٢].

٢_ نعت الضمائر:

سيبويه لم يجز نعت الضمائر، لأنَّ الضمير معرفة بذاته[٣]، وقد وافق الزجاجي سيبويه في عدم جواز نعت الضمائر فقال: "واما الاسماء التي لا تنعت ولا ينعت بها فمنها : المضمرات كلُّها نحو : انا ، وأنت ، وانت ، وأنتما ، وأنتن ، ونحو : الهاء ، والكاف ، واليـاء من غلامي وغلامه وغلامك ، ونحو : التاء من قمتَ وقمتِ وما أشبه ذلك لا يجوز نعتها لأنها لا تضمر إلا بعد ان تعرف بأوصافها وحلاها ، فقد استغنت عن النعوت لا خلاف في ذلك بين النحويين اجمعين، ولم يجز أن ينعت بها لأنها ليست بمشتقة من فعل ولا متضمنة معنى فعل ولا نسب ولا صناعة ، ولا يكون النعت إلا كذلك فأما اتباع المضمر بعضه بعضاً كقولك :(قمت أنت)، و (مررت بك أنت) و (جاءني هو) وما أشبه ذلك ، وتسمية بعض النحويين هذا وصفاً فإنما يجرى هذا مجرى التوكيد وليس في الثاني زيادة على الاول إنما هو بعينه ، وفي النعت فضل فائدة لا يدل عليها ذكر المنعوت وحده . ومن الدليل على انها ليست بنعوت ولا اوصاف إتباع المنصوب والمخفوض بالمرفوع كقولك :(مررت بك أنت) ، و (رأيتك أنت) ، و (جاني هو) فإنما

(١) ينظر: شرح المفصل للزمخشري:٢:٢٤٧,٢٤٨.

(٢) ينظر: همع الهوامع :٥:١٧٦.

(٣) ينظر: الكتاب:٢:٦.

اريد بها توكيد العين لا نعتها ووصفها"[١]، وكذلك ذكر السهيلي(ت٥٨١هـ) إن المضمر لا ينعت ولا ينعت به. وذهب ابن عصفور أيضا عدم جواز نعت الضمير[٢].

٣_ نعت (كلّ و بعض):

لم يجز سيبويه نعت (كلّ وبعض) لأنَّهما معرفة فقال : "وذلك قولك : مررت بكل قائماً ، ومررت ببعض قائما وببعض جالسا ، وإنما خروجهما من أن يكونا وصفين أو موصوفين ، لأنه لا يحسن لك أن تقول : مررت بكل الصالحين ولا ببعض الصالحين . قبح الوصف حين حذفوا ما أضافوا إليه ، لأنه مخالف لما يضاف ، شاذ منه، فلم يجر في الوصف مجراه"[٣].

ففي هذا النصّ يرى سيبويه أن (كلّ) و(بعض) إذا حذف المضاف إليه منهما، مع بقاء المعنى مقدراً، اكتسبتا التعريف في المعنى، ومع هذا يمنه وصفهما أو وقوعهما صفة في هذه الحال، لأن إذا حذف المضاف إليه أخرج التركيب عن أصله، فأصبح استعمالاً شاذاً لا يعامل كالأسماء الظاهرة التي يجوز وصفها، ثم ذهب سيبويه إلى أنَّه إذا أضيفت (كلّ) إلى نكرة جاز وصفُها فقال: " ويُستدلُّ على أنَّهن مضافات إلى نكرة أنك تصف ما بعدهن بما توصَف به النكرة ولا تصفه بما توصَف به المعرفة، وذلك قولك: هذا اول فارس شُجاع مقبلٌ. وحدثنا الخليل أنه سمع من العرب من يوثق بعربيته يُنشد هذا البيت، وهو قول الشماخ[٤]:

وكــلُّ خليــلٍ غيــرُ هاضــمِ نفسِــه لوصــلِ خليــلٍ صــارمٌ أو معــازِرُ

---

(١) اشتقاق أسماء الله:٤٥٣,٤٥٤.

(٢) ينظر: نتائج الفكر في النحو:١٦٧، وينظر: المقرب:١:٢٢٣.

(٣) الكتاب:٢:١١٤.

(٤) ديوانه:٤٣.

فجعلـه صـفة لكـل. وحـدثني أبـو الخطـاب أنـه سـمع مـن يوثـق بعربيتـه من العرب ينشد هذا البيت[١]:

قَبَلنـــــــا مـــــــنهمُ كـــــــلَّ فَتًّـــــــى أبـــــــيضَ حُسّـــــــانا

فجعله وصفا لكل"[٢].

وقـال الزجـاجي: " ومما لا يجـوز ان ينعـت ولا ينعـت بـه : كـل وبعـض فـي حـال الافـراد كقولـك :(مـررت بكـلٍّ راكبـاً) و (بـبعض جالسـاً) ، ولا يجـوز أن تقـول :(بكـل جـالس) أو (جالسـين) أو (الجـالس) أو(الراكـب) أو (الـراكبين) . كـل ذلـك غيـر جـائز علـى النعـت ، ولا (بـبعض راكـبٍ) ولا أن ينعـت بـه فتقـول :(جـاءني قـوم بعـض) ولا (كـل) . كـذلك قـال سـيبويه ونحـن نقول"[٣].

يظهـر مـن ذلـك أنّ الزجّـاجي يوافـق سـيبويه فـي أصـل الحكـم، إذ قـرّر علـى غـراره أنّ (كـل) و(بعـض) إذا وردتـا مفـردتين لا يصـلح أن تكونـا نعْتًـا ولا أن يُنعَـت بهمـا. وهـذا هـو عـين مـا ذهـب إليـه سـيبويه حـين منـع اسـتعمالهما صـفتين مثـل: مـررتُ بكـلِّ الصـالحين أو بـبعضِ الصـالحين، معلّـلًا ذلـك بقـبح الوصف بعد حذف المضاف إليه. وعليه فالحكم عندهما واحد.

غيـر أن الزجـاجي لـم يـذكر مـا ذهـب إليـه سـيبويه فـإذا أضـيف (كـل) و(بعض) إلى نكرة جاز، وصفهما بل اكتفى بأن وصفهما غير جائز.

أمّـا مواضـع الاخـتلاف، فهـي لا تمـسّ الحكـم نفسـه، وإنمـا تتعلّـق بطريقـة العـرض والتفصـيل؛ فالزجّـاجي ينسـب المسـألة إلـى سـيبويه صـراحة، ثـم يكثـر مـن الأمثلـة والصـور الممنوعـة. فـي حـين أن تعليـل سـيبويه أدقّ وأعمـق،

---

(١) البيت لذي الأصبع العدواني، ديوانه:٧٩.

(٢) الكتاب:٢:١١٠,١١١.

(٣) اشتقاق أسماء الله:٤٥٩.

إذ يربط امتناع الوصف بـ(كل) و(بعض) بحذف المضاف إليه وما ينشأ عنه من فساد المعنى، بينما يكتفي الزجّاجي بذكر الأمثلة دون توسّع في الجانب النظري. ومن ثم فالاتفاق قائم في الحكم، والاختلاف إنما هو في أسلوب البيان ودرجة الشرح.

وبالنسبة لطبيعة النقل، فإن الزجّاجي لا ينقل عبارات سيبويه حرفيًا، وإنما يعيد عرض المعنى ويُبدل الأمثلة؛ فسيبويه يقول: مررتُ بكلِّ قائمًا، أمّا الزجّاجي فيورد: مررتُ بكلّ راكبًا. وكذلك يذكر سيبويه: مررتُ بكلِّ الصالحين، بينما يورد الزجّاجي صورًا أخرى من نحو: بكلِّ جالسٍ أو الجالس، توسعةً لبيان الحكم، وقد تابع العلماء هذه المسألة في أن (كل) و(بعض) لا يجوز وصفهما(١).

(١) ينظر: شرح تسهيل الفوائد:٣:٣٢٢.

المبحث الثاني

حروف المعاني

تُمثل الحروف أحد أقسام الكلمة في اللّغة العربية، لما تؤدي من معان دقيقة في الجملة، وتربط بين الكلمات لتكوين المعنى الكامل. وقد عُني النحويون قديماً وحديثاً بدراسة معاني الحروف، لما لها من أثر كبير في تفسير النصوص، وفهم أساليب الكلام، وبيان دلالاتها.

تسميته:

اختلف النحويون في سبب تسمية الحروف بهذا الاسم، والراجح أنها سُمّيت حروفًا لأنها طرف في الكلام وفضله. فالحرف في اللغة يعني الطرف، كما يقولون: حرف الجبل أي طرفه وأعلى ما يحدده.

وإذا قيل إن الحرف قد يقع حشواً، مثل: مررت بزيد، فالباء هنا ليست بطرف، فالجواب أن الحرف يُعد طرفًا في المعنى، لأنه لا يكون عمدة في الكلام، وإن كان يقع في موضع متوسط(١).

أقسام الحروف:

قسم العلماء الحروف في اللغة العربية إلى قسمين رئيسين:

١_**حروف المباني:** هي التي لا تدل على معنى في نفسها، إلا بعد وضعها في كلمة أو جملة(٢).

٢_**حروف المعاني:**

تناولت كتب اللغويين والنحويين المتقدمين مباحث تتعلق بحروف المعاني، غير أنَّ مصنِّفي تلك المرحلة لم يفردوا لها مؤَّلفات مستقلة في

---

(١) ينظر: الوافي في معاني الحروف:١٠.

(٢) ينظر: النحو الوافي:١:٦٨.

بـدايات التـأليف؛ فقـد خـصّ إمـام النحـاة سـيبويه حـروف المعـاني ببـابٍ خـاص فـي كتابـه، سـمّاه:(باب عـدّة مـا عليـه الكلـم). ونجـد توجّهًـا ممـاثلًا عنـد الفـراء (ت: ٢٠٦هـ) فـي كتابـه (معـاني القـرآن)، وكـذلك عنـد الأخفـش الأوسـط (ت: ٢١٥هـ) فـي كتابـه الـذي يحمـل العنـوان نفسـه، إذ درس الأداة مـن حيـث صـيغتها، ووظيفتهـا التركيبيـة، ودلالتهـا، وتعـدد لغاتهـا، مـن خـلال تفسـير آيـات القـرآن الكـريم. وقـد سـار اللغويـون اللاحقـون علـى نهـج المتقـدمين فـي هـذا المسلك.

واختلـف تنـاول حـروف المعـاني مـن مصـنّف إلـى آخـر؛ فبعضـهم أفـرد لهـا أبوابًـا خاصـة، فـي حـين لـم تحـظَ بالعنايـة الكافيـة عنـد آخـرين، فلـم يخصّصوا لها أبوابًا مستقلة.

ويُعـدّ أبـو القاسـم الزجـاجي أول مـن أفـرد لحـروف المعـاني كتابًـا مسـتقلًا، فسـبق غيـره فـي هـذا المجـال، إذ صـنّف كتابـه فـي حـروف المعـاني، وألّـف إلـى جانبـه كتابًـا آخـر هـو (كتـاب اللامـات)، خصّصـه لدراسـة اللامـات، وبيـان مواقعهـا فـي كـلام العـرب وفـي كتـاب الله عـز وجـل، ومعانيهـا، وتصـرفاتها، والاحتجـاج لكـل موضـع مـن مواضـعها، وذكـر مـا وقـع فيهـا مـن خـلاف بـين العلماء.

وبعـد الزجـاجي، ألّـف الرمـاني (ت: ٣٨٤هـ) كتابـه (معـاني الحـروف) المعـروف أيضًـا بـ (منـازل الحـروف)، وصـنّف الهـروي (ت: ٤١٥هـ) كتـاب (الأزهيـة)، ثـم ألّـف المـالقي (ت: ٧٠٢هـ) كتـاب (رصـف المبـاني فـي حـروف المعـاني)، وصـنّف المـرادي كتـاب(الجنى الـداني فـي حـروف المعـاني)، كمـا خصّـص ابـن هشـام (ت: ٧٦١هـ) الجـزء الأول، وقسـمًا مـن الجـزء الثـاني، مـن كتابـه (مغنـي اللبيـب عـن كتـب الأعاريـب) لدراسـة معـاني الحـروف والأدوات[١].

(١) ينظر: التأليف المعاصر في حروف المعاني دراسة وصفية مقارنة:١٥٢.(بحث)

وقد عرف الزجاجي حروف المعاني فقال: "وحروف المعاني التي تجيء مع الأسماء والأفعال لمعان"[١].

أقسام حروف المعاني:

قسم العلماء حروف المعاني إلى أربعة أقسام:

أ_ الحروف الأحادية: وهي:(الهمزة، والباء، والتاء، والسين، والفاء، والكاف، واللام، والواو).

ب_ الحروف الثنائية: هي:(أل، أَم، أَنْ، إِنْ، أو، أي، لا، ما، ها، يا، بل، عن، في، من، قد، كي، لن، لم، لو، هل، مذ، لَا) .

ت_ الحروف الثلاثية: وهي:(إلى، خلا، رُبَّ، عدا، على، منذ، نعم، بلى، ثم، جير، سوف، إِنَّ، أَنَّ، ليت، ألا، إذا، أيا، هيا)

ج_ الحروف الرباعية: وهي:(حاشا، حتَّى، كأنّ، كلّا، لولا، لوما، لعلَّ، إلاّ، أمّا، إمّا، هلا، لما، لكنّ)[٢].

ويهدف هذا المبحث إلى تتبع آراء سيبويه في حروف المعاني، ثُمّ تحليل حضورها في مصنّفات الزجاجيّ، للكشف عن مظاهر الاتفاق والاختلاف، ومدى التوسّع عند الزجاجي على ما قرّره سيبويه.

وسنتناول تقسيم حروف المعاني عند سيبويه والزجاجي بحسب وظائفها واستعمالاتها، ليتضح دورها الجوهري في تركيب الجملة العربية وفهم النصوص.

---

(١) الإيضاح في علل النحو:٥٤.

(٢) ينظر: معاني الحروف:١وما بعدها.

أولا: حروف الجر:

تُعدّ حروف الجر من الأدوات النحوية بالغة الأهمية في اللغة العربية، لما لها من دور أساسي في تحديد المعاني وربط مكوّنات الكلام بدقة ودلالة. وقد حظيت هذه الحروف بعناية كبيرة من قبل علماء النحو.

قال ابن السراج: "حروف الجر تصل ما قبلها بما بعدها فتوصل الاسم بالاسم والفعل بالاسم فأما إيصالها الاسم بالاسم فقولك: الدار لعمرو، وأما وصلها الفعل فقولك: مررت بزيد فالباء هي التي أوصلت المرور بزيد"(١).

وقد تعددت أسماؤها، فقد سمّاها سيبويه مرّة حروف الجرِّ(٢)، ومرّة سماها حروف الإضافة، وسميت حروف الخفض، لأنَّ اللِّسان ينخفض حالة النُّطق بالحرف، ويسميها الكوفيون حروف الصفات(٣).

وعدد حروف الجرِّ في العربية هي عشرون حرفاً ذكرها ابن عقيل في ألفيته فقال: "هاكَ حُرُف الجرِّ، وهي: مِنْ، إلى، حتّى، خَلا، حاشَا، عَدَا، في، عَنْ، علَى مُذْ، مُنْذُ، رُبَّ، اللَّام، كي، واوٌ، وتَا، والكافُ، والبَاءُ، ولَعلَّ، ومتَى"(٤)

وسنتناول هذه الحروف مع بيان مواطن الاتفاق والاختلاف بينه وبيّن سيبويه.

١ـ مِنْ:

يُعدّ حرف الجر (مِنْ) أشهر حروف الجر وأكثرها دوراناً في الاستعمال العربي، وقد أولاه النحويون اهتماما بالغا منذ العصور الأولى،

(١) الأصول في النحو:١:٤٠٨.

(٢) ينظر: الكتاب:١:٢١٩,٢٢١.

(٣) ينظر: شرح المفصل للزمخشري:٤:٤٥٤.

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:٣:٣.

ولحرف الجر (مِنْ) معانٍ متعددة وفق السياق التركيبي والدلالي، مما يعكس مرونة هذا الحرف وثراءه في النظام النحوي والدلالي العربي.

ذكر سيبويه حرف الجرِّ (مِنْ) في (باب عدة ما يكون عليه الكلم).

وبين أنَّ حرف الجرِّ (مِنْ) يُستعمل في عدة معانٍ:

أ_ ابتداء الغاية المكانية: مثل قولك من مكان كذا إلى مكان كذا، أو في الرسائل من فلان إلى فلان.

ب_ التبعيض: كقولك هذا من الثوب أي بعضه، وهذا منهم أي بعض القوم.

ت_ التوكيد في النفي: مثل ما أتاني من رجل، فالكلام يصح بدونها (ما أتاني رجل)، لكنها تُؤتى للتأكيد.

ث_ للتعجب أو التخصيص: نحو ويحه من رجل أي التعجب من بعض الرجال، ولي ملوه من عسل أي بعض العسل.

ج_ للمفاضلة: مثل هو أفضل من زيد أي فُضِّل عليه، وهي هنا لا تُحذف لأنَّها تربط بين الطرفين.

ح_ كما شبّه سيبويه دخول الباء في نحو ما زيد بمنطلق بأنها تؤكد النفي مثل (مِنْ).

وختم بأن (مِنْ) قد تدل أحيانًا على غاية الرؤية أو الابتداء، كقولك رأيته من ذلك الموضع[1].

أمّا الزجاجيّ اعتمد في معالجته لحرف الجر (من) على الأساس الذي وضعه سيبويه، إذ سار على نهجه في بيان معانيه الكبرى المتمثلة في: ابتداء الغاية، والتبعيض، والزيادة.

---

(١) ينظر: الكتاب:٤:٢٢٤.

غير أنّه لم ينقل نصّ سيبويه حرفياً، بل أفاد من معانيه نقلاً بالمعنى، مع إعادة صياغة أكثر تنظيماً وتوسيعاً في الجانب الدلالي.

وقد أضاف الزجاجي معانيَ لم يصرّح بها سيبويه، مثل:(من) الواقعة في أعم الواجب و(من) دالة على ضرب من النعت، ومن بمعنى (على)، ولم يذكر بعض المعاني ل(من) التي ذكرها سيبويه وهي من(التوكيد في النفي، وللتعجب والتخصيص، وللمفاضلة)، فقال: "مِنْ : تكون لابتداء الغاية، كقولك: خرجت من البصرة. وتكون للتبعيض، كقولك: أخذت درهما من المال، وتكون واقعة في أعم الواجب دالةً على أنّ ما بعدها واحد في معنى جنس ، كقولك: ما جاءني من رجل، فقد نفيت قليل الجنس وكثره والواحد وما فوقه. وعلى هذا المخرج (مِنْ) في قول الله تعالى: ﴿ مَا اتَّخَذَ اللهُ مِنْ وَلَدٍ﴾[المؤمنون:٩١].

وتكون دالةً على ضرب من النعت، كقوله تعالى: ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾(الحج:٣٠)، وليس معناه : اجتنبوا الرجس منها، على أنّ فيها رجساً وغير رجس، وهذا محال. بل : اجتنبوا الرجس الوثني، وقد تأتي بمعنى الباء، كقوله تعالى: ﴿ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللهِ﴾[الرعد:١١] أي: بأمر الله. وقال تعالى: ﴿ يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ﴾[غافر:١٥]، أي: بأمره، وقد تأتي موضع (على)، كقوله تعالى: ﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾[الأنبياء:٧٧] ، أي: على القوم"[1].

نستنتج من ذلك أن الزجاجي وافق سيبويه في أصل حرف الجر (مِنْ)، وخالفه في بعض التفصيلات بإضافة دلالات جديدة.

(١) حروف المعاني:٥٠.

بعد عرض رأيَي سيبويه والزجاجي في حرف الجر (مِنْ)، وبيان مواضع الاتفاق والاختلاف بينهما، يجدر الانتقال إلى آراء العلماء ممّن تناولوا هذا الحرف.

ذكر المبرِّد حرف الجر (مِنْ) في (باب الإضافة) وقد تابع سيبويه في معاني (مِنْ) لكنه أوجز ولم يتوسع[1]، وقد أضاف بعد العلماء عدة معان لحرف الجر (مِنْ)، فذكر الرماني عدة معانٍ لحرف الجر (مِنْ) فقد ذكر معانيها الأصلية لابتداء الغاية، والتبعيض، ولبيان الجنس، لكن ذكر معانٍ أخرى وهي: تأتي(للتعليل وللبدل وللمجاوزة وتأتي بمعنى (في أيضاً)[2].

وذهب ابن فارس إلى أنَّ (مِنْ) قد تأتي زائدة لرفع النكرة، أو النفي، نحو: ما جاءني من رجل. وتُستعمل صلة، كما في قوله تعالى: ﴿مِنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾[البقرة:١٠٥]، وتكون للتعجب، نحو: (ما أنت مِنْ رجل)، وتأتي بمعنى على في بعض المواضع، كقوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾[الأنبياء:٧٧][3]، وذكر المرادي أن لحرف الجر (مِنْ) معانٍ أخرى، منها أن يكون للقسم، ويُستعمل غالباً مع لفظ الربّ فقط، فيقال: (مِنْ ربّي لأفعلنَّ)[4].

(١) ينظر: المقتضب:٤:١٣٦,١٣٧.

(٢) ينظر: معاني الحروف:٩١,٩٢,٩٣.

(٣) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة:١٧٧.

(٤) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني:٣١٥

٢ـ إلى:

تُعدّ (إلى) أحد حروف الجرِّ في اللغة العربية، وتستعمل للدلالة على الغاية أو الاتجاه أو النهاية، سواءاً كانت متعلّقة بالمكان أم الزمان أم الغرض، فسيبويه عنده حرف الجر (إلى) يدل على منتهى الغاية، في الزمان والمكان، فقال في كتابه في(باب عدة ما يكون عليه الكلم): "وأما (إلى) فمنتهى لابتداء الغاية ، تقول : من كذا إلى كذا . وكذلك حتَّى ، وقد بُيِّن أمرها في بابها ، ولها في الفعل نحو ليس لإلي . ويقول الرجل : إنما أنا إليك ، أي إنّما أنت غايتي ، ولا تكون حتى ههنا . فهذا أمر إلى وأصله وإن اتّسعت . وهى أعمُّ في الكلام من حتى ، تقول : قُمْتُ إليه ، فجعلته منتهاك من مكانك ، ولا تقول : حتَّاهُ"(١).

أما الزجاجي اتفق مع سيبويه في المعنى الأساس لحرف الجر (إلى)، إذ جعله دالًّا على منتهى الغاية، واستشهد بالمثال نفسه الذي أورده سيبويه:(إنما أنا إليك، أي أنت غايتي). كما أشار إلى أن (حتّى) لا تقع في هذا الموضع، وهو التعبير ذاته الذي استعمله سيبويه.

وقد نقل الزجاجي كلام سيبويه في بدايته نقلًا يكاد يكون لفظيًّا ومعنويًّا، ثم أضاف من اجتهاده توسعًا في بيان استعمالات أخرى لـ(إلى)، فذكر أنَّها قد تأتي بمعنى (مع) أو (من) أو (عند)، مستدلًّا على ذلك بشواهد من القرآن الكريم والشعر العربي، فيرى أن (إلى) تدل على منتهى الغاية، كما في قولهم: إنما أنا إليك أي أنت غايتي، ولا يمكن أن تحل محلَّها حتى في هذا الموضع، وبيّن أن (إلى) قد تأتي بمعنى (مع)، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾[النساء:٢] أي (مع أموالكم)، وقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللهِ﴾[آل عمران:٥٢] أي مع الله.

---

(١) الكتاب:٤:٢٣١.

كما تستعمل العرب (إلى) بهذا المعنى في قولهم: "الذود إلى الذود إبل"[١]. أي مع، وقد تستعمل أحيانًا بمعنى (من) كما في شعر ابن أحمر[٢]:

تَقُولُ وَقَدْ عالَيتُ بِالكُورِ فَوقَها يُسقّي فَلاَ يُروى أليَّ ابنُ أحَمرا

وبمعنى (عند) كما في قول أبي كبير[٣]:

أمْ لَا سَبيلَ إلى الشَّبابِ ونِكْرُهُ أشهى إليَّ مِن الرَّحيق السَّلسَلِ

أي: عندي. وكذلك وردت في شعر الجعدي بهذا المعنى[٤]:

وَكَانَ إليها كالَّذي اصْطَادَ بِكْرَهَا شِقَاقاً وبُغْضاً أو أطَمَّ وأهْجَرَا[٥]

وبذلك يظهر أنَّ الزجاجيّ لم يخالف سيبويه، بل بنى على قوله ووسّع دلالاته بما ينسجم مع شواهد اللغة واستعمالاتها.

وقد ذكر بعض العلماء المعاني التي ذكرها الزجاجي وذكروا معانيَ أخرى كثيرة لحرف الجر (إلى) فذكر الهروي والمرادي و ابن هشام معان بحسب السياق:

أ_ تأتي لانتهاء الغاية الزمانية، مثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾[البقرة:١٨٧]، وللمكانية قوله تعالى: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾[الإسراء:٢].

ب_ تأتي لتبيين نحو قوله عزَّ وجلَّ: ﴿رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾[يوسف:٣٣].

---

(١) مجمع الأمثال:١:٢٧٧.

(٢) شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية:١:٤٤١.

(٣) ديوان الهذليين:٢:٨٩.

(٤) ديوانه:٦٣.

(٥) ينظر: حروف المعاني:٦٦.

ت_ تـأتي للمعيـة، إذا ضـممتَ شـيئا إلـى آخـر وهـذا مـا قـال بـه الكوفيـون وجماعة من البصرين، كقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾[آل عمران:٥٣].

ث_ تكـون مرادفـة الـلام، كقولـه تعـالى: ﴿وَالْأَمْـرُ إِلَيْـكَ﴾[النمـل:٣٣]، اي مُنتـهِ لك.

ج_ تـأتي موافقـة (فـي) نحـو قولـه تعـالى: ﴿هُـوَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَـى يَـوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[النساء:٨٧].

ح_ تكون للابتداء.

خ_ موافقة عند.

د_ زائدة للتوكيد، كقراءة بعضهم: ﴿أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾[إبراهيم:٣٧].

ذ_ موافقة (من).

ر_ تكون مكان الباء[١].

وقـد اختلـف العلمـاء فـي (إلـى) وهـل يـدخل مـا بعـدها فيمـا قبلهـا أو لا يـدخل، فـذهب بعضـهم إلـى أنـه يـدخل، وذهـب بعضـهم إلـى أن مـا بعـدها لا يـدخل فـي مـا قبلهـا، وبعـض المتـأخرين ذهبـوا إلـى أنـه لا يـدخل مـا بعـدها فيمـا قبلها إلا بقرينة من عُرف أو عادة وإلا فلا[٢].

٣_ في:

يُعـدّ حـرف الجـرِّ (فـي) مـن أكثـر الحـروف اسـتعمالاً، فهـو يتضـمن دلالـة أساسـية علـى الظرفيـة المكانيـة أو الزمانيـة، فهـو يـدل علـى الاحتـواء والوقـوع فـي داخـل شـيء كأنـه وعـاء، فسـيبويه ذكـر حـرف الجـر (فـي) فـي بـاب

(١) الأزهية في علم الحروف٢٧٢_٢٧٤، وينظر: الجنى الداني في حروف المعاني:٣٨٥_٣٨٩، وينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:١:١٠٤,١٠٥.

(٢) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني:١٦٦,١٦٧.

عدة ما يكون عليه الكلم، فيرى أنَّ حرف الجِّر (في) يُستخدم للدلالة على الظرفية المكانية، أي للدلالة على أن شيئاً ما موجود داخل شيء آخر كأنَّه وعاء. تقول مثلاً:(هو في الجراب) (هو في الكيس) (هو في بطن أمه)، أي أنه داخل هذه الأشياء، وكأنها أوعية تحتويه. وكذلك عندما تقول : هو في الغُلّ (أي القيد الحديدي)، فالمعنى أن الغل صار كوعاء له، لأن الشخص محصور بداخله. أيضًا تقول : هو في (القبة) أو في (الدار): فكلاهما مكان يحتوي الشخص.

ثم يوضح سيبويه أنَّه حتى إذا اتسع استخدام (في) في الكلام المجازي، فهي تظلَّ مبنية على هذا المعنى الأصلي (أي الظرفية والاحتواء)، وتُستخدم أحيانًا كـ مثل يُضرب به في الأمور الشديدة[١].

أما الزجاجي بدأ حديثه عن حرف الجر (في) بالفكرة نفسها التي قررها سيبويه، إذ بيّن أن معناها يدل على الوعاء والظرفية، وهو ما يتطابق في المضمون مع قول سيبويه، مما يُشير إلى أنه نقل المعنى الأصلي الذي ذكره سيبويه بتلخيصٍ واضح ودقيق. فقال: "في: معناه الوعاء، الظرفية"[٢].

ثم توسّع الزجاجي في بيان استعمالات الحرف، فذكر أن (في) قد تأتي بمعنى (على) فقال: "وقد تأتي مكان (على)، كقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[طه:٧١]، أيْ: على. وقال الشاعر[٣]:

هُمُو صَلبُوا العَبدِيَّ في جِذعِ نَخلَةٍ فَلا عَطَسَتْ شَيبانُ إِلَّا بِأَجدَعَا"[٤]

(١) ينظر: الكتاب:٤:٢٢٦.

(٢) حروف المعاني:١٢.

(٣) البيت لسويد بن أبي كاهل اليشكري، وهو في ديوانه:٤٥.

(٤) حروف المعاني:١٢.

وبذلك يكون الزجاجي قد اتفق مع سيبويه في الأصل، وهو دلالتها على الظرفية، ثم زاد عليه بالتوسّع في معانيها الفرعية، فجمع بين النقل بالمعنى والإضافة الاجتهادية، وقد أشار ابن جني إلى أن حرف الجر (في) قد يَرِدُ موضعَ الباء، كما في قول الأعرابي[1]:

نلوذ في أمٍّ لنا ما تُغتصب من الغمام ترتدي وتنتقب

أي نلوذ بها. وبيَّن أن ذلك راجع إلى ما في معنى الظرفية من دلالةٍ على الالتجاء والمصاحبة؛ إذ إن من يلوذ بشيء يكون في كنفه أو في جوفه، فحَسُنَ حينئذٍ استعمال (في) مكان الباء لتقارب المعنيين. ويُعَدّ هذا الاستعمال مثالًا على توسّع العرب في دلالات حروف الجر وتداخلها بحسب المقام والسياق[2]، وقال الهروي أن (في) لها ستة مواضع: "تكون مكان (على) كما قال الله جلَّ وعزَّ: ﴿أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ﴾[الطور:٣٨].

وتكون أيضا بمعنى (مع) قال الله جلَّ ثناؤه: ﴿فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي﴾[الفجر:٢٩_٣٠] معناه: مع عبادي، وتكون أيضا مكان (بَعدَ) قال الله تعالى: ﴿وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ﴾[لقمان:١٤] أي بعد عامين، وتكون مكان (مِنْ) قال الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيداً﴾[النحل:٨٩] معناه: مِنْ كُلِّ أمَّة، وتكون مكان (إلى) قال الله تعالى: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾[إبراهيم:٩]. أي إلى أفواههم، وتكون مكان الباء. قال زيد الخيل[3]:

---

(١) مجهول النسب، ينظر: جمهرة اللغة:٣:١٣١٥.

(٢) ينظر: الخصائص:٢:٣١٤,٣١٥.

(٣) البيت في شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية:٣:٣٥١، والرواية فيه: ويركب يوم الرّوع منّا فوارس.

وتَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعَ فِهَا فَوارِس بَصِيرونَ في طَعْنِ الأَبَاهِرِ والكُلَى"[١]

نستنتج من ذلك اتفاق العلماء في حرف الجر(في) أنه يدل في الأصل على الظرفية المكانية أو الزمانية ويُفهم منه معتلى الاحتواء وهذا ما نصّ عليه سيبويه ومن تابعه، ولكن بعض العلماء اضافوا له معاني أخرى مجازية بحسب السياق.

٤_ الباء:

يحتلّ حرف الجر (الباء) ماكنة مهمة في تركيب النص اللغوي، فيما يضيف على الجملة من دقة في المعنى، ويتنوع استعماله بين الحقيقي والمجازي.

ذكر سيبويه حرف الجر (الباء) في (باب عدة ما يكون عليه الكلم). قال: "وباء الجرّ إنما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيدٍ، ودخلتُ به، وضربته بالسوط: ألزقتَ ضربك إياه بالسَّوط. فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله"[٢]..

يتضح من كلام سيبويه أن الأصل في حرف الجر (الباء) هو الدلالة على الإلصاق والمصاحبة، وهو المعنى الحقيقي لهذا الحرف.

أما الزجاجي ابتدأ من الفكرة ذاتها التي قررها سيبويه، فبيّن أن الباء تفيد الإلصاق، وهو ما يتفق في المعنى مع ما ذهب إليه سيبويه، غير أنه أضاف توضيحاً جديداً، إذا ذكر أن الباء قد تأتي بمعنى (من)، مستدلاً بآيات قرآنية وعدد من الشواهد الشعرية، مما يُظهر اتساع نظره في التطبيق والأمثلة مقارنةً بسيبويه، فقال: "الباء: تكون للإلصاق، كقولك: مررت بزيد.

(١) الأزهية في علم الحروف:٢٦٧,٢٧١.، وينظر: الوافي في معاني الحروف:١٢٣_١٢٥.
(٢) الكتاب:٤:٢١٧.

وقد تقع مكان (من)، كقوله تعالى:﴿ يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ ﴾[الإنسان:٦]، تكون بمعنى يشرب منها و بمعنى يشربها. قال الهذلي وذكر السحاب[١]:

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نئِيجُ

أي : شربن من ماء البحر. وقال عنترة[٢]:

شَرِبَتْ بِمَاءِ الدُّحْرُضَيْنِ فَأَصْبَحَتْ زَوْرَاءَ تَنْفِرُ عَنْ حياض الدَّيلم"[٣]

يتضح أن الزجاجي قد سار على نهج سيبويه في بيان أصل معنى الباء، فعدّها حرفًا يدل على الإلصاق، وهو المعنى الذي قرّره سيبويه من قبله. غير أن الزجاجي وسّع هذا الأصل، وبذلك يمكن القول إن الزجاجي نقل المعنى العام عن سيبويه، لكنه صاغه بأسلوبه وأضاف إليه توضيحًا وتطبيقًا أوسع.

وذكر ابن السراج أن الباء: "معناها الإلصاق فجائز أن يكون معه استعانة وجائز لا يكون، فأما الذي معه استعانة فقولك: كتبت بالقلم، والذي لا استعانة معه فقولك: مررتُ بزيدٍ"[٤].

أما ابن جني يُبيّن أن الباء في تراكيب مثل مررت بزيد وظفرت ببكر تُسمّى بأسماء متعددة بحسب معناها وسياقها، فهي تُعرف أحيانًا بحرف الإلصاق، وأحيانًا بحرف الاستعانة، وأحيانًا بحرف الإضافة، وجميع هذه التسميات صحيحة من جهة المعنى، فالإلصاق يُفهم من قولك أمسكت بزيد، إذ يدل على اتصال مباشر أو قرب في الفعل، بخلاف أمسكت زيدًا التي قد لا تتضمن المباشرة، أما الاستعانة فتظهر في نحو ضربت بالسيف وكتبت

(١) ديوان الهذليين:١:٥٢.

(٢) ديوان عنترة:٢٠١.

(٣) حروف المعاني:٤٧.

(٤) الأصول في النحو:١:٤١٢,٤١٣.

بالقلم، أي استعنت بالأداة في أداء الفعل. وأما الإضافة فمثل قولك مررت بزيد أو عجبت من بكر، حيث تُضاف هيئة الفعل إلى الاسم بواسطة حرف الجر[1].

وذكر المرادي أن حرف الجر (الباء) تأتي زائدة وغير زائدة.

فغير الزائدة عنده ثلاثة عشر معنى: للإلصاق ويكون حقيقي ومجازي، الحقيقي :أمسكتُ الحبل بيدي، والمجازي: مررت بزيد، وللتعدية: قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ اللهُ بنُورِهِم﴾[البقرة:١٧]، وللاستعانة: كتبت بالقلم، وللتعليل: قوله تعالى: ﴿فكُلاًّ أَخَذْنَا بِذَنبِهِ﴾[العنكبوت:٤٠]، وللمصاحبة: قوله تعالى: ﴿قد جاءكم الرَّسولُ بالحَق﴾[النساء:١٧٠]، وللظرفية: ﴿ولقد نَصَرَكُمُ اللهُ بِبَدرٍ﴾[آل عمران:١٢٣]، وللمقابلة: اشتريت الفرس بألف، وللمجاوزة: ﴿فاسأَلْ بِهِ خَبيراً﴾[الفرقان٥٦]، والاستعلاء: ﴿ومن أهلِ آمَنُكُمْ عَلَيهِ﴾(يوسف ٦٤)، وللتبعيض: ﴿يَشْرَبُ بِها عِبادُ اللهِ﴾[الإنسان:٦]، وللقسم: (بالله لأفعلن)، وتأتي بمعنى (إلى): كقوله تعالى: ﴿وَقَد أَحْسَنَ بي﴾[يوسف:١٠٠]، والزائدة تأتي في ستة مواضع: تكون في الفاعل، والمفعول، والمبتدأ، والخبر، وفي توكيد نفس وعين، وللحال المنفية[2]. وابن هشام الأنصاري ذكر أيضا هذه المعاني[3].

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب:١:١١٨.

(٢) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني:٣٦,٥٥.

(٣) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:١٣٧,١٤٤.

٥ـ رُبَّ

يُعَدّ حرف الجر رُبَّ من الحروف النادرة الاستعمال، غير أنّه يحمل دلالة دقيقة في المعنى؛ إذ يُفيد في الغالب التقليل، وقد يُستعمل أحيانًا للتكثير تبعًا للسياق، وهو حرف يختصّ بالنكرات، ويعمل الجرّ في ظاهرها، مع ارتباطها بالفعل في المعنى.

ذكر سيبويه حرف الجر (رُبَّ) في (باب إجراء الصفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن) ويوضح أن كلمة (رُبَّ) تُعامل مع النكرة، أي تُستخدم للدلالة على شيء غير محدد، حتى لو كان بعدها معرفة. فهو يبين أن قولك رُبَّ مثلك صحيح لأنها نكرة، بينما لا يجوز أن تقول رُبَّ رجل وزيد أو رُبَّ أخيه إلا بعد ذكر النكرة أولاً، لأن ذلك يخالف قاعدة التعامل مع النكرة والمعرفة(١).

أما الزجاجي انطلق من الفكرة نفسها التي ذكرها سيبويه أنها تستعمل مع النكرة، ولكن أضاف لها معنى التقليل، واشترط أن تقع قبل النكرة في صدر الكلام، فقال: "رُبَّ: للشيء يقع قليلاً، ولا يقع بعدها إلا منكراً، ولا يقع إلّا في صدر الكلام"(٢).

إذن هناك اتفاق في أن (رُبَّ) ترتبط بالنكرة، بينما الزجاجي وضح أكثر وحدد موقعها في الجملة.

وقد ذكر بعض العلماء بعض التفصيلات ل(رُبّ) غير الذي جاء به سيبويه والزجاجي، فقد ذكر المرادي خلاف البصريين والكوفيين على أنها حرف أو اسم فقال: "حرف جر عند البصريين، ودليل حرفيتها مساواتها

(١) ينظر: الكتاب:٢:٥٥.

(٢) حروف المعاني:١٤.

الحروف، في الدلالة على معنى غير مفهوم جنسه بلفظها، بخلاف أسماء الاستفهام والشرط، فإنها تدل على معنى في مسمّى مفهوم جنسه بلفظها، وذهب الكوفيون، والأخفش في أحد قوليه، إلى أنها اسم يحكم على موضعه بالإعراب. ووافقهم ابن الطَّراوة. واستدلوا، على اسميتها، بالإخبار عنها"[1].

وذكر المالقي إنها حرف لتقليل الشيء في نفسه وتقليل النظير، وذكر أنها لها أحكام تختص بها، فذكر إذا دخلت على ظاهر فلا يكون بعدها إلا نكرة أبداً، وإذا دخلت على مضمر فلا يكون إلا مفسراً بنكرة منصوبة، وإن لها الصدارة في الكلام، وقد يجوز حذفها لدلالة معمولها اللازم للخفض، وإن إذا حذفت عوض منها الواو والفاء، وقد ذكر فيها عدة لغات بضم الراء وتشديد الباء(رُبّ)، وبفتح الراء وتشديد الباء(رَبَّ)، وبضم الراء وتخفيف الباء(رُبَ)، وبفتح الراء وتخفيف الباء(رَبَ)، وذكر أن الفعل الذي بعد معمولها إذا كان مضارعاً فهو في معنى الماضي، نحو: (رب رجلٍ يقوم) بمعنى قام.، وقد يجوز أن يحذف هذا الفعل بعدها لدلالة السياق عليه، وقد يكون الأكثر في معمولها أن يكون موصوفاً عوضاً عن الفعل الذي يحذف[2]، واختلف النحويون، في معنى (رُبّ) على أقوال:

"الأول: أنها للتقليل: وهو مذهب أكثر النحويين.

الثاني: أنها للتكثير: وهو قول جماعة من النحاة، منهم: ابن درستويه.

الثالث: أنها تكون للتقليل والتكثير: فهي من الأضداد.

الرابع: أنها أكثر ما تكون للتقليل: وهو قول ابن برهان العكبري، والكيشي.

---

(١) الجنى الداني في حروف المعاني:٤٣٨,٤٣٩.

(٢) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني:٢٦٦_٢٧٠.

الخامس: أنها أكثر ما تكون للتكثير، والتقليل بها نادر. وهو اختيار ابن مالك.

السادس: أنها حرف إثبات، لم يوضع لتقليل ولا تكثير. بل ذلك مستفاد من السياق.

السابع: أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار، وللتقليل فيما عدا ذلك، وهو قول الأعلم الشنتمري، وابن السيد البطليوسي"[١].

٦_ الواو:

الواو من حروف الجر في العربية، تُستعمل لربط الكلمات والجمل، وغالبًا ما تدل على الجمع أو الترتيب. وتدخل على الاسم فتجرّه، كما يمكن أن تأتي في مواضع مختلفة حسب السياق لتؤدي معانيَ ووظائف متنوعة.

ذكر سيبويه الواو في أبواب متفرقة من الكتاب فقال في باب حروف الإضافة على المحلوف به وسقوطها: "ولقسم والمقسم به أدوات في حروف الجرّ، واكثرها الواو، وذلك قولك: والله لأفعلنَّ"[٢].

وقال في باب عدة ما يكون عليه الكلم: "والواو التي تكون للقسم بمنزلة الباء، وذلك قولك: والله لا أفعل"[٣].

أما الزجاجي أيضاً تابع سيبويه في أن حرف الجر (الواو) يأتي للقسم، فنقل عنه المعنى واضاف أن (الواو) تأتي بمعنى (رُبَّ) فقال: "والواو والتاء في القسم، والواو بمعنى (رُبَّ)، وتقول في القسم: (والله لأخرُجَنَّ)"[٤]، ويرى الزمخشري واو القسم أصلها من الباء في أقسمت بالله، واستُعملت بدلاً منها عند حذف الفعل، ثم جاءت التاء في تالله بدلاً من

(١) الوافي في معاني الحروف:١٣٨,١٣٩.

(٢) الكتاب:٣:٤٩٦.

(٣) المصدر نفسه:٤:٢١٧.

(٤) الجمل في النحو:٦٠,٦٢.

الـواو، وتُسـتعمل فقـط مـع لفـظ الجلالـة، البـاء أقـوى لأنهـا تـدخل علـى الظـاهر والمضـمر، والـواو أضـعف فـلا تـدخل إلا علـى الظـاهر، والتـاء أضـعف منهمـا، وأصـل والله قيـل إنـه مـن الله ثـم حُـذفت النـون لكثـرة الاسـتعمال، وقيـل مـن أيـم الله، وقيل الميم بدل من الواو لتقارب المخرج(١).

وذكرهـا ابـن مالـك إنهـا مخصصـة للقسـم: الـواو تُسـتعمل خاصـة فـي القسم، ولا يصح أن نُذكر معها فعل القسم، فلا يُقال مثلا: أقسم والله(٢).

نلاحـظ مـن ذلـك أن العلمـاء يجعلـون الـواو حـرف جـر إذا جـاءت فـي القسم(٣).

٧_ على:

يعـدّ حـرف الجـر (علـى) مـن أبـرز حـروف الجـر فـي اللغـة العربيـة، ويُسـتخدم للدلالـة علـى الاسـتعلاء والمجـاورة والعلاقـات بـين الأشـياء. كمـا يـدخل علـى الأسـماء والأفعـال ليبـيّن مواقـع متعـددة مثـل المكـان، والزمـان، والحـال، والملكيـة وفقًـا للسـياق، فقـال سـيبويه فـي بـاب عـدة مـا يكـون علـه الكلـم: "أمـا (علـى) فاسـتعلاء الشـيء ؛ تقـول : هـذا علـى ظهـر الجبـل ، وهـي علـى رأسـه. ويكـون أن يَطْـوِى أيضـاً مُسـتعلياً كقولـك : مَـرَّ المـاءُ عليـه ، و أمـررتُ يـدي عليـه . وأمّـا مـررتُ علـى فـلانٍ فجـرى هـذا كالمثـل . وعلينـا أميـرٌ كـذلك . وعليـه مـال (أيضـاً) ؛ وهـذا لأنـه شـيء اعـتلاه . ويكـون : مـررت عليـه، أن يريـد مـروره علـى مكانـه ؛ ولكنـه اتّسـع . وتقـول : عليـه مـال ؛ وهـذا كالمثـل؛ كمـا يثبـت الشـيء علـى المكـان كـذلك يثبـت هـذا عليـه ؛ فقـد يتسـع هـذا فـي الكـلام ويجـيء

(١) المفصل في صنعة الإعراب٣٨٤,٣٨٥.

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:٣:١٢.

(٣) ينظر: الأزهية في علم الحروف:٢٣١، وينظر: الجنى الداني في حروف المعاني:١٥٣.

كالمثل، وهو اسم ولا يكون إلا ظرفا ويدلك على أنه اسم" قول بعض العرب: نَهَضَ مِنْ عليه"[1]. قال الشاعر[2]:

غَدَتْ مِنْ عليه بعد ماتمّ خِمْسُها تَصلُّ وعن قَيْضٍ ببَيْدَاءَ مَجْهَل"[3]

أما الزجاجي تابع سيبويه في الفكرة والمعنى الأصليين، لكنه صاغها بطريقته وأضاف إليها بعض التفصيلات، واستدل بالآيات القرآنية لتوضيح المعاني، في حين اعتمد سيبويه على الأمثلة العربية والشواهد الشعرية.

فذهب أن (على): له ثلاثة استعمالات: اسم، فعل، وحرف. فالفعل: مثل قولك علا فلان يا زيد، أي ارتفع أو استعلى. والحرف: مثل قولك على زيدٍ مالٌ، أي قام أو وقع عليه. والاسم: مثل قولك جئتُ من عليه، أي من فوقه. كما يمكن أن تأتي (على) في موضع (مِنْ)، كما في قوله تعالى:﴿إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾[المطففين:٢]:أي من الناس. وقد تُستعمل أيضًا بمعنى (عِند)، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ﴾[الشعراء:١٤]:أي عندّي[4]، وقد ذهب بعض العلماء إلى ما جاء به الزجاجي لحرف الجر (على):

فذكرها الهروي فقال: "اعلم أنَّ على لها ثلاثة مواضع: تكون حرفا من حروف الخفض: كقولك: (زيدٌ على الجبلِ)، بالخفض، وتكون فعلاً: كقولك: (زيدٌ على الجبلَ) بالنَّصب لأنها من (علا يعلو) وكتابته بالألف.

(١) المحكم والمحيط الأعظم: مادة(على):٢:٢٤٤.

(٢) البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي، وهو في ديوانه:١٢٠.

(٣) الكتاب:٤:٢٣٠.

(٤) ينظر: حروف المعاني:٢٣.

وتكون اسما: وذلك إذا دخل عليها شيء من حروف الخفض، كما قال الشاعر[١]:

غَدَتْ مِنْ عَلَيهِ تَنْفُضُ الطَّلَّ بعْدَمَا رَأَتْ حاجِبَ الشَّمسِ اسْتَوى فَتَرَفَّعَا

فـ(على) في هذا البيت اسم لدخول (مِنْ) عليها"[٢].

ويرى المالقي أن (على) تأتي لثلاثة أقسام أيضا، فتكون اسما، وفعلا، وحرفا، فتكون اسما وذلك بدخول حرف الجرّ عليها كقول الشاعر[٣]:

باتَت تَنْوشُ الحَوضَ نَوشا مِنْ عَلا نَوشا بِهِ تَقْطَعُ أجوازَ الفَلا

ومعناها فوق. وتكون فعلا فمضارعه (يعلو) والمصدر (عُلُوا)، نحو دنا يدنو دُنوا، ومعناها ارتفع، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾[القصص:٤]. وتكون حرف جر للأسماء ومعناها العلوُّ (حقيقة) نحو قولك: طلع فلانٌ على السقف، واستوى على الجبل، أو (مجازاً) قوله تعالى: ﴿عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[طه:٥]. أي إن العرش وما دونه داخلان في نطاق استيلاء الله تعالى وهيمنته وحكمه المطلق. وهذا أصل موضع (على)، وقد تأتي لمعانٍ أخرى، فقد تأتي بمعنى (عن)، نحو قولك: (رضيت عليك)، أي: عنك[٤]، وذكر المرادي عدة معانٍ لـ(على): تأتي للاستعلاء، والمصاحبة، والمجاوزة، والتعليل، والظرفية، وتأتي موافقة الباء، وتكون زائدة للتعويض[٥]، وتأتي موافقة لـ(عن)، وبمعنى (في)[٦].

---

(١) البيت ليزيد بن الطثرية، وهو في شعره:٤٦.

(٢) الأزهية في علم الحروف:١٩٣,١٩٤.

(٣) البيت لأمرؤ القيس، وهو في ديوانه:٥٥.

(٤) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني:٤٣٣,٤٣٤.

(٥) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني:٢٧٦_٤٧٨.

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل:٣:٢٢.

٨_ مُذْ و مُنْذُ:

يُعدّ حرفا الجر (مُذْ) و(مُنْذُ) من أهم الأدوات التي تُستخدم للدلالة على ابتداء الغاية الزمنية، إذ يُبيّنان الوقت الذي يبدأ منه وقوع الفعل أو الحدث. وقد حظيا بعناية كبيرة من النحويين نظرًا لما بينهما من تقاربٍ في المعنى وتباينٍ في وجوه الإعراب والاستعمال تبعًا للسياق الذي يردان فيه.

يرى سيبويه أن (مُذْ مُنْذُ) تُعدّان من حروف الجر عندما تدخلان على أسماء الزمان، لأنهما تفيدان ابتداء الغاية الزمنية، كما تدل (من) على ابتداء الغاية المكانية.

فذهب في باب عدة ما يكون عليه الكلم: وضح أن (مُذ) تُستعمل للدلالة على ابتداء الغاية في الزمن، تمامًا كما تُستعمل (من) لابتداء الغاية في المكان، فهي تُحدّد الوقت الذي يبدأ منه الحدث. فيُقال مثلًا: ما لقيته مُذْ يومِ الجمعة إلى اليوم، أي أن بداية المدة كانت يوم الجمعة. ويُجري (مُذ) مجرى (من) في هذا المعنى، لأن كلتاهما تدلان على بدء الغاية، غير أن (مُذ) تختص بالأزمنة، ولا تدخل إحداهما على الأخرى(١).

وفي باب الظروف المبهمة غير المتمكنة: ذهب إلى أن (مُنْذُ) ضُمّ أولها لأن معناها يدل على الغاية الزمانية، أي على انتهاء المدة أو حدّها، كما أن العرب قد تُلزم الضمّ في بعض ألفاظهم اتباعًا لأسلوبهم في النطق، مثل قولهم: رُدّ يا فتى(٢).

أما الزجاجي اتفق مع سيبويه في الفكرة الأساسية، إذ يرى كلاهما أن (مُذْ) و(مُنْذُ) تدلان على الزمن، وتُستخدمان لتحديد بداية الغاية الزمنية أو

(١) ينظر: الكتاب:٤:٢٢٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه:٣:٢٨٧.

نهايتها، لكن اختلف عن سيبويه في طريقة تصنيفه لـ (مُذْ) و(مُنْذُ) من الناحية النحوية؛ فقد ميّز بينهما بوضوح، فجعل (مُنْذُ) دائمًا حرف جرّ يدل على الزمن، وجعل (مُذْ) اسمًا زمانيًا يُرفع به ما مضى ويُجرّ به ما هو واقع فيه، ولم ينقل الزجاجي كلام سيبويه نصًّا، بل نقل معناه مع إحداث تعديل في الرأي؛ إذ استوحى من سيبويه الفكرة التي تربط (مُذْ ومُنْذُ) بالزمن وبمعنى الغاية والابتداء، غير أنه خالفه في التصنيف النحوي، فخصّ إحدى الكلمتين بكونها حرفًا والأخرى اسمًا فقال: "أما (مُنْذُ) فحرف خافض لما بعده، دالّ على زمان. و (مُذْ) اسم يدلّ على زمان، فيرفع ما مضى، ويخفض ما أنت فيه"(١).

وذكر بعض العلماء في ما جاء به سيبويه والزجاجي في كون (مُذْ ومُنْذُ) إذا جاء بعدها اسم أو مجرور فبيّن أبو علي الفارسي أن مُذْ ومُنْذُ تُستعملان أحيانًا كأسماء وأحيانًا كحروف جرّ، بحسب موقعهما في الكلام. فإذا دخلتا على الأفعال أو أدوات الاستفهام مثل مُنْذُ كم سرتَ كانتا حرفي جرّ، لأنهما تربطان الفعل بما بعدهما كما تفعل الباء في قولك بمن مررتَ. وكذلك في قولك: أنت عندنا مُذْ الليلة، فـ مُذْ هنا تفيد الظرفية الزمنية وتشير إلى الوقت الحاضر، أي كأنك قلت في الليلة، أما إذا استُعملتا كأسماء، فذلك يكون على وجهين:

بمعنى المدة أو الأمد، مثل قولك: لم أركَ مُذْ يومان، أي أن المدة يومان، فـ مُذْ هنا اسم زمان مرفوع، ويومان خبرها. وتُستعمل بهذا المعنى مع النكرة غالبًا لأنها تدل على مدةٍ غير محددة، وإن خُصِّصت فلا بأس.

(١) حروف المعاني:١٤.

بمعنى ابتداء الزمن، مثل قولك: ما رأيته مُذْ يوم الجمعة، أي أن بداية الانقطاع كانت من يوم الجمعة، وهذا الاستعمال يحتاج إلى تحديد زمنٍ واضح، وختم الفارسي بأن الفرق بين الاستعمالين أن(مُذْ) إذا جُرّ ما بعدها كان الكلام جملة واحدة، أما إذا رُفع ما بعدها صار الكلام جملتين مستقلتين(١).

ويرى أبو موسى الجزولي(ت٦٠٧هـ) يُمكن أن يأتي كلّ من (مُنْذُ) و(مُذْ) كـ اسمين مبتدأين أو حرفين جارين، ويقتصر تأثيرهما على الأسماء الدالة على الزمن، فلا يُخبر عنهما إلا بالزمان ذاته. وعند ارتباطهما بالماضي، تُعاملان كحرفي جر بمعنى (من)، أما مع الحاضر فتأخذان معنى (في). وإذا وردا مبتدأين، فإن الخبر الذي يليهما يكون زمنيًا ويجيب عن السؤالين: كم؟ ومتى؟، فتكون مع جواب كم عامة لكل الزمن، بينما مع جواب متى تختص ببداية الزمن فقط. وعادةً ما تأتي (مُذْ) في موقع الاسم، وإذا تبعها ما ليس بزمن، يُقدر بينهما زمن مضاف إليه لفظًا أو معنى، فإذا كان التالي اسمًا أو ما في حكمه عُمل به كذلك، أما إذا كان فعلًا فَيُحمل على مصدره من حيث المعنى ويُنسب إليه لفظًا(٢)، وذكر ابن مالك: أن (مُذْ ومُنْذُ) إذا جاء بعدها اسم مرفوع، أو وقع بعدها فعل فهي اسم، أما إذا جاء بعدها مجرور فهي حرف جر(٣).

ثانياً: حروف العطف

تُعَدّ حروف العطف من العناصر المهمة في تركيب الجمل العربية، فهي تربط بين الكلمات أو الجمل لتوضيح الصلة بينها وتنظيم المعاني.

---

(١) ينظر: الإيضاح العضدي: ٢٦٢,٢٦١.

(٢) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو: ١٣٥,١٣٤.

(٣) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني:٣٩٣,٣٨٥، وينظر:شرح ابن عقيل:٣:٣١.

وتبرز أهميتها في إظهار معاني الترتيب والمشاركة والتخيير والاستدراك، مما يضفي على الكلام تماسكًا وانسجامًا في المعنى.

والعطف نوعان : قال ابن مالك: "والعطف إما ذو بيان أو نسق"(١).

حروف العطف:

هي: "أن تشرك الاسم أو الفعل في إعراب ما قبلها"(٢).

عدد حروف العطف:

هي تسعة أحرف: ذكرها ابن مالك وقسمها إلى قسمين:

فالعطفُ مُطلقا: بواو، ثُم، فا، حتَّى، أم، أو، ك (فيكَ صِدقٌ ووفا)

"أحدهما : ما يُشرك المعطوف مع المعطوف عليه مطلقاً ، أي : لفظاً وحكماً ، وهي :الواو ، نحو : (جَاء زَيْدٌ وَعَمْرُو) . وثُم ، نحو : (جاء زيد ثم عمرو)، والفاء، نحو: (جاء زيد فعمرو) . وحتى ، نحو : (قَدِمَ الحَجَّاجُ حَتَّى المَشَاةُ) ، وأم ، نحو :أَزَيْدٌ عندك أم عمرو ؟) . وأو ، نحو : (جاء زيد أو عمرو)، والثاني : ما يُشرك لفظاً فقط ، وهو المراد بقوله وَأَتْبَعَت لفظا فَحَسْبُ : بَلْ ، وَلا ، لكن ، ك(لَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا) هذه الثلاثة تُشرك الثاني مع الأول في إعرابه ، لا في حكمه ، نحو : (ما قَامَ زَيْدٌ بل عمرو ، وجاء زيد لا عمرو ، ولا تضرب زيداً لكن عمراً"(٣).

وسنتناول مواطن الاتفاق والاختلاف بين سيبويه والزجاجي في هذه الحروف.

---

(١) شرح ابن عقيل:٣:٢١٨.

(٢) الإيضاح العضدي:٢٨٥.

(٣) شرح ابن عقيل:٣:٢٢٤,٢٢٥.

١ـ الواو:

يُعدّ حرف العطف (الواو) من أشهر حروف العطف في اللغة العربية، ويُستعمل لربط الكلمات والجمل دون التفريق أو الترتيب بينها.

قال سيبويه في باب عدة ما يكون عليه الكلم: "فالواو التي في قولك: مررتُ بعمرٍو و زيدٍ، وإنما جئت بالواو لتضم الآخر إلى الأوّل لتجمعهما. وليس فيه دليل على أنّ أحدهما قبل الآخر"(١).

وقال في باب ما أشرك بين الاسمين في الحرف الجار فجريا عليه كما أشرك بينهما في النَّعت فجريا على المنعوت: "وذلك قولك: مررت برجلٍ وحمار قبلُ. فالواو أشركت بينهما في الباء فجريا عليه....."(٢).

أما الزجاجي فقد تابع سيبويه في ذلك وأخذ منه بالمعنى لا بالنص فيرى: أن الواو تأتي للعطف، وليس فيها دليل أن الأول قبل الثاني، نحو قام زيدٌ وعمرو(٣)، وتابع المبرد سيبويه في أن (الواو) ليس فيها دليل على أن الأول قبل الثاني فقال: "الواو ومعناها إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول وليس فيها دليل على أيهما كان أولا نحو قولك: جاءني زيد وعمرو"(٤).

ويرى ابن الوراق(ت٣٨١هـ) أن الواو هي الأصل في حروف العطف، لأنه تدلّ على مجرد المشاركة بين المعطوف والمعطوف عليه في حكم واحد، من غير ترتيب(٥).

نستنتج من ذلك أن العلماء يتفقون في حرف العطف (الواو) أن الأصل فيه يفيد الجمع بين الشيئين دون ترتيب، وليس فيه دليل أن الأول قبل الثاني.

---

(١) الكتاب:٤:٢١٦.

(٢) المصدر نفسه:١:٤٣٧.

(٣) ينظر: حروف المعاني:٣٦، وينظر: الجمل في النحو:١٨.

(٤) المقتضب:١:١٤٨.

(٥) ينظر: علل النحو:٣٧٧.

٢_ الفاء:

يُعدّ حرف العطف (الفاء) من الحروف الدالة على الترتيب مع التعقيب المباشر، حيث يربط بين حدثين يكون الثاني منهما متتابعًا فورًا بعد الأول دون فاصل زمني محسوس.

ذهب سيبويه في باب الفاء على أن حرف العطف (الفاء) يربط بين فعلين بحيث يكون الثاني متعقبًا مباشرة الأول، مع مراعاة أن بعض المواضع تتطلب إضمار (أن) لإتمام المعنى النحوي بشكل صحيح. كقولك: (لا تأتيني فتحدثني)، بحيث يكون الثاني متعقبا الأول.

وذهب في باب ما أشرك بين الاسمين....: كقولك: مررتُ بزيدٍ فعمرٍو، ومررتُ برجلٍ فامرأةٍ، فالفاء هنا أشركت بينهما(١).

أما الزجاجي تابع سيبويه بأن لا توجد مهلة بين الأول والثاني، فقال: "الفاء: تكون عاطفة تدلّ على أنّ الثاني بعد الأول ولا مهلة، تقول: (قام زيدٌ فعمرٌو)، فالقائم أولا (زيد) و (عمرو) بعده بلا مهلة"(٢).

نلاحظ أن الزجاجي يتفق مع سيبويه في المعنى الأصلي ل (الفاء) الذي يدل على الترتيب و التعقيب، أي المعطوف عليه يأتي مباشرة بعد المعطوف. لكن سيبويه بيّن أن أحيانا يحتاج إلى اضمار أن لبيان المعنى.

ويرى السُهيلي أن حرف العطف (الفاء) وُضع للتعقيب، وقد يُستعمل أيضًا للتسبيب أو الترتيب، فكلاهما يعود إلى معنى التعقيب، إذ أن الحدث الثاني يأتي دائمًا بعد الأول. مثل:(ضربته فبكى) للتسبيب، وقوله تعالى:﴿أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾[الأعراف:٤] للترتيب، حيث دخلت الفاء

(١) ينظر: الكتاب:٣:٢٨، ١:٤٣٨.

(٢) حروف المعاني:٣٦، والجمل في النحو:١٩.

لتنظيم الكلام بحسب الأهمية في الذكر[١]، وقال ابن هشام: "الْفَاء للتَّرْتِيب والتعقيب إِذا قيل جَاءَ زيد فعمرو فَمَعْنَاه أَن مَجِيء عَمْرو وَقع بعد مَجِيء زيد من غبير مهلة فَهِيَ مفيدة لثَلَاثَة أُمُور التَّشْرِيك فِي الحكم وَلم أنبه عَلَيْهِ لوضوحه وَالتَّرْتِيب والتعقيب وتعقيب كل شَيْء بِحَسبِهِ"[٢].

٣_ ثُمَ:

يُعدّ حرف العطف (ثُمّ) من الحروف التي تدلّ على الترتيب المصحوب بالتراخي، ويُستعمل للربط بين أمرين يتعاقبان مع وجود فاصلٍ زمني أو رتبي بينهما.

يُبيّن سيبويه في باب اشتراك الفعل في أنْ وانقطاع الاخر من الأول الذي عمل فيه أنْ: أن حرف العطف (ثُمّ) من الأدوات التي تُستعمل لربط الأفعال أو الجمل بعضها ببعض، بحيث يشترك الفعل الثاني مع الأول في العمل، ولكن مع وجود تراخٍ زمني بين الحدثين. فهي تدلّ على المشاركة في الفعل مع تأخر الثاني عن الأول. ومثال ذلك ما أورده بقوله: (أريد أن تأتيني فتحدثني، وأريد أن تفعل ذلك وتحسن، وأريد أن تأتينا فتجمل أو تسكت) ،ففي هذه الأمثلة، يمكن أن تُستعمل (ثمُّ) بدلاً من الواو والفاء، مثل قولك: (أريد أن تأتيني ثُمّ تحدثني) ،أي أنّ المجيء يقع أولاً، ثم يتبعه الحديث بعده بمهلة. ومن خلال هذا، يظهر أن (ثُمّ) عند سيبويه تُفيد العطف مع الترتيب والتراخي، بخلاف الواو التي تفيد مطلق الجمع، والفاء التي تفيد الترتيب السريع من غير مهلة، وذكر في باب ما أشرك بين الاسمين....: مررتُ برجلٍ ثُمّ امرأةٍ، فهنا مُروران...[٣].

---

(١) نتائج الفكر في النحو:١٩٦.

(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى:٣٠٢.

(٣) ينظر: الكتاب:٣:٥٢، ١:٤٣٨.

وقد تابع الزجاجي سيبويه فقال: "ثُمَّ: بالضمّ، حرف عطف يدلّ على أنّ الثاني بعد الأول وبينهما مهلة، وتقول: (قامَ زيدٌ ثُمَّ عمرٌو)، فالقائم أولا (زيد)، و (عمرو) بعده، وبينهما مُهلة"(١).

ويرى العكبري(ت٦١٦هـ): أن (ثُمَ) تشبه حرف الفاء من حيث التشريك والترتيب بين الجمل، لكنها تختلف عنها في أن ثمّ تدل على المهلة أو التراخي الزمني بين الحدثين. فهي غالبًا ما تأتي لترتيب الأخبار أو الأحداث وليس لترتيب المخبر عنها، كما في قوله تعالى: ﴿فإلينا مرجعهم ثُمَّ اللهُ شهيدٌ على مَا يَفْعَلُونَ﴾[يونس:٤٦] وقوله: ﴿وَأَنِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾[هود:٣]، ويُستعمل هذا المعنى أيضًا في الكلام العادي، كما في المثال: ويقول زيد عالم كريم ثُم هو شجاع، وبذلك يظهر أن (ثُمَ) تُستخدم لربط الأحداث أو الأخبار على الترتيب مع إظهار مهلة بينهما(٢).

ويرى ابن الخبّاز أن حرف العطف (ثُمّ) يُستعمل للدلالة على المهلة والتراخي بين حدثين، فحين يُقال: مررت بزيد ثم عمر، يكون المعنى أن المرور بزيد وقع أولًا، ثم تلاه المرور بعمر بعد فاصلٍ من الزمن بين الفعلين(٣).

٤ـ أم:

حرف العطف (أم) من حروف العطف في العربية، ويستعمل غالبًا للاختيار بين أمرين أو أكثر، ويشير إلى التفريق بين البدائل أو الاحتمالات، كما يُفيد معنى التخيير أو السؤال الاختياري بحسب السياق.

ذكر سيبويه (أم) العاطفة وأن يعطف بها في الاستفهام فقال في باب المبدل من المبدل منه والمبدل يشرك المبدل منه في الجر فقال: "وأمّا

(١) حروف المعاني:١٦، والجمل في النحو:١٩.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب:١:٤٢٢.

(٣) ينظر: توجيه اللمع:٢٨٥.

قولهم: أمررتَ برجلٍ أم امرأةٍ؟ إذا أردتَ معنى أيُّهما مررتَ به، فإنَّ أم تُشرك بينهما كما أشركت بينهما أو"[١].

أما الزجاجي لم يفصل في حرف العطف (أم) فتابع سيبويه وذكر أم يعطف بها بعد الاستفهام، نحو: قام زيدٌ أم أخوكَ، والمعنى أيُّهما قام[٢].

وقد ذكر ابن الصائغ(ت٧٢٠هـ) أن يعطف ب(أم) بعد الاستفهام فقال: "تكون مع الألف للاستفهام، وتكون مقدرة ب(أي)، ويكون جوابها معّيناً، مثل: (أقام زيدٌ أم عمرو؟)، فالمعنى: أيُّهما قام؟، والجواب: التعيين".[٣]، ويرى ابن حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ) يجوز العطف ب(أم) على الضمير في نحو: ما أبالي أرأيت زيداً أفضل أم عمراً، لكن بعض النحاة يمنعونه، ويجوز أيضا رفع الاسم بعدها على الابتداء، كقولك: أزيد أفضل أم عمرو، وهو الأسلوب الأفصح عند العرب[٤].

٥ـ أو:

يعدّ حرف العطف (أو) من أبرز حروف العطف في اللغة العربية، ويُستعمل للدلالة على التخيير أو الإباحة أو الشك تبعًا للسياق، ويربط بين المعطوف والمعطوف عليه ليدل على احتمال أحد الأمرين أو تعدد المعاني بينهما.

ذهب سيبويه (في باب أو في غير الاستفهام): أن (أو) حرف عطف فعندما تقول:(جالس عمراً أو خالداً أو بشراً)، فالمعنى أنك تقصد مجالسة أحد هؤلاء من غير تعيين شخص بعينه، وفي هذا إشارة إلى أنّ كلَّهم يصلح

(١) الكتاب:١:٤٤٠.

(٢) ينظر: الجمل في النحو:١٩.

(٣) اللمحة في شرح الملحة:٢:٦٩٧.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب:٤:٢٠٠٤,٢٠٠٥.

أن يُجالس، أي كأنك تقول: جالس هذا النوع من الناس، فهنا جعل سيبويه (أو) للتخيير أو الإباحة، وكذلك قولك:(كُلْ لحماً أو خبزاً أو تمراً)، معناه أنك تأكل واحداً من هذه الأنواع دون تحديد، فهو مثل المثال السابق. أما إذا نفيت فقلت: (لا تأكل خبزاً أو لحماً أو تمراً)، فالمعنى: لا تأكل شيئاً من هذه الأشياء كلها، فهنا أو تفيد العموم في النفي.

ومثل ذلك قوله تعالى:﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[الإنسان:٢٤]، أي لا تطع أحداً من هؤلاء العصاة أو الكافرين. كما يمكن أن تقول:(ادخل على زيد أو عمر أو خالد)، أي لا تدخل على أكثر من واحد منهم، ويمكن أيضاً أن يُفهم منها: ادخل على أحد من هذا الصنف من الناس، فهنا أيضا التخيير أو النوعية[١]، وذكرها في (باب ما أشرك بين الاسمين)....: فقولك مررتُ برجبٍ أو امرأةٍ، ف أو هنا أشركت بينهما في الجر[٢].

والزجاجي تابع سيبويه في أن (أو) للتخيير وتأتي مبهمة ونقل المعنى منه، وأضاف أن أو تأتي بمعنى بل . فقال: "أو: بمعنى التخيير، قوله تعالى:﴿فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾[البقرة:١٩٦] وتكون بمعنى (بل): ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾[الكهف١٩]، ومنه :﴿إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾[النحل:٧٧]. وتكون بمعنى الإبهام، كقوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾[البقرة:١٩]،﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[الصافات:١٤٧] ،﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[الإنسان:٢٤]"[٣]، وقد تابع المبرد سيبويه في حرف

(١) ينظر: الكتاب:٣:١٨٤.

(٢) المصدر نفسه: ١:٤٣٨.

(٣) حروف المعاني:١٣.

العطف (أو) بأنه يأتي للتخيير وللشك وللإباحة، فقال: "(أو) وهي لأحد الأمرين عند شكِّ المتكلِّم، أو قصده أحدهما، وذلك : قولك أتيت زيدا أو عمروا ، وجاءني رجل أو امرأة، هذا إذا شك ، فأما إذا قصد فقوله : كل السمك ، أو اشرب اللبن : أي لا تجمع بينهما ، ولكن اختر أيَّهما شئت ؟ . وكذلك أعطني دينارا ، أو اكسني ثوبا.

وقد يكون لها موضع آخر، معناه : الإباحة، وذلك قولك : جالس الحسن ، أو ابن سيرين ، وانت المسجد أو السوق : أي قد أذنت لك في مجالسة هذا الضرب من الناس ، وفي إتيان هذا الضرب من المواضع، فإن نهيت عن هذا قلت : لا تجالس زيدا أو عمرا : أي لا تجالس هذا الضرب من الناس". وعلى هذا قول الله عزَّ وجلَّ ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[الإنسان:٢٤][1]، وأيضا تابع ابن السراج هذه المعاني لحرف العطف (أو)، فذهب أن حرف العطف (أو) يُستعمل في اللغة العربية في ثلاثة مواضع:

_ عند الشك: عندما لا يعرف المتكلم أيّ الشيئين سيقع الاختيار عليه، مثل:(أتيت زيدًا أو عمرًا) أي شخصٍ من الاثنين لم يُحدَّد بعد،(وجاءني رجلٌ أو امرأةٌ) يشير إلى عدم اليقين بشأن الجنس.

_عند قصد أحدهما مع التخيير: أي أن المتكلم يختار أحد الشيئين دون جمعهما، مثل:(كُل السمكَ أو اشرب اللبنَ) اختر واحدًا فقط من الأكل أو الشراب، ولا تجمع بينهما، و(أعطني دينارًا أو اكْسِني ثوبًا) اختر واحدًا من الاثنين، فلا يجوز الجمع بينهما.

(١) المقتضب:١:١٤٨,١٤٩.

_ للدلالة على الإباحة: أي الإذن بالاختيار من هذا النوع، مثل: (جالس الحسن أو ابن سيرين) يجوز لك مجالسة أيّ منهما من هذا الصنف من الناس. و(ائت المسجد أو السوق) لك الإذن بالذهاب إلى أي منهما. ويظهر هذا الاستخدام أيضًا في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[الإنسان:٢٤] أي لا تطع أيًّا من العصاة أو الكافرين(١).

يتبيّن أن العلماء اتفقوا في حرف العطف (أو) وفي معانيها، لكن اختلفوا في التفاصيل والتطبيقات الدقيقة.

٦_ لكن:

يُعدّ حرف العطف (لكن) من حروف العطف في اللغة العربية، ويُستعمل للاستدراك، أي لتصحيح أو نفي ما قد يُفهم من الكلام السابق، فهو يدل على المخالفة أو التوضيح، كما في قولنا: ما نجح خالدٌ، لكن فاز محمدٌ.

قال سيبويه في (باب عدة ما يكون عليه الكلم): "لكن: خفيفة وثقيلة فتوجب بها بعد النفي"(٢)، وفي باب المبدل من المبدل منه والمبدل يشرك منه في الجر: "مررت برجل ولكن حمار ، أبدلت الآخر من الأول وجعلته مكانه . وقد يكون فيه الرفع على أن يُذكر الرجل فيقال : من أمِره ومن أمره ، فتقول أنت : قد مررت به ، فما مررت برجلٍ بل حمارٌ ولكن حمارٌ ، أي بل هو حمارٌ ولكن هو حمارٌ. ولو ابتدأت كلامًا فقلت : ما مررت برجلٍ

(١) ينظر: الأصول في النحو:٢:٥٦,٥٥.
(٢) الكتاب:٤:٢٣٢.

ولكن حمارٌ ، تريد : ولكن هو حمارٌ ، كان عربيا ؛ أو بل حمارٌ، أو لا بل حمارٌ ، كان كذلك ، كأنه قال : ولكن الذي مررت به حمارٌ "[1].

أما الزجاجي اتفق مع سيبويه على أن (لكن) تؤدي معنى الاستدراك بعد النفي، فهي تأتي لتصحيح أو رفع توهّم نتج عن نفي سابق.

غير أن كلاً منهما تناولها من زاوية مختلفة؛ إذ عرضها سيبويه في إطارٍ تركيبي تطبيقي، مبيّنًا مواضع استعمالها وأحكامها الإعرابية، بينما تناوله الزجاجي من منظورٍ تعريفي نحوي يوضّح وظيفتها العامة ويفرّق بين (لكن) المخففة و(لكنَّ) المشددة.

وقد كان نقل الزجاجي عن سيبويه نقلاً بالمعنى لا بالنص، حيث عبّر عن الفكرة نفسها بأسلوبه الخاص، مضيفًا إليها بعض التوضيح والتفصيل النحوي، فذهب أن (لكنْ) للاستدراك بعد النفي، مثل قولنا:(ما خرج زيد لكنْ عمرو). ولا يصح استعمالها في الجمل المثبتة إلا إذا جاءت بعدها جملة تامة المعنى. أما (لكنَّ) المشددة، فهي تعمل عمل (إنَّ)، فتنصب الاسم وترفع الخبر[2].

وقد تابع ابن جني الزجاجي في أن حرف العطف(لا) تكون عاطفة إلّا إذا جاءت بعد نفي، فإن جاءت بعد الواجب يجوز تكون عاطفة وذلك إذا جاءت بعدها جملة، فقال: "وَمعنى لَكِن الِاسْتِدْرَاك تَقول مَا قَامَ زيد لَكِن عَمْرو وَمَا رَأَيْت أحدا لَكِن جعفراً إِلَّا أَنَّهَا لَا تسْتَعْمل فِي الْعَطف إِلَّا بعد النَّفْي وَلَو قلت قَامَ زيد لَكِن عَمْرو لم يجز فَإِن جَاءَت بعد الْوَاجِب جَازَ أَن

(١) الكتاب: ١:٤٣٩,٤٤٠.

(٢) ينظر: حروف المعاني:١٥,١٦.

تكون بعْدهَا الْجُمْلَة تَقول قَامَ زيد لَكِن عَمْرو لم يقم ومررت بِمُحَمد لَكِن جَعْفَر لم أمرر بِهِ"[1].

وقد ذكر ابن الأنباري الخلاف بين البصريون والكوفيون في حرف العطف (لكن)،فيرى الكوفيون أن استخدام (لكن) في العطف جائز حتى في الجمل المثبتة، مثل قولهم:(أتاني زيد لكن عمرو). أما البصريون فيرون أنه لا يصح ذلك في الإثبات، بل يجب أن تكون الجملة التي تليها مخالفة لما قبلها، كقولك:(أتاني زيد لكن عمرو لم يأت). واتفق الجميع على جواز العطف بها في سياق النفي[2].

ثالثاً: اللامات:

تُمثّل اللامات جانبًا مهمًّا من جوانب النحو والدلالة في العربية، لما تتسم به من تنوّع في الأنواع والوظائف، كالدلالة على الجرّ أو التوكيد أو التعليل أو الاختصاص وغيرها. وقد أفضى هذا التعدّد إلى ثراء المعنى ودقّة الربط بين مكوّنات التركيب، الأمر الذي يجعل الوقوف عليها أساسًا لفهم بنية الجملة العربية وإحكام دلالتها.

وسنتناول طائفة المسائل التي ذكرها الزجاجي في اللامات مع بيان مواطن الاتفاق والاختلاف بينه وبيّن سيبويه

١ـ لام التعريف: لامُ التعريف ظاهرةً بارزة في العربية، لما تؤديه من دورٍ في تحويل الاسم من التنكير إلى التعريف، مع ما يترتّب على ذلك من دلالاتٍ تتنوّع بين العموم والخصوص وفق السياق. وقد أسهم هذا الدور في إحكام المعنى وتعيين المراد.

---

(١) اللمع في العربية:٧١.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ٣٩٦:٢.

قال سيبويه: "والحرف الذي تعرف به الأسماء هو الحرف الذى في قولك : القَوْمُ والرجل والناس ، وإنما هما حرف بمنزلة قولك قَدْ وسَوْفَ. ألا ترى أن الرجل إذا نسى فتذكر ولم يرد أن يقطع يقول : ألى ، كما يقول قدى ، ثم يقول : كان وكان . ولا يكون ذلك في ابن ولا امرئٍ ، لأن الميم ليست منفصلة ولا الباء وقال غيلان[1]:

دع ذا وعَجِّلْ ذا وألْحِقْنَا بِذَلْ بِالشَّحْمِ إنَّا قد مَلِلْناه بَجَلْ

كما تقول : إنّه قدى ثم تقول : قد كان كذا وكذا ، فتثنى قد .ولكنه لم يكسر اللام في قوله بذل ويجيء بالياء ، لأن البناء قد تم . وزعم الخليل أنها مفصولة كَقَد وسوف ، ولكنها جاءت لمعنى كما يجيئان للمعاني، فلما لم تكن الألف في فعل ولا اسم كانت في الابتداء مفتوحة ، فرق بينها وبين ما في الأسماء والأفعال . وصارت في ألف الاستفهام إذا كانت قبلها لا تحذف ، شُبِّهت بألف أحْمَر لأنها زائدة ، وهي مفتوحة مثلها ، لأنها لما كانت في الابتداء مفتوحةً كرهوا أن يحذفوها فيكون لفظ الاستفهام والخبر واحداً ، فأرادوا أن يفصلوا ويبينوا"[2].

نرى أن سيبويه لم يُبدِ موافقةً صريحة لرأي الخليل؛ إذ اكتفى بنقل قوله في أن الألف واللام بمنزلة كلمة واحدة كـ(قد) و(سوف)، مع عرض أدلته وأمثلته، من غير أن يصرّح بتبنّيه أو يرجّحه. ومن ثمّ يبدو موقفه أقرب إلى الحكاية والتحفّظ منه إلى الإقرار والموافقة.

أما الزجاجي وقف على عرض سيبويه لمذهب الخليل في قضية الألف واللام، فاستعاد أدلته وشواهده على سبيل النقل بالمعنى، غير أنه انتهى إلى مخالفة هذا المذهب؛ إذ آثر رأي جمهور البصريين والكوفيين،

(١) لم أعثر عليه في ديوانه، والبيت في خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:٧:٢١٣.
(٢) الكتاب:٤:١٤٧,١٤٨.

وصـرّح بضـعف قـول الخليـل، فـي حـين اقتصـر سـيبويه علـى إيـراد المـذهب وبيانه من غير ترجيح.

قـال الزجـاجي: "اعلـم أن الألـف والـلام اللتـين للتعريـف فـي قولـك : الرجـل ، والغـلام ، والثـوب ، والفـرس ، ومـا أشـبه ذلـك ، للعلمـاء فيهـا مـذهبان : أمـا الخليـل فيـذهب إلـى أنَّ الألـف والـلام كلمـة واحـدة مبنيـة مـن حـرفين ، بمنزلـة مـن ولـم وإن ومـا أشـبه ذلـك ، فيجعـل الألـف أصـلية مـن بنـاء الكلمـة ، بمنزلـة الألـف فـي إن وأن ، واسـتدل علـى ذلـك بقـول الشـاعر: دع ذا وعَجِّـلْ ذا وأَلْحِقْنَـا بِـذَلْ بِالشَّـحْمِ إِنَّـا قـد مَلِلْنـاه بَجَـلْ قـال : أراد أن يقـول : الحقنـا بالشـحم ، فلـم تسـتقم لـه القافيـة ، فـأتى بـاللام ثـم ذكـر الألـف مـع الـلام فـي ابتـداء البيـت الثـاني فقـال : الشـحم ، فـدل ذلـك علـى أن الألـف مـن بنـاء الكلمـة . قـال : وهـو بمنزلـة قـول الرجـل إذا تـذكر شـيئاً : قـدي ، ثـم يقـول : قـد كـان كـذا وكـذا ، فيـرد (قـد) عنـد ذكـر مـا نسـيه ، فهـذا مـذهب الخليـل واحتجاجـه . وأمـا غيـره مـن علمـاء البصـريين والكـوفيين فيـذهبون إلـى أن الـلام للتعريـف وحـدها ، وأن الألـف زيـدت قبلهـا ليُوصـل إلـى النطـق بـاللام لمـا سـكنت ؛ لأن الابتـداء بالسـاكن تمتنـع فـي الفطـرة ، كمـا أن الوقـف علـى متحـرك ممتنـع . والقـول مـا ذهـب إليـه العلمـاء ، ومـذهب الخليـل فيمـا ذكـره ضـعيف ، والـدليل علـى صـحة قـول الجماعـة وفسـاد قـول الخليـل هـو أنَّ الـلام قـد وجـدت فـي غيـر هـذا الموضـع وحـدها تـدل علـى المعـاني ، نحـو : لام الملـك ، ولام القسـم ، ولام الاسـتحقاق ، ولام الأمـر ، وسـائر اللامـات التـي عـددناها فـي أول الكتـاب ، ولـم توجـد ألـف الوصـل فـي شـيء مـن كـلام العـرب تـدل علـى معنـى ، ولا وجـدت ألـفُ الوصـل فـي شـيء مـن كـلام العـرب تكـون مـن أصـل الكلمـة فـي اسـم ولا فعـل ولا حـرف فيكـون هـذا ملحقـاً بـه . وكيـف تكـون ألـف الوصـل مـن

أصل الكلمة وقد سميت وصلاً ، ومع ذلك فإنَّ الخليل نفسه قال : إنما سميت ألف الوصل بهذا الاسم لأنها وصلة للسان إلى النطق بالساكن . وقال غيره : إنما سميت ألف الوصل لاتصال ما قبلها بما بعدها في وصل الكلام وسقوطها منه . فقد بان لك مذهب الخليل واحتجاجه ومذهب العلماء واحتجاجهم"[١].

وقد اتفق المبرد مع سيبويه على أن الألف الداخلة على لام التعريف ليست أصلاً في الكلمة، ولا تُعد اسمًا ولا فعلًا، وإنما أُتي بها ابتداءً لتيسير النطق باللام الساكنة، وشبَّهها بـ(قد). وبذلك جاء تعليله موافقًا لتوجيه سيبويه من حيث الوظيفة الصوتية، دون إثبات أصالة الألف أو عدّها جزءًا من بنية اللفظ، فذهب إلى أن الألف التي تأتي مع لام التعريف مفتوحة مثل ألف الرجل والغلام، لأنها ليست جزءًا من الاسم ولا من الفعل، وإنما وضعت لتكون كالقد، وأُلحقَت باللام لتسهيل النطق بها عند السكون، فاتبعت حركتها وفقًا لذلك[٢].

وذهب ابن جني أن أداة التعريف (أل) تشكل وحدة واحدة، ويثبت أصالة الهمزة ضمن هذه الوحدة، فوافق بذلك مذهب الخليل. وفي الوقت نفسه اختلف مع سيبويه الذي اعتبر الهمزة مجرد وسيلة صوتية زائدة، ومع الزجّاجي الذي رأى أن اللام وحدها هي أداة التعريف والألف صوتية زائدة[٣].

يرى ابن هشام أن أداة التعريف (أل) تشكل وحدة واحدة لا يُستخلص منها اللام وحدها كأداة تعريف، وهو في ذلك متوافق مع رأي الخليل. غير

---

(١) اللامات،:١٧,١٨,١٩.

(٢) ينظر: المقتضب:٢:٨٨.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب:١:٢٩٢,٢٩٦.

أنه يختلف عن سيبويه في أن الهمزة ليست مجرد وسيلة صوتية للتسهيل، بل هي جزء أصيل من (أل)، على عكس سيبويه الذي اعتبرها زائدة تُلحق باللام لتسهيل النطق عند السكون. ومن ثم يقدم ابن هشام تفسيرًا يجمع بين وحدة الأداة وأصالة كل عناصرها، متميزة عن التفسير الصوتي الذي عرضه سيبويه[١].

وذهب المرصفي(ت١٤٠٩هـ) أن لام التعريف لا ساكنة زائدة عن بنية الكلمة ومسبوقة بهمزة وصل عن الابتداء، وليست جزءاً من الاسم أو الفعل، بل وُضعت لتسهيل النطق باللام الأصلية في الكلمة، موافقاً بذلك سيبويه والزجاجيَ، ومخالفاً للخليل[٢].

٢_ لام الجحود:

تُمثّل لام الجحود بابًا دقيقًا من أبواب النحو العربي، إذ لا تَرِدُ إلا بعد النفي للدلالة على نفي الفعل في الاستقبال. وقد أولى النحويون هذه اللام اهتمامًا خاصًا لما يكتنفها من قضايا نحوية تتعلّق بعملها، وإضمار (أن) بعدها، ومنع التصريح بها.

ذهب سيبويه إلى أن اللام الواردة بعد النفي في نحو قولهم:(ما كان زيدٌ ليفعل) لا تتولّى نصب الفعل بنفسها، وإنما يقع النصب بعدها بإضمار (أن) وجوبًا؛ لأن اللام في أصل استعمالها مختصّة بالعمل في الأسماء دون الأفعال، فلا يصح دخولها على الفعل إلا على تأويل الفعل مع (أن) بمصدر، فيصيران بمنزلة الاسم الواحد[٣].

---

(١) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:١:١٨٠.

(٢) ينظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري:٢٠٤.

(٣) ينظر:الكتاب:٣:٧.

ويؤكّد سيبويه أن إظهار (أن) بعد هذه اللام ممتنع؛ إذ إن هذا الموضع لا يحتمل الإظهار، وقد قامت (أن) مقام الفعل المقدّر، فاستُغني عن التلفّظ بها، كما يُستغنى عن إظهار العامل في بعض تراكيب النصب في الأسماء، كقولهم:(إياك وزيدًا).

كما بيّن أن هذه اللام لا تَرِدُ إلا بعد النفي، وتدلّ على نفي وقوع الفعل في الاستقبال، أي إفادة معنى: لم يكن منه الفعل، ولا كان من شأنه أن يقع، فهي من حيث الدلالة قريبة من قولك:(لن يفعل)، غير أنها متعلّقة بزمنٍ ماضٍ(١).

وتابع الزجّاجي سيبويه في أصل المذهب والحكم؛ إذ اتّفقا على أن النصب بعدها إنما يكون بإضمار(أن) مع امتناع التصريح بها، وأنها لا تَرِدُ إلا بعد النفي وتفيد نفي وقوع الفعل في الاستقبال. غير أنّ الزجّاجي لم يعتمد ألفاظ سيبويه، بل نقل مذهبه نقلًا بالمعنى، فزاد في توضيح المسألة وتعليل أحكامها، وأجاب عن إشكالات لم يصرّح بها سيبويه، فذهب إلى أن لام الجحود تُنصِب الفعل الواقع بعدها بإضمار (أن)، على نحو ما هو الشأن في لام كي عند البصريين، غير أنّ الفارق بينهما يتمثّل في أن إظهار (أن) سائغ بعد لام كي، في حين يمتنع إظهارها بعد لام الجحود. فقولهم:(ما كان زيدٌ ليخرج) مؤوَّل في المعنى بـ لأن يخرج، إلا أنّ هذا التأويل لا يجوز التصريح به في الاستعمال. ويؤكّد الزجّاجي أن لام الجحود لا تُعرف إلا بتقدّم النفي عليها، كقولهم: ما كان، وليس، وأنها تدلّ على نفي وقوع الفعل لا على مجرّد التعليل، ومن ثَمَّ امتنع إظهار (أن) بعدها(٢).

---

(١) ينظر: الكتاب:٣:٧.

(٢) ينظر: اللامات:٥٥,٥٦.

ثـم يتعـرّض الزجّـاجي للإشـكال القائـل: كيـف يُضـمر مـا لا يجـوز إظهـاره؟، فيجيـب بـأن إعـراب الأفعـال جـارٍ علـى قيـاس إعـراب الأسـماء، إذ الأسـماء أسـبق وأرسـخ تمكّنًـا فـي العربيـة، وقـد وقـع نصـبها فـي مواضـع كثيـرة بعوامـل مضـمرة يمتنـع إظهارهـا، كمـا فـي أسـلوب التحـذير نحو:(إيـاك والشـرَّ)، و(الأسـدَ الأسـدَ). وعلـى هـذا القيـاس جـاز إضـمار (أن) بعـد لام الجحـود مـع امتنـاع التصـريح بهـا، ويخلـص الزجّـاجي إلـى أن هـذه الـلام لا تعمـل فـي الفعـل بنفسـها، وإنمـا يـتمّ النصـب بعـدها بواسـطة (أن) المضـمرة، وأن منـع الإظهـار جارٍ على سنن العربية في إضمار العوامل حيث تقوم الدلالة مقام اللفظ.

ومـن أمثلـة لام الجحـود عنـد الزجّـاجي مـا كـان زيـدٌ ليخـرجَ فالفعـل منصـوب بإضمار (أن) (ولا يجوز: لأن يخرج) ولستُ لأقصدَ زيدًا[1].

ومـن القـرآن الكـريم قولـه تعـالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾[البقرة:١٤٣] وقولـه:﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾[آل عمران:١٧٩] وقوله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾[آل عمران:١٧٩].

ولا خـلاف بـين العلمـاء فـي ذلـك فقـد اتّفقـوا علـى أن لام الجحـود لا تعمـل فـي الفعـل مباشـرة، وإنمـا يقـع النصـب بعـدها بإضـمار (أن)، ولا تـرد إلا إذا كانـت مسـبوقة بـالنفي، مثـل: مـا كـان ولـيس. ويُعـد هـذا الاتفـاق مـن الثوابـت النحويـة، إذ يوضّـح أن الـلام تنصـب الفعـل بطريقـة خاصـة، مـع امتنـاع إظهـار (أن) لفظيًا، بما يضمن دقة الدلالة ويبيّن نفي وقوع الفعل في الاستقبال[2].

---

(١) ينظر: اللامات:٥٨,٥٩.

(٢) ينظر: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية:٢٧٣، وينظر: التبيان في قواعد النحو وتقويم اللسان:٣٦، وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٨:٤٢٦٣، وينظر: نتائج الفكر في النحو:١٠٧، وينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك:٣:٤٢٧، وينظر: النحو الواضح في قواعد اللغة العربية:١:١٣٧، وينظر: النحو الوافي:٤:٣٢٠، وينظر: أدوات الإعراب:١٨١.

وذكر ابن الأنباري الخلاف بين البصريين والكوفيين في لام الجحود، فقال: "وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل (أن) مقدرة بعدها، ولا يجوز إظهارها، ولا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها، وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن الناصب (أن) المقدرة، وأما الدليل على أنه لا يجوز إظهار (أن) بعدها فمن وجهين؛ أحدهما: أن قولهم: (ما كان زيد ليدخل، وما كان عمرو ليأكل) جواب فعل ليس تقديره تقدير اسم، ولا لفظه لفظ اسم؛ لأنه جواب لقول قائل (زيد سوف يدخل، وعمرو سوف يأكل) فلو قلنا (ما كان زيد لأن يدخل، وما كان عمرو لأن يأكل) بإظهار أن لكنا جعلنا مقابل سوف يدخل وسوف يأكل اسمًا؛ لأن أنْ مع الفعل بمنزلة المصدر وهو اسم؛ فلذلك لم يجز إظهارها كما لا يجوز إظهار الفعل في قولك (إياك وزيدًا) والوجه الثاني: أن التقدير عندهم: ما كان زيد مُقَدِّرًا لأن يدخل أو نحو ذلك من التقدير الذي يوجب المستقبل من الفعل، و(أنْ) توجب الاستقبال، فاستغنى بما تضمن الكلام من تقدير الاستقبال عن ذكر (أنْ). ومنهم من قال: إنما لم يجز إظهار (أن) بعدها لأنها صارت بدلا من اللفظ بها؛ لأنك إذا قلت (ما كان زيد ليدخل) كان نفيًا لسيدخل، كما لو أظهرت (أن) فقلت (ما كان زيد لأن يدخل) فلما صارت بدلا منها كما أن ألف الاستفهام بدل من واو القسم في قولهم: (ألله لأقومنَّ) لم يجز إظهارها؛ إذا كانت اللام بدلا منها فكأنها مظهرة"[1].

وقال: "ذهب الكوفيون إلى أن لام الجَحْدِ هي الناصبة بنفسها، ويجوز إظهار (أن) بعدها للتوكيد، نحو: (ما كان زيد لأن يدخل دارك، وما كان عمرو لأن يأكل طعامك) ويجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفين:٢:٤٨٥,٤٨٨.

الجحد عليها، نحو (ما كان زيد دارك ليدخل، وما كان عمرو طعامك ليأكل)"[١].

٣_ لام المستغاث به ولام المستغاث من أجله:

تُصنَّف لامُ المستغاثِ به ولامُ المستغاثِ من أجله ضمن التراكيب الندائية الدقيقة في اللغة العربية، لما تؤديه من دورٍ في الدلالة على طلب الإغاثة عند الشدائد. ويُبرز استعمالهما عنايةَ النحويين بتمييز المتعلِّق بالإغاثة عن سببها، وهو تمييزٌ تتجلّى آثاره في بنية التركيب ودلالته.

يرى سيبويه أن الاستغاثة تكون بلامٍ مفتوحة تدخل بعد أداة النداء (يا) خاصة، ومن شواهد ذلك قول مهلهل[٢]:

يا لَبكرٍ أَنْشِروا لي كُلَيْبًا يا لَبَكْرٍ أَيْنَ الفِرارُ

ففي البيت استغاث ببكر، والأول طلبٌ للعون، والثاني توبيخ ووعيد. ومن هذا الباب قولهم: (يا اللهِ) و(يا لَلناس)، إذ يستوي فيه الواحد والجمع، ويؤكده قول الشاعر[٣]:

يا لَعَطافِنا ويا لَرياحِ وأبي الحَشْرَجِ الفتى النَّفاحِ

ولا تلزم في هذا الباب إلا (يا)، لئلا تُلتبس لام الاستغاثة بلام التوكيد، ولا يقوم غيرها من حروف التنبيه مقامها. ويذهب الخليل .كما نقل سيبويه . إلى أن لام الاستغاثة عوض عن الزيادة في آخر المنادى، نحو: (يا عجباه) و(يا بكراه).

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفين:٢:٤٨٥,٤٨٨.

(٢) ديوانه:٣٢.

(٣) مجهول النسب، وهو في خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:٢:١٥٤.

وأما لام المستغاث من أجله فمكسورة، لأنها تدخل على ما هو سبب الدعاء لا على المنادى نفسه، ومن ذلك قولهم: (يا لِلعجب) و(يا لِلماء)، وقول أبي عمرو: (يا ويل لك) و(يا ويح لك). ومن شواهدها قول قيس بن ذريح[١]:

فيا لَلنّاس لِلواشي المُطاع

ومنه أيضًا قول الشاعر[٢]:

يا لَعنةُ اللهِ والأقوامِ كلّهِمُ والصالحينَ على سِمعانَ من جارِ

فاللام المفتوحة تُضاف بها الاستغاثة إلى المنادى، والمكسورة تُضاف بها إلى سبب الدعاء، وإذا حُذفت (يا) رُدَّت اللام إلى أصلها وهو الكسر[٣].

و سار الزجاجي على نهج سيبويه في معالجته لمسألة لام المستغاث به ولام المستغاث من أجله، فوافقه في التمييز بينهما بالفتح والكسر، وفي تعليل هذا التفريق من حيث الإضافة والسببية، كما أخذ برأي الخليل الذي نقله سيبويه في عدِّ لام المستغاث به عوضًا عن الزيادة اللاحقة بآخر المنادى. إلا أنّ الزجاجي لم يلتزم ألفاظ سيبويه، بل عرض آراءه عرضًا بالمعنى، مع مزيد من التنظيم والإيضاح والتفصيل في التعليل والشواهد، فبيّن أن لام المستغاث به تكون مفتوحة، وأن لام المستغاث من أجله تكون مكسورة، للتفريق بينهما، وهما معًا من اللامات الخافضة لما تدخلان عليه. فلام المستغاث به نحو قولك: يا لزيد ويا لعمرو، ومن شواهده قول مهلهل[٤]:

يا لَبكرٍ أَنْشِروا لي كُلَيْبًا يا لَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الفِرارُ

---

(١) ديوانه:٩٣.

(٢) مجهول النسب، وهو في شرح شواهد المغني:٢:٧٩٦.

(٣) ينظر: الكتاب:٢:٢١٥,٢٢٠.

(٤) ديوانه:٣٢.

وقد قيل إن هذا الاستغاثة جاءت على سبيل التهكم حين انهزموا. وأما لام المستغاث من أجله فهي نحو قولك: يا لزيد لعمرو، أي إنك تستغيث بزيد من أجل عمرو ليعينك عليه، ومن شواهدها قول قيس بن ذريح[١]:

تكنفني الوشاة فأزعجوني فيا لَلنّاس لِلواشي المُطاع

ويُستشهد في لام المستغاث به أيضًا بقول الشاعر[٢]:

فيا لَلنّاس كيف ألوم نفسي على شيءٍ ويكرهه ضميري

وقول الآخر[٣]:

يا عجبا لهذه الفليقة هل تذهبن القوباء الريقة

إذ كأنه دعا العجب من أجل الفليقة، وهي الداهي[٤].

ويقرر الزجاجي أن الأصل في هاتين اللامين الكسر، لأنهما من اللامات الخافضة، وإنما فُتحت لام المستغاث به للتمييز بينها وبين لام المستغاث من أجله، وكانت لام المستغاث من أجله أولى بالبقاء على الكسر؛ لأنها تدل على السبب الذي من أجله يُطلب العون. ولم يُجعل التفريق بينهما بالضم؛ لبعد الضمة عن الفتح والكسر وثقلها، ولتقارب الفتح والكسر واشتراكهما في مواضع العمل، كما في نحو: رأيت زيدًا ومررت بزيد، مع اختلاف الإعراب واتحاد الوظيفة، وكذلك في اتصال الضمائر وتثنيتها وجمعها في المنصوب والمخفوض.

ويذكر أيضًا أن هذه اللام الخافضة قد تُفتح مع المضمر، نحو قولك: هذا لك ولكما ولكم، فجُعل الفرق هنا بالفتح. وإذا عُطف مستغاث به

---

(١) ديوانه:٩٣.

(٢) البيت لعروة بن الورد، وهو في ديوانه:٦٤.

(٣) مجهول النسب، وهو في شرح شواهد المغني:٢:٧٩١.

(٤) ينظر: اللامات:٨٢,٨١.

على مستغاث به آخر كُسرت لام الثاني، لأن الفتح قد زال بدخول حرف العطف، نحو قولك: يا لزيد ولعمرو، فتكسر لام عمرو وإن كان مستغاثًا به. أما إذا أُعيدت يا مع الاسم الثاني، فُتحت لامه، كما في قول الشاعر[١]:

يـــا لَعَطافِنـــا ويـــا لَريـــاحِ وأبـــي الخـــزرج الفتـــى الوضـــاح

وذلك لأن الاسم الثاني لم يُضم إلى الأول بحرف عطف.

ويختم الزجاجي بأن لام المستغاث به عوضٌ من الزيادة التي تلحق آخر المنادى البعيد، نحو: يا زيداه ويا عمراه، فلا يجوز الجمع بين العوض والمعوَّض، فلا يقال: يا لزيداه، كما لا يجوز الجمع بين الياء والهاء في نحو: الزناديقة والفرازينة، لأنهما يتعاقبان، فيقال: الزناديق والفرازين، أو الزنادقة والفرازنة[٢].

وأستقر رأي النحويين على التمييز بين لام المستغاث به المفتوحة ولام المستغاث من أجله المكسورة، ولم يثبت بينهم خلافٌ يُعتدّ به في هذا التفريق، وإنما انصبّ اختلافهم على بيان علّته وأصله، دون التشكيك في استقراره في الاستعمال العربي[٣].

٤_ اللام الداخلة في النفي بين المضاف والمضاف إليه:

تُعَدّ اللامُ الواردةُ في سياق النفي بين المضاف والمضاف إليه من الأساليب اللغوية الدقيقة في العربية، لما ينشأ عنها من تفاعلٍ واضح بين البنية النحوية والدلالة السياقية.

---

(١) مجهول النسب، وهو في خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:٢:١٥٤.

(٢) ينظر: اللامات:٨٤,٨٣.

(٣) ينظر: المقتضب:٤:٢٥٧,٢٥٤، وينظر: الجنى الداني في حروف المعاني:١٠٤,١٠٣، وينظر: شرح المفصل للزمخشري:١:٣٢٣، وينظر: شرح الفارضي على ألفية ابن مالك:٣:٣٧٤، وينظر: تعجيل الندى بشرح قطر الندى:٢١٣,٢١٢، وينظر: المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح:١:٤٨٨.

ذهب سيبويه إلى أن الاسم المنفي في هذا الموضع يُعامل معاملة المضاف، فيسقط عنه التنوين، كما في نحو: لا غلامَ لك، على غرار ما يقع في قولهم: لا مثلَ زيد، ويستدلّ على ذلك باستعمال العرب مثل: لا أبا لك ولا غلامَيْ لك ولا مسلمَيْ لك. وينقل عن الخليل أن زوال النون إنما كان بسبب الإضافة، ولأجل ذلك أُلحق بالاسم الألف الدالّة على الإضافة. كما يعلّل هذا الاستعمال بأن العرب قد تقول: لا أباك بمعنى لا أبالك، فلو لم تُذكر اللام لسقط التنوين كما يسقط في نحو: لا مثلَ زيد، فلما أُتي بلام الإضافة تُرك الاسم على حاله قبل دخولها، لاتحاد المعنى في الاستعمالين(١).

وتابع الزجاجي سيبويه في أنه يجوز دخول اللام في النفي بين المضاف والمضاف إليه، وأن هذا الدخول لا يؤثّر في حكم الإضافة ولا يخلّ بدلالتها. كما تابعه في امتناع التنوين في هذا الاستعمال، وتأتي أمثلة الزجاجي، كقوله: لا أبا لك، مطابقة لما أورده سيبويه أو داخلة في شواهده، فقال: " قد تدخل هذه اللام في النفي بين المضاف والمضاف إليه غير مغيرة حكم الإضافة ولا مزيلة معناها ولا مصاحبة للتنوين وذلك قول العرب لا أبا لك ولا غلامي لزيد ولا يدي لك بها وما أشبه"(٢).

إذ لا تعارض بينهما إلا في منهج العرض. فسيبويه يتناول المسألة تناولًا تحليليًا مفصّلًا، فيورد رأي الخليل ويبيّن علّة سقوط التنوين مع بقاء الإضافة، ويكشف سبب الإتيان باللام مع وحدة المعنى. أمّا الزجاجي فيقتصر على تقرير الحكم خلاصةً، مكتفيًا بذكر القاعدة ونتيجتها من غير تعليل ولا نسبةٍ إلى الخليل أو سيبويه.

---

(١) ينظر: الكتاب:٢:٢٧٦,٢٧٧.

(٢) اللامات:٩٩.

٦_ اللام التي تلزم (إنْ) المكسورة الخفيفة من الثقيلة:

تعدّ اللام الملزمة لإنْ المكسورة من الثقيلة من الظواهر النحوية الدقيقة في اللغة العربية، لما لها من دور مهم في تنظيم الإعراب وتوضيح المعنى. وتظهر هذه اللام في مواضع محددة، فتتغير حركتها حسب موقعها بين الكلمة الثقيلة والمخففة، مما يعكس الدقة المتميزة للنظام النحوي العربي.

يشير سيبويه إلى أن العرب ألزموا اللام في خبر إن المخففة من الثقيلة حتى لا تختلط بأن التي تعمل بمنزلة ما النافية، مستعرضًا لذلك العديد من الأمثلة من القرآن واللغة العربية، مع التركيز على المظاهر اللغوية وقراءات أهل اللغة، فقال: "واعلم أنهم يقولون: إن زيدٌ لذاهبٌ، وإنْ عمرٌو لخيرٌ منك، لما خَّففها جعلها بمنزلة لكنْ حين خفَّفها، وألزمها اللام لئلا تلتبس بأن التي هي بمنزلة ما التي تنفي بها. ومثل ذلك: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[الطارق:٤]، إنما هي لَعلَيهْا حافظٌ، وقال تعالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[يس:٣٢] إنما هي: لجميعٌ، وما لغوٌ، وقال تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾[الأعراف١٠٢]، ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾[الشعراء:١٨٦]. وحدثنا من نثق به، أنَّه سمع من العرب من يقول: إنْ عمرا لَمنطلقٌ. وأهل المدينة يقرءون: ﴿وَإِن كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[هود:١١١] يخففون وينصبون، كما قالوا[1]: كأنْ ثدْيَيهْ حُقّانِ

وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل، فلما حُذف من نفسه شيء لم يغيَّر عملُه كما لم يغيَّر عملُ لم يكُ ولم أُبَل حين حُذف. وأما أكثرهم فأدخلوها في

(١) مجهول النسب، وهو في خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:١٠:٣٩٨.

حروف الابتداء حين حذفوا كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها ما"[1].

واعتمد الزجاجي على نفس المبدأ، لكنه يقدمه بأسلوب تحليلي أعمق، موضحًا سبب إلزام اللام في خبر إن المخففة من الثقيلة، إذ تبطل إن عملها عند تخفيفها، فلا يجوز حذف اللام في الخبر لئلا يشبه ذلك بالنفي، كما يشرح أثر التخفيض أو التثاقل على الإعراب، وفيما يتعلق بالنقل عن سيبويه، فقد اعتمد الزجاجي على نقله بالمعنى وليس حرفيًا، حيث استوعب مبدأ سيبويه وأعاد صياغته بأسلوبه الخاص، مضافًا إليه تفسيرات تحليلية وسببية حول عمل إن واللام في الخبر. كما أضاف الزجاجي بعض التفاصيل التوضيحية التي لم يوردها سيبويه، مثل التفريق بين التخفيض والثقل وتأثير ذلك على الإعراب والفعل، فقال: " أن تكون مخففة من الثقيلة فتلزمها اللام في خبرها ويبطل عملها في أكثر اللغات كقولك: إن زيد لقائم؛ والمعنى إن زيدا لقائم فلما خففت إن رفعت زيدا بالابتداء وجعلت قائما خبر الابتداء وبطل عمل إن لأنها كانت تعمل بلفظها ولمضارعتها الفعل فلما نقص بناؤها زال عملها ولزمتها اللام في الخبر ولم يجز حذف اللام في الخبر لئلا تشبه النافية ألا ترى أنك لو قلت إن زيد قائم وأنت تريد الإيجاب لم يكن بينها وبين النافية فرق فألزمت اللام في الخبر لذلك فإذا ثقلت إن كنت مخيرا في الإتيان باللام في الخبر وحذفها كقولك: إن زيدا لقائم وإن زيدا قائم لأن اللبس قد زال وذلك أنها إذا ثقلت لم يكن لها معنى في النفي فافهم ذلك، ومن ذلك قول الله عز وجل: ﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾[الأعراف١٠٢] هي مخففة من الثقيلة وجاز وقوع الفعل بعدها لأنها

(١) الكتاب:٢:١٣٩,١٤٠.

إذا خففت بطل عملها ووقع بعدها الابتداء والخبر والأفعال والدليل على أنها مخففة من الثقيلة لزوم اللام في الخبر ومثل ذلك قول الله تعالى: ﴿وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ﴾[يوسف:٣]؛ ومثله قوله: ﴿قَالَ تَاللَّهِ إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ﴾[الصافات:٥٦]؛ كل هذا مخفف من الثقيلة"[١].

وأشار الزجاجي إلى رأي أهل الكوفة في مسألة (إن) المخففة من الثقيلة واللام التابعة لها، فيذكر أن الكوفيين يسمون هذه اللام لام (إلا) ويجعلون (إن) في هذه المواضع بمعنى (ما) عند الجحد. ويضربون لذلك أمثلة من القرآن الكريم، فيقولون إن قوله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ (الأعراف:١٠٢) يفسرونه: ما وجدنا أكثرهم إلا فاسقين .وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ﴾ (يوسف:٣) يفسرونه: ما كنت من قبله إلا من الغافلين. ويعمّمون هذا التأويل على سائر المواضع المشابهة.

ويرد الزجاجي على هذا الرأي بالقول إن هذا التأويل خطأ، لأن اللام في هذه المواضع جاءت للإيجاب والتحقيق، وليس للنفي، فلا يجوز الجمع بين معنى التحقيق ومعنى النفي في الجملة نفسها. ويوضح ذلك بالقياس على الآيات، فإن تحويل (إن) واللام إلى معنى (ما ... إلا) يؤدي إلى ما يشبه الجمع بين النفي والتحقيق، وهو غير جائز، كما لو حاولت قول:(ما كنت من قبله لمن الغافلين) أو (ما زيد لقائم)، فهذا لا يجوز، ويخلص الزجاجي إلى أن الشيء قد يُحمّل على معنى آخر إذا كان المعنى مطابقًا للمعنى الأصلي، أما إذا اختلف المعنى فحمله على هذا التأويل يكون خطأ[٢].

---

(١) اللامات:١١٨,١١٩.

(٢) ينظر: المصدر نفسه:١١٩,١٢٠.

وقال ابن هشام الأنصاري في المغني: "وَزعم أَبُو عَليّ وَأَبُو الْفَتْح وَجَمَاعَة أَنَّهَا لَام غير لَام الِابْتِدَاء اجتلبت للْفرق قَالَ أَبُو الْفَتْح قَالَ لي أَبُو عَليّ ظَنَنْت أَن فلَانا نحوي محسن حَتَّى سمعته يَقُول إِن اللَّام الَّتِي تصْحَب إِن الْخَفِيفَة هِيَ لَام الِابْتِدَاء فَقلت لَهُ أَكثر نَحْوِيي بَغْدَاد على هَذَا وَحجَّة أبي عَليّ دُخُولهَا على الْمَاضِي الْمُتَصَرف نَحْو إِن زيد لقام وعَلى مَنْصُوب الْفِعْل الْمُؤخر عَن ناصبه فِي نَحْو ﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف١٠٢]وَكِلَاهُمَا لَا يجوز مَعَ الْمُشَدّدَة"(١).

وذكر ابن الأنباري الخلاف بين البصريين والكوفيين فيذلك: ذهب الكوفيون إلى أنَّ(إنْ) إذا جاءت بعدها اللام فتعني (ما)، بينما تكون اللام بعدها بمعنى (إلا). أما البصريون فاعتبروا أنَّ (إنْ) مخففة من الثقيلة، وأن اللام بعدها هي لام التأكيد، واحتج الكوفيون بأن هذا القول يتضح من كثير من مواضع القرآن، في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا﴾[الإسراء:٧٦] أي: وما كادوا إلا يستفزونك.

﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ﴾[القلم:٥] أي: وما كادوا إلا يزلقونك، ﴿وَإِن كَانُوا لَيَقُولُونَ، لَوْ أَنَّ عِندَنَا﴾[الصافات:١٦٧,١٦٨] أي: وما كانوا إلا يقولون، ﴿إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾[الإسراء١٠٨] أي: ما كان وعد ربنا إلا مفعولًا.

كما استشهدوا بالشعر فقالوا(٢):

شلّت يمينُك إن قتلت لمُسْلِمًا كُتِبَتْ عليك عُقُوبةُ المُتَعَمِّدِ

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:٣٠٦,٣٠٧.

(٢) البيت لعاتكة بنت يزيد العدوية، وهو في خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:١٠:٣٧٣.

أي: ما قتلت إلا مسلمًا، وهو في كلامهم أكثر من أن يُحصى.

أما البصريون، فاحتجوا بأن (إنْ) مخففة من الثقيلة، و(اللام) هي لام التأكيد، لأن لهم نظائر كثيرة في كلام العرب. ورأوا أن اللام بمعنى (إلا) لا نظير لها في كلام العرب، ولذلك كان الأصل الأخذ بما له نظير، لا بما لا نظير له.

ورد البصريون على حجج الكوفيين، بأن احتجاجهم بالآيات والشعر على أن (إنْ) بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا) لا يصح، لأن (إن) التي بمعنى ما لا تأتي معها اللام، كما في قوله تعالى: ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾[الملك:٢٠]وقوله تعالى: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾[يس:١٥]وقوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا إِفْكٌ افْتَرَاهُ﴾[الفرقان:٤].، كما أن قول الكوفيين بأن اللام في: (لَيَسْتَفِزُّونَكَ) و(لَيُزْلِقُونَكَ) و(لَيَقُولَنَّ) و(لَمَفْعُولًا)، تعني (إلا) في هذه المواضع فقط، هو قول غير صحيح، لأنه لو كان جائزًا أن تأتي اللام بمعنى (إلا) لكان يجب أن يُقال مثلاً:(جاءني القوم لَزَيْدًا) بمعنى (إلا زيدًا)، فلم يجز ذلك، مما يدل على فساد هذا القول(١).

٧_ لام المزيدة في لعلّ:

تُعَدّ لامُ (لعلّ) قضيةً نحويةً دقيقة أثارت جدلًا بين النحاة، لما لها من اتصالٍ بباب الحروف ودلالاتها ووظائفها التركيبية. وقد عُنِي العلماء بدراستها للكشف عن حقيقتها، وتحديد موقعها من الإعراب، أهي لامٌ زائدة، أم لامُ ابتداء، أم حرفٌ أُلحق بـ(لعلّ) على جهة السماع والاستعمال.

ذهب سيبويه إلى أن (لعلّ) تُستعمل على جهة الحكاية، وأن اللام في صدرها ليست أصلية، وإنما هي حرف زائد، يجري مجرى اللام في نحو

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:٢:٥٢٦,٥٢٨.

(لأفعلنّ). وبيّن ذلك بإمكان الاستغناء عن اللام في الاستعمال، فيقال:(علّك)، كما عضّد رأيه بشاهدٍ شعري يدلّ على هذا الاستعمال، وهو قول الشاعر[1]:

يا أبَتَا علّك أو عَسَاكا[2].

وسار الزجاجي على مذهب سيبويه في أصل مسألة (لعلّ)، فقرّر أن أصلها (علّ) وأن اللام فيها زائدة، محتجًّا بالشواهد نفسها التي استند إليها سيبويه. غير أنّه لم يلتزم النقل الحرفي لنصّه، بل أعاد عرض الرأي بصياغةٍ أخرى، مع الإكثار من الشواهد وتأكيد القول بصيغة الإجماع النحوي، فقال: "أجمع النحويون على أن أصل لعل عل وأن اللام في أوله مزيدة واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

يا أبَتَا عَلَّك أو عَسَاكا

وقال آخر[3]:

عَلَّ صُروفَ الدَّهْرِ أو دُولاتِها يُدِلْنَنَا اللَمَّةَ مِنْ لَمَّاتِها

قالوا فلو كانت اللام أصلية في أوله لم يجز حذفها لأن المعنى بها كان يكمل وفيها خمس لغات عل ولعل ولعن وعن وأن بهمزة مفتوحة ونون مشددة فأما لعل فالشاهد عليها أكثر من أن يحصى قال الله جلَّ وعزَّ ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾[الطلاق:٦٥]"[4]، وقد ذكر ابن الأنباري الخلاف بين البصريين والكوفيين في لام لعل: فذهب الكوفيون إلى أصالتها، في حين رأى البصريون أنها لام زائدة. وقد أسّس الكوفيون رأيهم على أن (لعلّ) من

(١) البيت لرؤبة بن العجاج، وهو في ديوانه:١٨١.

(٢) ينظر: الكتاب:٣:٣٣٢.

(٣) مجهول النسب، وهو في شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية:١:٢٢٠.

(٤) اللامات:١٤٦,١٤٧.

جملة الحروف، وحروف المعاني لا يدخلها الزيادة؛ إذ إن حروف الزيادة المعروفة إنما تختصّ بالأسماء والأفعال دون الحروف. وبناءً على ذلك حكموا بأصالة جميع حروف (لعلّ)، قياسًا على غيرها من الحروف التي لا يُتَصوَّر فيها الزيادة ولا القلب. وزادوا هذا الرأي توكيدًا بقولهم إن اللام نفسها نادرة الزيادة حتى في المواضع التي يُحتمل فيها ذلك، ولا تَرِد زيادتها إلا شذوذًا في ألفاظ معدودة، فكيف يُحكم بزيادتها في الحروف التي يمتنع فيها الزيادة أصلًا.

أمّا البصريون فاستدلّوا على زيادة اللام بأن العرب استعملت (علّ) مجردةً من اللام في مواضع تؤدّي فيها معنى (لعلّ) نفسه، كما دلّت عليه الشواهد الشعرية، فدلّ هذا الاستعمال على أن اللام ليست جزءًا أصليًا من بنيتها. وقياسًا على ذلك حكموا بزيادة اللام في نظائرها من الألفاظ التي يثبت معناها بدونها، كما في بعض الأسماء وأسماء الإشارة، حيث يُستغنى عن اللام مع بقاء الدلالة(١).

وفي ختام مبحث حروف المعاني يتضح لنا أنها تمثل عنصراً مهما في بناء التركيب اللغوي، لما تمثل من وظائف دقيقة في ربط أجزاء الكلام، وتحديد دلالتها، ولم تحدد جانبها الشكلي بل تنوعت في بيان المعنى ودقة الأداء اللغوي، وهذا يجعلها من الموضوعات المهمة في البحث اللغوي والنحوي، فحروف الجرّ لها دور بارز في توضيح معاني التعدية والابتداء والانتهاء وغيرها، لما لها من دقّة في استعمالها في سياق الكلام، كما بينت حروف العطف من المعاني الفعالة في ربط المفردات والجمل، مما تحمله من دلالات كثيرة كالمشاركة والترتيب وغيرها، كما برزت اللامات في اظهار تنوعاً دلالياً واضحاً، وهذا يجعل العربية في غنى واتساع.

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:١:١٧٧,١٨١.

المبحث الثالث

الأساليب النحوية

(أسلوب النفي، أسلوب الاستفهام)

الأساليب النحوية

تُعدّ الأساليب في اللغة العربية من أهم وسائل التعبير التي تضفي على اللغة مرونة وعمقًا في إيصال المعاني. فهي تبرز دلالات الكلمات والجمل بدقة، وتظهر الروابط بينها بطريقة منسّقة وجذّابة. وتشمل هذه الأساليب مجموعة من الأساليب في اللغة العربية ومنها: أسلوب الشرط، والنفي، والاستفهام، والقسم، والاستثناء، وغيرها، بما يعزّز وضوح المعنى ويترك أثرًا مؤثرًا في المتلقي.

ويركّز هذا المبحث على دراسة أساليب محددة، وهي: أسلوب النفي، وأسلوب الاستفهام، مع إبراز كل أسلوب كما عرضه الزجّاجي، مع الإشارة إلى مواطن الاتفاق والاختلاف بينه وبين سيبويه، وهذا التحديد فرضته طبيعة المادة العلمية المدروسة.

أولاً: أسلوب النفي:

أسلوبُ النفي من الركائز التعبيرية في العربية، إذ يُقصَد به نفيُ الحكم أو إزالته عن الاسم أو الفعل على نحوٍ يُبرز المعنى ويزيده وضوحًا. كما تتعدّد أدواته وصِيَغه بحسب المقام، فتنهض بأدوارٍ نحوية وبلاغية تُحكِم البناء اللغوي وتثري الأسلوب.

أدوات النفي:

ما، ولا، ولم، ولمَّا، ولن، وإنْ، وليس، ولات[1].

(١) ينظر: شرح المفصل:٥:٣١، وينظر: معاني النحو: ٤:١٨٩.

أنواع النفي:

نفي صريح، ونفي ضمني[١].

وسنقف على طائفة من المسائل التي تناولها الزجاجي مع بيان مواطن الاتفاق والاختلاف بينه وبيّن سيبويه في هذا الأسلوب من أساليب العربية.

١_ (لا) النافية للجنس:

تُعَدّ (لا) النافية للجنس من أبرز أدوات النفي في العربية؛ فهي تُستعمل لنفي وجود الشيء نفيًا عامًا يشمل الجنس كلَّه. وتمتاز ببنائها الخاص، إذ تعمل على نصب اسمها مع إفادة نفيٍ شامل للمنفي دون استثناء.

وسنتناول طائفة من المسائل التي تتعلق ب(لا) النافية للجنس ومنها:

أ_ لا تعمل إلا في نكرة:

أطلق سيبويه على (لا) النافية للجنس، اسم (لا) التي تنصب الاسم كنصب (إن)، وبيّن إنها لا تعمل إلا في نكرة وتنصب الاسم بغير تنوين، وقد عدها هي واسمها بمنزلة التركيب الواحد وشبهها بخمسة عشر، فلذلك حذف التنوين من الاسم بعدها، ووضح أن اقتصار عملها على النكرة يعود إلى كونها تقع جواباً لسؤال يجاب عليه بنكرة.، فقال: "ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها. وترك التنوين لما تعمل فيه لازم، لأنها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر؛ وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم، وهو الفعل وما أجرى مجراه، لأنها لا تعمل إلا في نكرة، ولا وما تعمل فيه في موضع ابتداء، فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسة

(١) ينظر: علوم البلاغة:١٥٣.

عشر. فلا لا تعمل إلا في نكرة كما أن رب لا تعمل إلا في نكرة، وكما أن كم لا تعمل في الخبر والاستفهام إلا في النكرة، لأنك لا تذكر بعد لا إذا كانت عاملة شيئا بعينه كما لا تذكر ذلك بعد رب، وذلك لأن رب إنما هي للعدة بمنزلة كم، فخولف بلفظها حين خالفت أخواتها كما خولف بأيُّهم حين خالفت الذي، وكما قالوا يا أله حين خالفت ما فيه الألف واللام. فجعلت وما بعدها كخمسة عشر في اللفظ وهى عاملة فيما بعدها، كما قالوا يا ابن أم، فهي مثلها في اللفظ وفي أن الأول عامل في الآخر. وخولف بخمسة عشر لأنها إنما هي خمسة وعشرة. فلا لا تعمل إلا في نكرة من قبل أنها جواب، فيما زعم الخليل رحمه الله في قولك: هل من عبد أو جارية؟ فصار الجواب نكرة كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة"(١).

وقد استشهد سيبويه بشاهد شعري على أن (لا) لا تعمل في معرفة، وجعلها بمنزلة ليس فقال: "وإن جعلتها بمنزلة ليس كانت حالها كحال (لا)، في موضع ابتداء وأنّها لا تعمل في معرفة. فمن ذلك قول سعد بن مالك(٢):

مَنْ صَدَّ عن نيرانِها فأنا ابنُ قَيْسٍ لا بَراحُ"(٣)

ومع هذا فقد رأى سيبويه في موضع آخر قد تعمل (لا) في المعرفة وهذا على وجه التأويل كأن تقدر بنكرة، أي يجعلها معرفة لفظاً، نكرة معنى، فقال: "واعلم أن المعارف لا تجرى مجرى النكرة في هذا الباب، لأن لا لا تعمل في معرفة أبدا. فأما قول الشاعر(٤):

لا هيثَمَ الليلةَ للمَطيّ

---

(١) الكتاب:٢:٢٧٤,٢٧٥.

(٢) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:٤:٣٩.

(٣) الكتاب:٢:٢٩٦.

(٤) مجهول النسب، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:٤:٥٧.

فإنه جعله نكرة كأنه قال: لا هيثمَ من الهيثمَين. ومثل ذلك: لا بصرةَ لكم. وقال ابن الزَّبير الأسدي(١):

أرى الحاجاتِ عند أبي خُبَيبٍ نكِدْنَ ولا أميّةَ بالبلادِ

وتقول: قضية ولا أبا حسن، تجعله نكرة. قلت: فكيف يكون هذا وإنما أراد عليا رضى الله عنه فقال: لأنه لا يجوز لك أن تعمِل لا في معرفة، وإنما تعملها في النكرة فإذا جعلت أبا حسنٍ نكرة حسن لك أن تعمِل لا، وعلم المخاطَب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين عليٌّ، وأنه قد غُيِّب عنها، فإن قلت: إنه لم يُردْ أن ينفى كل من اسمُه على؟ فإنما أراد أن ينفى منكورين كلهم في قضيته مثلُ على كأنه قال: لا أمثالَ على لهذه القضية، ودل هذا الكلام على أنه ليس لها على، وأنه قد غيب عنها"(٢).

وقد وضح سيبويه أيضاً أن يجوز أن تلغي (لا) ورفع الاسم بعدها فقال: " واعلم أن لا وما عملت فيه في موضع ابتداء، كما أنك إذا قلت: هل من رجل فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ. وكذلك: ما من رجل، وما من شيء، والذي يُبنى عليه في زمان أو في مكان، ولكنك تضمره، وإن شئت أظهرته. وكذلك لا رجل ولا شيء، إنما تريد لا رجل في مكان، ولا شيء في زمان. والدليل على أن لا رجلَ في موضع اسم مبتدأ، وما من رجل في موضع اسم مبتدأ في لغة بنى تميم قول العرب من أهل الحجاز: لا رجلَ أفضل منك. وأخبرنا يونس أن من العرب من يقول: ما من رجل أفضلُ منك، وهل من رجل خيرٌ منك، كأنه قال: ما رجلٌ أفضلُ منك، وهل رجلٌ خيرٌ منك"(٣).

---

(١) شعره:٦١.

(٢) الكتاب:٢:٢٩٦,٢٩٧.

(٣) المصدر نفسه:٢:٢٧٥,٢٧٦.

وقد سار الزجّاجي في هذا الباب على نهج سيبويه، فقرّر أنّ (لا) النافية للجنس تنصب الاسم النكرة من غير تنوين، مؤكّدًا ما ذهب إليه سيبويه من عدِّها هي واسمها بمنزلة اللفظ الواحد، تشبيهًا لها بالعدد المركّب نحو خمسةَ عشر.، وإن لا تعمل إلا في النكرات، وأيضاً اتفق معه في جواز إلغاء (لا) ورفع الاسم بعدها، وإنها قد تعمل عمل (ليس). وفضلاً عما نقله عن سيبويه عزز الزجاجي ما ذهب إليه بأمثلة مصوغة، وكذلك بما ورد في القرآن الكريم، فقال: "اعلم أنَّ (لا) تنصب النكرات (بغير تنوين)، ونصبتها ب(لا) تُشبهه ب(خمسة عشر) ولا تعمل في المعارف شيئاً (وخبرها مرفوع أبداً، وقل ما تأتي به)، كقولك: (لا رجلَ في الدَّارِ)، و(لا غُلامَ عندكّ)، و(لا مالَ لزيدٍ). قال عزَّ وجلّ: ﴿ألمَ، ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[البقرة:٢,١]. وقد يجوز ألاّ تعمل (لا)، فتلغيها، وترفع ما بعدها بالابتداء، فتول: (لا غُلامَ لكَ)، و(لاَ مَالٌ عِنْدَكَ). قال الله عزَّ وجلّ: ﴿لَا بَيْعٌ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾[البقرة:٢٥٤]، قُرئ بالرفع والنصب[١]، وكذلك: ﴿لَا لَغْوٌ وَلَا تَأْثِيمٌ﴾[الطور:٢٣]، وقد يجوز أن تجري (لا) مجرى ليس، فترفع بعدها الاسم، إلا أنها لا تعمل إلاّ في النكرات. كقول الشاعر[٢]:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحُ"[٣]

وتابع المبرد سيبويه في هذه المسألة مقرّرًا أن (لا) النافية للجنس لا تعمل عمل (إنَّ) إلا إذا دخلت على اسم نكرة. وعلّل ذلك بأنّه لو كانت (لا)

(١) ينظر: السبعة في القراءات:١٨٧.

(٢) سعد بن مالك، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:٤:٣٩.

(٣) الجمل في النحو:٢٣٨,٢٣٧.

كغيرها من النواسخ لجاز أن تعمل في المعارف كما تعمل في النكرات، غير أنّ خصوصيتها في نفي الجنس تمنع هذا، لأن نفي الجنس لا يتحقّق إلا مع النكرة. وأيضا تابع سيبويه في إنها كخمسة عشر. ثم ذكر اعتراضًا متوقّعًا من المخالف، ومفاده: كيف يُقال إن (لا) لا تعمل إلا في النكرة، مع أنّه ورد في الشعر ما يدلّ على عملها في المعرفة؟ وضرب أمثلة لذلك، وهي نفس أمثلة سيبويه نفسها، منها قول الشاعر[1]:

أَرَى الحَاجاتِ عندَ أبي خُبيبٍ نَكِدْنَ ولا أميّةَ في البلادِ

كما أورد الشاهد الشعري الذي استشهد به سيبويه في قوله: (لا هيثمَ ...)[2]، ونرى أن المبرد في هذه الشواهد لا يُعدّ استعمالًا حقيقيًا لعمل (لا) في المعرفة، بل هي شاذّة لا يُقاس عليها، وما جاء منها في كلام العرب فهو مؤوَّل بنكرة في المعنى أو محمول على الاضطرار الشعري.

ونرى أن النحويين متفقون على أنّ (لا) النافية للجنس لا تعمل إلا في النكرات، وأنها مع اسمها تُعدّ في حكم اللفظ الواحد، على نحو ما هو الحال في العدد المركّب كخمسةَ عشر[3].

ب_ الفصل بينها وبين اسمها:

يرى سيبويه أنّه لا يجوز الفصل بين (لا) النافية للجنس وبين اسمها، لأنهما عند العرب بمنزلة كلمة واحدة، مثل تركيب العدد خمسةَ عشر، ولذلك يقبح إدخال أي فاصل بينهما، فلا يقال: لا فيها رجل. فإذا وقع الفصل بطل عمل (لا)، ولا تعمل حينئذ لا رفعًا ولا نصبًا، كما يظهر في قوله تعالى:

---

(١) البيت لعبد الله بن الزبير الأسدي، شعره:١٦.

(٢) ينظر: المقتضب:٤:٣٥٧,٣٦٢.

(٣) ينظر: الأصول في النحو:١:٣٨٠، وينظر: الإيضاح العضدي:٢٤٠، وينظر: اللمع في العربية:٤٢، وينظر: ملحة الإعراب:٤٥.

﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾[الصافات:٤٧]، وإذا احتيج للفصل وجب تكرار (لا)، لأنها ليست في هذا الاستعمال كـ ليس، إذ ليست فعلاً ليُفصل بينها وبين معمولها.

ويجيز سيبويه مجيء الجملة بعدها خبرًا، مثل: لا أحدَ أفضلُ منك، أو على مذهب من يجعلها كـ ليس فيقول: لا أحدَ أفضلَ منك. ولا تُجعل (لا) التي بمعنى ليس مع اسمها بمنزلة كلمة واحدة، لئلا يتساوى الرافع والناصب[١]، وقد فصل سيبويه في الشرح والتعليل ولكننا اختصرنا تجنبا للإطالة، وقد تابع الزجاجي ما ذهب إليه سيبويه في أن إذا فصل بين (لا) واسمها بطل عملها، لكنه لم يفصل ويعلل كما فعل سيبويه، وأورد الآية القرآنية نفسها التي استشهد بها سيبويه، فقال: "فإذا فصلت بَيْنَ (لا) وما تعمل فيه ، بطل عملها ، كَقَوْلِكَ :(لا في الدَّارِ رَجُلٌ) ، و (لَا لَكَ مال).قَالَ اللهُ تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات:٤٧]"[٢]، ولا خلاف بين العلماء في مسألة الفصل بين (لا) واسمها، فجميعهم متفقون إذا فصل بين (لا) واسمها بطل عملها[٣].

ت_ نعت الاسم المنفي ب(لا):

بيّن سيبويه أنّ نعت الاسم المنفي بـ (لا) يجوز فيه التنوين وتركه، غير أنّ التنوين هو الأكثر في الاستعمال. فإذا نُوِّن النعت، عُدَّ الاسم مع (لا) مستقلًّا عن صفته، نحو: لا غلامَ ظريفًا لك، أمّا إذا تُرِك التنوين فذلك على اعتبار الموصوف والصفة بمنزلة اسم واحد، نحو: لا غلامَ ظريفَ لك،

---

(١) ينظر: الكتاب:٢٧٦,٢٩٩.

(٢) الجمل في النحو:٢٣٨.

(٣) ينظر: جامع الدروس العربية:٢:٣٣١، وينظر: معاني النحو:١:٣٦١، وينظر: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية:٥٨٠، وينظر: التطبيق النحوي:١٦٤، وينظر: القواعد التطبيقية في اللغة العربية:٢١١.

وإذا تعدّد النعت، كان التخيير في النعت الأول وحده، أمّا الثاني فلا يكون إلا منوّنًا، لأنّه لا يصحّ جعل أكثر من وصفين بمنزلة اسم واحد، مثل: لا غلامَ ظريفًا عاقلًا لك. وكذلك إذا وقع فاصل بين الاسم وصفته، كظرف أو جارٍّ ومجرور، وجب تنوين النعت، نحو: لا غلامَ فيها ظريفًا، وإذا تكرّر الاسم على جهة الوصف، جاز في الوصف الأول التنوين وتركه، وأمّا الوصف الثاني فلا يكون إلا منوّنًا، نحو: لا ماءَ ماءً باردًا، ولا ماءَ ماءَ باردًا، ولا يجوز إلا: باردًا.

ومن المواضع التي يجب فيها تنوين النعت فيما إذا فُصل بين الاسم وصفته، كقولك: لا رجلَ اليومَ ظريفًا، ولا رجلَ فيها عاقلًا، أو إذا كان الاسم مضافًا، لأنّ المضاف لا يُجعل مع صفته بمنزلة اسم واحد، نحو: لا ماءَ سماءٍ لك باردًا، ولا ضاربًا زيدًا لك.

وإذا عُطف اسم على اسم منفي ثم وُصف أحدهما، جاز التنوين وتركه إن كان الوصف للمعطوف، نحو: لا ماءَ ولا لبنًا باردًا، أمّا إذا عاد الوصف إلى الاسم الأول، وجب تنوينه، لامتناع الفصل بين ما جُعل بمنزلة اسم واحد، ولا يجوز حذف النون في التثنية والجمع، لأنّ النعت فيهما ليس هو المنفي حقيقة، نحو: لا غلامين ظريفين لك، ولا مسلمين صالحين لك، كما يُجرى العطف أحيانًا على موضع الاسم المنفي لا على عمل (لا)، وهو مذهب الخليل، ومنه قول الشاعر[1]:

هذا لعَمْرُكُم الصَّغارُ بعينِهِ لا أُم لي إن كان ذاك ولا أَبُ[2]

(١) ينسب البيت إلى ضمرة بن ضمرة بن قطن، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:٢:٣٨، والرواية فيه(هذا وجدكم الصغار بعينه).

(٢) ينظر: الكتاب:٢٨٨,٢٩٢.

وقال الزجاجي: "فإذا نعتَّ المنفيَّ (نصبت) فقلت :(لَا غُلَامَ عَاقِلًا عِنْدَكَ) ، و(لا ثَوْبَ جَدِيداً عِنْدَكَ) ، وإن شئت رفعت النعت على الموضع . وإن شئت (قلت) :(لَا غُلَامَ عَاقِلَ عِنْدَكَ)، فجعلت النعت والمنعوت كاسم واحد ، ونصبتهما بـ (لَا) تُشَبِّهُهُ ب (خَمْسَةَ عَشَرَ) ، وتنفيه بـ (لا)، ومنعتهما التنوين . فإذا قلت :(لَا رَجُلَ / عِنْدَكَ وَلَا ثَوْبَ) ، فإن شئت جعلت (لا) الثانية مثل الأولى ، فنصبت بها بِغَيْرِ تنوين، وإن شئت جعلتها عاطفة ، فنصبت وَنَوَّنْتَ ، فقلت :(لاَ غُلَامَ لَكَ وَلَا عَبْدَا لَكَ وَلَا أجيراً لك) ، ، وإن شئت عطفت على الموضع ، فرفعت فقلت:(لَا غُلَامَ لَكَ وَ لَا جَارِيَةٌ) قال الشاعر[1]:

هذَا وَجَدِّكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ"[2]

يتبيّن أنّ الزجّاجي قد وافق سيبويه في الأصول والقواعد النحوية، ولا سيّما في مسألة جواز تنوين نعت المنفي وتركه؛ إذ قرّر سيبويه تخيير المتكلّم بين الوجهين تبعًا لجعل الاسم مع (لا) بمنزلة اسم واحد أو عدم جعله كذلك، وهو الحكم نفسه الذي نصّ عليه الزجّاجي. كما اتّفقا في تعليل منع التنوين بتشبيه الاسم المنفي مع نعته بالعدد المركّب (خمسة عشر)، وجعلا هذا التشبيه أساسًا في توجيه الحكم.

وكذلك وافق الزجّاجي سيبويه في إجراء الإعراب على موضع المنفي لا على الحرف العامل، مستشهدًا بالشاهد الشعري نفسه الذي أورده سيبويه مع اختلاف يسير في رواية صدره؛ فقد رواه سيبويه بلفظ:(هذا لعمركم الصغار بعينه)، في حين أورده الزجّاجي بلفظ:(هذا وجدّكم الصغار بعينه)،

(١) ينسب البيت إلى ضمرة بن ضمرة بن قطن، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:٢:٣٨.
(٢) الجمل في النحو:٢٣٨,٢٣٩.

والبيت موجود في خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب كما رواه الزجاجي، أما سيبويه فغير في صدر البيت قليلاً. أمّا موضع الشاهد النحوي فواقع في عجز البيت، وهو قوله:(لا أمّ لي إن كان ذاك ولا أبُ)، ومن ثمّ فإن اختلاف الرواية لا يغيّر من دلالة الشاهد ولا من توجيه المسألة النحوية.. وبناءً على ذلك، تتّحد النتائج النحوية والتعليلات عندهما، ولا يظهر اختلاف في الحكم العلمي، وإنّما يقتصر الفرق على المنهج؛ إذ توسّع سيبويه في التفصيل، بينما اختصر الزجّاجي القواعد، ناقلًا المعنى من دون الالتزام بالألفاظ.

وقد تابع المبرد وابن جني سيبويه في القواعد الأساسية لنعت اسم (لا) النافية للجنس، و سارا على مذهبه، مع عناية بالشرح والتعليل وبسط الفروع. فقد عني المبرد بتبيين أسباب التنوين وتركه، وربط ذلك بمسألتي الحمل على اللفظ والحمل على الموضع، في حين اقتصر ابن جني على جمع الأوجه الإعرابية الناتجة عن تحليل سيبويه، من غير أن يثبت رأيًا يخرج عن مذهبه(١).

وسار ابن هشام الأنصاري أيضا على نهج سيبويه في مسألة نعت اسم (لا) النافية للجنس، فلم يخرج عن أصوله، إذ اعتمد القاعدة نفسها القائمة على التمييز بين اعتبار الاسم مع نعتِه بمنزلة اسم واحد وبين إعراب النعت على الموضع. غير أنّه تميّز بدقّة التقسيم، وجمع الأوجه الإعرابية، وتحديد مواضع الجواز والامتناع، فجاء عرضه شارحًا مقعِّدًا من دون أن ينطوي على مخالفة لمذهب سيبويه.

(١) ينظر: المقتضب:٤:٣٦٧,٣٧٢، وينظر: اللمع في العربية:٤٣.

فذهب إلى أنّ نعت اسم (لا) النافية للجنس إذا كان الاسم مفردًا غير مضاف، ونعتُه مفردًا، ولم يفصل بينهما فاصل، جاز في النعت ثلاثة أوجه: الفتح على اعتبار تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما بمنزلة اسم واحد، نحو: لا رجلَ ظريفَ في الدار، والنصب على موضع اسم (لا)، نحو: لا رجلَ ظريفًا في الدار، والرفع على موضع (لا) مع اسمها، نحو: لا رجلَ ظريفٌ في الدار. فإذا وُجد فاصل بين الاسم ونعتِه، أو كانت الصفة غير مفردة، امتنع الفتح، واقتصر الأمر على الرفع والنصب، نحو: لا رجلَ في الدارِ ظريفٌ أو ظريفًا، ونحو: لا رجلَ حسنًا خُلُقُه أو حسنٌ خُلُقُه[1].

ولا يوجد خلاف بين العلماء في القاعدة الأصلية لنعت اسم (لا) النافية للجنس، واختلفت جهودهم فقط في شرح المسألة، وترتيب الحالات، وضبط الأوجه الإعرابية والتطبيق العملي.

ثانياً: أسلوب الاستفهام

أسلوبُ الاستفهام أحدَ الأساليب الإنشائية في العربية، ويُقصد به استعلام المتكلم عمّا يجهله، وذلك عبر أدواتٍ مخصوصة تتنوّع دلالاتها. وقد يتجاوز الاستفهام معناه الأصلي إلى أغراضٍ بلاغية مختلفة يفرضها السياق.

أدواته:

الهمزة، وهل، ومن، ومتى، وأيان، وأين، وأنى، وكيف، وكم، وأي[2].

أقسامه:

ينقسم الاستفهام إلى:

١_ حقيقي بحسب أدواته:

---

(١) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى:١٦٨,١٧٠.

(٢) ينظر: علوم البلاغة:٦٤.

أ_ للتصديق: مع الهمزة، وهل، والجواب يكون ب(نعم)أو (لا).

ب_ للتصور :الهمزة وبقية أدوات الاستفهام، والجواب يكون بالتعيين[١].

٢_ مجازي، فقد تخرج هذه الأدوات عن المعنى الحقيقي إلى معنى مجازي، تفهم من الكلام بواسطة القرائن: (كالأمر، والنهي، والنفي، والتشويق، والتعجب، والتنبيه، والتمني، والتهكم والاستهزاء، والاستبطاء، والاستبعاد، والتحقير، والتكثير، والتعظيم، والتسوية، والتقرير، والإنكار، والتكذيب)[٢].

وسنقف على طائفة من مسائل أسلوب الاستفهام مما تناولها الزجاجي ومنها:

١_ الجواب ب(بلى) و(نعم):

قال سيبويه في (باب عدة ما يكون عليه الكلم): "وأما (بلى) فتوجب به بعد النفي، وأما (نعم) فعدة وتصديق، فإذا استفهمت فقلت أتفعل؟ أجبتَ بنعم، فإذا قلت: ألستَ تفعل؟ قال بلى"[٣].

و سار الزجّاجي على القاعدة ذاتها، غير أنّه عبّر عنها بمصطلحي السؤال الموجب وغير الموجب، ووسّع دائرة التمثيل لها، مع تأكيده امتناع استعمال (بلى) في السؤال الموجب، كما عضّد ذلك بالاستشهاد بالقرآن الكريم تثبيتًا للقاعدة، فقال: " إذا كان السؤال موجباً ، كان جوابه بـ (نَعَمْ) ، كقولك : (أَخَرَجَ زَيْدٌ ؟) فتقولُ : (نَعَمْ) ، وتقولُ : (أَرَكِبَ أَخُوكَ ؟) ،(وَ أَسَارَ النَّاسُ ؟) و (هَلْ قَدِمَ أَخُوكَ ؟) ، جَوابُهُ (نَعَمْ) ، ولا يجوز أن تقول فيه (بَلَى) لأَنَّهُ مُوجَبٌ ،قَالَ الله عَزَّ وَجَلَّ :﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ؟

(١) ينظر: أساليب بلاغية:١١٩.

(٢) ينظر: المنهاج الواضح للبلاغة:٢:١٠٣,١٠٥.

(٣) الكتاب:٤:٢٣٤.

﴿قَالُوا نَعَمْ﴾[الأعراف:٤٤]، وَإِذَا كَانَ السُّؤَالُ غَيْرَ مُوجَبٍ ، كان الجواب بـ (بَلَى)، نحو قولك : (أَلَمْ يَخْرُجْ زَيْدٌ ؟) ،(أَلَمْ يَرْكَبْ عَمْرُو ؟)، أَلَمْ أُحْسِنُ إِلَيْكَ ؟) ، فجوابُهُ (بَلَى) . قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ :﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ؟ قَالُوا بَلَى﴾[الأعراف:١٧٢]"[(١)].

ولا خلاف بين العلماء في هذه المسألة، فاتفقوا جميعًا على قاعدة الجواب، إذ يُجاب عن السؤال الموجب بـ (نعم) وعن السؤال المنفي أو غير الموجب بـ (بلى)، ويقتصر الخلاف بينهم على أسلوب العرض والتفسير، حيث يبيّن بعضهم المسألة من منظور الإثبات والنفي، بينما يفسّرها آخرون من زاوية الموجب وغير الموجب[(٢)]، ويرى بعض العلماء أنه عندما يكون السؤال المنفي معدًّا للتقرير لا للاستفهام الحقيقي، أي قصد المتكلم منه إثبات حصول الفعل، يجوز حينئذٍ الجواب بـ (نعم) بالنظر إلى المعنى، أو بـ (بلى) بالنظر إلى اللفظ[(٣)].

٢ـ الجواب بعد (أم)و(أو):

أ_ أم:

ذهب سيبويه أن الاستفهام بـ (أم) المقترنة بألف الاستفهام يكون بمعنى (أيّ)، فإذا قيل: أزيدٌ عندك أم عمرو؟ أو أزيدًا لقيت أم بشرًا؟ كان المتكلم مُثبتًا وقوع أحد الأمرين، غير أنّه يجهل تعيينه، فكأنّه يقول: أيّهما

(١) الجمل في النحو:٣٥٤.

(٢) ينظر:المقتضب:٣٣١:٢، وينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان:١٦٢، وينظر: المفصل في صنعة الإعراب:٤١٥، وينظر: الكناش في فني النحو والصرف:١٠٨:٢، وينظر: المساعد على تسهيل الفوائد:٣:٢٣٠.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٩:٤٥٠١.

عندك؟ أو أيّهما لقيت؟، ولهذا لا يصح أن يُجاب عن هذا الاستفهام بـ (نعم) أو (لا)، بل لا يكون الجواب إلا بتعيين أحد الاسمين.

ويرى سيبويه أنّ تقديم الاسم في هذا الموضع أحسن؛ لأنّ المقصود بالسؤال تعيين أحد الاسمين لا الاستفهام عن وقوع الفعل، فيُقدَّم الاسم ويُجعل الاسم الآخر معادِلًا له، نحو: أزيدٌ عندك أم عمرو؟، وإن كان يجوز أيضًا أن يُقدَّم الفعل فيقال: ألقيتَ زيدًا أم عمرو؟ أو أعندك زيد أم عمرو؟، غير أنّ تقديم الاسم أبلغ إذا كان القصد أحد الاسمين بعينه.

ومن هذا الباب قولهم: ما أبالي أزيدًا لقيت أم عمرو، وسواء عليّ أبشرًا كلمت أم زيدًا، إذ المعنى: ما أبالي أيَّهما لقيت، فلزمت (أم)؛ لأن المقصود التسوية بين أمرين مع قيام معنى (أيّ)، ومثله قولهم: ما أدري أزيدٌ ثم أم عمرو، وليت شعري أزيد ثم أم عمرو، أي: أيُّهما ثم، لأن العلم مستوٍ بين الأمرين.

ويبيّن سيبويه أن تقديم الفعل يكون أحسن إذا كان السؤال عن تعيين الفعل لا عن الاسم، نحو: أضربتَ زيدًا أم قتلته؟، لأن الاستفهام هنا عن أيّ الفعلين وقع، ويفرّق أخيرًا بين قولك: ما أدري أقام أم قعد، إذا أردتَ أنّ أحد الفعلين قد وقع ولا تدري أيّهما، وقولك: ما أدري أقام أو قعد، إذا أردتَ نفي العلم بوقوع الفعلين معًا، كأنك لا تثبت قيامًا ولا قعودًا[1].

وتابع الزجّاجي سيبويه في جعل (أم) المقترنة بألف الاستفهام بمنزلة (أيّ)، وفي دلالة الاستفهام على إثبات وقوع أحد الأمرين مع الجهل بتعيينه، كما شاركه في القول بامتناع الجواب بـ (نعم) و(لا) ووجوب الاقتصار في الجواب على تعيين أحد المسؤول عنهما، وقد فصل سيبويه تفصيلا دقيقا،

(١) ينظر: الكتاب:٣:١٦٩,١٧٢.

ولكن الزجاجي اختصر وركز على القاعدة العامة، ولم يورد كلام سيبويه بلفظه، وإنما اختصر معناه وصاغه في صورة قاعدة عامة، فكان أخذه عنه أخذَ معنى لا نقلَ نصّ، فقال: "اعْلَمْ أَنَّ (أَمْ) و(أَلِفَ الاستفهام) في كلام العرب بمعنى (أَيَّ) ، فإذا قال القائل: (أزيدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ؟) فجوابه أن تقول: (عَمْرُو) أَوْ (زَيْدٌ)، لأن تأويلها : أَيُّهُمَا عِنْدَكَ ؟) ، وَلَا يَجوزُ أَنْ تقول : (نَعَمْ ، وَلَا(لَا).وكذلك إذا قال القائل : (أَمُحَمَّدٌ عِنْدَكَ أَمْ بَكْرٌ ؟) ، (أَصَاحِبُكَ خَرَجَ أَمْ صَاحِبُ زَيْدٍ ؟) ، كَانَ الْجَوابُ عَنْ أَحَدِهِمَا"[1].

ويمكن أن نلاحظ عناية الزجاجي بالسماع وذلك في اشارته إلى (كلام العرب) فضلاً عن اعتماده على أسلوب الحوار والجدل من خلال افتراض مسائل وذلك يدل على تطور البحث النحوي وانتقاله إلى الجانب التعليمي موازنة بنصوص سيبويه التي لا نلمح فيها هذا المظهر.

ب_ أو:

يرى سيبويه أن الاستفهام بـ (أو) يكون في الغالب عن وجود أحد المعطوفين، أي للسؤال عن وقوع الفعل أو الشيء أصلاً، وفي هذه الحالة يكون الجواب بـ (نعم) أو (لا) مقبولًا، ومع ذلك، يجيز أحيانًا الجواب بتعيين أحد المعطوفين إذا كان هدف السؤال تحديد من وقع عليه الفعل، كما في المثال: ألقيتَ زيدًا أو عمروًا أو خالدًا؟

يمكن أن يكون الجواب: زيداً، إذا كان المراد معرفة من وقع عليه الفعل وليس مجرد إثبات وقوعه[2].

(١) الجمل في النحو:٣٥٥.

(٢) ينظر:الكتاب:٣:١٧٩.

أمـا الزجّـاجي فقـد ركّـز علـى أن الاسـتفهام بـ (أو) يكـون للسـؤال عـن وقـوع الفعـل أو عدمـه، أي أن الجـواب يكـون بـ (نعـم) أو (لا). وأشـار صـراحة إلـى أن الجـواب بالاسـم غيـر جـائز. ولـم يتنـاول الزجّـاجي الحـالات التـي يجـوز فيهـا الجـواب بـالتعيين كمـا أفردهـا سـيبويه، فهـي عنـده غيـر جـائز أن يجـاب بـالتعيين عنـد السـؤال ب (أو)، وإنمـا ب(نعـم) أو (لا)، فقـال: "وَإِذَا كَـانَ السُّـؤَالُ بِـ (أَوْ) كـانَ الْجَـوابُ بِـ (نَعَـمْ)، أَوْ(لا)، وذلـك قَوْلُـكَ :(أَزَيْـدٌ عِنْـدَكَ أَوْ عَمْـرُو ؟)، فَجَوَابُـهُ أَنْ تقـول :(نَعَـمْ)، أَوْ(لَا) وَلَـوْ قُلْتَ:(زَيْـدٌ)،أَوْ (عَمْـرُو) لَـمْ يَجُـز، لأَنَّ مَعْنَاهُ:(أَعِنْدَكَ أَحَدُ هَذَيْنِ ؟) ، فَجَوابُهُ :(نَعَمْ)،أو (لَا)"[1].

ونـرى اتفـاق بعـض علمـاء النحـو علـى أن نـوع الاسـتفهام يختلـف بـاختلاف أداة العطـف المسـتخدمة. فـإذا كـان الاسـتفهام بـ (أم) المتصـلة، فالمقصـود منـه تعيـين أحـد الأمـرين بعـد ثبـوت وقوعهمـا، ويكـون الجـواب بالاسـم أو بتعيـين الفعـل أو الحـدث، ولا يجـوز الإجابـة بـ (نعـم) أو (لا). أمـا إذا كـان الاسـتفهام بـ (أو)، فالسـؤال يكـون عـن وجـود أحـد المعطـوفين أو وقـوع الفعـل أصـلاً، ويجـوز حينهـا أن يكـون الجـواب بـ (نعـم) أو (لا)، ولا يجـوز الإجابـة بتعيـين الاسـم. وبـذلك يتضـح اتفـاق النحويـون علـى قاعـدة تميّـز بـين هـاتين الحـالتين دون اخـتلاف فـي الحكـم[2]؛ أي أن العلمـاء اتفقـوا مـع سـيبويه بـأن يكـون الإجابـة بـالتعيين عنـد السـؤال ب(أم). أمـا عنـد السـؤال ب(أو) فـاتفقوا علـى أن يكـون الجـواب ب(نعـم) أو (لا) فقـط، ومما ذهـب إليـه سـيبويه بـأن

(١) الجمل في النحو:٣٥٥.

(٢) ينظر: علل النحو:٤٥٣,٤٥٤، وينظر: شرح المفصل للزمخشري:١٨:٥، وينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة:٧٤٤:٢، وينظر: العُدّة في إعراب العُمدّة:٦٠٠:١، وينظر: معاني النحو:٢٥٦:٣.

يجوز الجواب بالتعيين أيضاً عند السؤال ب(أو) فهو غير جائز، وهذا ما صرح به الزجاجي، واتفاق العلماء معه.

نلاحظ اتفاق العلماء مع سيبويه والزجاجي عند السؤال بـ(أم) فإن الاجابة تكون بالتعيين، واتفاقهم أيضاً عند السؤال بـ(أو) تكون الاجابة بـ(نعم) أو (لا) لكنهم خالفوا سيبويه، واتفقوا مع الزجاجي في عدم جواز الاجابة بالتعيين عند السؤال بـ(أو).

الفصل الرابع

مواطن الاتفاق والاختلاف في المسائل الدلاليّة

المبحث الأوّل

دلالة الألفاظ

المبحث الثاني

الاتساع الدلالي

الفصل الرابع

مواطن الاتفاق والاختلاف في المسائل الدلاليّة

الدلالة

يُعدّ علم الدلالة من الركائز المهمة في الدرس اللغوي، لأنه يعنى ببحث المعنى في اللغة وبيان آليات تداوله في الاستعمال. وتتبيّن أهميته من خلال دوره في الربط بين اللفظ ومعناه، وبين البناء اللغوي والمقاصد الدلالية، وقد نال هذا العلم عناية لدى النحويين واللغويين على حد سواء؛ لأنه ذات أثر واضح في فهم النصوص وتقويم الاستعمال اللغوي.

أنواع الدلالة:

تنقسم الدلالة في علم اللغة إلى أنواع متعددة بحسب المدخلات التي تعنى في تشكيل معنى الكلام، فقد يجد المتكلم أبعاداً دلالية مختلفة في التركيب الواحد، فقسم العلماء الدلالة إلى قسمين:

القسم الأول: دلالة وضعية، ودلالة عقلية، ودلالة طبيعية[١].

القسم الآخر: دلالة صوتية، ودلالة صرفية، ودلالة نحوية، ودلالة معجمية[٢].

(١) ينظر: علم الدلالة عند العرب دراسة في السيمياء الحيثة:٢٣.

(٢) ينظر: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة:١٧,٦١,١١٤,١٥٧.

المبحث الأول

دلالة الألفاظ

تعدّ دلالة الألفاظ من القضايا الأساس في البحث اللغوي، لأنها تظهر صلة وثيقة بين الألفاظ ومعانيها، وقد نالت اهتمام واسع عند اللغويين والنحويين، لما لها من أهمية في تفسير النصوص والكشف عن مقاصدها.

الدلالة اللفظية: هي: "هي كون اللفظ بحيث متى أطلق أو تخيل فهم منه معناه، للعلم بوضعه، وهي المنقسمة إلى المطابقة، والتضمن، والالتزام؛ لأن اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة، وعلى جزئه بالتضمن، وعلى ما يلزمه في الذهن بالالتزام"(١).

الدلالة غير اللفظية: هي: "دلالة غير اللفظ وضعا، كدلالة المُفهمات الأربعة، وهي: الخط، والإشارة، والعقد، والنصب"(٢).

وسنعرض طائفة من الألفاظ التي تناولها الزجاجي مع بيان مواطن الاتفاق والاختلاف بينه وبيّن سيبويه.

أولاً: حَنانَيكَ:

ذكر الخليل أن هذه اللفظة تُستعمل لاستدعاء الرحمة والعطف، فقال: "وحَنانَيْكَ يا فلانُ افعَلْ كذا ولا تفعَلْ كذا تُذَكِّرُه الرحمةَ والبِرّ"(٣).

وقد وافق سيبويه الخليل في معنى (حنانيك) بأنها لفظة تُستعمل للرحمة والعطف لكن سيبويه توسع في بيان دلالتها النحوية، وفسرها على أنّها مصدر مثنى يفيد التكرار، وبيّن سبب حذف الفعل ونيابة المصدر عنه، فقال: "وذلك قولك: حَنانَيْكَ، كأَنه قال: تحنُّنًا بعد تحنّنٍ، كأَنّه يَسترحمه

(١) التعريفات:١٠٤.

(٢) آداب البحث والمناظرة:١:١٨.

(٣) العين: مادة(حن):٣:٢٩.

ليَرحمه، ولكنَّهم حذفوا الفعل لأنَّه صار بدلاً منه. ولا يكونُ هذا مثنًّى إلاّ في حالِ إضافةٍ. فحنانيك لا يتصرف"[1]. فسيبويه هنا يذكر الجانب النحوي مع الجانب الدلالي.

أمَا الزجاجي فقد تابع سيبويه في الأصل الدلالي ل(حنانيك)، لكنه لم يذكر الجانب النحوي، فأقتصر على المعنى فقط إذ قال: "حنانيك: "من الحنان وهو الرحمة"[2].

ويتبيّن من متابعة آراء بعض العلماء نرى هناك اتفاق في لفظ (حنانيك) سواء من الجانب النحوي أو الجانب الدلالي، إذا اتفقوا على دلالته الأصلية وهي الحنان والرحمة، مع إفادة معنى التكرار، أي رحمة بعد رحمة، فقد صرح بعض العلماء بما جاء به سيبويه في معنى اللفظ: تحنُّنًا بعد تحنّنٍ، وبعضم صرح أن (حنانيك) من المصادر المثنّاة التي حُذف فعلها وقام المصدر بدلاً عنها، وبعض العلماء اكتفوا بالجانب الدلالي لمعنى (حنانيك)، وقد جمع بعض العلماء الجانبين كما فعل سيبويه.

فقد اتفق الأزهري(ت٣٧٠هـ) مع سيبويه في بيان معنى (حنانيك)، وجعلها أيضاً دالة على تكرار التحنن والرحمة، وقد توسع الأزهري في بيان المعاني اللغوية والاشتقاقية، التي لم يذكرها سيبويه، فقال: " وَقَوْلهمْ: حنانيك مَعْنَاهُ: تحنّن عليّ مرّة بعد أُخْرَى، وَحَنَانًا بعد حنان، وأذكِّرك حناناً بعد حنان. وَيُقَال: حَنّ عَلَيْهِ أَي عطف عَلَيْهِ، وحنّ إِلَيْهِ أَي نزع إِلَيْهِ. وَقَالَ أَبُو إِسْحَاق: الحَنّان فِي صفة الله: ذُو الرَّحْمَة والتعطّف"[3]، وقد تابع ابن فارس هذا المعنى وصرح بأنّه رحمة بعد رحمة فقال: "حنانيك، أي: حناناً بعد

(١) الكتاب:١:٣٤٨.

(٢) حروف المعاني:٢١.

(٣) تهذيب اللغة: مادة(حن)٣:٢٨٧.

حنانٍ، أي رحمة بعد رحمة"[١]، وكذلك وافق ابن سيده(ت٤٥٨هـ) سيبويه بل ذكر رأيه وصرح بيه، لكنه استدرك وتوسع في المعنى بأنه قد يُستعمل مفرداً، فقال: " وَقَالُوا حَنانَيْك أَي تَحَنُّناً على بعد تَحَنّنٍ، يَقُول: كلما كنت فِي رَحْمَة مِنْك وَخير فَلَا يَنْقَطِعنَّ ولْيَكُنْ مَوْصُولا بآخر من رحَمْتِكَ هَذَا معنى التَّثْنِيَة عِنْد سِيبَوَيْهٍ فِي هَذَا الضَّرْب، قَالَ سِيبَوَيْهِ: وَلَا يُسْتَعْمَل مُثَنًّى إِلَّا فِي حد الْإِضَافَة. وَقد قَالُوا: حَنانا، فَصَلُوهُ من الْإِضَافَة فِي حد الْإِفْرَاد، وكل ذَلِك بدل من اللَّفْظ بِالْفِعْلِ، وَالَّذِي ينْتَصب عَلَيْهِ غير مُسْتَعْمل إِظْهَاره كَمَا أَن الَّذِي يرْتَفع عَلَيْهِ كَذَلِك"[٢].

وقد وافق مرتضى الزبيدي سيبويه أيضاً في تفسير معنى (حنانيك)، وإنّها من المصادر المثناة التي ينوب فيها المصدر عن الفعل المحذوف، وقد زاد تفصيل صغير في أنها تُستعمل بصيغ أخرى مثل (حنانك) و(حناناً) فقال: "حَنانَيْكَ يَا ربِ، أَي ارْحَمْني رَحْمة بَعْد رَحْمةٍ، وَهُوَ مِن المَصادِرِ المُثنَّاة الَّتِي لَا يَظْهر فعْلُها كلَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ؛ و قَالُوا: (حَنانَكَ) وحَنَانَيْك أَي تَحَنَّنْ عَلَيَّ مَرَّةٍ بعد مَرَّةٍ (وحَناناً بعد حَنانٍ)"[٣].

ونستنتج من ذلك أن الزجاجي وافق سيبويه في تفسير لفظة (حنانيك)، فجعلها دالةً على الرحمة والعطف، مما يكشف عن موافقته بما قرره سيبويه في أصل المعنى. غير أنه اقتصر على بيان الدلالة اللغوية، ولم يتعرض للجوانب النحوية التي فصّلها سيبويه، ككونها مصدرًا مثنى يفيد التكرار، ونيابتها عن الفعل المحذوف، واختصاصها في التثنية بحال

(١) مجمل اللغة: مادة(حن):٢١٩.

(٢) المحكم والمحيط الأعظم: مادة(حن):٢:٥٣٥.

(٣) تاج العروس من جواهر القاموس: مادة(حن):٣٤:٤٦١.

الإضافة. في حين اتسم عرض الزجاجي بالاختصار، إذ أغفل ما توسع فيه سيبويه من تحليل نحوي وتعليل دلالي.

ثانياً: سبحان الله:

تناول الخليل لفظ (سبحان الله) وبيّن معناها ووجه نصبها، وقد عدّها مصدراً منصوباً يفيد التنزيه، فقال: "سُبْحانَ اللهِ: تنزيه لله عن كل ما لا ينبغي أن يُوصَف به، ونَصبُه في موضع فِعْلٍ على معنى: تَسبيحاً لله، تُريدُ: سَبَّحْتُ تَسبيحاً للهِ (أي: نزَّهتُه تنزيهاً). ويقال: نُصِبَ سُبحانَ الله على الصرف، وليس بذاك، والأول أجود[1].

وقد سار سيبويه على منهج الخليل ولم يخالفه في الأصل ، وقد زاد عليه بشرح وجه التشبيه بـ(براءة الله)، وعلّل منع صرف (سبحان)، فكان موسعاً لا مخالفاً فقال: "زعم أبو الخَطّاب أنّ سُبْحانَ اللهِ كقولك: بَرَاءَةَ اللهِ من السُّوءِ، كأَنَّه يقول: (أبرَّئُ) براءةَ الله من السُّوء. وزعم أنَّ مثلَه قولُ الشاعر، وهو الأعشى[2]:

أقول لما جاءَني فَخْرُه سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفاخِرِ

أي براءةً منه. وأمّا تركُ التنوين في سُبْحانَ فإنما تُرك صرفُهُ لأنه صار عندهم معرفةً، وانتصابُه كانتصاب الحمدَ لله"[3].

وقد تابع الزجاجي سيبويه، وصرح بالمعنى تصريحا مباشرا، فقال: "سُبْحَانَ الله مَعْنَاهُ بَرَاءَة الله من السوء تَنْزِيها لله مَعْنَاهُ أيعاذا لله من السوء"[4]، ثم شرح معنى التنزيه، فقال: "والنزهة الْبعد وَرجل نزيه أَي بعيد من السوء"[5].

---

(١) العين: مادة(سبح):٣:١٥١.

(٢) ديوانه:١:٣٤٨.

(٣) الكتاب:٣٢٢_١:٣٢٤.

(٤) حروف المعاني:٨١.

(٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

يتبين من خلال استقراء أقوال طائفة من العلماء أنهم وافقوا سيبويه في تفسير لفظة (سبحان)، فجعلوها مصدرًا منصوبًا يفيد تنزيه الله تعالى عن كل ما لا يليق بجلاله، وقدّروها بمعنى (تسبيحًا) أو (أبرئ الله من السوء براءةً). ولم يظهر في أقوالهم ما يخالف ما قرره سيبويه في أصل هذه المسألة، وإنما اقتصر معظمهم على بيان المعنى ووجه النصب، فذهب الصاحب بن عباد(ت٣٥٨هـ) إلى أن: "(سُبْحانَ اللهِ): تَنْزِيهٌ عن كُلِّ ما لا يَنْبَغِي أنْ يُوْصَفَ به تَبَارَكَ وتعالى، على مَعْنَى: تَسْبِيْحاً. والسُّبُّوحُ: اللهُ عزَّ وجلَّ. وقال النَّضْرُ: سُبْحَانَ اللَّهِ: هو السُّرْعَةُ إليه والخِفَّةُ في طاعَتِهِ"(١).

ووافق الرازي(ت٦٦٦هـ) أيضاً سيبويه في لفظ (سبحان الله) فقال: "(سُبْحَانَ) اللَّهِ مَعْنَاهُ التَّنْزِيهُ لِلَّهِ وَهُوَ نَصْبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ كَأَنَّهُ قَالَ: أُبَرِّئُ اللَّهَ مِنْ كُلِّ سُوءٍ بَرَاءَةً. وَ (سُبُحَاتُ) وَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى بِضَمَّتَيْنِ جَلَالَتُهُ"(٢).

وتابع ابن منظور(ت٧١١هـ) سيبويه وصرح بقوله فقال: "وَسُبْحَانَ اللَّهِ: مَعْنَاهُ تَنْزِيهًا لِلَّهِ مِنَ الصَّاحِبَةِ وَالْوَلَدِ، وَقِيلَ: تَنْزِيهُ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ كُلِّ مَا لَا يَنْبَغِي لَهُ أَن يُوصَفَ، قَالَ: ونَصْبُه أَنه فِي مَوْضِعِ فِعْلٍ عَلَى مَعْنَى تَسْبِيحًا لَهُ، تَقُولُ: سَبَّحْتُ اللَّهَ تَسْبِيحًا لَهُ أَي نَزَّهْتُهُ تَنْزِيهًا. قَالَ: وَسُبْحَانَ فِي اللُّغَةِ تَنْزِيهُ اللَّهِ، عَزَّ وَجَلَّ، عَنِ السُّوءِ؛ وَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ السرعةُ إليه والخِفَّةُ فِي طَاعَتِهِ، وجِماعُ مَعْنَاهُ بُعْدُه، تَبَارَكَ وَتَعَالَى، عَنْ أَن يَكُونَ لَهُ مِثْلٌ أَو شَرِيكٌ أَو نِدٌّ أَو ضِدٌّ؛ قَالَ سِيبَوَيْهِ: زَعَمَ أَبو الْخَطَّابِ أَن سُبْحَانَ اللَّهِ كَقَوْلِكَ براءَةَ اللَّهِ أَي أُبَرِّئُ اللهَ مِنَ السُّوءِ بَرَاءَةً؛ وَقِيلَ: قَوْلُهُ سُبْحَانَكَ أَي أُنزهك يَا رَبِّ مِنْ كُلِّ سُوءٍ وأُبرئك"(٣).

---

(١) المحيط في اللغة: مادة(سبح):٢:٤٩٥.

(٢) مختار الصحاح: مادة(سبح)١٤٠

(٣) لسان العرب: مادة(سبح):٢:٤٧١.

ويتبين من خلال المقارنة بين سيبويه والزجاجي في معنى (سبحان الله) أن الزجاجي وافق سيبويه في تفسير لفظة (سبحان)، فجعلها دالةً على تنزيه الله تعالى والبراءة من كل ما لا يليق بجلاله، وهو المعنى الذي قرره سيبويه في كتابه. ولم يخرج الزجاجي عن هذا التوجيه، بل أكده بعبارة صريحة، ثم بيّن أصل مادة (نزه)، موضحًا أن معناها البعد، وأن التنزيه هو إبعاد الله تعالى عن كل نقص وسوء. غير أنه اقتصر على بيان الدلالة اللغوية، ولم يتعرض لما فصّله سيبويه من التوجيهات النحوية، كتشبيه (سبحان) بـ(براءة الله) وبيان سبب منعها من الصرف.

ثالثاً: غُفرانَكَ لا كُفْرانَكَ:

فصل سيبويه في بيان لفظ (غفرانك لا كفرانك) فجمع بين المستوى الصرفي والمستوى الدلالي، فقال: "ونظير سُبْحانَ الله في البناء من المصادر والمجرى لا في المعنى (غُفْرانَ)؛ لأنّ بعض العرب يقول: غُفْرانَك لا كُفْرانَك، يريد استغفاراً لا كُفْراً"(١).

أما الزجاجي فقد تابع سيبويه في المبدأ، ولكنه اختلف عنه في الأسلوب والتفصيل، فقال: "غفرانك لَا كُفْرَانك تَأْوِيله اغْفِر لنا ذنوبنا من الغفر وَهُوَ السّتْر والكفران من الْكفْر وَهُوَ السّتْر أَيْضا لِأَن الْكَافِر سَاتِر لنعم الله عَلَيْهِ وَمَا يعرف من توحيده وَيجوز أَن يكون مَعْنَاهُ نسئلك غفرانك ونأبى كُفْرَانك"(٢)، فالزجاجي هنا اقتصر على الجانب الدلالي فتوسع في الشرح والتحليل، بينما اختصر سيبويه المعنى، وبيّن الجانب الصرفي أيضا.

وعند تتبع آراء العلماء نرى عدداً من العلماء اتفقوا مع سيبويه في بيّان لفظ (غفرانك لا كفرانك) من حيث البناء والدلالة والاستعمال، فلم يتعدوا

(١) الكتاب:١:٣٢٥.

(٢) حروف المعاني:٢٢.

ما قرره سيبويه، بل كرروا ما ذهب إليه سيبويه، دون ادخال تفسير جديد عن الأصل، فجعلوا (غفرانك) مصدرا مبنيا منصوبا مضافا، وأن دلالته تعني طلب الاستغفار دون النسبة إلى الكفر"[١].

وبعض العلماء توسعوا في الشرح والتحليل للفظ (غفرانك)، من غير أن يغيروا الأصل الذي ذهب إليه سيبويه، بل توسع في العرض والأسلوب، وبينوا تقدير العامل المحذوف ووجوه نصبه، في أن اللفظ مصدرا، فذهب السمين الحلبي في تقدير العامل، ونبّه صراحة إلى ذكر آراء بعض العلماء في أنّ التقدير الخبري ليس مذهب سيبويه، وإنما مذهبه التقدير الطلبي، فقال: "(غُفْرَانَكَ) منصوبٌ: إمَّا على المصدريةِ. قال الزمخشري: (منصوبٌ بإضمارِ فعلِه، يقال: (غفرانَك لا كُفْرانَك) (أي: نَسْتغفرك ولا نَكْفرك) فقدَّره جملةً خبريةً، وهذا ليس مذهبَ سيبويه، إنما مذهبُه تقديرُ ذلك بجملةٍ طلبية كأنه قيل: (اغفْر غفرانَك)، ونَقَلَ ابنُ عطيَة هذا قولاً عن الزجاج، والظاهر أنَّ هذا من المصادرِ اللازمِ إضمارُ عاملِها لنيابتِها عنه، وقد اضطربَ فيها كلامُ ابن عصفور، فَعَدَّها تارةً مع ما يلزمُ فيه إضمارُ الناصبِ نحو: (سبحانَ الله ورَيْحَانَه) و (غفرانَك لا كفرانَكَ)"[٢]، وبعض العلماء سلكوا هذا المسلك، فقد تنوعت الصيغ عندهم بيّن (اغفر) و(نستغفرك) و(أسألك)[٣].

وفي ختام هذه المسألة يتبيّن أن الزجاجي وافق سيبويه في أصل توجيه تركيب (غفرانك لا كفرانك)، إذ أقر بأنه من المصادر المنصوبة

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج:٣:٤٠٤. وينظر: المخصص: مادة(غفر):٥:٢٣٥، وينظر: لسان العرب: مادة(غفر):٥:١٤٤,٢٥، وينظر: الغريبين في القرآن والحديث:٤:١٣٧٨.

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون:٢:٦٩٦.

(٣) ينظر: تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب:٢٣٧، وينظر: إعراب القرآن وبيانه:١:٤٤٩، وينظر: المطلع على ألفاظ المقنع:٢٥، وينظر: معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية:٣:١٨.

المستعملة في مقام الدعاء. غير أنه خالفه في طريقة العرض؛ فسيبويه اكتفى بالإشارة إلى نظيره من حيث البناء والإعراب، أما الزجاجي فوسّع دائرة البيان، ففسّر معنى الغفران والكفران، وبيّن أصلهما اللغوي، ثم ذكر ما يحتمله التركيب من تقديرات، كقوله: اغفر لنا ذنوبنا، أو نسألك غفرانك ونأبى كفرانك.

رابعاً: لبَّيكَ وسُعديكَ:

تناول الخليل لفظة (لبّيك) وبيّن معناها وما يتعلق ببنيتها الصرفية فقال: "لَبَّيْكَ، معناه: قرباً منك وطاعة، لأنّ الإلباب القرب، أدخلوا الياء كيلا يتغيّر المعنَى، لأنه لو قال: لبيتك صار من اللَّبَب، واشتبه. يقولون من التَّلْبية: لَبَّيْتُ بالمكان، ولبّيت معناه: أقمت به، وأَلْبَبْتُ أيضاً، ثمّ قلبوا الباء الثّانية إلى الياء استثقالا (للباءات)، كما قالوا: تَظَنَّيْتُ من الظَّنِّ، وأَصْلُه: تَظَنَّنْتُ"(١).

ووافق سيبويه الخليل في بيّان معنى(لبّيك) وردّها إلى أصلها الاشتقاقي، لكنه توسع في بيان دلالتها، وأوضح علاقتها بلفظة (سُعديك). إذ قال: "حدّثنا أبو الخَطّاب أنّه يقال للرجل المداوِمِ على الشيء لا يفارِقه ولا يُقلِعُ عنه: قد أَلَبَّ فلانٌ على كذا وكذا. ويقال: قد أَسْعَدَ فلانٌ فلاناً على أمره وساعَدَه، فالإلبابُ والمساعَدةُ دنو ومتابعة: إذا ألب على الشيء فهو لا يفارِقُه، وإذا أَسعده فقد تابَعَه. فكأَنّه إذا قال الرجلُ للرجل: يا فلانُ، فقال: لَبَّيك وسَعْدَيْك، فقد قال له: قُرْباً منك ومتابعة لك. فهذا تمثيل وإن كان لا يُستعمل في الكلام، كما كان بَراءةَ الله تمثيلاً لسبحانَ اللهِ ولم يُستعمل. وكذلك إذا قال: لَبَّيْك وسَعْدَيْك، يعنى بذلك الله عزّ وجلّ، فكأَنّه قال: أَيْ رب

(١) العين: مادة(يلب):٨:٣٤١.

لا أنأى عنك في شيء تأمُرني به. فإذا فعَل ذلك فقد تقَرَّب إلى الله بَهواه. وأمَّا قوله: وسَعْدَيْك فكأَنّه يقول: أنا متابعٌ أمرَك وأوْلياءَك، غيرُ مُخالِفٍ. فإذا فعل ذلك فقد تابَعَ وطاوع وأطاع"(١). وقد تابع الزجّاجي سيبويه في بيان معنى (لبيك وسعديك) ودلالتهما، ولم يحد عن الأصل الذي قرّره سيبويه، غير أنّه قدّم هذا الرأي بصياغة مختصرة، ملتزمًا بنقل المعنى دون الألفاظ، مع التنصيص الصريح على مصدر القول. فقال: "وَمن ذَلِك لبيْك وَسَعْديك إِنَّمَا يسْتَعْمل هَكَذَا فِي لفظ التَّثْنِيَة قَالَ سِيبَوَيْهِ سَأَلت الْخَلِيل عَنِ اشتقاقه وَمَعْنَاهُ فَقَالَ لبيْك من الْأَلْبَاب يُقَال ألب الرجل بِالْمَكَانِ إلباباً إِذا أَقَامَ بِهِ فَإِذا قَالَ لبيْك فَكَأَنَّهُ قَالَ أَنا مُقيم عِنْد أَمرك وَسَعْديك مَأْخُوذ من الإسعاد والإسعاد والمساعدة سَوَاء فَإِذا قَالَ لله عز وَجل لبيْك وَسَعْديك فِي التَّلْبِيَة فَكَأَنَّهُ قَالَ أَنا مُقيم عِنْد أَمرك ومتابع لَهُ فقد تقرب مِنْهُ بهواه لَا بِبدنِهِ هَذَا قَول الْخَلِيل رَحمَه اللَّه وَتَفْسِيره"(٢). وقال أيضا: "معنى لبيّك من ألبَّ الرجل بالمكان إذا أقام فيه؛ فكأنه قال: أنا مقيم على طاعتك وأمرك. و(سعديك) من أسعدت الرجل على أمره، فكأنه قال: أنا مساعد لك ومتابع إرادتك"(٣).

ومن خلال متابعة أقوال العلماء يتبيّن أنهم وافقوا سيبويه في تفسير لفظتي (لبيك وسعديك)، فجعلوا (لبيك) دالةً على لزوم الطاعة والقرب والمداومة عليها، و(سعديك) دالةً على المتابعة والمساعدة والإسعاد، وعدّوهما من المصادر المنصوبة الواردة في مقام الدعاء والإجابة. ولم يظهر في أقوالهم ما يخالف ما قرره سيبويه في أصل هذه المسألة، وإنما اختلفوا في طريقة العرض ومقدار التفصيل؛ فمنهم من نقل رأيه بنصه،

(١) الكتاب:١:٣٥١,٣٥٢.

(٢) أمالي الزجاجي:٩٨، وينظر: أخبار أبي القاسم الزجاجي:١٦٥.

(٣) حروف المعاني:١٦,١٧.

ومنهم من بسط القول في بيان الأصول اللغوية ووجوه الاشتقاق والدلالات، مما يكشف عن تأثرهم الواضح بسيبويه واعتمادهم ما قرره في تفسير هاتين اللفظتين. فقد وافق الأزهري سيبويه في لفظتي (لبيك وسعديك) بأنهما يدلان على لزوم الطاعة، وقد صرح برأي سيبويه في لفظ (سعديك)، وقد نقل رأي الفراء أيضاً. فقال: "(لبَّيك وَسَعْديك)،تَأْوِيله إلباباً بعد إلباب أَي لُزُوما لطاعتك بعد لُزُوم، وإسعاداً لأمرك بعد إسعاد. وَأَخْبرنِي الْمُنْذِرِيّ عَن أَحْمد بن يحيى أَنه قَالَ: سَعْدَيك أَي مساعدة لَك ثمَّ مساعدة وإسعاداً لأمرك بعد إسعاد. وَقَالَ ابْن الْأَنْبَارِي: معنى سعديك أسعدك الله إسعاداً بعد إسعاد. قَالَ: وَقَالَ الفرَّاء: لَا وَاحِد للبَّيك وَسَعْديك على صِحَة. قَالَ: وحنانيك: رَحِمك الله رَحْمَة بعد رَحْمَة. قلت: وأصل الإسعاد والمساعدة مُتَابعَة العَبْد أَمر ربّه. وَقَالَ سِيبَوَيْهٍ: كَلَام الْعَرَب على المساعدة والإسعاد، غير أَن هَذَا الْحَرْف جَاءَ مثنًّى على سَعْديك وَلَا فعل لَهُ على سَعَد. وَهَذَا لَا يكون إلاّ من سَعَده الله لَا من أسعده، وَبِه سُمّي الرجل مسعوداً. وَمعنى سَعَده الله وأسعده أَي أَعَانَهُ ووفَّقه"(١).

ووافق ابن منظور سيبويه أيضاً وصرح برأيه ونقل آراء بعض العلماء أيضاً، وبيّن أصل (سعديك) المساعدة والإسعاد، وأن معناها متابعة أمر الله وطاعة، وأنها من المصادر المنصوبة فقال: "لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ تأْويله إِلباباً بِكَ بَعْدَ إِلباب أَي لُزُومًا لطاعتك بعد لزوم وإِسعاداً بَعْدَ إِسعاد، وَقَالَ أَحمد بْنُ يَحْيَى: سَعْدَيْكَ أَي مُساعدةً لَكَ ثُمَّ مُسَاعِدَةً وإِسعاداً لأَمرك بَعْدَ إِسعاد، قَالَ ابْنُ الأَثير أَي سَاعَدْتُ طَاعَتَكَ مُسَاعَدَةً بَعْدَ مُسَاعَدَةٍ وإِسعاداً بَعْدَ إِسعاد وَلِهَذَا ثُنِّيَ، وَهُوَ مِنَ الْمَصَادِرِ الْمَنْصُوبَةِ بِفِعْلٍ لَا يَظْهَرُ فِي الِاسْتِعْمَالِ؛ قَالَ

(١) تهذيب اللغة: مادة(سعد):٢:٤٣.

الجَرْمِيّ: وَلَمْ نَسْمَع لِسَعْدَيْكَ مُفْرَدًا. قَالَ الْفَرَّاءُ: لَا وَاحِدَ لِلَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ عَلَى صِحَّةٍ؛ قَالَ ابْنُ الأَنباري: مَعْنَى سَعْدَيْكَ أَسعدك اللَّهُ إِسعاداً بَعْدَ إِسعاد؛ قَالَ الْفَرَّاءُ: وحنَانَيْك رحِمَك اللَّهُ رَحْمَةً بَعْدَ رَحْمَةٍ، وأَصل الإِسعاد والمساعدة متابعةُ الْعَبْدِ أَمرَ رَبِّهِ وَرِضَاهُ. قَالَ سِيبَوَيْهِ: كَلَامُ الْعَرَبِ عَلَى الْمُسَاعَدَةِ والإِسعاد، غَيْرَ أَن هَذَا الْحَرْفَ جَاءَ مُثَنًّى عَلَى سَعْدَيْكَ وَلَا فِعْلَ لَهُ عَلَى سَعْدٍ"(١).

ووافق الفيومي(ت٧١١هـ) سيبويه في أن (لبيك) تدل على ملازمة الطاعة، وقد نقل رأي الخليل في التثنية، ونقل رأي يونس، وبيّن أن سيبويه أنكره، فقد رجح مذهب سيبويه في هذه اللفظة، فقال: "وَأَلَبَّ بِالْمَكَانِ إِلْبَابًا أَقَامَ وَلَبَّ لَبًّا مِنْ بَابِ قَتَلَ لُغَةٌ فِيهِ وَثُنِّيَ هَذَا الْمَصْدَرُ مُضَافًا إِلَى كَافِ الْمُخَاطَبِ وَقِيلَ. لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ أَيْ أَنَا مُلَازِمٌ طَاعَتَكَ لُزُومًا بَعْدَ لُزُومٍ وَعَنْ الْخَلِيلِ أَنَّهُمْ ثَنَّوْهُ عَلَى جِهَةِ التَّأْكِيدِ وَقَالَ اللَّبُّ الْإِقَامَةُ وَأَصْلُ لَبَّيْكَ لَبَّيْنَ لَك فَحُذِفَتْ النُّونُ لِلْإِضَافَةِ وَعَنْ يُونُسَ أَنَّهُ غَيْرُ مُثَنًّى بَلْ اسْمٌ مُفْرَدٌ يَتَّصِلُ بِهِ الضَّمِيرُ بِمَنْزِلَةِ عَلَى وَلَدَى إذَا اتَّصَلَ بِهِ الضَّمِيرُ وَأَنْكَرَهُ سِيبَوَيْهِ وَقَالَ لَوْ كَانَ مِثْلَ عَلَى وَلَدَى ثَبَتَتْ الْيَاءُ مَعَ الْمُضْمَرِ وَبَقِيَتْ الْأَلِفُ مَعَ الظَّاهِرِ وَحَكَى مِنْ كَلَامِهِمْ لَبَّى زَيْدٌ بِالْيَاءِ مَعَ الْإِضَافَةِ إلَى الظَّاهِرِ فَتُبُوتُ الْيَاءِ مَعَ الْإِضَافَةِ إلَى الظَّاهِرِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِثْلَ عَلَى وَلَدَى وَلَبَّى الرَّجُلُ تَلْبِيَةً إذَا قَالَ لَبَّيْكَ وَلَبَّى بِالْحَجِّ كَذَلِكَ قَالَ ابْنُ السِّكِّيتِ وَقَالَتْ الْعَرَبُ لَبَّأْتُ بِالْحَجِّ بِالْهَمْزِ وَلَيْسَ أَصْلُهُ الْهَمْزَ بَلْ الْيَاءَ"(٢).

واوفق ابن سيده سيبويه موافقة تامة، واستشهد بكلامه، فقال: ". أمّا لبَّيك فأصلها مأخوذٌ من الْأَلْبَاب وَهُوَ لُزُوم الشّيء، يُقَال ألبَّ بِالْمَكَانِ إذا

(١) لسان العرب: مادة(سعد):٣:٢١٤.

(٢) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير:٢:٤٥٧.

لزمَه فَلم يُفَارِقهُ، ولَبِّ التّي أجراها الْخَلِيل مُجرى أَمْسِ وغاقِ هِيَ المفردة من لبَّيكَ، وَبِهَذَا استدلَّ الْفَارِسِي أَن هَذِه الأَلِفاظ الْجَارِيَة مجْرى الْأَصْوَات كَهَلُمَّ قد تُشْتَقُّ مِنْهَا أفعالٌ وَبِهَذَا قَالَ إنّ الْآن من قَوْله تَعَالَى: (قَالُوا الْآن جِئْتَ بالحَقِّ) وَمن حَيْثُ مَا تصَرَّفَتْ مأخوذةٌ من القرْب وَلِهَذَا استجاز قولَهم لَا أُهَلُّمُّ على أَنه مَأْخُوذ من هَلُمَّ، وَأما سَعديْكَ فمأخوذ من الإسعاد، فالإلباب والإسعادُ دُنُوٌّ ومتابعةٌ وَكِلَاهُمَا راجعان إِلَى اللُّزُوم فَإِذا قَالَ الإنسان فِي دُعَاء الله جلّ وعزّ لبَّيْكَ وسَعدَيْكَ فَمَعْنَاه مُتَابعَة لأمرِكَ وإسعاداً لأوليائك، وَلذَلِك قَالَ سِيبَوَيْهِ: أَي ربِّ لَا أنأى عَنْك فِيمَا تَأْمُرنِي بِهِ، فَإِذا فعل ذَلِك فقد تقرَّب إِلَى الله تَعَالَى بهواه، وَإِذا قَالَ سعديك فَكَأَنَّهُ قَالَ أَي ربِّ أَنا مُتابِعٌ أمْرَكَ وأولياءَكَ غير مُخَالف لَهُم فَإِذا فعل ذَلِك فقد تَابع وطاوَعَ وأطاعَ، وَإِنَّمَا فسَّر سِيبَوَيْهِ معنى لبَّيك وسَعديك وَهِي لغةٌ فِي بَاب من أَبْوَاب النّحو لينكشف لَك وجهُ نصبها ووجهُ إعرابها إِذا كَانَ لَا يظْهر إلاّ بِظُهُور مَعْنَاهُ وَلَوْلَا ذَلِك لم يصلح تَفْسِير الْغَرِيب فِي أَبْوَاب النّحو"[1]، وقد نقل مرتضى الزبيدي كلام سيبويه في بيّان لفظ (سعديك)، وهذا يدل على اعتماده رأي سيبويه[2].

وفي ختام المسألة يتبيّن أن الزجاجي وافق سيبويه في تفسير (لبيك وسعديك)، فقرر أن (لبيك) مأخوذة من الإلباب الدال على الإقامة ولزوم الطاعة، وأن (سعديك) مأخوذة من الإسعاد والمساعدة، الدالتين على المتابعة والطاعة. وقد اعتمد الزجاجي تفسير الخليل الذي نقله سيبويه، وصرح بأنه قوله، ثم أعاد تقريره بصياغة موجزة تؤدي المعنى نفسه. غير أنه لم يتوسع في تحليل الدلالة كما فعل سيبويه، إذ اقتصر على بيان

(١) المخصص:٤:١٥٧.

(٢) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس: مادة(سعد):٨:١٩٣,١٩٤.

الأصل الاشتقاقي والمعنى العام، ولم يتعرض لما فصّله سيبويه من بيان دلالتي المداومة والاستمرار في الطاعة، ووجوه استعمال اللفظتين.

خامساً: نَوْلَكَ:

تناول الخليل لفظة (نولك) وبين معناها، موضحاً أنه يُستعمل لنفي استحقاق المخاطب أو عدم أحقيته في الإقدام على الفعل، إذ قال: "ويُقال: ما نَوْلك أن تَفْعلَ ذاك معناه (ليس) من حقِّك أن تفعلَ ذلك، (وقد أنال لك أن تفعل)"(١)، وقد وافق سيبويه الخليل في أصل معنى (نولك) لكنه زاد في بيّان اللفظة إذ فقال: "وأما نولٌ فتقول: نولك أن تفعل كذا وكذا، أي ينبغي لك فعل كذا وكذا. وأصله من التناول كأنه يقول: تناولك كذا وكذا. وإذا قال لا نولك فكأنه يقول: أقصر، ولكنه صار فيه معنى ينبغي لك"(٢).

وقد سار الزجاجي على نهج سيبويه واتفق معه اتفاقا تاما، ولم يورد معنى جديدا، فقد لخص كلام سيبويه. فقال: " نولك أَن تفعل كَذَا وَكَذَا مَعْنَاهُ يَنْبَغِي لَك فعل كَذَا وَأَصله من التَّنَاوُل. كَأَنَّهُ قَالَ تناولك كَذَا وَإِذا قَالَ لَا نولك فَكَأَنَّهُ قَالَ أقصر "(٣).

وعند متابعة آراء العلماء يتبيّن لنا أنهم اتّفقوا على معنى (نولك) بما قرره سيبويه وتابعه الزجاجي فيه، فلم يخرجوا عن معناها الأصلي، وإن اختلفت طرائق عرضهم وتنوع أساليبهم فأنه لم يمسّ جوهر الدلالة، فأنهم أجمعوا على أن قولهم (نولك أن تفعل) تعني الاستحقاق والوجوب، وهذا يُؤدَّى معانٍ متقاربة نحو: ينبغي لك، وحقّك، وحظك، وهذه المعاني قد ذكرها سيبويه وتابع الزجاجي فيها.

---

(١) العين: مادة(نول):٨:٣٢٢.

(٢) الكتاب:٤:٢٣٢.

(٣) حروف المعاني:٣.

فذهب الجوهري(ت٣٩٣هـ) في تعليل الأصل الاشتقاقي، فصرح بأن اللفظة مأخوذة من التناول، وهذا موافقا لتعليل سيبويه، كما اتفقوا في دلالة النفي، إذ أن قولهم (ما كان نولك) أو (لا نولك) فهذا المعنى يدل على أنه ليس من حقك أو لا ينبغي لك، وهو ما ذكره سيبويه بقوله: (كأنه يقول: اقصر).

أما ما يظهر اختلاف في أقوالهم، فليس اختلافا حقيقيا في المعنى، بل هو توسّع في بيان المعنى، فقد فسرها ابن دريد ب(ينبغي لك)[١]، وقد وسع الصاحب بن عباد الدلالة وربطها (بالحظ)[٢]، وركز الزمخشري على معنى(الاستحقاق)[٣]، واقتصر عبد الغافر الفارسي على معنى (حقك)[٤].

وعليه فيظهر لنا أنه لا يوجد اختلاف بين العلماء في المعنى الأصلي للفظ (نولك)، وإنمّا هناك اختلاف في التوسع والتعبير في بيان الدلالة، إذ إن أقوالهم تدل على معنى واحد هو الاستحقاق والوجوب.

وختام المسألة يتبيّن أن الزجاجي وافق سيبويه في تفسير تركيب (نولك) موافقةً تامة، فأثبت أنه يدل على معنى (ينبغي لك)، وأرجعه إلى أصله الاشتقاقي من التناول. كما بيّن أن قولهم (لا نولك) يفيد معنى الزجر والمنع، أي: أقصر عن الفعل. ولم يأت الزجاجي بتوجيه جديد أو إضافة تحليلية مستقلة، وإنما اقتصر على إعادة عرض ما قرره سيبويه وتلخيصه، مع الحفاظ على معناه العام.

---

(١) ينظر: جمهرة اللغة: مادة(نول):٢:٩٨٩.

(٢) ينظر: المحيط في اللغة: مادة(نول):١٠:٣٣٨.

(٣) ينظر: أساس البلاغة: مادة(نول):٢:٣١٠.

(٤) مجمع الغرائب ومنبع الرغائب،:١١:١٦٦.

سادساً: وَسط:

تناول الخليل لفظ (وسط) وبيّن الفروق الدقيقة بيّن صيغها المختلفة، سواء أكانت دالة على الموضع أو التوسط بيّن الشيء وأطرافه، فقال: "وسط: الوَسْط، مُخَفَّفاً يكونُ مَوْضِعاً للشّيء، تقول: زيدٌ وَسْطَ الدّار، فإذا نصبت السّين صار اسماً لما بين طَرَفي كلِّ شيء. ووَسَطَ فلانٌ جماعةً من النّاسِ، وهو يَسِطُهُمْ، إذا صار في وَسطهم"(١).

وقد وافق سيبويه الخليل في معنى (وسط)، لكنه أضاف توضيحاً نحوياً وهو أن كلمة (وسط) إذا دخلت عليها الجرّ أو جاءت مضافة تخرج عن الظرفية وصارت بمنزلة الاسم، فقال: "ويدلُّك على أنَّ المجرورَ بمنزلة الاسم غير الظَّرف أنّك تقول: زيدٌ وَسْطَ الدار وضربتُ وَسَطَه، وتقول: في وَسَطِ الدار، فيصيرُ بمنزلة قولك: ضربتُ وَسَطَه مفتوحا مثلَه"(٢).

فنرى أن سيبويه يميز بين (وسط) الاسمية حين يدلّ اللفظ على جزء من الشيء . وبين (وسط) الظرفية حين يدلّ على معنى الظرف وهو التوسّط، فسيبويه هنا يميز بين الجانب النحوي والدلالي.

أما الزجاجي فقد سار على نهج سيبويه في تفسير لفظة (وسط) بين الظرفية والاسمية، غير أنه ميز بين (وسَط) المفتوحة السين المبنية على الفتح، وبين(وسْط) ساكنة السين، التي تدلّ على جزء من الشيء، فقال: "وَسَط محركة السِّين ظرف تَقول احْتجم وسط رَأسه، وَجلسَ وسط الْقَوْم مَبْنِيَّة على الْفَتْح. وَتقول وسط الدَّار بِئْر بِإِسْكَان السِّين فَالْمَعْنى أَنه حفر فِي وسط الدَّار بِئْرا"(٣).

---

(١) العين: مادة(وسط):٧:٢٧٩.

(٢) الكتاب:١:٤١١.

(٣) حروف المعاني:٢٠,٢١.

ويتبيّن اتفاقهما في المعنى، على أن (وسط) إذا دل على موضع من الشيء كان اسما، وإذا دل على معنى التوسط كان ظرفا. ولا يوجد اختلاف بينهما، إلا بأسلوب العرض، فسيبويه ركز على الجانب النحوي والدلالي، بينما بسط الزجاجي رأي سيبويه وركز على الضبط الصوتي بصفته علامة دلالية.

وسار المبرد على نهج سيبويه في التفريق بين لفظ (وسط) الاسمية والظرفية، لكنه صاغ ذلك من خلال الاستعمال الغالب في كلام العرب ففرق بين (وسطْ) الساكنة السين و (وسَط) محركة السين، مع بيانه المعيار الأساس وهو الدلالة والسياق، وأن دخول حرف الجر يُخرج اللفظ من الظرفية، وهذا ما قرره سيبويه، فقال: "وَتقول وسط رَأسك دهن يَا فَتى لِأَنَّك خبرت أَنه اسْتَقر فِي ذَلِك الْموضع فأسكنت السِّين ونصبت لِأَنَّهُ ظرف. وَتقول وسط رَأسك صلب لِأَنَّهُ اسْم غير ظرف وَتقول ضربت وَسطه لِأَنَّهُ الْمَفْعُول بِهِ بِعَيْنِه وَتقول حفرت وسط الدَّار بِئْرا إِذا جعلت الْوسط كُله بِئْرا كَقَوْلِك خرب وسط الدَّار وكل مَا كَانَ مَعَه حرف خفض فقد خرج من معنى الظّرْف وَصَارَ اسْما صَحَّ كَقَوْلِك سرت فِي وسط الدَّار لِأَن التضمن ل فِي. وَتقول قُمْت فِي وسط الدَّار كَمَا تَقول قُمْت فِي حَاجَة زيد فَتحَرك السِّين من وسط لِأَنَّهَا هُنَا لَيست بظرف"[1].

وقد فرق الأزهري بيّن (وسْط) و (وسَط)؛ وذلك بحسب كون الشيء متجزئاً أو مصمتاً، وهذ تفصيل لم يصرح بيه سيبويه، فقال: "الفَرْق بَين الوَسْط والوَسَط: أَن مَا كَانَ يَبِينُ جُزء من جُزْء فَهُوَ وَسْط، مِثل الحَلْقة من النَّاس، والسُّبْحة والعِقْد. وَمَا كَانَ مُصْمَتاً لَا يَبين جزءٌ من جُزْء فَهُوَ وَسَط،

(١) المقتضب:٤:٣٤١,٣٤٢.

مثل وَسَط الدَّار والراحةِ والبُقعة وَقد جَاءَ فِي (وَسط) التسكين. وَقَالَ اللَّيْث: الوَسْط مخفّفاً يكون موضعا للشَّيْء، كَقَوْلِك: زيدٌ وَسْط الدَّار. وَإِذا نصبتَ السينَ صَار اسْما لما بَين طَرَفَيْ كلِّ شَيْء"(١).

وقد أضاف الصاحب بن عباد معنى آخر وهو (العدل والخيار)، وهذا توسع لم يذكره سيبويه، إذ قال: "الوَسْطُ مُخَفَّفٌ: مَوْضِعٌ للشَّيْءِ. والوَسَطُ من الشَّيْءِ: أعْدَلُه وأفْضَلُه. وهو أيضاً سْمٌ لكُلِّ ما لَهُ طَرَفَانِ. ووَسَطَ فلانٌ جَمَاعَةَ الناسِ فهو يَسِطُهم إذا صارَ في وَسَطِهم. ومنه سُمِّيَ واسِطَةُ الرَّحْلِ لأنَّه وَسَطٌ بين القادِمَةِ والآخِرَةِ، وكذلك واسِطَةُ القِلادَةِ"(٢). وقد ركز الرازي على الفرق بين الحركة والسكون، فجعل الحركة للاسم، والسكون للظرف، وهو شرح على رأي سيبويه، فقال: "تَقُولُ: جَلَسْتُ (وَسْطَ) الْقَوْمِ بِالتَّسْكِينِ لِأَنَّهُ ظَرْفٌ، وَجَلَسْتُ فِي (وَسَطِ) الدَّارِ بِالتَّحْرِيكِ لِأَنَّهُ اسْمٌ. وَكُلُّ مَوْضِعٍ يَصْلُحُ فِيهِ بَيْنَ فَهُوَ وَسْطٌ، وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ فِيهِ بَيْنَ فَهُوَ وَسَطٌ بِالتَّحْرِيكِ وَرُبَّمَا سُكِّنَ وَلَيْسَ بِالْوَجْهِ"(٣)، وقد وافق سيبويه ابن السراج، وابن مالك، والسيوطي(٤)، وقد نُقل السيوطي في همع الهوامع عن الفراء رأياً في التفريق بيّن (وسط) الاسمية والظرفية، إذ قال: "إذ حسنت فيه (بين) كان ظرفا نحو: قعد وَسْط القوم، وإن لم يحسن فاسم نحو: احتجم وَسَط رأسه.

(١) تهذيب اللغة: مادة(وسط):١٣:٢١.

(٢) المحيط في اللغة: مادة(وسط):٨:٣٥٢.

(٣) مختار الصحاح: مادة(وسط):٣٣٨.

(٤) ينظر: الأصول في النحو:١:٢٠١، وينظر: شرح تسهيل الفوائد:٢:٢٣٣، وينظر: همع الهوامع:٣:١٥٧.

ويجوز في كل منهما التّسكين والتّحريك، لكن السكون في الظرف، والتحريك أحسن في الاسم"(١).

ويتبيّن أن هذا الرأي يخالف سيبويه، فهو يربط الضبط الصوتي مباشرة بالجانب النحوي، أما سيبويه فقد أكد على الدلالة السياقية فهي عنده المعيار في التفريق بين الظرف والاسم، وقد ذهب الكوفيون أنه لا يوجد فرق بين (وسط) الظرفية و(وسط) الاسمية، فعندهم ظرف في جميع الحالات، وقد بين ثعلب أن (وسْط) الساكنة ظرف، و(وسَط) المحركة اسم.

وقد أورد السيوطي نصا بين فيه رأي الكوفيين وثعلب فقال: "وَأما بَقِيَّة الْكُوفِيّين فَلَا يفرقون بَينهمَا ويجعلونهما ظرفين. إِلَّا أَن ثَعْلَب قَالَ يُقَال وسط بِالسُّكُونِ فِي المتفرق الْأَجْزَاء نَحْو وسط الْقَوْم ووسط بِالتَّحْرِيكِ فِيمَا لَا تتفرق أجزاؤه نَحْو وسط الرَّأْس وَتَابعه المرزوقي قَالَه أَبُو حَيَّان وَقَول الفرزدق(٢):

أتَتْهُ بمَجْلُوم كأنّ جبينهُ صلايةُ وَرْس وسْطُها قد تفلّقا

شَاذ من حَيْثُ اسْتِعْمَال (وسط) مَرْفُوعا بِالِابْتِدَاءِ وَعند الْكُوفِيّين من حَيْثُ اسْتِعْمَاله فِيمَا لَا تتفرق أجزاؤه وَهُوَ الصلابة"(٣).

ونلاحظ أن المذهب الكوفي يعتمد على الاستعمال في تحديد، بينما يعتمد سيبويه على حركة السين.

وختام المسألة يتبيّن أن الزجاجي وافق سيبويه في التفريق بين (وسط) الاسمية و(وسط) الظرفية، فصرح بأن اختلاف الاستعمال يؤدي إلى اختلاف الدلالة والإعراب. غير أنه عرض المسألة بإيجاز، فاقتصر على

---

(١) همع الهوامع:٣:١٥٧.

(٢) لم أعثر عليه في الديوان، وهو في خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:٣:٩٢.

(٣) همع الهوامع:٣:١٧٥,١٨٥.

بيان أن (وسَط) المفتوحة السين تُستعمل ظرفًا، وأن (وسْط) ساكنة السين تدل على جزء من الشيء، مع الاستشهاد بأمثلة توضح ذلك، دون أن يتوسع في بيان التوجيهات النحوية التي فصلها سيبويه.

سابعاً: وَيْكَأَنَّ

تناول الخليل لفظة (ويْكأنَّ)، وبيّن أنها (وي) مفصولة عن (كأنَّ)، وهذا الفصل هو الذي يفسر وجه النطق بها، أي أن المتكلم يقف على (وي) ثُمّ يبتدئ بـ(كأنَّ) ، واستشهد على ذلك بآية قرآنية، فقال: "وإنّما أراد وي مفصولةً من الّلام فلذلك كسر الّلام. وقد تدخل (ويْ) على كأَنَّ المخفّفة والمشدّدة، قال الله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾[القصص:٨٢].هي مفصولة، تقول: (وي) ثم تبتدئ، فتقول: كأنّ"[١].

وقد نقل سيبويه رأي الخليل في (ويكأنَّ) وكذلك قول المفسرين فقال: "وسألت الخليل رحمه الله تعالى عن قوله: ﴿وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ﴾[القصص:٨٢] وعن قوله تعالى جدّه: (وَيْكأنَّ الله)[القصص:٨٢] فزعم أنه ويْ مفصولةٌ من كأن، والمعنى وقع على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم، أو نُبّهوا فقيل لهم: أما يشبه أن يكون هذا عندكم هكذا. والله تعالى أعلم. وأما المفسرون فقالوا: ألم تر أن الله، وقال القرشي، وهو زيد بن عمرو بن نُفَيل[٢]:

وَيْ كأنْ مَن يَكُنْ له نشبٌ يُحبَبْ ومَن يَفْتَقِرْ يعِشْ عَيْشَ ضُرِّ"[٣]

وقد سار الزجاجي على نهج سيبويه في بيان معنى(ويكأنَّ) على أنها كلمة تنبيه، لكن الزجاجي فصل في أقوال العلماء الذين سبقوه، وقد توسع

---

(١) العين: مادة(وي):٨:٤٤٣.

(٢) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:٦:٤٠٤.

(٣) الكتاب:٢:١٥٤,١٥٥.

فـي النقـل لا فـي الـرأي. فقـال: "قَـالَ الْكسَـائي مَعْنَاهَـا أَلـم تَـرَ قَـالَ الله تَعَـالَى: ﴿وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ﴾ (القصـص:٨٢) تُرِيـدُ أَلـم تَـرَ. وَرُوِيَ عَـن معمـر عَـن قَتَـادَة ويكـأن بِمَعْنـى أَفـلا تعلـم أَن الله يبسـط الـرزق وَهُـوَ تَصْـدِيق مقـول الْكسَـائي. وَقَـالَ الْخَلِيـل الْمَعْنـى وي ثـمَّ يَبْتَـدِئ كَـأَن. قَـالَ ابْـن عَبَّـاس فِـي رِوَايَـة أَبـي صَـالح هِـيَ كَـأَن الله يبسـط وَقَـالَ وي صـلَة فِـي الْكَـلَام هَـذَا تَصْـدِيق الْخَلِيـل. ويخفـف أَيْضا كَأَن قَالَ الشَّاعِر[١]:

ويكـأن مـن يكـن لَـهُ نشـب يحبـب وَمـن يفْتَقـر يَعـش عَـيْش ضـرّ

وَقَالَ بَعضهم ويكأن رَحْمَة لَك بلغَة حمير"[٢].

وقـد اتفـق طائفـة مـن العلمـاء مـع سـيبويه، فوافـق الجـوهري سـيبويه ونقـل رأي الخليـل، فقـال: "هـو وَيْـكَ أدخـل عليـه أنْ، ومعنـاه ألـم تَـرَ. وقـال الخليـل: هـي وَيْ مفصـولةٌ، ثـم تبتـدئ فتقـول: كـأن"[٣]، ونقـل ابـن سـيده رأي سـيبويه وأورد تفسـيره نفسـه، وذكـر آراء أخـرى، ولـم يرجحهـا علـى رأي سـيبويه فقـال: "وَيْ حَـرْفٌ معنـاه التَّعَجُّـبُ ويُقـالُ وَيْكَأَنَّـه ويُقـالُ وَيْ بِـكَ وَوَيْ بعبـدِ اللهِ وأَمَّـا قَولُـهُ تَعـالَى: ﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ (القصـص:٨٢)، فَـزَعَمَ سـيبَوَيْهِ أَنَّهـا وَيْ مَفْصُـولَةٌ مِـنْ كـأنَّ قـالَ والمَعْنَـى وقَـعَ علـى أَنَّ القَـوْمَ انْتَبَهُـوا فَتَكَلَّمـوا عَلَـى قَـدْرِ عِلْمِهِـمْ أَوْ نُبِّهـوا فَقِيـلَ لُهـمْ أَمَـا يُشْـبِهُ أَنْ يكـون عنـدكُمْ هـذا كَهَـذَا والله تعـالى أعلـم قـالَ وأَمَّـا المُفَسِّـرونَ فقـالوا أَلَـمْ تَـرَ. وقـال ثَعْلَـبٌ بَعْضُـهم يقـول معنـاه اعْلَـمْ وبَعْضُـهم يقـولُ معنـاه وَيْلَـكَ وحكـى أبـو زَيْـدٍ عَـنِ العَـربِ وَيْـكَ بمعنـى وَيْلَـكَ فهـذا يُقَوِّي ما رواهُ ثَعْلَبٌ"[٤].

---

(١) وهو زيد بن عمرو بن نُفَيل، والبيت في خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:٦:٤٠٤.

(٢) حروف المعاني:٦٧-٦٩.

(٣) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: مادة(وي)٦:٢٥٥٧.

(٤) المحكم والمحيط الأعظم: مادة(وي):١٠:٣٠٣.

وقد ذكر أبو سعيد السيرافي(ت٣٦٨هـ) ثلاثة آراء في (ويكأنَّ) فقال: "في ﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ﴾ ثلاثة أقوال؛ أحدها قول الخليل الذي ذكرناه تكون وي كلمة تندّم يقولها المتندم عند إظهار ندامته، ويقولها المندم لغيره، والمنبه له، ومعنى ﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص:٨٢] وإن كان لفظه لفظ التشبيه فمعناه التحقيق. قال الشاعر[١]:

وأصبح بطن مكة مقشعرّا كأن الأرض ليس بها هشام

ومعناه: الأرض ليس بها هشام؛ لأنه مات، وهذا من مراثيه.

والقول الثاني قول الفراء: يكون (ويك) موصولة بالكاف، وأن الله منفصلة من الكاف. وذكر الفراء أن معناها في كلام العرب تقرير، كقول الرجل: أما ترى إلى صنع الله تعالى؟ واحتج الفراء على من قال هي (وي) ثم بعدها (كأن)، بأنها كتبت موصولة غير مفصولة. والحجة للخليل في فصل كأن من وي وإن كانت موصولة في الخط أنه كتب في المصحف موصولا بعد ما حقه أن مفصولا كقوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾(الأنفال:٤١) ما بمعنى الذي وحقه أن يكتب مفصولا (أن ما غنمتم) وكتبت في المصحف موصولة (أنما) وكل واحد من مذهب الخليل ومذهب الفراء يتخرج على ما روي عن المفسرين؛ لأن قوله: ألم تر تنبيه على ما قاله الخليل، وأجاز الفراء وغيره أن يكون ويك بمعنى ويلك، وحذفت العرب اللام لكثرتها في الكلام. وأنشد قول عنترة[٢]:

ولقد شفى نفسي وأبرأ سُقْمَها قيلُ الفوارِسِ وَيْكَ عنتر أَقْدَمِ

---

(١) هو الحارث بن أميّة الأصغر، والبيت في شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية:٣:٧٢

(٢) ديوانه:١٠٨.

وهذا عندي يبعد؛ لأنه لا يقال ويلك أنّ زيدا قائم بفتح أنّ، وإنما يقال ويلك إنّ زيدا قائم؛ لأن ويلك منقطع مما بعده

والقول الثالث: ما حكاه الفراء عن بعض النحويين أنه يذهب إلى أنها ويك بمعنى ويلك، وجعل (أنّ) مفتوحة بفعل مضمر، كأنه قال ويلك أعلم أن الله، وأنكر الفرّاء هذا وقال ألا ترى أنه لا يجوز في الابتداء: يا"[1].

ومن خلال استقراء بعض نصوص العلماء يتضح لنا أنّ الأغلبية قد وافقت الخليل وسيبويه والزجاجي في تركيب (ويكأنَّ) فقد ذهب النحاس إلى هذا الرأي، ورفض القول بأن (ويك) بمعنى (ويلك)، فصرّح بأن الصواب هو ما جاء به الخليل وسيبويه والكسائي، فقد عدّ أقوال المفسّرين متّسقة مع الدلالة العامة غير مناقضة للبنية التركيبية. فقال: ﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [القصص:٨٢] قوله ويكأن قيل هي ويك أن ويك بمعنى ويلك قال أبو جعفر وهذا لا يصح لأن هذه اللام لا تحذف ولو كان هكذا لوجب أن يقال ويلك إنه ولا يجوز أن يضمر اعلم وليس ههنا مخاطبة لواحد والصحيح في هذا ما قال الخليل وسيبويه والكسائي قال الكسائي وي ههنا صلة وفيها معنى التعجب وقال سيبويه سألت الخليل عن قوله جل وعز ﴿وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾[القصص:٨٢] وقوله ويكأن الله فزعم أنها وي مفصولة من كأن والمعنى وقع على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم أو نبهوا فقيل لهم أما يشبه أن يكون ذا عندكم هكذا والله أعلم وأما المفسرون فقالوا معناها ألم تر أن الله. قال قتادة ويكأن المعنى أو لا تعلم قال أبو جعفر وقول الخليل موافق لهذا وقد كتبت في المصحف متصلة كأنهم لما كثر استعمالهم إياها جعلوها مع ما بعدها بمنزلة شيء واحد"[2].

---

(١) شرح كتاب سيبويه، السيرافي:٢:٤٨١.

(٢) معاني القرآن، أبو جعفر النحاس:٥:٢٠٤,٢٠٥.

وقد عرض ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)الآراء، فرجّح رأي الخليل والكسائي، ورجح رأي ابن عباس في رواية أبي صالح أن (وي) صلة في الكلام، وذكر قول بعضهم بأن (ويكأن) تعني رحمة لك، بلغة حمير، وهذا الرأي قال به الزجاجي بعده[١]، وقد بيّن ابن جني رأي الخليل وسيبويه الذي يقوم على فصل (وي) عن (كأن)، وقد ذكر خلاف أبي الحسن دون ترجيح[٢]. وقد عرض ابن السراج نصّ سيبويه من دون تعقيب أو اعتراض[٣].

وذهب الأعلم الشمنتري(ت٤٧٦هـ) إلى أنّ (ويكأنَّ) تركيب يتكون من (وي) التي تدل على التنبيه و (كأن) التي تدل على معنى التقرير، وهذا المعنى يؤدي إلى معنى (ألم تر)[٤].

ويتبين لنا من آراء العلماء أن مذهب الخليل وسيبويه هو الرأي الغالب، وقد تلقاه العلماء بالقبول، واختلفوا في توجيه دلالته السياقية، لا في بنيته التركيبية.

وفي ختام المسألة يتبيّن أن الزجاجي تبنّى ما نقله سيبويه عن الخليل من أن (وي) كلمة مستقلة تُفصل عن (كأن)، وعزّز هذا الرأي بالشاهد الشعري نفسه الذي استشهد به سيبويه. غير أن الزجاجي لم يقتصر على هذا التوجيه، بل أورد أقوالًا أخرى منسوبة إلى الكسائي وقتادة وابن عباس وغيرهم، جامعًا بذلك مختلف الآراء الواردة في المسألة دون أن يصرّح بترجيح أحدها.

---

(١) ينظر: تأويل مشكل القرآن:٢٨١.

(٢) ينظر: الخصائص:٣:٤٠,٤١.

(٣) ينظر: الأصول في النحو:١:٢٥١,٢٥٢.

(٤) ينظر: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب:٢٩٦.

المبحث الثاني

الاتساع الدلالي

يمثل الاتّساع الدلالي ظاهرة بارزة في دلالة الألفاظ عند العرب، فهو يبيّن مرونة اللفظ وقدرته على بيّان معانٍ متعدّدة تبعا لاختلاف السياق والمقام.

الاتساع الدلالي:

يدلّ التوسع الدلالي إلى انتقال اللفظ من معناه الأصلي إلى دلالة أوسع أو إضافية نتيجة كثرة الاستعمال أو مجاورة ألفاظ معينة في السياق. ويظهر ذلك عندما يكتسب اللفظ معنىً جديدًا لا يناقض أصله، بل يوسّع نطاق دلالته، كما في لفظ (التقوى) الذي انتقل من معنى الوقاية إلى شمول العمل الصالح، و(احتال) الذي صار يفيد الذم بسلوك غير محمود، و(الفشل) الذي أصبح يُستعمل بمعنى الإخفاق، و(امتاز) الذي اكتسب معنى التمييز بالفضل إلى جانب معناه الأصلي الانفصال(١).

وسنقف على طائفة من الألفاظ التي تناولها الزجاجي في مسألة الاتساع الدلالي:

أولاً: حَيَّهل:

تناول الخليل لفظة (حيَّهل)، وبيّن أنها مركبة من كلمتين مستقلتين، ثُمّ بكثرة الاستعمال أصبحت كلمة واحدة، واستشهد على ذلك بالشواهد الشعرية وكلام العرب، إذ قال: "الهاء والحاء لا تأتلفان في كلمةٍ واحدةٍ

(١) ينظر: فقه اللغة دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية:١٨٥.

أصليّة الحروف، لقُرب مَخْرجَيْهما في الحَلْق، ولكنَّهما يجتمعان من كلمتين، لكُلِّ واحدةٍ منهما معنىً على حِدَة، كقول لبيد[١]:

يَتَمارَى في الذي قُلْتُ لَهُ ولَقَدْ يَسَمَعُ قَوْلِي حَيَّهَلْ

حَي كلمة على حدة ومعناها هَلُمَّ، وهل حِثِّيثَى، فجَعَلَهما كلمةً واحدة. وفي الحديث: إذا ذُكِرَ الصالحونَ فَحَيَّهَلا بعُمَرَ أي فَأْتِ بذكر عُمَرَ. قال اللَّيْث: قُلتُ للخليل: ما مِثْلُ هذا في الكلام: أن يُجْمَعَ بين كلمتين فتَصير منهما كلمة واحدة؟ قال: قول العرب عَبْد شَمْس وعَبْد قَيْس فيقولون: تَعَبْشَمَ الرجل وتعبقس وعبشمي وعبقسي"[٢].

ووافق سيبويه الخليل عل أن (حيّهل) لفظ مركب من كلمتين، وفي الاستعمال صارتا كلمة واحدة، لكن عالج سيبويه لفظ (حيَّهل) معالجة شاملة فبيّن أنها فعل بمعنى اقبل واسرع. وبيّن أنها تُستعمل في نحو: حيّهل الثريد وحي على الصلاة. وبيّن اختلاف لغات العرب فيها (إثبات الألف وحذفها، والوصل والوقف). واستشهد بشاهد شعري على أن (حي) و(هل) صارتا كلمة واحدة ذات معنى خاص. فقال: "ومنها قول العرب: حَيَّهَلَ الثَّريدَ. وزعم أبو الخَطّاب أنَّ بعض العرب يقول: حَيَّهَلَ الصَّلاَة، فهذا اسمُ ائتِ الصلاةَ، أي ائتوا الثريدَ وأْتوا الصَّلاةَ. ذلك حي على الصلاة وزعم أبو الخطَّاب: أنهَّ سمع من يقول: حي هل الصلاة. والدَّليل على أنهما جعلا اسماً واحدا قول الشاعر[٣]:

وهيَّج الحيَّ مِن دارٍ فظلَّ لهم يومٌ كثيرٌ تناديه وحيَّهله

---

(١) ديوانه:٩٢.

(٢) العين: باب (الحاء):٣:٥

(٣) لم يعرف قائلة، والبيت في شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية:٢:٣٦١.

ومن العرب من يقول: حيهَّلا، ومن العرب من يقول: حهيَّل إذا وصل، وإذا وقف أثبت الألف. ومنهم من لا يثبت الألف في الموقف والوصل. فمن ذلك قول العرب: حيهلا، فإذا وصلوا قالوا: حيهل بعمر. وإن شئت قلت: حيهل، كما تقول: بحكمك"(١).

أما الزجاجي فقد تابع سيبويه في معنى (حيّهل) لكنه أختصر المسألة ولم يتوسع فيها، فبيّن معناها الدلالي فقال: "حيهل مَعْنَاهُ ايت واسرع. قَالَ ابْن مَسْعُود رَضِي الله عَنهُ: إِذا ذكر الصالحون فحيّهل بعمر أَي أَسْرعُوا بِذكرِهِ. وحيّ على الصلاة، أي: إيتوا إليها"(٢).

إذن الزجاجي متفق مع سيبويه في معنى (حيّهل) فهي من الألفاظ التي تعني اقبل واسرع، وقد تُستعمل بمعنى الأمر، ولا يوجد بينهما أي خلاف في المعنى، بل في منهج العرض والتحليل، فسيبويه فصل الشرح من الجانب اللغوي والنحوي والصوتي، بينما الزجاجي اقتصر على المعنى الدلالي.

وقد اتفق طائفة من العلماء بما قرره سيبويه، فقد وافق الأزهري سيبويه في تفسير لفظ (حي) بأنها اسم فعل يفيد الاقبال، كما أورد اللغات المختلفة في (حيّهل)، وبيّن أنها تُستعمل للحث والاستعجال، مستشهداً بالشعر والحديث وأقوال السلف، فوافق سيبويه في أصل المسألة مع توسع في عرض الروايات واللغات، فقال: "حَيّ مثقلة: يُندَبُ بهَا ويدعى بهَا، يُقَال: حيَّ على الْفِدَاء حيَّ على الْخَيْر. قَالَ وَلم يشتقَّ مِنْهُ فِعْلٌ قَالَ ذَلِك اللَّيْث

(١) الكتاب:١:٢٤١، ٣:٣٠٠،٣٠١، ٤:١٦٤.

(٢) حروف المعاني:١٨،١٩.

وَقَالَ غَيره: حَيَّ حَثٌّ ودُعَاءٌ وَمِنْه قَول الْمُؤَذّن: حيَّ على الصَّلَاة، حيَّ على الْفَلاح مَعْنَاهُ عجّل إِلَى الصَّلَاة وَإِلَى الْفَلاح، وَقَالَ ابْن أحْمر الجاهلي[1]:

أنشــأْتُ أســأَلُه مَــا بــالُ رُفْقَتِــه حَــيَّ الحُمُــولَ فــإنّ الرَكْــبَ قــد ذهبَــا

أَي عَلَيْك بـالْحُمولِ فقد مَرُّوا. وَأَخْبرنِـي أَبُـو الْفضـل عَـن ثَعْلَـب عَـن ابْـن الأعرابـيّ قَـالَ: العَـرَبُ تَقـول حَـيَّ هَـلْ بفـلان وحَـيَّ هَـلَ بفـلان وحَـيّ هَـلاً بفـلان أَي أعْجِـل. وَزعـم عمـر بـن الْخطـاب أَن الْعَـرَب تَقـول حـيَّ هَـلَ الصَّـلَاة ائْـتِ الصَّـلَاة، جعلَهُمـا اسْـمَيْنِ فنصـبَهما. وَقَـالَ أَبُـو عُبَيْـدَة: سـمع أَبُـو مَهْديـة رجـلا يَقُـول بِالْفَارِسِـيَّةِ زُدذْ زُدذْ فَقَـالَ: مَـا يَقُـول؟ فَقيـل يَقُـول عجـلْ عجـلْ فَقَـالَ: أَو لَا يَقُـول حَـيَّ هَلَـكْ وَرُوِيَ عَـن ابْـن مسـعودٍ أَنَّـه قَـالَ إِذا ذُكـر الصـالحون فحـيّ هَـلْ بِـذِكْر عمـر مَعْنَـاهُ عجـلْ بِـذكْرِ عُمَـر. وَقَـالَ النَّضـر الْحَيْهَـلُ شـجر، رَأَيْـت حَـيْهَلاً وَهَـذَا حَيْهَـل كثيـر وَقَـالَ أَبُـو عَمْـرو الهَـرْمُ مـن الحَمْـض يُقَـال لَـهُ حَيْهَـلٌ، الْوَاحِـدَة حيهَلَـةٌ: قَـالَ: وسُـميَ بِـهِ لأنّـه إِذا أَصَـابَهُ الْمَطَـر نَبَـتَ سَـرِيعا وَإِذا أكلَتْـهُ الْإِبِـل فَلم تَبْعَر وَلم تَسْلَحْ مُسْرِعةً ماتَتْ"[2].

ووافـق الجـوهري سـيبويه أيضـاً فـي بيّـان معنـى (حـي علـى الصـلاة) ففسـرها بـ(هلم واقبـل)، كمـا بـيّن أن (حـي علـى الثريـد) اسـم لفعـل الأمـر، وهـو يوافـق مـا قـرره سـيبويه فقـال: "وقـولهم: حَـيَّ علـى الصـلاة، معنـاه هَلُـمَّ وأقبـل. وفتحـت اليـاء لسـكونها وسـكون مـا قبلهـا، كمـا قيـل ليـت ولعـل. والعـرب تقـول: حي على الثريد، وهو اسم لفعل الامر"[3].

ووافـق ابـن سـيده سـيبويه أيضـاً ونقـل كلامـه فقـال: " أَبُـو عبيـد: يُقَـال حَـيَّ هَـلْ بفـلانٍ بجـزم الـلامِ وحَـيَّ هَـلَ بفـلان وحَـيَّ هَـلاّ بفـلان. قَـالَ: وَسـمع أَبُـو

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:٦:٢٥١.

(٢) تهذيب اللغة: مادة(حي):٥:١٨٣.

(٣) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: مادة(حي):٦:٢٣٢٥.

مَهْديـةَ رجـلا يَقُـول بِالْفَارِسِـيَّةِ لرجـل زُوذْ زوذْ فَقَـالَ مَـا يَقُـول فَقيـل يَقُـول: عَجِّـل عَجِّـل، قَـالَ: أَفـلا يَقُـول حـيَّ هَلَـكَ، قَـالَ سِـيبَوَيْهِ: أمـا حَيَّهَـلَ الَّتِـي لِلْأَمْـرِ فَمـن شَـيْئَيْنِ يـدُلُّك علـى ذَلِـك حَـيَّ علـى الصَّـلَاة وَزعـم أَبُـو الْخطـاب أَنـه سـمع مـرّة بعـضَ الْعَـرَب يَقُـول حَـيَّ هَـلَ الصَّـلَاة. قَـالَ سِـيبَوَيْهِ: وَمـن الْعَـرَب مـن يَقُـول حَيَّهَـلَ حَيَّهَـلَ إِذا وصـلَ وَإِذا وقـف أثبـتَ الألـفَ وَمِـنْهُم مـن لَا يثبـتُ الْألـف فِـي الْوَقْف والوصل"[1].

وبعـض العلمـاء انصـرفوا فـي تفسـير (حيّهـل) بوصـفها اسـماً للشـجر، وهـذا مـا تناولـه مرتضـى الزبيـدي بقولـه: "الحَيهَـلُ، كحَيـدَرٍ عَـن النَّضْـر، زَاد أَبُـو حنيفَـة والحَيَّهَـلُ، مُشـدَّدةً، وَقـد تُكْسَـر اليـاءُ وَقـد أهملـه الجـوهريُّ. وَقَـالَ: هِـيَ شَـجَرةٌ قصـيرةٌ مِـن دِقِّ الحَمْـضِ، لَا وَرَقَ لَهَـا يُقَـال: رَأَيْـت (حَـيهَلاً، وَهَـذَا) حَيهَـلٌ كثيـرٌ. وَقَـالَ أَبُـو عَمْـرو: الهَـرْمُ مِـن الحَمـضِ يُقـال لَـهُ: (حَيهَـلٌ. واحِدَتُـه بِهـاءٍ. قَـالَ: وَسـمي بِـهِ لِأَنَّـهُ إِذا أَصَـابَهُ المَطَـرُ نَبَـتَ سَـرِيعا، وَإِذا أكلتْـه الإِبـلُ فَلـم تَبعَـرْ وَلـم. تَسـلَح مُسْـرِعةً ماتَـتْ. وقـولُ حُمَيـدِ بـن ثَـوْرٍ الهِلالـي رَضِـي الله تَعَـالَى عَنـهُ،(وحَيَّهَـلَ بِفَـتْح الـلَّام وحَيَّهَـلْ بسـكونها) وحَـيَّهَلَنْ بـالنُّون وحَـيّهَلاً وحَـيّهَلّاً مُنَوّناً وغيرَ مُنَوّن كلُّ ذَلِك كَلِماتٌ يُستَحَثُّ بهَا"[2].

واقتصـر أحمـد رضـا علـى ذكـر اللغـات المختلفـة ل(حيّهـل) ومعانيهـا المعجميـة، ولـم يتنـاول تحليلهـا النحـوي أو كونهـا اسـم فعـل، إذ قـال: "الحيهـل والحيهـل "وتكسـر اليـاء: شـجرة قصـيرة مـن دق الحمـض لا ورق لهـا، الواحـدة بهـاء، وهـي إذا أصـابها مطـر نبتـت سـريعًا، وفيهـا ملوحـة، وقيـل البقلـة الحمقـاء. حيهل وحيلهلا (وتنونان) وحيهلل وحيهللك وحيهل (بسكون الهاء): كلها[3].

---

(١) المخصص:٤:٢٥٤.

(٢) تاج العروس من جواهر القاموس: مادة(ح ي هـ ل):٢٨:٣٨٤,٣٨٥.

(٣) متن اللغة:٢:٢٠٨.

وعند الرجوع إلى آراء العلماء تبيّن لنا أنهم اتفقوا على ما قرره سيبويه، في أصل معنى(حيّهل) ودلالته، من دون أن يظهر خلاف بينهم في معنى اللفظة، أو أساس استعمالها، وإنما ظهر التفاوت بينهم على التفصيل في الشرح النحوي والصرفي والصوتي، فاتفقوا على أن (حيّهل) لفظ دال على الإقبال والإسراع، وقد تُستعمل فعلٍ يدل على معنى الأمر، مثل قولهم: (ائتِ، واقبل وتعال، واسرع)، وهذا يتجلى في نحو: حيهل الثريد وحيهل الصلاة، وحيّ على الصلاة، وقد تنوعت نصوصهم في تحليل بنيتها، فبعضهم ذهب إلى أنها جزآن (حي) و(هل) بوصف كلّ منهما اسم فعل في الأصل، ثم ركّبا فصارا كلمة واحدة، وقد ذهب بعضهم أن غلبة الاستعمال المركّب قد كسبتها حكم المفرد، وقد توسعوا في ذكر لغاتها من حيث النطق والكتابة، نحو: حيهل وحيهلا، بالتنوين أو بالألف، مع اختلاف الوقف والوصل(١).

وقد ألمحوا إلى تنوع استعمالها بحسب المقام، وهي جعل (حي) للعاقل، و(هل) لغير العاقل. فقال أبو حيان الأندلسي: "وقد يفرد كل واحد منهما، ويختص (حي) باستحثاث العاقل، و (هلا) لاستحثاث غير عاقل، ويقل استعمالها للعاقل وتصل (حي) بـ (على) خاصة فتقول: حي على الثريد، ويقال: هل الثريد، وإلى الثريد، وتغلب حالة التركيب أن يكون استحثاثًا لمن يعقل تغليبًا لـ (حي)، ومنهم من يغل ب (هل) فيستحث بها ما لا يعقل"(٢).

وختام المسألة يتبيّن أن الزجاجي وافق سيبويه في تفسير (حيّهل)، فجعله بمعنى (ائتِ وتسرع)، وفسر (حي على الصلاة) بمعنى الدعوة إلى

(١) ينظر: المقتضب:٣:٢٠٥.، وينظر: الأصول في النحو:١:١٤٤,١٤٥، وينظر: لسان العرب:١١:٧٠٨، وينظر: الفائق في غريب الحديث:١:٣٤٢,٣٤٣،وينظر:المفصل في صنعة الإعراب:١٩٤,١٩٥، وينظر: الكليات:٤٠٩.

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب:٥:٢٣٠٧,٢٣٠٨.

الإقبال عليها، وهو ما يتفق مع ما قرره سيبويه في دلالتها. كما استشهد بالأثر المروي عن ابن مسعود في بيان استعمالها، غير أنه تناول المسألة باختصار، فاقتصر على بيان المعنى دون أن يفصل في لغاتها وأوجه استعمالها كما فعل سيبويه.

ثانياً: قِبَل:

تناول الخليل لفظة(قِبَل)، وبيّن أنها تدّل على معانٍ في كلام العرب، ووضح أنها تُستعمل للدلالة على الطاقة والقدرة، وقد تأتي بمعنى التلقاء والمواجه، فقال: "والقِبَل: الطاقة، تقول: لا قِبَل لهم. وفي معنى آخر هو التلقاء، تقول: لقيته قِبَلاً أي مواجهة، وأصيب هذا من قبله، أي من تلقائه ومن لدنه، وليس من تلقاء الملاقاة، ولكن على معنى: من عنده"(١).

بيّن سيبويه معناها الأصلي وكيفية استعمالها، ثم وضح كيف يتسع معناها، فقال: "وأما قِبَل، فهو لما ولي الشيء. يقول: ذهب قِبَل السُّوقِ، أي نحو السوق. ولي قِبَلك مالٌ، أي فيما يليك. ولكنه اتَّسع حتى أُجري مجرى على إذا قلت: لي عليك، وقد وافق سيبويه الخليل في بيان دلالة (قِبَل) بأنها تدّل على الجهة والتلقاء، غير أن الخليل توسع في عرض معانيها، فذكر أيضًا دلالتها على الطاقة والقدرة، في حين اقتصر سيبويه على بيان معناها المكاني وما ترتب عليه من اتساع في الاستعمال حتى جرت مجرى بعض حروف الجر، إذ قال: "وأما قِبَل، فهو لما ولي الشيء. يقول: ذهب قِبَل السُّوقِ، أي نحو السوق. ولي قِبَلك مالٌ، أي فيما يليك. ولكنه اتَّسع حتى أُجري مجرى على إذا قلت: لي عليك"(٢).

---

(١) العين: مادة(قبل):٥:١٦٦.

(٢) الكتاب:٤:٢٣٢.

وتابع الزجاجي سيبويه في معنى (قِبَل) وصرح بقول سيبويه، لكنه اختلف معه في اتساع المعنى فسيبويه المعنى عنده يتسع حتى صار بمعنى (عليك) أما الزجاجي فالمعنى عنده عندما يتسع يكون بمعنى (عندك)، فقال: "قِبَل لما ولي الشَّيْء وَقد تكون بِمَعْنى عِنْد كَقَوْلِك لي قِبَلَكَ شَيْء أَي عنْدك وَتقول ذهبت قبل السُّوق أَي نَحْو السُّوق. قَالَ سِيبَوَيْهٍ لي قبلك حق أَصله فِيمَا بَيْنك وَلكنه اتَّسع فِيهِ حَتَّى أجري مجْرى عَلَيْك"(١).

وبعض العلماء لم يخالفوا سيبويه، وإنمّا توسعوا في إضافة دلالات أخرى لـ(قِبَل)، فقد وافق الصاحب بن عباد سيبويه في معنى (قِبَل) بأنها تدل على الجهة، إلا أنّه وسّع دائرة المعنى وأضاف معنى الطاقة والاستئناف، فقال: "والقِبَلُ: الطاقَةُ، لا قِبَلَ لي به. والتِّلْقَاءُ، تقول: لَقِيْتُه قِبَلاً أي مُوَاجَهَةً. واسْتِيْنافُ الشَّيْءِ، افْعَلْ هذا من ذي قِبَلٍ: أي من ذي اسْتِيناف"(٢).

ووافق الجوهري سيبويه في استعمال(قِبَل) بمعنى عند، لكنه أضاف معنى الطاقة والاستئناف، جامعاً بيّن المستوى النحوي، والمستوى الدلالي، فقال: "ولي قِبَلَ فلانٍ حَقٌّ، أي عنده. ولا أكلّمك إلى عشرٍ من ذي قِبل، أي فيما اسْتَأنِفُ. وما لي به قِبَلٌ، أي طاقةٌ"(٣).

وقد اقتصر مرتضى الزبيدي على معنى الطاقة والقدرة، مستشهداً بالآية القرآنية ولم يتعرض لدلالتها في المستوى النحوي كما فعل سيبويه، إذ قال: "وَمَا لي بِهِ قِبَلٌ، كعِنَبٍ، أَي طاقَةٌ، وَمِنْه قَوْله تَعَالَى: ﴿فَلَنَأْتِيَنَّهُمْ بِجُنُودٍ لَّا قِبَلَ لَهُمْ بِهَا﴾[النمل:٣٧]، أَي لَا طاقَةَ لَهُم بهَا وَلَا قدرَةَ لَهُم على مُقاومَتِها"(٤).

---

(١) حروف المعاني:٣.

(٢) المحيط في اللغة: مادة(قبل):٥:٤٢٩.

(٣) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: مادة(قبل):٥:١٧٩٦.

(٤) تاج العروس من جواهر القاموس: مادة(قبل):٣٠:٢١٤.

وتناول ابن فارس معناها اللغوي ففسرها بمعنى الطاقة، وأرجع معناها هذا إلى أصل المادة، ولم يذكر المستوى النحوي الذي ذكره سيبويه أيضاً، فقال: "فأمّا قولهم: لا قِبَلَ لي به، أي لا طاقَة، فهو من الباب، أي ليس هو كما يمكّنني الإقبال"(١).

وختام المسألة يتبيّن أن الزجاجي وافق سيبويه في تفسير لفظة (قِبَل)، إذ وافقه في أصل دلالتها على ما يلي الشيء، واستند إلى رأيه في بيان اتساع استعمالها، بل نصّ على قوله صراحة. غير أنه خالفه في توجيه هذا الاتساع؛ فبينما جعل سيبويه (قِبَل) تكون معنى (على) في نحو:(لي عليك حق)، ورأى الزجاجي أن اتساعها يكون بمعنى (عند) في نحو:(لي قِبَلك شيء).

ثالثا: لا جَرَمَ:

تناول الخليل تركيب (لا جَرم) وجعل معناها بمعنى لا بد وتعني حقاً، فقال: "ولا جَرَمَ يَجري مَجرَى لا بدَّ، ويُفسَّر حقاً"(٢)، ووافق سيبويه الخليل في تركيب (لا جرم) بأن معنها حقاً، لكن سيبويه تناولها أيضاً من الجانب النحوي، فقد بيّن أصلها اللغوي، ووجه عملها في (أن) مستشهداً ببيت شعري، وقد وضح معناها في هذا البيت، فقال: "وأما قوله عز وجل: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾(النحل:٦٢) فأنَّ جرم عملت فيها لأنَّها فعلٌ، ومعناها: لقد حقَّ أن لهم النار. ولقد استحق أن لهم النار وقول المفسَّرين: معناها: حقاً أنَّ لهم النار، يدلُّك أنَّها بمنزلة هذا الفعل إذا مثَّلت، فجرم بعد عملت في أنَّ عملها في قول الفزاري:

---

(١) مقاييس اللغة: مادة(قبل):٥:٥٤.

(٢) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي:١٠:٢٨٣.

ولقد طَعنتَ أبا عُيَيْنَةَ طَعْنَةً جَرَمتْ فزارةَ بعدها أنْ يَغْضَبُوا

أي: أحقت فزارة"[1].

أما الزجاجي فقد اتفق مع سيبويه في أصل (لا جَرم) وأنها تدل على (الحق)، في حين أنه وسع المعنى بأنها تدل على الكسب، وذكر رأي الفراء بأنها بمعنى (لا بد، ولا محالة) فقال: " قَالَ الْفراء هِيَ (بِمَنْزِلَة لَا بُد وَلَا محَالة) فِي الْكَلَام ثمَّ كثرت فَصَارَت بِمَنْزِلَة قَوْلهم حَقًا وَأَصلهَا جرمت أَي كسبت"[2]، واختلف معه في تحليل معنى البيت الشعري، فقد سيبويه إلى أن معنى (جرمت) أحقت، فجعلها دالة على التحقيق، بينما الزجاجي رفض أن يكون معناها (أحقت)، فمعناها عنده (كسبت) فجعلها دالة على الكسب. فقال: " قَالَ الشَّاعِر:

وَلَقَد طعنت أَبَا عُيَيْنَة طعنة جرمت فَزَارَة بعْدهَا أَن يغضبوا

أَي كسبتهم. قَالَ وَلَيْسَ قَول من قَالَ حق لفزارة الْغَضَب بِشَيْء والذنب سمي جرما من هَذَا لِأَنَّهُ كسب واقتراف"[3].

نلاحظ من ذلك تركيز سيبويه على الجانب النحوي ل(لا جرم) بينما الزجاجي ركز على الجانب الدلالي وصرح بوجود توسع لتركيب (لا جَرم)، وعند النظر في آراء العلماء في تفسير تركيب (لا جَرم)، أن مواقفهم لم تكن رأي واحد، فقد خالف الفراء سيبويه في تفسير أصل هذا التركيب، ورأى أن (لا جَرم) كانت في الأصل بمنزلة (لا بد) و(لا محالة)، ثم غلب الاستعمال فصارت بمعنى (حقاً)، وقد أنكر حمل (جرمت) على معنى (حقت)، كما ذهب سيبويه، فقال: " وقوله: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ﴾[النحل:١٠٩]. كلمة كانت فِي

(١) الكتاب:٣:١٣٨.

(٢) حروف المعاني:٧٢.

(٣) المصدر نفسه:٧٢,٧٣.

الأصل بِمنزلة لا بُدَّ أنَّك قائمٌ ولا محالة أنَّك ذاهب، فجرت على ذَلِكَ، وكثر استعمالهم إيَّاها، حَتَّى صَارت بِمنزلة حقًّا ألا ترى أن العرب تَقُولُ: لا جَرَمَ لآتينك، لا جرمَ قد أحسنت. وكذلك فسّرها المفسرونَ بِمعنى الحقّ. وأصلها من جرمت أي كسبت الذنب وجَرَّمته. وليس قول من قَالَ إنّ جَرَمت كقولك: حَقُقت أو حُقِقت بشيء"(١). وذهب المبرد إلى موافقة سيبويه في جعل (لا جَرم) فعلاً عاملاً، وأن المراد بمها معنى الوجوب والتحقيق، فقال: "فَأَما قَوْله: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾[النحل:٦٢] فَأن مُرْتَفعَة بجزم وَمَعْنَاهَا وَالله اعْلَم حق أَن لَهُم النَّار كَمَا قَالَ عز وَجل: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ﴾[المائدة:٨]، أَي لَا يحقنكم قَالَ الشَّاعِر:

ولَقَدْ طَعَنْتَ أَبَا عُيَيْنَةَ طَعْنَةً جَرَمَتْ فَزَارَةَ بَعدها أَنْ يَغضَبوا

وَتقول أَلا انه منطلق فألا تَنْبِيه وَأَنه مُبْتَدأ وَتقول أما إِنَّه منطلق على ذَلِك الْمَذْهَب وَلَو قلت أما أَنه منطلق جَازَ على معنى حَقًّا أَنه منطلق إِذا أردْت بهَا فِي التَّحْقِيق والتوكيد مَا أردْت بِقَوْلِك حَقًّا لأَنهم يضعونها فِي موضعهَا فَهَذَا قِيَاس مطرد فِيمَا ذكرت لَك"(٢). ونقل الأزهري رأي الفراء، ثُمّ ذكر رأياً يجعل (جرم) بمعنى (كسب) وعدَّه من أقوى ما قيل في التفسير، فقال: "وَأما قَوْلهم: لَا جَرَمَ، فَإِن الفَرّاء زَعَم أَنها كلمة كَانَت فِي الأَصْل وَالله أعلم بِمَنْزِلَة لَا بُدّ، وَلَا مَحالة، فكَثُر اسْتِعمالها حَتَّى صَارَت بِمَنْزِلَة حَقّاً. أَلا تَرى العربَ تَقول: لَا جَرَمَ لآتِينَّكَ، لَا جَرَمَ لقد أَحْسَنْت، فتراها بمنزلَةِ الْيَمين، وَكَذَلِكَ فَسَّرها الْمُفَسِّرُونَ: حَقّاً إِنَّهُم فِي الْآخِرَة هُمُ الأَخْسرون. وَأَصلهَا من جَرَمْتُ، أَي كَسَبْتُ الذَّنْب. قَالَ الْفراء: ولَيْس قولُ من قَالَ إِن جَرَمْتُ كَقَوْلِك

(١) معاني القراء، الفراء:٢:٩,٨.

(٢) المقتضب:٢:٣٥٠,٣٥١.

حُقِقْتُ أَو حَقَقْت بِشيء، وَإِنَّمَا وَقَالَ غير الفرّاء: حَقِيقَة معنى لَا جَرم، أَنَّ (لَا) نَفْيٌ هاهُنا لمَّا ظَنُّوا أَنَّهُ يَنْفَعُهم، فَرُدَّ ذَلِك عَليهم، فَقيل: لَا يَنْفعُهم ذَلِك، ثمَّ ابْتَدأَ وَقَالَ: جَرَم أَنَّهُمْ فِي الآخِرة هُمُ الأخْسرون، أَي كَسب ذَلِك العملُ لَهُم الخُسْران، وَكَذَلِكَ قَوْله: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُفْرَطُونَ﴾[النَّحْل: ٦٢]، الْمَعْنى: لَا يَنْفَعُهم ذَلِك، ثمَّ ابتَدأ فَقَالَ: جَرَمَ إِفْكُهُمْ وكَذِبُهم لَهُم عَذاب النَّار، أَي كَسَب لَهُم عَذابها، وَهَذَا من أَبْينَ مَا قِيلَ فِيهِ"(١).

كما أورد ابن منظور رأي سيبويه ووافقه وورد رأياً لابن الأثير، فقال: "وَلَا جَرَم أَيْ لَا بُدَّ وَلَا مَحَالَةَ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ حَقّاً. قَالَ سِيبَوَيْهِ: فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمُ النَّارَ﴾ [النحل:٦٢]، فإن جَرَم عَمِلَتْ لأَنها فعل، ومعناها لَقَدْ حَقَّ أَن لَهُمُ النار، وقول المفسرين: معناها حَقّاً أَن لَهُمُ النارَ يَدُلُّك عَلَى أَنها بِمَنْزِلَةِ هَذَا الْفِعْلِ إِذَا مثَّلْتَ، فَجَرَمَ عَمِلَتْ بعدُ فِي أَنّ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ: لَا جَرَمَ لآتِيَنَّك، لَا جَرَم لَقَدْ أَحْسَنْتَ، فَتَرَاهَا بِمَنْزِلَةِ الْيَمِينِ، وَكَذَلِكَ فَسَّرَهَا الْمُفَسِّرُونَ حَقّاً أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الأَخْسَرُون، وَأَصْلُهَا مِنْ جَرَمْتُ أَيْ كَسَبْتُ الذنبَ؛ وَقَالَ الْفَرَّاءُ: وَلَيْسَ قَوْلُ مَنْ قَالَ إِن جَرَمْتُ كَقَوْلِكَ حُقِقْتُ أَوْ حَقَقْتُ بِشَيْءٍ، قَالَ ابْنُ الأَثير: هَذِهِ كَلِمَةٌ تَرِدُ بِمَعْنَى تَحْقِيقِ الشَّيْءِ، وَقَدِ اخْتُلِفَ فِي تَقْدِيرِهَا فَقِيلَ أَصْلُهَا التَّبْرِئَةُ بِمَعْنَى لَا بُدَّ، وَقَدِ اسْتُعْمِلَتْ فِي مَعْنَى حقّاً، وقيل جَرَمَ بِمَعْنَى كَسَب، وَقِيلَ: بِمَعْنَى وَجَبَ وحَقَّ وَلَا رَدَّ لِمَا قَبْلَهَا مِنَ الْكَلَامِ ثُمَّ يبتدأُ بِهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ، اَيْ لَيْسَ الأَمْرُ كَمَا قَالُوا، ثُمَّ ابتدأَ وَقَالَ: وَجَبَ لَهُمُ النَّارُ "(٢).

(١) تهذيب اللغة: مادة(جرم):١١:٤٦,٤٧.

(٢) لسان العرب: مادة (جرم):٩٣_٩٥.

ووافق ابن سيده سيبويه أيضاً فقال: "فَأَما قَوْله تَعَالَى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾ (القصص:٦٢)، فَإِن جَرَم عملت لِأَنَّهَا فعل، وَمَعْنَاهَا: لقد حق أَن لَهُم النَّار، وَلَقَد اسْتحق أَن لَهُم النَّار. وَقَول الْمُفَسّرين: مَعْنَاهَا: حَقًّا أَن لَهُم النَّار يدلك أَنَّهَا بِمَنْزِلَة هَذَا الْفِعْل إِذا مثلت. فجرم عملت بعد فِي أَن"(١).

وأورد أبو حيان الأندلسي الأقوال من دون ترجيح، فقال: "(لا جرم): قيل لا رد. وجرم بمعنى كسب. وقيل: لا جرم بمعنى حقا"(٢)، وأيضاً أورد مرتضى الزبيدي الأقوال من دون ترجيح، فقال: "لَا جَرَمَ كلمةٌ تَرِدُ بِمَعْنى تَحْقِيقِ الشَّيْءِ وَقد اخْتُلِف فِي تَقْدِيرِها فَقيل: أَصْلُها التَّبْرِئَةُ بِمَعْنى لَا بُدَّ، وَقد استُعْمِلَت فِي مَعْنى حَقًّاً. وَقيل: جَرَمَ بِمَعْنى كَسَبَ، وَقيل: بمَعْنَى وَجَبَ وَحَقَّ، وَلَا: رَدٌّ لِما قَبْلها من الكَلامِ، ثمَّ يُبْتَدَأُ بهَا"(٣).

ويتبيّن من آراء العلماء أنه اتفقوا مع سيبويه في الدلالة العامة للتركيب (لا جرم) على إفادة معنى التحقيق والوجوب، غير أنهم اختلفوا معه في تحليلها النحوي وتفسير أصل تركيبها؛ إذ ذهب سيبويه إلى أن (جرم) فعلٌ عامل في (نَّ)، وأن معناها:(حقَّ) أو (وجب)، بينما رأى الفراء ومن تبعه أن (لا جرم) تركيبٌ جرى مجرى (لا بد) و(لا محالة)، ثم كثر استعماله حتى استقر بمعنى (حقًا). ومن ثم فإن موضع الخلاف بينهم لم يكن في الدلالة العامة للتركيب، وإنما في توجيهه النحوي وبيان أصله.

وختام هذه المسألة يتبيّن أن الزجاجي وافق سيبويه في توجيه الدلالة الأصلية لـ(لا جرم)، فوافقه في إفادتها معنى التحقيق والوجوب، إلا أنه لم يلتزم بمذهبه في جميع تفاصيل المسألة؛ إذ وسّع دلالتها فجعلها تحتمل

(١) المحكم والمحيط الأعظم: مادة(جرم):٧:٤١٥,٤١٦.

(٢) تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب:٨٩.

(٣) تاج العروس من جواهر القاموس: مادة(جرم):٣١:٣٩١.

معنى الكسب أيضًا، وأورد رأي الفراء القائل بأنها بمنزلة (لا بد) و(لا محالة). كما خالف سيبويه في تفسير الشاهد الشعري، فلم يحمل (جرمت) على معنى (أحقت) كما ذهب إليه، وإنما فسرها بمعنى (كسبت).

رابعاً: معاذ الله:

تناول الخليل لفظة (معاذ الله)، وردها إلى أصلها اللغوي، ووضح أنها من مادة (عاذ)، التي تدل على الالتجاء والاعتصام، وبيّن ما تفرع عنها من ألفاظ تشترك في هذا المعنى، فقال: "ومعاذَ الله: معناه: أعوذُ بالله، ومنه: العَوْذَةُ، والتّعويذ. والمعاذة الّتي يُعَوَّذُ بها الإنسان من فَزَعٍ أو جُنون. وكلّ أنثى عائِذٌ إذا وضعت مدّة سبعةِ أيّامٍ، والجميع: عُوذ"(١).

وتناول سيبويه (معاذ الله) من الجانب النحوي، لا من الجانب الدلالي، فجعلها مصدر منصوب تقديره: أعوذ بالله عياذًا، وجعل دلالتها تقتصر على معنى الاستعاذة من حيث الأصل. إذ قال: "وكأَنّه حيث قال: معاذَ اللهِ، قال: عِياذاً باللهِ. وعياذاً انتَصب على أَعوذُ باللهِ عياذا، ولكنهم لم يُظْهِرُوا الفعل ههنا كما لم يُظهر في الذى قبله"(٢).

أما الزجاجي فقد ذكر جانبها الدلالي، وذكر أن معناها الاستعاذة والاستجارة بالله عزّ وجلّ، وقد يتسع هذا المعنى ليدل على الإنكار والاعتراف. فقال: "مَعَاذ الله مَعْنَاهُ استعاذة بِاللَّه واستجارة بِهِ ثمَّ يَقع موقع الْإِنْكَار وَالِاعْتِرَاف بِهِ"(٣)، فالزجاجي لم يخالف سيبويه فعند كليهما (معاذ الله) بمعنى الاستعاذة، غير أن سيبويه عرضها من الجانب النحوي، في

(١) العين: مادة(عوذ):٢:٢٢٩.

(٢) الكتاب:١:٣٢٢.

(٣) حروف المعاني:١٧.

حين ركز الزجاجي على جانب الدلالة مع توسعةٍ في المعنى، وهنا اختلاف تنويع لا اختلاف تضاد.

ويتبيّن لنا من تتبع بعض آراء العلماء في معنى (معاذ الله) أنهم متفقون مع سيبويه أن (معاذ الله) تعني الاستعاذة والاستجارة بالله عزّ وجلّ، و لا يوجد خلاف في ذلك، بل تنوعت طرائق عرضهم لاختلاف مناهجهم في النحو والدلالة والمعجم.

فقد أكّد ابن فارس على ما جاء به الخليل، فقال: "العين والواو والذال أصلٌ صحيح يدلُّ على معنًى واحد، وهو الالتجاء إلى الشَّئ، ثم يُحمَل عليه كلُّ شيء لصق بشيء أو لازَمَه. قال الخليل: تقول أعوذ بالله، جلَّ ثناؤُه، أي ألجأ إليه، عَوْذاً أو عِياذاً. ذكر أيضاً أنّهم يقولون: فلانٌ عياذٌ لك، أي ملجأ. وقولهم: مَعاذَ الله، معناه أعود بالله. وكذا أستعيذ بالله"(١)، وقد شرح الرازي المادة شرحاً صرفياً معجمياً، وذهب بأن (معاذ الله) تعني أعوذ بالله أي اللجوء إليه، فقال: "ع وذ: (عَاذَ) بِهِ مِنْ بَابِ قَالَ وَ (اسْتَعَاذَ) بِهِ لَجَأَ إِلَيْهِ، وَهُوَ (عِيَاذُهُ) أَيْ مَلْجَؤُهُ. و(أَعَاذَ) غَيْرَهُ بِهِ وَ (عَوَّذَهُ) بِهِ بِمَعْنًى. وَقَوْلُهُمْ: (مَعَاذَ) اللَّهِ أَيْ أَعُوذُ بِاللَّهِ (مَعَاذًا). و(الْعُوذَةُ) و(الْمَعَاذَةُ) و(التَّعْوِيذُ) كُلُّهُ بِمَعْنًى. وَقَرَأْتُ (الْمُعَوِّذَتَيْنِ) بِكَسْرِ الْوَاوِ"(٢).

وقد جمع نشوان الحميري(ت٥٧٣هـ) بين المعنى الدلالي والحكم النحوي فقال: "مَعَاذَ الله: معناه: أعوذ بالله، وانتصابه على المصدر، قال الله تعالى:﴿مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَأْخُذَ إِلَّا مَنْ وَجَدْنَا مَتَاعَنَا عِنْدَهُ﴾[يوسف:٧٩].و(مَفْعَلَة)، بالهاء (مَعَاذَة) الله ومَعاذَ الله: بمعنى، أي أعوذ بالله"(٣).

---

(١) مقاييس اللغة: مادة(عوذ):٤:١٨٤.

(٢) مختار الصحاح: مادة(عوذ):٢٢١.

(٣) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم:٧:٤٨٢٣.

وقد أعاد أحمد مختار عمر(ت١٤٢٤هـ) صياغة المعنى باللغة المعجمية الحديثة، فذهب أنه مصدر ميمي يعني الالتجاء والملجأ، فقال: "١_مصدر ميميّ من عاذَ بـ:﴿مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَأْخُذَ إِلَّا مَنْ وَجَدْنَا مَتَاعَنَا عِنْدَهُ﴾، مَعاذ الله: أعوذ بالله. ٢_ملجأ إنّ الله مَعاذ من عاذ به فلان معاذ قومه"(١).

وختام المسألة يتبيّن أن الزجاجي وافق سيبويه في تفسير لفظة (معاذ الله)، فأثبت أنها تدل على الاستعاذة والالتجاء إلى الله تعالى. غير أنه لم يقتصر على هذا الجانب، بل أضاف بيانًا لوظيفتها في الاستعمال، فجعلها تُستعمل في مقام الإنكار والتنزيه والاعتراف بعظمة الله تعالى ، في حين انفرد بتوسيع دلالتها من خلال بيان ما تؤديه من معانٍ في سياق الاستعمال.

خامساً: وَيْل:

تناول الخليل لفظة (وَيْل) وبيّن استعمالاتها اللغوية، وفسرها بأنها تدّل على حلول الشر والهلاك، وذكر أن ويلتاه تُستعمل بمعنى الفضيحة والتهلكة، وأورد معنى بأنها باب من أبواب جهنم، فقال: "والوَيلُ: حلول الشّرّ. والويلةُ: الفضيحةُ والبلية، وإذا قال: وا ويلتاه، فإنما معناه: وا فضيحتاه. ويُفسَّر عليه هذه الآية: ﴿يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَذَا الْكِتَابِ﴾[الكهف:٤٩]، ويُجْمَع على الوَيْلات، وتقول: وَيَّلْتُ فلاناً، إذا أكثرت له من ذِكْر الويل، وهما يَتَوايَلانِ. وتقول: ويلاً له وائلاً، كقولك: شَغْلٌ شاغلٌ، وشِعْرٌ شاعرٌ من غير اشتقاق فِعل، وتقول: وَلوَلَتِ المرأةُ، إذا قالت: وا ويلها، لأنّ ذلك يَتَحوّلُ

(١) معجم العربية المعاصرة: مادة(عوذ):٢:١٥٧٣.

إلى حكايةِ الصَّوْت، فولوت أقوى الحرفين في الحكاية وأَنْصَعُهما ثمّ تضاعفهما، ويُقال: الويل: بابٌ من أبواب جهنّم، نعوذ بالله منها"(١).

وأمّا سيبويه تناول هذه اللفظة في الاستعمال القرآني، وقرر أنها ليست دعاء، وإنمّا الاخبار باستحقاق الشر والهلاك، وبذلك يظهر في تقرير الأصل للفظة بأنها للشر والهلاك، لكن توسع في بيان وظيفتها في القرآن وبيان معناها البلاغي، فقال: "وأمَّا قوله تعالى جدُّه: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾[المرسلات:١٥] و ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾[المطففين:١]، فإنّه لا ينبغي أن تقول إنّه دعاءٌ ههنا، لأنّ الكلام بذلك قبيح، واللفظ به قبيحٌ، ولكنّ العبادَ إنَّما كُلِّموا بكلامهم، وجاء القرآنُ على لغتهم وعلى ما يَعنون، فكأَنَّه واللهُ أعلمُ قيل لهم: وَيلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ، ووَيْلُ يَوْمَئِذٍ لِلمُكَذَّبِينَ، أي هؤلاءِ ممن وجب هذا القولُ لهم، لأنَّ هذا الكلامَ إنّما يقال لصاحب الشر والهلكة، فقيل: هؤلاء ممن دخل في الشرّ والهلكة ووجَبَ لهم هذا"(٢).

أما الزجاجي فقد تابع سيبويه في المعنى وصرح بنقله عن سيبويه، ولكنه أضاف تفسيرات واقوال من العرب، وذكر أنها أحيانا توضع معنى التحسّر والتفجّع، إذ قال: "قَالَ سِيبَوَيْهِ هِيَ كلمة تقال لكل من وَقع فِي هَلَكَةٍ، وَفِي التَّفْسِير الويل وَاد فِي جَهَنَّم، قَالَ الْأَصْمَعِي تَقول الْعَرَب "لَهُ الويل والأليل"(٣). فالأليل هُوَ الأنين. وَقد تُوضَع مَوضِع التحسر والتفجع كَقَوْلِه تَعَالَى ﴿يَا وَيلتى أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ﴾[المائدة:٣١]"(٤).

---

(١) العين: مادة(ويل)٨:٣٦٦,٣٦٧.

(٢) الكتاب:١:٣٣١.

(٣) لسان العرب:١١:٢٥.

(٤) حروف المعاني:١٧.

وعند الوقوف على آراء العلماء نجد أنهم اتفقوا مع في أصل دلالة لفظة (ويل)، فجعلوها دالة على الشر والعذاب والهلاك، وذكروا ما ورد في تفسيرها من أنها وادٍ أو باب من أبواب جهنم، أو أنها كلمة تفجع ووعيد. غير أنهم اقتصروا على بيان معناها اللغوي، ولم يتعرضوا لتوجيهها في السياق القرآني كما فعل سيبويه؛ إذ قرر أن (ويل) ليست دعاءً عليهم، وإنما خبرٌ يفيد استحقاقهم الشر والهلاك. ومن ثم يظهر أن الاتفاق بين سيبويه ومن جاء بعده انصبَّ على تقرير الدلالة اللغوية للفظة، في حين انفرد سيبويه ببيان وظيفتها في السياق القرآني وتوجيهها توجيهًا نحويًا ودلاليًا.

فوافق الجوهري سيبويه في أن لفظة (ويل) تعني العذاب والشر والهلاك، لكنه أضاف معنى بأنها واد في جهنم، ولم يتعرض للاستعمال القرآني في تفسير اللفظة، إذ قال: " ويلٌ: كلمة مثل ويحٍ، إلا أنَّها كلمةُ عذابٍ، يقال: وَيْلَهُ وويْلَكَ وويلي، وفي الندبَةِ: وَيْلاهُ، وقد تدخل عليها الهاء فيقال: ويلةٌ. وتقول: ويل لزيد، وويلا لزيد، فالنصب على إضمار الفعل، والرفع على الابتداء. هذا إذا لم تضفه، فأما إذا أضفت فليس إلا النصب: لأنك لو رفعته لم يكن له خبر. قال عطاء بن يسار: الويل: واد في جهنم، لو ارسلت فيه الجبال لماعت من حره"[1].

ووافق الفيروزآبادي(ت٨١٧هـ) سيبويه أيضاً في معنى (ويل) بأنها تدل على الشر والعذاب، وذكر فيما قيل بأنها واد أو بئر أو باب في جهنم، وأيضاً اقتصر على معناها اللغوي، ولم يتعرض لتوجيهها في السياق القرآني فقال: "الوَيْلُ: حُلولُ الشَّرِّ، وبهاءٍ: الفَضِيحَةُ، أَو هو تَفْجِيعٌ يقالُ: وَيْلَهُ وَوَيْلَكَ ووَيْلي. وفي النُّدْبَةِ: ويْلاه. ووَيَّلَهُ ووَيَّلَ له: أَكْثَرَ له من ذِكْرِ الوَيْلِ. وهُما

(١) تاج اللغة وصحاح العربية: مادة(ويل):٥:١٨٤٦,١٨٤٧.

يَتَـوايَلانِ. وتَوَيَّـلَ: دَعـا بالوَيْـلِ لمـا نَـزَلَ بـه. ووَيْـلٌ وائِـلٌ ووَئِـلٌ ووَئِيـلٌ، مُبالَغَـةٌ. وتقـولُ: ويْـلُ الشَّـيْطانِ، مُثَلَّثَـةَ الـلامِ مُضـافَةً، ووَيْـلاً لـه، مُنَوَّنَـةً مُثَلَّثَـةً. ووَيْـلٌ: كلِمَـةُ عَـذاب، ووادٍ فـي جَهَـنَّم، أَو بِئْـرٌ، أَو بـابٌ لهـا. ورجُـلٌ ويْلُمِّـهِ، بكسـر الـلامِ وضَـمِّها: داهٍ. ويقـالُ للمُسْـتَجادِ: وَيْلُمِّـهِ، أَي: وَيْـلٌ لأُمِّـهِ كقَـوْلهم: لا أبَ لَـكَ، فَرَكَّبوهُ وجَعَلوه كالشيءِ الواحِدِ، ثم لَحِقَتْه الهاءُ مُبالَغَةً، كداهِيَةٍ"(١).

وأيضـاً تناولهـا ابـن سـيده بأنهـا دالـة علـى الشـر والتفجـع، مـن دون التعـرض للسـياق القرآنـي، فقـال: "الوَيْـلُ حُلُـولُ الشَّـرِّ والوَبْلَـةُ الفضـيحة وقيـل هـو تَفَجُّـعٌ وَوَيَّلَـه وَوَيَّـلَ لـه أكثـر لـه مـن ذكـر الويـل وتويّـل هـو دعـا بالويـل لمـا نـزل بـه. وقـالوا لـه وَيْـلٌ وَيِيـلٌ ووَيْـلٌ وئِيْـلٌ همـزوه علـى غيـر قيـاس وأُراهـا ليسـت بصحيحة ووَيلٌ وائِلٌ على النسب والمبالغة لأنه لم يُستعمل منه فعل"(٢).

وتـابع مرتضـى الزبيـدي المعنـى نفسـه مـن دون التعـرض لتوجيـه سـيبويه فـي الاسـتعمال القرآنـي، فقـال: "الوَيْـلُ: حُلُـولُ الشَّـرِّ، وَهُـوَ فِـي الْأَصْـل مَصْـدَرٌ لَا فِعْـلَ لَـهُ لِعَـدَم مَجِـيء الفِعْـلِ مِمَّـا اعْتَلَّـت فـاؤُه وَعَيْنُـه، و الوَيْلَـةُ، (بِهـاءٍ: الفَضِـيْحَةُ) والبَلِيَّـة، (أَو هُـوَ تَفْجِيـع) ، وإِذا قَـالَ القائِـلُ: (وَاويْلَتـاهُ فَإِنَّمـا يَعْنِـي وَافَضِيحَتاهُ)"(٣).

وقـد أورد محمد حسـن جبـل الأقـوال الـواردة فـي تفسـير معنـى (ويـل) بأنهـا واديـاً أو بابـاً أو صـهريجاً أو جـبلاً فـي جهـنم، وقـد ربطهـا بدلالـة الهـلاك والعـذاب وورد أنهـا تعنـي الفضـيحة، ولـم ينـاقش توجيههـا فـي الاسـتعمال القرآنـي، فقـال: "ويـل واد فـي جهـنم، وقيـل بـاب مـن أبوابهـا، وقيـل صـهريج فيهـا (نفسـه) وهـذا يـأتي لغـة فـي معنـى (وَيـل) وأقـرب مـا يثبـت هـذا أن (وأل) فيهـا

(١) القاموس المحيط: مادة(ويل):١٠٦٩.

(٢) المحكم والمحيط الأعظم: مادة(ويل):١٠:٤٦٠.

(٣) تاج العروس من جواهر القاموس: مادة(ويل):٣١:١٠٤

(الموئل: الملجأ)، وهو تجوف من جنس الوادي والباب والصهريج، وإن كان الموثل حصينًا لكن هذا المعنى لم يثبت لغة. فإذا صح حديث مرفوع به كان حجة ثبوت لا ترد. كما ورد في أنه جبل من نار. وليس له سند حِسّي، وإنما قد يُستند في القول به إلى معاني الهلاك والاستغاثة التي مثلنا لها. وورد أن الويلة: الفضيحة، وأن قائل: واويلتاه يعني وافضيحتاه"[1].

وختام المسألة يتبيّن أن الزجاجي وافق سيبويه في تفسير لفظة (ويل)، إذ وافقه في أصل دلالتها على الشر والهلاك، ونقل رأيه صراحةً، مما يدل على اعتماده عليه في تقرير معناها. غير أنه لم يقتصر على ذلك، بل عزز هذا المعنى بما أورده من أقوال اللغويين واستعمالات العرب، وأضاف أن اللفظة قد ترد للدلالة على التحسر والتفجع بحسب السياق. في حين وسع دائرة دلالتها بإبراز تنوع استعمالاتها في العربية، دون أن يخرج عن الأصل الذي قرره سيبويه.

(١) المعجم الاشتقاقي المؤصل:٤:٢٣٦٧.

الخاتمة

الخاتمة

الحمد الله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه الميامين إلى يوم الدين. وله الحمد والشكر على ما ألهمنا من توفيقٍ وعونٍ لإنجاز هذا البحث، الذي سعينا فيه إلى دراسة(مواطن الاتفاق والاختلاف في الآراء النحوية واللغوية بين سيبويه(ت١٨٠ت) والزجاجي(ت٣٤٠هـ))، من خلال تتبع المسائل التي عرضها العالمان في المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، وموازنة آرائهما؛ للكشف عن وجوه الاتفاق والاختلاف، وما انفرد به أحدهما، وما ظهر في معالجة المسائل من توسّع أو اختصار.

أما بعد:

فبعد هذه الرحلة العلمية الممتعة مع عالمين كبيرين تجلى أثرهم عبر العصور وهما (سيبويه والزجاجي)، تبيّن أن المقارنة بين آرائهما تكشف عن صلة علمية وثيقة بين نتاجهما، مع بقاء شخصية كل منهما وخصوصية منهجه في معالجة القضايا النحوية واللغوية، وقد أظهرت الدراسة أن الاتفاق بينهما كان واسعاً في عدد من الأصول والمسائل، في حين ظهر الاختلاف في مسائل أخرى، كما ظهر أن الزجاجي لم يكن ناقلاً لآراء سيبويه فحسب، بل كان له نظره واجتهاده في عدد من القضايا، فوافقه في بعضها، وخالفه في بعضها الآخر، وتوسّع في بعض المسائل أو اختصرها تبعاً لطبيعة مؤلفاته وأغراضها.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، من أبرزها:

١_ كشفت الدراسة عن كثرة مواطن الاتفاق بين سيبويه والزجاجي في عدد من القضايا النحوية واللغوية، ولاسيما في بعض المسائل الصوتية والصرفيّة

والنحوية والدلالية، مما يدل على تقارب في معالجة كثير من القضايا العربية.

٢_ بيّنت الدراسة أن السماع والقياس كانا من أبرز أصول الاستدلال عند الزجاجي، وظهر بينه وبين سيبويه اتفاق في جعل السماع والقياس أصلاً في بناء الكثير من الأحكام النحوية واللغوية.

٣_ أظهرت الدراسة أن الاختلاف بين العالمين لم يكن شاملاً لجميع المسائل، وإنما ظهر في مواضع محددة، بما يكشف عن استقلال شخصية الزجاجي العلمية وعدم اقتصاره على متابعة آراء سيبويه.

٤_ ظهر الاتفاق بين سيبويه والزجاجي في عدد من المسائل الصوتية، ولاسيما ما يتعلق بمخارج الحروف وصفاتها، في حين ظهر تفاوت بينهما في طريقة عرض بعض مسائل الإدغام وشواذه؛ إذ جاء عرض سيبويه أكثر تفصيلاً، بينما اتسم عرض الزجاجي بالإيجاز والاختصار.

٥_ كشفت الدراسة عن تقارب واضح بين سيبويه والزجاجي في مسائل الاشتقاق والمشتقات والتصغير والنّسب والجموع، مع وجود بعض المواضع التي اختلفا فيها أو انفرد أحدهما فيها برأي، فضلاً عن تفاوت منهجهما في التفصيل والعرض.

٦_ أظهرت الدراسة أن المسائل النحوية، ولاسيما المنصوبات والنعت وحروف المعاني وأسلوبي النفي والاستفهام، تضمن مواطن متعددة للاتفاق والاختلاف بين العالمين، ولم يكن الزجاجي فيها ملتزماً دائماً بآراء سيبويه، بل ظهر له في بعض المواضع توجيه أو اختيار خاص.

٧_ بيّنت الدراسة أن آراء العالمين في المسائل الدلالية، ولاسيما دلالة الألفاظ والاتساع الدلالي، تضمنت جوانب من الاتفاق، إلى جانب بعض

الفروق في التوجيه والمعالجة، مما يكشف عن تنوع النظر في الدلالة عند كل منهما.

٨_ اتضح أن الزجاجي في بعض المسائل لم يكتفِ بعرض الرأي، بل عمد إلى التعليل والتوجيه والموازنة بين الآراء، وهو ما أسهم في إظهار موقفه العلمي من المسألة، سواء وافق سيبويه أم خالفه.

٩_ اتسمت معالجة الزجاجي لكثير من المسائل بالاختصار والإيجاز، في حين توسّع سيبويه في عرض عدد من القضايا وتفريعاتها؛ ويرتبط هذا التفاوت بطبيعة مؤلفات كل منهما والغاية العلمية التي وضع لها مصنفه.

١٠_ كشفت الدراسة أن الزجاجي لم يكن متعصباً لمذهب نحوي معين في جميع اختياراته، بل ظهر في آرائه ميل إلى الموازنة بي الأقوال والنظر في قوة الدليل، فوافق البصريين آراء البصريين في مواضع، وأخذ بآراء الكوفيين في مواضع أخرى، وقد يجمع بين بعض الآراء أو يختار منها ما يراه أقرب إلى الصواب.

١١_ أظهرت الدراسة أن للزجاجي آراءً واختيارات خاصة في بعض المسائل، ولم يكن تابعاً لسيبويه فيها، مما يؤكد أن شخصيته العلمية لم تكن ذائبة في آراء من سبقه، وإنما كان له دور في النظر والاستنباط والترجيح.

١٢_ تبيّن أن حضور آراء سيبويه عند الزجاجي جاء على صورتين؛ فقد يصرح الزجاجي برأي سيبويه وينسبه إليه، وقد يورده من غير تصريح باسمه، غير أن الموازنة بين النصوص تكشف عن مواطن الاتفاق أو التقارب بينهما.

التوصيات:

١_ توصي الدراسة بإجراء مزيد من الدراسات المقارنة بين سيبويه والنحويين الذين جاؤوا بعده؛ للكشف عن مواطن الاتفاق والاختلاف في آرائهم، وتتبع تطور القضايا النحوية واللغوية عبر مراحل الدرس العربي.

٢_ توصي الدراسة بمزيد من العناية بكتاب سيبويه مزيداً من العناية بالدراسة والتحليل؛ لما يشتمل عليه من أصول وقضايا كان لها حضور واضح في الدراسات النحوية واللغوية اللاحقة.

٣_ توصي الدراسة بإجراء دراسات مقارنة بين الزجاجي وغيره من أعلام العربية؛ للكشف عن مواطن الاتفاق والاختلاف في آرائهم، وبيان خصوصية منهجه في معالجة القضايا النحوية واللغوية.

٤_ توصي الدراسة بإجراء دراسات متخصصة في آراء سيبويه والزجاجي في المستويات اللغوية المختلفة، ولا سيما المسائل التي ظهر فيها اختلاف أو توسّع في المعالجة؛ للكشف عن أسس الاختلاف وتطور النظر في تلك القضايا.

٥_ توصي الدراسة بمزيد من العناية بتحقيق مصنفات الزجاجي ودراستها دراسة علمية دقيقة، ومقابلة نصوصها بالمصادر والأصول التي اعتمد عليها؛ لما تحتويه من مادة علمية غنية تسهم في الكشف عن آرائه ومواقفه من القضايا النحوية واللغوية.

وفي ختام هذه الدراسة، يسعني أن أقول: إن هذا الجهد البشري، مهما بلغ من العناية والحرص، فإنه يبقى دون مرتبة الكمال؛ لأن الكمال لله وحده سبحانه وتعالى. وما هذا العمل إلا ثمرة سعيٍ متواضع بُذلت فيه الطاقة قدر الاستطاعة في سبيل خدمة التراث النحوي العربي. فإن كان فيه توفيق وصواب فمن فضل الله وكرمه، وإن كان فيه خطأ أو تقصير فمن نفسي، وهذا جهد بشري يخطئ ويصيب. وأسأل الله عز وجل أن يتقبل هذا الجهد قبولًا حسنًا، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به كل باحث وطالب علم.

والحمد لله رب العالمين، حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه.

ثبت المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**

أوّلًا: الكتب المطبوعة:

- أخبار أبي القاسم الزجاجي: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم(ت٣٣٧هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، دار الرشيد للنشر،(د.م) (د.ط)، ١٩٨٠م.
- آداب البحث والمناظرة(آثار الشيخ محمد الأمين الشنقيطي): محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي(ت١٣٩٣هـ)، تحقيق: سعود بن عبد العزيز العريفي، دار عطاءات العلم، الرياض، دار ابن حزم، بيروت، ط٥، ١٤٤١هـ_ ٢٠١٩م.
- أدب الكاتب ويسمى أيضاً(أدب الكُتّاب): أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري(ت٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد الدالي(ت١٤٤٣هـ)، مؤسسة الرسالة، (د.م)، (د.ط)، (د.ت).
- أدوات الإعراب: ظاهر شوكت البياتي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت_ لبنان، ط١، ١٣٢٥هـ_ ٢٠٠٥م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ_ ١٩٩٨م.
- الأزهية في علم الحروف: علي بن محمد النّحوي الهروي(ت٤١٥هـ)، تحقيق: عبد المعين الملّوحي، (د.ن)، (د.م)، (د.ط)، ١٤١٣هـ_ ١٩٩٣م.
- أساس البلاغة: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، ط١، ١٤١٩هـ_ ١٩٩٨م.

- أساليب بلاغية، الفصاحة_ البلاغة_ المعاني: أحمد مطلوب الناصري الصيادي الرفاعي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط١، ١٩٨٠م.
- الاستغناء في أحكام الاستثناء: شهاب الدين القرافي(ت٦٨٢هـ)، تحقيق: د. طه محسن، مطبعة الارشاد، بغداد،(د.ط)، ١٤٠٢هـ_ ١٩٨٢م.
- أسرار العربية: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري(ت٥٧٧ه)، دار الأرقم ابن الأرقم، (د.م)، ط١، ١٤٢٠هـ_ ١٩٩٩م.
- الأشباه والنظائر في النَّحو: الإمام جلال الدّين السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرّم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ_ ١٩٨٥م.
- الاشتقاق: أبو بكر محمد بن الحسين بن دريد الأزدي(ت٣٢١هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت_ لبنان، ط١، ١٤١١هـ_ ١٩٩١م.
- اشتقاق أسماء الله: أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت٣٣٧هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، (د.ط)، ١٣٩٤هـ_ ١٩٧٤م.
- إصلاح المنطق: ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق(ت٢٤٤هـ)، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، (د.م)، ط١، ١٤٢٣هـ_ ٢٠٠٢م.
- أصول النحو العربي: محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية، بيروت_ لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ_ ١٩٨٧م.
- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج(ت٣١٦ه)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت_ لبنان، (د.ط)، (د.ت).

- أصول النحو دراسة في فكر الأنباري: د. محمد سالم صالح، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ_ ٢٠٠٦م.
- إعراب القراءات السبع وعللها: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني النحوي الشافعي(ت٣٧٠هـ)، حققه وقدم له: د. عبد الرحمن العثيمين(ت١٤٣٦هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ_ ١٩٩٢م.
- إعراب القرآن الكريم وبيانه: محي الدين بن أحمد مصطفى درويش(ت١٤٠٣هـ)، دار الإرشاد للشئون الجامعية، حمص_ سورية، دار اليمامة، دمشق_ بيروت، دار ابن كثير، دمشق_ بيروت، ط٤، ١٤١٥هـ.
- الإعلام: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي(ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، (د.م)، ط١٥، ٢٠٠٢م.
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو: أبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري(ت٥٧٧هـ)، قدم لهما وعني بتحقيقهما: سعيد الأفغاني، دار الفكر، (د.م)، ط١ دمشق ١٣٧٧هـ_ ١٩٥٧م، ط٢ بيروت ١٣٩١هـ_ ١٩٧١م.
- الاقتراح في أصول النحو: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه(الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٩هـ_ ١٩٨٩م.
- الألغاز النحوية وهو الكتاب المسمى(الطراز في الألغاز): عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، المكتبة الأزهرية للتراث، (د.م)، (د.ط)، (د.ت).

- أمالي ابن الشجري: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري(ت٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ_ ١٩٩١م.
- أمالي الزجاجي: أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت٣٣٧هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ط)، ٢٠٠٩م.
- الإمتاع والمؤانسة: أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس(ت نحو٤٠٠هـ)، وهو مجموع مسامرات في فنون شتى، حاضَر بها الوزير أبا عبد الله العارض في عدة ليال)، اعتنى به وراجعه: هيثم خليفة الطعيمي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ_ ٢٠٠٥م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: جمال الدين، أبو الحسن، علي بن يوسف القفطي(ت٦٢٤هـ)، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم(ت١٤٠١هـ)، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ_ ١٩٨٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي(٥٧٧هـ)، وبحاشيته(الانتصاف من الإنصاف) لمحمد محي الدين عبد الحميد(ت١٣٩٢هـ)، المكتبة العصرية، (د.م)، ط١، ١٤٢٤هـ_٢٠٠٣م.
- إيجاز التعريف في علم التصريف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين(ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة_ المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٢هـ_ ٢٠٠٢م.
- الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، (د.ن)، (د.م)، ط١، ١٣٨٩هـ_ ١٩٦٩م.

- الأيضاح في علل النحو: أبي القاسم الزجاجي(ت٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٢، ١٣٩٣هـ_ ١٩٧٣م.
- البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج: محمد بن علي بن آدم بن موسى الإتيوبي الولوي، دار ابن الجوزي، الرياض، ط١، ١٤٣٦هـ.
- البحر المحيط في التفسير: محمد بن يوسف، الشهير بأبي حيان الأندلسي(ت٧٥٤هـ)، بعناية: صدقي محمد جميل العطار(ج١ و١٠)، زهير جعيد(ج٢ إلى ٧)، عرفان العشا حسّونة(ج٨إلى١٠)، دار الفكر، بيروت، (د.ط)، ١٤٢٠هـ_ ٢٠٠٠م.
- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، من طريقَي الشاطبية والدُّرة: عبد الفتاح القاضي(ت١٤٠٣هـ)، ويليه: (القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب) للمؤلف، دار الكتاب العربي، بيروت_ لبنان، ط١، ١٤٠١هـ_ ١٩٨١م.
- البصائر والذخائر: أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس(ت نحو٤٠٠هـ)، تحقيق: د. وداد القاضي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ_١٩٨٨م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم(ت١٤٠١هـ)، المكتبة العصرية، لبنان_ صيدا، (د.ط)، (د.ت).
- البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات ابن الأنباري(ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.م)، (د.ط)، ١٤٠٠هـ_ ١٩٨٠م.
- تأويل مشكل القرآن: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري(ت٢٧٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، (د.م)، (د.ن).

- تاج العروس من جواهر القاموس: محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي، تحقيق: جماعة من المختصين، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، (د.ط)، ١٤٢٢هـ_ ٢٠٠١م.
- تاريخ الأدب العربي: عمر فرُّوخ، دار المعارف للملايين، بيروت، (د.م)، (د.ت).
- تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان، نقله إلى العربية: د. عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ١١١٩م.
- تاريخ مدينة دمشق، وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها: أبو القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر(ت٥٧١هـ)، دراسة وتحقيق: محب الدين أبو سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.م)، (د.ط)، ١٤١٥هـ_ ١٩٩٥م.
- التبيان في قواعد النحو وتقويم اللسان: عبد الفتاح بن محمد مصيلحي، دار اللؤلؤة، المنصورة_ مصر، ط١، ١٤٤٤هـ_ ٢٠٢٣م.
- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان: أبو حفص عمر بن خلف بن مكي الصقلي النحوي اللغوي(ت٥٠١هـ)، قدّم له وقابل مخطوطاته وضبطه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، (د.م)، ط١، ١٤١٠هـ_ ١٩٩٠م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب: أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشمنتري(٤٧٦هـ)، حققه وعلق عليه: الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ_ ١٩٩٤.
- تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، تحقيق: سمير المجذوب، المكتب الإسلامي، (د.ن)، ط١، ١٤٠٣هـ_ ١٩٨٣م.

- التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة دراسة في الدلالة الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية: د. محمود عكاشة، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط٢، ١٤٣٢هـ_ ٢٠١١م.
- تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم: عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٢هـ_ ٢٠٠٢م.
- التطبيق النحوي: د. عبده الراجحي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، (د.م)، ط١، ١٤٢٠هـ_ ١٩٩٩م.
- تعجيل الندى بشرح قطر الندى: عبد الله بن صالح الفوزان، دار ابن الجوزي، (د.م)، ط٢، ١٤٣٤هـ_ ٢٠١٣م.
- التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني(ت٨١٦هـ)، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ_ ١٩٨٣م.
- التعيين في شرح الأربعين: سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين(ت٧١٦هـ)، تحقيق: أحمد حَاج محمد عثمان، مؤسسة الريان، بيروت_ لبنان، المكتبة المكيّة، مكّة_ المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٩هـ_ ١٩٩٨م.
- تفسير الكتاب العزيز وإعرابه: عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي(ت٦٨٨هـ)، تحقيق: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، (د.ط)، ١٤١٣هـ.
- تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور(ت٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- توجيه اللمع: أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ.د. فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر، أصل التحقيق: رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، دار

السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، جمهورية مصر العربية، ط٢، ١٤٢٨هـ_ ٢٠٠٧م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي(ت٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، (د.م)، ط١، ١٤٢٨هـ_ ٢٠٠٨م.
- التوضيح لشرح الجامع الصحيح: سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بـ ابن الملقن(٨٠٤هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، بإشراف خالد الرباط، جمعة فتحي، تقديم: أحمد معبد عبد الكريم، أستاذ الحديث بجامعة الأزهر، دار النوادر، دمشق_ سوريا، ط١، ١٤٢٩هـ_ ٢٠٠٨م.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي(ت٤٦٣هـ)، تحقيق: د. محمود الطحان(ت١٤٤٤هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، (د.ط)، (د.ت).
- جامع الدروس العربية: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني(ت١٣٦٤هـ)، المكتبة المصرية، صيدا_ لبنان، ط٨، ١٤١٤هـ_ ١٩٩٣م.
- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي(ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، ط١، ١٤١٣هـ_ ١٩٩٢م.
- الجمل في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت٣٣٧هـ)، حققه وقدم له: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد_ الأردن، ط١، ١٤٠٤هـ_ ١٩٨٤م.

- جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي(ت٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- الحجة في القراءات السبع: الحسن بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله(ت٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم(ت١٤٢٩هـ)، دار الشروق، بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ.
- حجة القراءات: عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة(ت حوالي ٤٠٣هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني(ت١٤١٧هـ)، دار الرسالة، (د.م)، (د.ط)، (د.ت).
- الحجة للقراء السبعة: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي(ت٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح_ أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ_ ١٩٩٣م.
- حروف المعاني: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت٣٣٧هـ)، حققه وقدم له: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد، الأردن، ط١، ١٤٠٤هـ_ ١٩٨٤م.
- حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي(ت١٢٠٦هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوقيفية، (د.م)، (د.ط)، (د.ت).
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي(ت١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ_ ١٩٩٧م.
- الخصائص: أبي الفتح عثمان بن جني(٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار(ت١٣٨٥هـ)، دار الكتب المصرية، (د.م)، (د.ط)، (د.ت).

- الخلاف الصرفي في ألفاظ القرآن الكريم بين البصريين والكوفيين: د. كاطع جار الله سطام، ديوان الوقف الشيعي، أمانة مسجد الكوفة، ط١، ١٤٤٢هـ_ ٢٠٢١م.
- الدر المصون في علوك الكتاب المكنون: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي(ت٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د.ط)، (د.ن).
- دروس في علم أصوات العربية: جان كانتيو، نقله إلى العربية وذيله بمعجم صوتي فرنسي_ عربي: صالح القرمادي، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، (د.م)، (د.ط)، ١٩٦٦م.
- ديوان أبي نجم العجيلي الفضل بن قُدامة(ت١٣٠هـ)، جمعه وشرحه وحققه: د. محمد أديب عبد الواحد جمران، مجمع اللغة العربيّة، دمشق، (د.ط)، ١٤٢٧هـ_ ٢٠٠٦م.
- ديوان الأعشى: ميمون بن قيس بن جندل، تحقيق: د. محمود إبراهيم محمد الرضواني، وزارة الثقافة والفنون والتراث، الدوحة_ قطر، ط١، ٢٠١٠م.
- ديوان امرئ القيس: أمرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار(ت٥٤٥م)، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤٢٥هـ_ ٢٠٠٤م.
- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، تحقيق: عبد الله سندة، دار المعرفة، بيروت_ لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ_ ٢٠٠٦م.
- ديوان الخرنق بنت بدر بن هفان أخت طرفة بن العبد، رواية: أبي عمر بن العلاء(ت١٥٤هـ)، شرحه وحققه وعلق عليه: يسري عبد الغني عبد اللهه، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، ط١، ١٤١٠هـ_ ١٩٩٠م.
- ديوان ذي الأصبع العدواني: حُرثان بن مُحرث(ت نحو ٢٢ أو ٢٥ قبل الهجرة)، جمعه وحققه: عبد الوهاب محمد علي العدواني، محمد نائف

الـدُليمي، وخـط أشـعاره: يوسـف ذنـون، مطبعـة الجمهـور، الموصـل، (د.ط)، ١٣٩٣هـ_ ١٩٧٣م.

- ديـوان ذي الرُّمّـة: غـيلان بـن عقبـة العـدوي(ت١١٧هـ)، شـرح: أبـي نصـر أحمـد بـن حـاتم البـاهلي أحمـد بـن حـاتم البـاهلي(ت٢٣١هـ)، روايـة: أبـي العبـاس ثعلـب، تحقيـق: عبـد القـدوس أبـو صـالح(ت١٤٤٣هـ)، مؤسسـة الإيمـان، جـدة، ط١، ١٤٠٢هـ_ ١٩٨٢م.
- ديـوان الراعـي النميـري: جمعـه وحققـه: راينهـرت فـايبرت، فـرانتس شـتاينر بفيسبادن، بيروت، (د.ط) ١٤٠١هـ_ ١٩٠م.
- ديـوان سـويد بـن أب كاهـل اليشـكري: جمـع وتحقيـق: شـاكر العاشـور، مراجعة: محمد جبار المعيبد، (د.ن)، (د.م)، ط١، ١٩٧٢م.
- ديـوان الشـماخ: الشـماخ بـن ضـرار الصـحابي الغطفـاني، بشـرح الفقيـر إليـه تعـالى أحمـد بـن الأمـين الشـنقيطي، مطبعـة السـعادة، مصـر، (د.ط)، ١٣٢٧هـ.
- ديـوان العبـاس بـن مـرداس، جمعـه وحققـه: د. يحيـى الجبـوري، مؤسسـة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ_ ١٩٩١م.
- ديـوان عبيـد بـن الأبـرص، شـرح: أشـرف أحمـد عـررة، دار الكتـاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ_ ١٩٩٤م.
- ديـوان العجـاج: رؤبـة بـن العجـاج، اعتنـى بتصـحيحه وترتيبـه: ولـيم بـن الـورد البرونسـي، دار ابـن قتيبـة للطباعـة والنشـر والتوزيـع، الكويت،(د.ط)، (د.ت).
- ديـوان عـدي بـن زيـد العبـادي، حققـه وجمعـه: محمد جبّـار المعيبـد، دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، (د.ط)، ١٩٦٥م.
- ديـوان عـروة بـن الـورد أميـر الصـعاليك، دراسـة وشـرح وتحقيـق: أسـماء أبـو بكـر محمد، دار الكتـب العلميـة، بيـروت_ لبنـان، (د.ط)، ١٤١٨هـ_ ١٩٩٨م.

- ديوان علقمة الفحل، شرح: الأعلم الشنتمري، تحقيق: لطفي الصقال، دريـة الخطيب، مراجعة: د. فخر الدين قباوة، دار الكتاب العربي، حلب، ط١، ١٣٨٩هـ_ ١٩٦٩م.
- ديوان عمرو بن أحمر الباهلي، تحقيق: د. حسين عطوان، مجمع اللغة العربية، دمشق، (د.ط)، (د.ت).
- ديوان عمرو بن قميئة، عُنى بتحقيقه وشرحه: حسن كامل الصّيرفي، (د.ن)، (د.م)، (د.ط)، ١٣٨٥هـ_ ١٩٦٥م.
- ديوان عنترة بن شداد، اعتنى به وشرحه: حمُدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت_ لبنان، ط٢، ١٤٢٥هـ_ ٢٠٠٤م.
- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدّم له: الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ_ ١٩٨٧م.
- ديوان القطامي، تحقيق: د، إبراهيم السامرائي، أحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ط١، ١٩٦٠م.
- ديوان قيس بن ذريح(قيس لبنى)، اعتنى به وشرحه: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤٢٥هـ_ ٢٠٠٤م.
- ديوان كعب بن سعد الغنوي، جمع وتحقيق ودراسة: عبد الرحمن محمد الوصيفي، (د.ن)، (د.م)، ط١، ١٤١٩هـ_ ١٩٩٨م.
- ديوان لبيد بن ربيعة، اعتنى به: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت_ لبنان، ط١، ١٤٢٥هـ_ ٢٠٠٤م.
- ديوان المهلهل بن ربيعة، شرح وتحقيق: أنطوان محسن القوّال، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ_ ١٩٩٥م.
- ديوان النابغة الجعدي، جمعه وحققه وشرحه: د. واضح الصّمد، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- ديوان النابغة الذبياني، شرح وتقديم: عباس عبد السّاتر، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، ط٣، ١٤١٦هـ_ ١٩٩٦م.

- ديوان الهذليين: الشعراء الهذليون، ترتيب وتعليق: محمد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة_ جمهورية مصر العربية، (د.ط)، ١٣٨٥هـ_ ١٩٦٥م.
- رسالة أسباب حدوث الحرف: الشيخ أبي علي الحسين بن عبد الله بن سينا(ت٤٢٨هـ)، تحقيق: محمد حسن الطيان، يحيمير علم، تقديم ومراجعة: د. شاكر الفحام، الأستاذ، أحمد راتب النفاخ، مجمع اللغة العربية، دمشق، (د.ط)، (د.ت).
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، الإمام أحمد بن عبد النور المالقي(ت٧٠٢هـ)، تحقيق: أ.د أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٣، ١٤٢٣هـ_ ٢٠٠٢م.
- الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه(الإيضاح): د. مازن المبارك، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، ط١، ١٩٦٠م، ط٢، ١٤٠٤هـ_ ١٩٨٤م.
- سر صناعة الإعراب: إمام العربية أبي الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، قدم له: د. فتحي عبد الرحمن حجازي، حققه وعلق عليه: أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية، مصر، (د.ط)، (د.ت).
- سفر السعادة وسفير الإفادة، علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي(ت٦٤٣هـ)، تحقيق: د. محمد الدالي(ت١٤٤٣هـ)، تقديم: شاكر الفحام(ت١٤٢٩هـ)، دار صادر، (د.م)، ط٢، ١٤١٥هـ_ ١٩٩٥م.
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، (د.ط)، ١٣٩٤هـ_ ١٩٧٤م.
- الشافية في علمي التصريف والخط: ابن الحاجب، جمال الدين، عثمان بن عُمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي(ت٦٤٦هـ)، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.

- شذا العرف في فن الصرف: أحمد بن محمد الحملاوي(ت١٣٥١هـ)، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشيد، الرياض، (د.ط)، (د.ت).
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح(ت١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط(ت١٤٣٨هـ)، خرج أحاديثه: عبد القاطر الأرناؤوط(١٤٢٥هـ)، دار ابن كثير، دمشق_ بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ_ ١٩٨٦م.
- شرح أبيات سيبويه: يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي(ت٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة_ مصر، (د.ط)، ١٣٩٤هـ_ ١٩٧٤م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشموني(ت٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، ط١، ١٤١٩هـ_ ١٩٩٨م.
- شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك: العلامة شمس الدين محمد الفارضي الحنبلي(ت٩٨١هـ)، تحقيق: أبو الكميت، محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، ط١، ١٤٣٩هـ_ ٢٠١٨م.
- شرح ابن عقيل قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، المصري، الهمداني(٧٦٩هـ)، على الإمام الحجة الثبت: أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك(ت٦٧٢هـ)، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ_ ١٩٨٠م.

- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك(ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، (د.م)، ط١، ١٤٢٠هـ_ ٢٠٠٠م.
- شرح التصريف: أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني(ت٤٤٢هـ)، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، (د.م)، ط١، ١٤١٩هـ_ ١٩٩٩م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد(ت٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، ط١، ١٤٢١هـ_ ٢٠٠٠م.
- شرح التعريف بضروري التصريف: ابن إيّاز(ت٦٨١هـ)، تحقيق وشرح ودراسة وتقديم: أ.د هادي نهر_ أ.د. هلال ناجي المحامي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ١٤٢٢هـ_ ٢٠٠٢م.
- شرح ديوان الفرزدق: عبد الله إسماعيل الصاوي، مطبعة الصاوي، القاهرة_ مصر، ط١، ١٣٥٤هـ_ ١٩٣٦م.
- شرح شافية ابن الحاجب: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين(ت٦٨٦هـ)، مع شرح شواهده للعالم الجليل: عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب(ت١٠٩٣هـ)، حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما الأساتذة: محمد نور الحسن – المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، محمد الزفزاف – المدرس في كلية اللغة العربية، محمد محيى الدين عبد الحميد – المدرس في تخصص كلية اللغة العربية.، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، (د.ط)،١٣٩٥هـ_ ١٩٧٥م.
- شرح شافية ابن الحاجب: حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراياذي(ت٧١٥هـ)، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد

المقصود(رسالة الدكتوراه)، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٥هـ_ ٢٠٠٤م.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام(ت٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، (د.ط)، (د.ت).
- شرح قطر الندى وبل الصدى: أبو محمد، عبد الله، جمال الدين بن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد(ت١٣٩٢هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط١١، ١٣٨٣هـ_ ١٩٦٣م.
- شرح كتاب سيبويه: أبي سعيد السيرافي(ت٣٦٨هـ)، حققه وقدم له وعلق عليه: د. رمضان عبد التواب، د. محمود فهمي حجازي، د. محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ط)، ١٩٨٦م.
- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية(لأربعة آلاف شاهد شعري): محمد بن محمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت_ لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ_٢٠٠٧م.
- شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع(ت٦٤٣هـ)، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ_٢٠٠١م.
- الشرح الممتع على زاد المستنقع: محمد بن صالح: العثيمين، دار ابن الجوزي، (د.م)، ط١، ١٤٢٨هـ.
- شعر أبي زُبيد الطائي: جمعه وحققه: د. نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، (د.ط)، ١٩٦٧م.

- شعر عبد الله بن الزبير الأسدي، جمعه وحققه: د. يحيى الجبوري، دار الحرية للطباعة، بغداد، (د.ط)، ١٣٩٤هـ_ ١٩٧٤م.
- شعر عبد الرحمن بن حسان، جمع وتحقيق: سامي مكي العاني، مطبعة المعارف، بغداد، (د.ط)، ١٩٧١م.
- شعر مُزاحم العُقيلي، تحقيق: د. نوري حمودي القيسي، حاتم صالح الضامن، (د.ن)، (د.م)، (د.ط)، (د.ت).
- شعر يزيد بن الطَثّريّة: صنعه: حاتم صالح الضامن، مطبعة أسد، بغداد، (د.ط)، (د.ت).
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (٥٧٣هـ)، تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري – مطهر بن علي الإرياني – د. يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر دمشق – سورية، ط١، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: للعلامة الإمام أبي الحسين أحمد بن زكريا الرّازي اللغوي، حققه وضبط نصوصه وقدم له: د. عمر فاروق الطبّاع، مكتبة المعارف، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ_ ١٩٩٣م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي(ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ_ ١٩٨٧م.
- صحيح البخاري: أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه البخاري الجعفي، تحقيق: جماعة من العلماء، الطبعة: السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ١٣١١هـ، بأمر السلطان عبد الحميد الثاني، ثم صَوّرها بعنايته: د. محمد زهير الناصر، وطبعها الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ لدى دار طوق النجاة – بيروت.
- صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري(٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي(ت١٣٨٨هـ)،

مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ثم صورته دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ط)، ١٣٧٤هـ_ ١٩٥٥م.

- ضياء السالك إلى أوضح المسالك وهو(صفوة الكلام على توضيح ابن هشام): محمد عبد العزيز النجار(كان حياً سنة ١٣٩٧هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت_ لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ_ ١٩٩٩م.
- طبقات فحول الشعراء: محمد بن سلّام بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبد الله(ت٢٣٢هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، (د.ط)، (د.ت).
- طبقات النحويين واللغويين(سلسلة ذخائر العرب٥٠): محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي أبو بكر(ت٣٧٩هـ)، دار المعارف، (د.م)، ط٢، (د.ت).
- العدة في شرح العمدة، في فقه إمام السنة أحمد بن حنبل: بهاء الدين عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي(ت٦٢٤هـ)، تحقيق: أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة، (د.ط)، ١٤٢٤هـ_ ٢٠٠٣م.
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي(ت٧٧٣هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت_ لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ_ ٢٠٠٣م.
- عقيدة التوحيد في القرآن الكريم: محمد أحمد محمد عبد القادر خليل ملكاوي، مكتبة دار الزمان، (د.م)، ط١، ١٤٠٥هـ_ ١٩٨٥م.
- علل النحو: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق(ت٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشيد، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ_ ١٩٩٩م.
- علم الأصوات: د. كمال بشر، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ط)، ٢٠٠٠م.

- علم الدلالة عند العرب دراسة مقارنة مع السيمياء الحديثة: عادل فاخوري، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط١_ ١٩٨٥م، ط٢_ ١٩٩٤م.
- علم الصرف (التصريف المشترك) (تصريف الأسماء والأفعال): فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت_ لبنان، ط١، ٢٠١٢م.
- علوم البلاغة(البيان، المعاني، البديع): أحمد مصطفى المراغي(ت١٣٧١هـ)، (د.ن)، (د.م)، (د.ط)، (د.ت).
- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي(ت٧٥٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، (د.م)، ط١، ١٤١٧هـ_ ١٩٩٦م.
- عمدة الصرف: كمال إبراهيم، مطبعة الزهراء، بغداد، ط٢، ١٣٧٦هـ_ ١٩٥٧م.
- عمدة الكتاب: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي(ت٣٣٨هـ)، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي(ت١٤٣٨هـ)، دار ابن حزم_ الجفان والجابي للطباعة والنشر، (د.م)، ط١، ١٤٢٥هـ_ ٢٠٠٤م.
- العميد في علم التجويد: محمود بن علي بسّة المصري(ت١٣٦٧هـ)، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار العقيدة، الإسكندرية، ط١، ١٤٢٥هـ_ ٢٠٠٤م.
- العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري(ت١٧٠هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د.م)، (د.ط)، (د.ت).
- الغريبين في القرآن والحديث: أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي(ت٤٠١هـ)، تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيدي، قدم له

وراجعه: أ.د. فتحي حجازي، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٩هـ_ ١٩٩٩م.

- الفائق في غريب الحديث والأثر: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله(ت٥٣٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي(ت١٣٩٩هـ)، محمد أبو الفضل إبراهيم(ت١٤٠١هـ)، دار المعرفة، لبنان، ط٢، (د.ت).
- فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية(نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي): أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط١، ١٤٣١هـ_ ٢٠١٠م.
- فقه اللغة دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية: محمد المبارك، جامعة دمشق، (د.ط)، (د.ت).
- فقه اللغة وسر العربية: عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي(ت٤٢٩هـ)، تحقيق: عبد الرزاق: المهدي، دار إحياء العربي، (د.م)، ط١، ١٤٢٢هـ_ ٢٠٠٢م.
- الفهرست: ابن النديم(ت٣٨٠هـ)، اعتنى بها وعلق عليها: الشيخ إبراهيم رمضان(دار الفتوى، بيروت)، دار المعرفة، بيروت_ لبنان، ط٢، ١٤١٧هـ_ ١٩٩٧م.
- فهرسة ابن خير الإشبيلي: أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة اللمتوني الأموي الإشبيلي(ت٥٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، ط١، ١٤١٩هـ_ ١٩٩٨م.
- الفوائد المخرجة من أصول سماعات أبي الحسين بن غانم: أبي الحسين علي بن غانم(ت٤٧٠هـ)، مخطوط نشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، (د.م)، ط١، ٢٠٠٤م.
- في البحث الصوتي عند العرب: د. خليل إبراهيم العطية، دار الجاحظ للنشر، بغداد، (د.ط)، ١٩٨٣م.

- في النحو العربي نقد وتوجيه: د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت_ لبنان، ط٢، ١٤٠٦هـ_ ١٩٨٦م.
- القاموس المحيط: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي(ت٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت_ لبنان، ط٨، ١٤٢٦هـ_ ٢٠٠٥م.
- القواعد التطبيقية في اللغة العربية: د. نديم حسين دعكور، مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع، بيروت_ لبنان، ط٢، ١٩٩٨م.
- القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حُسين، عُنيت بنشره المطبعة السّلفيّة ومكتبتها لصاحبهما مُحبّ الدّين الخطيب، القاهرة، (د.ط)، ١٣٥٣هـ.
- الكامل في التاريخ: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير(ت٦٣٠هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت_ لبنان، ط١، ١٤١٧هـ_ ١٩٩٧م.
- الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي أبو بشر، الملقب بسيبويه(ت١٨٠هـ)، تحقيق: علد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٦، ١٤٣٤هـ_٢٠١٣م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله، الشهير بـ(حاجي خليفة) وبـ(كاتب جلبي)(ت١٠٦٧هـ)، عُني بتصحيحه وطبعه وتعليق حواشيه: محمد شرف الدين يالتقايا، المدرس بجامعة إسطنبول – والمعلم رفعت بيلكه الكليسى
- طبع بعناية: وكالة المعارف بإسطنبول (١٣٦٠هـ_ ١٩٤١م)_(١٣٦٢هـ_١٩٤٣م) ثم صَوّرتْه بالأوفست: (دار النشر الإسلامية ومكتبة الجعفري التبريزي بطهران)، (وعَنها) صَوّره كثيرٌ

من الناشرين (كمكتبة المثنى ببغداد، ومؤسسة التاريخ العربي ودار إحياء التراث العربي ببيروت) مِرارًا.

- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي(ت١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- الكناش في فني النحو والصرف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة(ت٧٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت_ لبنان، (د.ط)، ٢٠٠٠م.
- الكنز في القراءات العشر: أبو محمد، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن علي ابن المبارك التّاجر الواسطيّ المقرئ تاج الدين ويقال نجم الدين(ت٧٤١هـ)، تحقيق: د. خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ_ ٢٠٠٤م.
- اللامات: أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار صادر، بيروت، ط١، دمشق ١٣٨٩هـ_ ١٩٦٩م، ط٢، بيروت، ١٤١٢، ١٩٩٢م.
- اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح: شمس الدين البرّماوي، أبو عبد الله محمد بن عبد الدائم بن موسى النعيمي العسقلاني المصري الشافعي(ت٨٣١هـ)، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، ط١، ١٤٣٣هـ_ ٢٠١٢م.
- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين(ت٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ_ ١٩٩٥م.

- لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي(ت٧١١هـ)، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ.
- لطائف الإشارات لفنون القراءات: أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني(ت٩٢٣هـ)، تحقيق: د. خالد حسن أبو الجود، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الجيزة، مصر، ط١، ٢٠١٤.
- اللمحة في شرح الملحة: محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ(ت٧٢٩هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة_ المملكة العربية السعودية.
- لمع الأدلة في أصول النحو: أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري(ت٥٧٧هـ)، تحقيق ودراسة: د. أحمد عبد الباسط، دار السلامة للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة_ مصر، ط١، ١٤٣٩هـ_ ٢٠١٨م.
- اللمع في العربية: أبي الفتح عثمان بن جِنّي، تحقيق: د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، (د.ط)، ١٩٨٨م.
- :متخير الألفاظ: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: هلال ناجي، مطبعة المعارف، بغداد، ط١، ١٣٩٠هـ_ ١٩٧٠.
- مجالس العلماء: أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت٣٣٧هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٢٠هـ_ ١٩٩٩م.
- مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري(ت٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد(ت١٣٩٢هـ)، دار المعرفة، بيروت_ لبنان، (د.ط)، (د.ت).

- مجمع الغرائب ومنبع الرغائب: أبو الحسن عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي(ت٥٢٩هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن ناصر بن محمد القرني، وآخرون، أصل التحقيق: رسالة علمية، كلية اللغة العربية_ جامعة أم القرى، دار لطائف للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ١٤٤٣هـ_٢٠٢٢م.
- مجمل اللغة لابن فارس: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين(ت٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ_ ١٩٨٦م.
- مجيب الندا في شرح قطر الندى: جمال الدين عبد الله بن أحمد المكي الفاكهي(ت٩٧٢هـ)، وهو شرح مميز على كتاب(قطر النّدى وبل الصّدى، لأبي هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ))، دراسة وتحقيق: د. مؤمن عمر محمد البدارين، الدار العثمانية للنشر، عمان، ط١، ١٤٢٩هـ_ ٢٠٠٨م.
- المجيد في إعراب القرآن المجيد: إبراهيم بن محمد بن إبراهيم القيسي السَّفاقُسي، أبو إسحاق، برهان الدين(ت٧٤٢هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن(ت١٤٣٤هـ)، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، (د.م)، ط١، ١٤٣٠هـ.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصيف، وآخرون، وزارة الأوقاف_ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، (د.ط)، ١٣٨٩هـ_ ١٩٦٩م.
- المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي(ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ_ ٢٠٠٠م.
- المحيط في اللغة: كافي الكفاة، الصاحب، إسماعيل بن عباد(٣٢٦هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ_ ١٩٩٤م.

- مختار الصحاح: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي(ت٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية_ الدار النموذجية، بيروت_ صيدا، ط٥، ١٤٢٠هـ_ ١٩٩٩م.
- مختصر الزاهر: أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت٣٣٧هـ)، تحقيق: تامر محمد أمين حسنين، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط١، ١٤٣٤هـ_ ٢٠١٣م.
- المخصص: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي(ت٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ_ ١٩٩٦م.
- المدارس النحوية: أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف(ت١٤٢٦هـ)، دار المعارف، (د.م)، (د.ط)، (د.ت).
- المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي: د. محمود حسين محمود، مؤسسة الرسالة، دار عمار، (د.م)، (د.ط)، (د.ت).
- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ_ ١٩٩٧م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: عبد الرحمن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ_ ١٩٩٨م.
- المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر_ دمشق، دار المدني_ جدة، ط١، ١٤٠٤هـ.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل: الإمام أحمد بن حنبل(٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط(ت١٤٣٨هـ)، وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، (د.م)، ط١، ١٤٢١هـ_ ٢٠٠١م.
- المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح: أبو الحجاج يوسف بن يبقي بن يعسون، تحقيق ودراسة: محمد بن حمود الدعجاني، عمادة البحث

العلمي بالجامعة الإسلامة، المدينة المنورة_ السعودية، ط١، ١٤٢٩هـ_ ٢٠٠٨م.

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن علي الفيومي ثم الحمودي، أبو العباس(ت نحو٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- المطلع على ألفاظ المقنع: محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي، أبو عبد الله، شمس الدين(ت٧٠٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط(ت١٤٣٨هـ)، ياسين محمود الخطيب، مكتبة السوادي للتوزيع، (د.م)، ط١، ١٤٢٣هـ_ ٢٠٠٣م.
- معاني الحروف: الإمام أبي الحسن علي بن عيسى الرُّماني النحوي(ت٣٨٤هـ)، مُذيلا بالإعجاز اللُّغوي لحروف القرآن المجيد، حققه وخرج حديثه وعلق عليه: الشيخ عرفان بن سليم العشا حسّونة الدمشقي، المكتبة العصرية، صيدا_ بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- معاني القرأن: أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد(ت٣٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى_ مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩هـ.
- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء(ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، وآخرون، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١، (د.ت).
- معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج(ت٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ_ ١٩٨٨م.
- معاني النحو: د. فاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ_ ٢٠٠٠م.
- المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم(مؤصَّل ببيان العلاقات بين ألفاظ القرآن الكريم بأصواتها وبين معانيها): د. محمد حسن حسن جبل، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.

- معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي: د. أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ_ ٢٠٠٨م.
- معجم العربية المعاصرة: د. أحمد مختار عبد الحميد عمر(ت١٤٢٤هـ)، بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، (د.م)، ط١، ١٤٢٩هـ_ ٢٠٠٨م.
- معجم متن اللغة(موسوعة لغوية حديثة): أحمد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، (د.ط)، ١٣٨٠هـ.
- معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية: محمود عبد الرحمن عبد المنعم، دار الفضيلة، القاهرة_ مصر، (د.ط)، ١٤١٩هـ_١٩٩٩م.
- معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: أ.د محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة_ مصر، ط١، ١٤٢٤هـ_ ٢٠٠٤م.
- معجم مقاييس اللغة: أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا(ت٣٩٥هـ)، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون(ت١٤٠٨هـ)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط٢، ١٣٩٢هـ_ ١٩٧٢م.
- معلم التجويد: د. خالد بن عبد الرحمن بن علي الجريسي، تقديم: العلامة الشيخ د. عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين، (د.ن)، (د.م)، (د.ط)، (د.ت).
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدّين ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)، حققه وعلق عليه: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط١_ دمشق_ ١٩٦٤م، ط٢_ بيروت_ ١٩٦٩م، ط٣_ بيروت_ ١٩٧٢م، ط٥_ بيروت_ ١٩٧٩م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية(شرح ألفية ابن مالك): أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي(ت٧٩٠هـ)، تحقيق: د. عبد

الرحمن بن سليمان العثيمين(ت١١٤٣٦هـ)، وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكمة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ_ ٢٠٠٧م.

- المقتضب: أبي العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، (د.ن)، القاهرة، (د.ط)، ١٤١٥هـ_ ١٩٩٤م.
- المقدمة الجزولية في النحو: عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى(ت٦٠٧هـ)، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: د. حامد أحمد نيل، د. فتحي محمد أحمد جمعة، مطبعة أم القرى، (د.م)، (د.ط)، (د.ت).
- المقرب: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور(ت٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٩١هـ_ ١٩٧١م.
- ملحة الإعراب: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري(ت٥١٦هـ)، دار السلام، القاهرة_ مصر، ط١، ١٤٢٦هـ_ ٢٠٠٥م.
- الممتع الكبير في التصريف: علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور(ت٦٦٩هـ)، مكتبة لبنان، (د.م)، ط١، ١٩٩٦م.
- من أسرار اللغة: د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية_ القاهرة، ط٣، ١٩٦٦م.
- المنهاج الواضح للبلاغة: حامد عوني، المكتبة الأزهرية للتراث، (د.م)، (د.ط)، (د.ت).
- منجد المقرئين ومرشد الطالبين: شمس الدين أبو الخير ابن الجزريّ، محمد بن محمد بن يوسف(ت٨٣٣هـ)، دار الكتب العلمية، (د.م)، ط١، ١٤٢٠هـ_ ١٩٩٩م.

- المهذب في علم التصريف: د. صلاح مهدي الفرطوسي، د. هاشم طه شلاش، مطبوعات بيروت الحديثة، ط١، ١٤٣٢هـ_ ٢٠١١م.
- الموجز في قواعد اللغة العربية: سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني(ت١٤١٧هـ)، دار الفكر، بيروت_ لبنان، (د.ط)، ١٤٢٤هـ_ ٢٠٠٣م.
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: د. خديجة الحديثي، دار الرشيد للنشر، (د.م)، (د.ط)، (د.ت).
- نتائج الفكر في النّحو للسُّهيلي: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي(ت٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ_ ١٩٩٢م.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين(ت٨٧٤هـ)، دار الكتب، مصر، (د.ط)، (د.ت).
- النحو الواضح في قواعد اللغة العربية: علي الجارم ومصطفى أمين، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، (د.م)، (د.ط)، (د.ت).
- النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارفو (د.م)، ط١٥، (د.ت).
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: الشيخ محمد الطنطاوي رحمه الله، تحقيق: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، إحياء التراث الإسلامي، (د.م)، ط١، ١٤٢٦هـ_ ٢٠٠٥م.
- النشر في القراءات العشر: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف(ت٨٣٣هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع(ت١٣٨٠هـ)، دار الكتب العلمية، (د.م)، (د.ط)، (د.ت).
- النهاية في غريب الحديث والأثر: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن

الأثير(ت٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، (د.ط)، ١٣٩٩هـ_ ١٩٧٩م.

- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري: عبد الفتاح بن السيد عجمي بن السيد العسس المرصفي المصري الشافعي(ت١٤٠٩هـ)، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، ط٢، (د.ت).
- همع الهوامع في شرح الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د.ط)، (د.ت).
- الوافي في معاني الحروف: صلاح بن عبد الله بن عبد العزيز بوجليع، (د.ن)، الاحساء، ط١، ١٤٤٦هـ.
- الوجيز في علم التجويد: بكر محمد إبراهيم، دار صلاح الدين للتراث، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي(ت٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٤م.

ثانيًا: الرسائل والأطاريح الجامعية:

- آراء الإمام أبي المظفر السمعاني العقدية، من خلال كتابه تفسير القرآن العزيز_ جمعاً ودراسة رسالة دكتوراه في العقيدة بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامة بأم درمان في السودان: مازن بن محمد بن عيسى، إشراف الدكتور: صلاح إبراهيم عيسى، ١٤٣٧هـ_٢٠١٦م.
- الجهود الصوتية بين سيبويه، وابن سينا من خلال مؤلفيهما(الكتاب) و(أسباب حدوث الحرف): إبراهيم حمدي الحديثات، إشراف: طارق الزيادات، ٢٠٢٠م. (رسالة ماجستير).
- كتاب سيبويه في الدراسات النحوية الحديثة في العراق: غادة غازي عبد المجيد، إشراف: أ.د خديجة عبد الرزاق الحديثي، ١٤٢٤هـ_ ٢٠٠٣م. (اطروحة دكتوراه).

ثالثًا: البحوث المنشورة:

- الاستدلال وأثره في توجيه التفكير النحوي والبلاغي: أ. خديجة كلاتمة، جامعة العربي بن مهيدي_ أم البواقي. (بحث).
- إشكالية عدم احتجاج سيبويه بالحديث وعدم رفع ما أوره حديثاً درك منزعه وعرض حجته: د. فهيد بن رباح بن فهيد الرباح، كلية اللغة العربية_ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٤٣هـ_ ٢٠٢١م. (بحث).
- التأليف المعاصر في حروف المعاني(دراسة وصفية مقارنة): م. د. زياد إبراهيم طه الحياني، كلية الإمام الأعظم، ١٤٤٦هـ_ ٢٠٢٤م. (بحث).

Abstract

This thesis examines the points of agreement and disagreement between Sibawayh (d. 180 AH/796 CE) and Al-Zajjājī (d. 340 AH/951 CE) in their grammatical and linguistic views. It aims to identify the issues on which the two scholars agreed, those in which Al-Zajjājī differed from Sibawayh, and the various aspects of convergence and divergence in their treatment of grammatical and linguistic issues. The study also examines the principles of linguistic argumentation adopted by Al-Zajjājī, particularly al-samāʿ (transmitted linguistic evidence) and al-qiyās (analogy), as fundamental bases for examining his grammatical and linguistic views and comparing them with those of Sibawayh.

The thesis consists of an introduction, a preliminary chapter, four main chapters, and a conclusion, followed by a bibliography of the sources and references. The preliminary chapter presents an overview of Al-Zajjājī's life, his grammatical orientation, and his scholarly works.

Chapter One examines the principles of linguistic argumentation according to Al-Zajjājī and consists of two sections. The first section deals with al-samāʿ (transmitted linguistic evidence), while the second examines al-qiyās (analogy), with particular emphasis on their role in establishing grammatical and linguistic judgments.

Chapter Two, entitled "Points of Agreement and Disagreement in Phonological and Morphological Issues," consists of two sections. The first section examines phonological issues, while the second deals with morphological issues, comprising four topics: derivation, derived forms, diminutives and nisbah (relational adjectives), and plural formation.

Chapter Three, entitled “Points of Agreement and Disagreement in Grammatical Issues,” consists of three sections. The first section examines accusative constructions and adjectival modification, including vocative constructions, exception, circumstantial expressions (ḥāl), and adjectival modification (naʿt). The second section examines particles of meaning (ḥurūf al-maʿānī). The third section deals with grammatical constructions, with particular emphasis on the interrogative and negative constructions.

Chapter Four, entitled “Points of Agreement and Disagreement in Semantic Issues,” consists of two sections. The first section examines lexical meaning, while the second investigates semantic extension.

The study concludes that the grammatical and linguistic views of Sibawayh and Al-Zajjājī reveal numerous points of agreement, alongside significant instances of disagreement. Al-Zajjājī agreed with Sibawayh on a number of grammatical and linguistic principles and issues, while differing from him in other instances and adopting views supported by linguistic evidence and analytical reasoning. The study also demonstrates that agreement between the two scholars does not necessarily imply complete correspondence in their methods of treatment. In some cases, Al-Zajjājī developed, expanded, or supplemented issues addressed by Sibawayh by introducing additional aspects. Likewise, his disagreement with Sibawayh reflects his scholarly independence and his reliance on evidence and critical analysis in formulating his grammatical and linguistic views and judgments.

The thesis concludes with a summary of the principal findings of the study, followed by a bibliography of the sources and references consulted.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
And Scientific Research
Wasit University
College of Education For Humanities Science
Department of Arabic Language

Points of Agreement and Disagreement in the Grammatical and Linguistic Views of Sibawayh (d. (180 AH) and Al-Zajjājī (d. 340 AH)

Thesis submitted by the student

wasana' saedun kazim albaydani

To the Council of the College of Education for Human Sciences, University Wasit

It is part of the requirements for obtaining a Master's degree in Arabic Language and Literature

Under the supervision of Professor

Dr. Prof .Ahmad Jaafar Dawood Al-Zubaidi

1448 A.H 2026 A.D